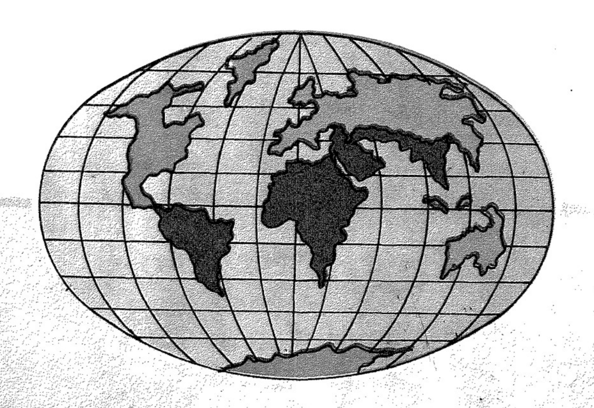
التنمية السياسية

دراسة فى الاجتماع السياسى

الجزء الأول



دكتور
السيد عبد الحليم الزيات
كلية التربية - جامعة الأسكندرية

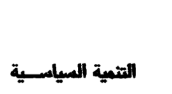
١٩٨٦



اهداءات ۲۰۰۱

ا.د. أحمد أبو زيد

أنثروبولوجي


التنمية السياسية



(نرفـــع درجات من نشـــاء وفوق كل ذى علم عليم)

صدق الله العظيم .

الإهـداء

الى الرائد ... والعالم المعلم الانســان

الاستاذ الدكتور محمــد عاطف غيث

بعضــا من ثمــرات غــرســه ... وفاء لمــا أعطى ...

فهـــرست

السياسي ، وعلم الاجتماع الاقتصادي ، اللذان أصبحا في حد ذاتهما — من حيث منهجهما — مدخلين مهمين في معالجات الاقتصاد والسياسة لموضوعاتهما المحددة • ويعنيني هنا أن أذكر أن دراسات علماء الاقتصاد لموضوعات تدخل فنيا في علم الاجتماع الاقتصادي أخذت تتزايد الآن ، الا أن اهتمامات الاقتصاد البحتة لا تزال تشكل قاعدة أساسية للمهتمين بهذا العلم • وليس ثمة شك في أن المنظور السوسيولوجي قد أثرى تحليل علم الاقتصاد لكثير من موضوعاته ، خصوصا تلك التي لها صلة وثيقة بقضايا المجتمع ومشكلاته • ويمكن أن يشكل هذا دليلا على أن الفجوة — المصطنعة أحيانا — بين علوم المجتمع قد أخذت تضيق تدريجيا ، وأصبح الاتجاه الى أسلوب « المعالجات المتداخلة » أسلوبا ينمو ويتطور بسرعة واطراد ، خصوصا اذا عرفنا — كما هو حادث في الكيمياء والطبيعة — أن فروعا من علوم المجتمع التقليدية أصبحت الآن — نظرا للتطورات المذهلة التي يمر بها العالم المعاصر — أهم وأكثر خطرا من الاصل •

وهناك كلمة لابد وأن تقال ، بمناسبة التقديم لهذا الكتاب ، عن علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع السياسي ، وهي أن كثيرا من الدارسين — ودون الدخول في التفاصيل — يعرفون علم السياسة بأنه دراسة للقوة والسلطة والنظام في المجتمع • وبهذا تكون « الدولة » و « الحكومة » وعلاقتهما وتأثيرهما في المجتمع هما المنطلق الاساسي للتنظير والتفسير في هذا العلم • كما يعرفون علم الاجتماع السياسي بأنه العلم الذي يعالج تأثير المجتمع على الدولة والحكومة • ومع أن هناك الكثير الذي يمكن أن يقال في هذا الصدد ، الا أنني أشعر أن علم الاجتماع السياسي يوسع الآن من دائرته حتى لا يكاد يبقى لعلم السياسة — كنظام علمي فريد — شيئا له امتداد أو شمولية يهتم به • وربما يكون الامر في الواقع هو كذلك وربما يكون الامر افتتانا بعلم الاجتماع وتحيزا صريحا له •

هذا وما كان « للتنمية السياسية » أن تصبح فرعا من فرع لعلم الاجتماع ما لم تتطور دراسات علم الاجتماع السياسى . ولذلك فان دارس التنمية السياسية ، كما هو واضح من فصول هذا الكتاب ، ينطلق باستمرار من معطيات هذا الفرع ، ويحاول أن يطوع هـذا الجانب من دراسات التنمية النظرية والمنهج والتاريخ مما يخطط لابرازه علم الاجتماع السياسى فى هذه الايام . ومع أن هذا التطويع مشروع ومنطقى ، الا أن دراسات التنمية بوجه عام — والتى أصبحت فرعا متميزا فى علم الاجتماع تحت اسم « علم اجتماع التنمية » وأحيانا « علم اجتماع البلدان النامية أو العالم الثالث » — ربما تكون هى الوعاء الاكبر الذى يضم كل أنواع التنمية الاخرى .. سياسية،أو اقتصادية ، أو ثقافية ، أو عقائدية ..الخ.

وينبغى أن نشير هنا الى أن التنمية قد أصبحت الآن قضية عالمية — خصوصا بعد الحرب العالمية الثانية ، التى كان يظن قبلها وبعدها بقليل أنها قضية نوعية ، تتصل بالمجتمعات (المستعمرة) التى استقلت حديثا ، وتريد أن تبنى هياكلها المجتمعية لحماية استقلالها من ناحية ، وأملا فى اللحاق بالمجتمع المتقدم من ناحية أخرى — اذ اتضح أن البلاد المتقدمة تحتاج هى الاخرى الى تطوير اقتصادها وعلاقاتها ونظمها الاجتماعية ، فضلا عن مراجعة أنساق القيم والعادات والتقاليد لتواكب القفزات الهائلة فى مجالات التكنولوجيا ، ولتتواءم كذلك مع أوضاع النظام العالمى الذى ينطوى على صراعات عديدة . ولكن ، ومع ذلك يظل « العالم الثالث » أكثر حاجة الى توسيع وتعميق دراسات التنمية فى بلدانه ، خاصة ما يتعلق منها بالتنمية الشمولية ، اذ لا فائدة — حسب تجربة السنين الماضية — من تجزئة التنمية الى أنواع تقابل كل نظم المجتمع وعلاقاته ونشاطاته .

ان استقراء الكتابات المختلفة فى مجال التنمية السياسية — المختلفة الاتجاهات والمنظورات — يطرح مجموعة من القضايا يمكن أن تكون محل

اهتمام دارس التنمية بوجه عام ، ودارس العلوم الاجتماعية المتداخلة مع علم الاجتماع وفروعه المختلفة ــ بما فيها التنمية ــ بوجه خاص • فالتنمية السياسية يمكن أن تعالج باعتبارها شرطا أو متطلبا لابد من التوصل اليه أو احراز أهدافه من أجل النجاح فى تحقيق التنمية الاقتصادية • ولا شك أن ذلك يعنى مزيدا من مشاركة المواطنين فى قضايا السياســة التى تهم المجتمع وأهدافه بعيدة المدى • ويذهب فريق من علماء السياسة الى القول بأن التنمية السياسية هى السياسة فى حد ذاتها ، وهى خاصية أو وضع يمكن أن يكون من بين مميزات المجتمعات الصناعية أكثر من غيرها • هذا فى الوقت الذى يذهب البعض الى معالجة التنمية السياســية من خــلال مطابقتها « للتحــديث السياسى » على الرغم ممــا بين المصــطلحين من اختلافات على مستوى المعنى والمسيرة والمنهج والاهــداف النهائيــة • وعندما تكون الدولة مهتمة فى الاساس برسم الاجراءات لتحسين ظروف المجتمع ، وبالتالى حث المــواطنين على الاســهام فى الرؤية والممارســة السياسية حتى من منطلق اختلاف الرأى فى ظل مناخ ديمقراطى ، فانها من خلال ذلك تهتم بكل ما يتعلق بفعالية التنمية السياسية وحث الدارسين لها والممارسين فى ميدانها على بذل أقصى جهــد لديهم • وطبيعى أن الفكرة السائدة حول أهمية هذا النوع من التنمية تكون فى التوصل الى أهــداف أنواع التنمية الاخرى من طريق أكثر بلوغا لتحقيق الآمال والتطلعات • وقد ينظر آخرون الى التنمية السياسية باعتبارها الوعاء الذى يضم كل الاجراءات القانونية الجــديدة أو (التشريعيــة والادارية) التى تساند التطور ، وتدفع التغير الى تحقيق أقصى ايجــابياته فى تحقيــق الخطط القومية نحو النمو والتقدم • وليس هناك دارس أو ممارس لا يهتم أو لا يشير الى أهمية « المشاركة السياسية » وتحريك الجماهير باعتبارها أداة لبناء الديمقراطية ودعمها • ولكن دارسين فى بعض المجتمعات يرون أن

التنمية السياسية وسيلة للاستقرار أو للتغير المنظم • ومع ذلك ستظل التنمية السياسية وجها واحدا من وجوه التغيير الاجتماعى الشامل ، من منطلق أنها تنطوى على القوة الضرورية لتعميق التغيير ، ومد آفاقه ، فضلا عن قدرتها على التعبئة الاجتماعية •

هذا واذا كان الدكتور السيد الزيات قد عالج موضوع التنمية السياسية من منظور معين فانه كان واعيا بتساند أنواع التنمية جميعها داخل اطار التنمية الشاملة • ولهذا فان الموضوع الذى يعالجه هذا الكتاب موضوع بالغ الاهمية ، خصوصا فى بلد تتطور فيه قضايا الحرية والديمقراطية كمصر • واننى أعتقد أن الكتاب يعالج على مستوى اللغة العربية لاول مرة موضوعا كهذا ، ويدقق فى مسائل عديدة •• تهم الباحث والانسان المثقف والمواطن العادى • وكان المؤلف فى كل مسألة واعيا بارتباطاتها الاخرى ، حتى خارج نطاق التنمية السياسية ، مما جعل العرض يتسم بالثراء والاحاطة والتسلسل المنطقى •• فضلا عن الصياغة المحكمة•

ان هذا الكتاب يجىء فى وقته تماما ، ليسد فراغا فى المكتبة العربية ، ويسهم بثراء فى دعم الافكار والدراسات التنموية فى بلادنا ،،،

الاسكندرية فى ٢٣ ديسمبر ١٩٨٥ عاطف غيث

« لا يؤلف أحد كتابا الا فى أحد أقسام سبعة ،
ولا يمكن التأليف فى غيرها ٠ وهى :

اما أن يؤلف فى شىء لم يسبق اليه يخترعه ،
أو شىء ناقص يتممه ،
أو شىء مستغلق يشرحه ،
أو طويل يختصره دون أن يخل بشىء فى معانيه ،
أو شىء مختلط يرتبه ،
أو شىء أخطأ فيه مصنفه يبينه ،
أو شىء مفرق يجمعه ، »

(شمس الدين البابلى)

مقدمة

حظيت دراسة المجتمع ، ومعالجة مشكلاته ، باهتمام المفكرين والمصلحين الاجتماعيين منذ أمد بعيد • وقد غلبت التحليلات النظرية ، والتأملات الفلسفية ، والتصورات الذهنية ــ المثالية والطوبائية ــ على معظم المحاولات والاجتهادات المبكرة فى هذا المجال • ومع تراكم وتعقد مشكلات المجتمع ، وبعد طول معاناة ، ومن خلال التجارب والخبرات الطويلة أدرك الانسان أن أغلب هذه المحاولات وتلك الاجتهادات لم يقدم شيئا سوى تفسير المجتمع بطرق مختلفة ، ومن زوايا متنوعة . بينما المهم والاجدى من كل ذلك هو تطويره أو تغييره • وكان هذا التوجه العملى الجديد ــ فى واقع الامر ــ نقله كيفية كبيرة فى نظرة الانسان للحياة ، وأسلوب تعامله مع مشكلات الواقع الاجتماعى •

من هنا بدأ الفكر الاجتماعى الحديث يظهر الى حيز الوجود • وأخذ البحث فى قضايا المجتمع يطرق أبوابا جديدة ، ويقتحم آفاقا عديدة ، ويطور ويستخدم أدوات وتقنيات أكثر كفاءة وقدرة على حل مشكلاته • وبالتالى سقطت الفواصل بين البحث النظرى والتطبيق العملى • وبات واضحا للعيان أن التمسك بهذه الفواصل ــ أو الاصرار على اقامتها ــ انما هو نوع من الوهم المتعالم الذى لا يجدى فتيلا فى حل مشكلات المجتمع ومعالجة قضايا الانسان • وأن العلم النظرى وان غلبت عليه روح التجريد أحيانا ــ لا يستطيع أن ينمو أو يتطور بمعزل عن الحياة ، ولا يمكنه كذلك أن يعزف عن خدمتها أو ينأى بنفسه عن المشاركة فى حل قضايا الاجتماع

الانسانى • كما أن النظريات العلميـــة وان كان من المتعذر تطبيقها حرفيا فى بعض الاحوال فان ذلك لا يقدح فى جدواها ، ولا يقلل من قيمتهـــا بالنسبة للحياة العملية والبحـــوث التجـــريبية ، اذ كثيرا ما كانت هـــذه النظريات هى المرشد المنظم لتوجهات الحياة العملية ، والمقدمات الاولية للبحوث التجريبية ومنطلقاتها الاساسية •

وقد انعكس هذا التطور الفكرى والمنهجى الجديد على عديد من مجالات البحث العلمى ، وفى كثير من المحاولات التى بذلت لمواجهة مشكلات الحياة الاجتماعية • ويتجلى ذلك بشـــكل أســـاسى فى دراســـات التغير الاجتماعى والثقافى ، وفى تحليلات علم الاجتماع التطبيقى ، الى جانب ذلك الفيض الهائل من الدراسات النظرية والبحوث الميدانية والامبيريقية التى تناولت قضايا التخلف من زوايا عديدة وفى مجتمعات متنوعـــة ، وشكلت فى مجملها الارهاصات الاولى لدراسات التنمية ، التى حظيت فيما بعد بترحيب جمهور الباحثين وصانعى السياسة من شتى المجتمعـــات فى الشرق والغـــرب •

ومع تعاظم الاهتمام بقضايا التخلف والتنمية ، ونتيجة لتراكم وتنوع وتعقد واتساع مشكلات الحياة الاجتماعية المعاصرة ، أخذ البحث فى مجال التنمية يزداد رحابة ، ويتطرق الى ميادين جديدة ، ويتجه صوب دروب وآفاق غير مسبوقة ، ويولى اهتمامه بأنماط متنوعة من الظواهر والقضايا والعلاقات التى لم تكن محل اهتمام كبير من قبـــل • وكانت قضايا ومشكلات التخلف السياسى بوجه عام — وفى المجتمعات النامية بوجه خاص — من بين الموضوعات التى حظيت باهتمام الدارسين لعلوم

المجتمع • كما كان البحث فى امكانات ومتطلبات التغيير السياسى — على وجه التحديد — هى محور هذا الاهتمام وبؤرته الاساسية • ومن هنا برزت التنمية السياسية الى حيز الوجود ، كمفهوم ومجـال جـديد من مجالات التنمية وكمبحث من المباحث النوعية المتخصصة فى ميدان علوم السياسة والاجتماع •

ويرجع الاهتمام بقضية التنمية السياسية — من الوجهـة التاريخية — الى ستينيات القرن الحالى ، وان كانت بوادره الاولى قد ظهرت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات • ولم تقتصر جهود البحث — النظرى والتطبيقى — فى هذا المجال على جمهور الباحثين المتخصصين فى علوم السياسة والاجتماع وحدهم ، بل كان لرجال الدولة وصانعى السياسة دور ملموس فى هذا الصـدد أيضا ، واضـافات واجتهادات واعية ومتميزة كذلك • ومع ذلك ، وبرغم التزايد النسبى فى البحوث والمؤلفات الاجنبية فى هذا المجال فان حجم الجهود والمحاولات التى بذلتها المحـافل الاكاديمية والدوائر السياسـية فى الدول الناميـة فى هذا الصدد لا يزال ضئيلا ومحدودا للغاية ، ويعـكس فى مجمله نوعا من الغفلة عن هذه القضية الحيـوية أو عـدم الاكتراث بها ، ويشـكل فى الوقت نفسه مظهرا مأساويا لمـا يكتنف الفكر والعمل التنموى فى هذه الدول من أزمات ، ومؤشرا واضحا لمدى افتقادها الوعى بأهمية وخطورة قضية التنمية السياسية بالنسبة لحاضرها الراهن ومستقبلها المأمول •

ولم تكن الحال فى مصر على هذا النحو قط • اذ لحسن الحظ أن مصر — كدولة نامية تحاول النهوض من وهدة التخلف الحضارى التى تردت

فيه طويلا — تدعوت منذ سنوات بعيدة أهمية وجدوى العمل التنموى الاقتصادى والاجتماعى ، وقطعت فى هذين الاتجاهين أشواطا طويلة . كما أنها لم تتوان أيضا — وان كان ذلك لم يحدث الا منذ وقت قريب — عن الاضطلاع بجهد مماثل فى مجال التنمية السياسية . وكانت المبادرة الى ارتياد هذا المجال — فى واقع الامر — من جانب نخبة من شباب الباحثين الأكاديميين المتخصصين فى علوم السياسة والاجتماع ، الذين تولوا أمر الدعوة الى ضرورة الاهتمام بقضية التنمية السياسية على المستوى النظرى والعملى ، ونجحوا فى اقناع الدوائر العلمية بحيوية هذه القضية، وكللوا سعيهم بادخال التنمية السياسية ضمن مقررات الدراسة فى بعض الكليات الجامعية ، ولم يألوا جهدا فى تزويد المكتبة العربية بما عن لهم من أفكار أو خواطر أو دراسات مبدئية حول هذه القضية .

ولم تتخلف الجماعة السياسية فى مصر طويلا عن مواكبة هذا التطور العلمي الجديد ، وماله من انعكاسات على بنية العمل السياسي وديناميات وميكانيزمات العملية السياسية . ولذلك فلم يكن من قبيل الصدفة أو المفاجأة أن ترتفع الاصوات فى مجلس الشورى مؤخرا ،معلنة ومؤكدة أن ثمة حاجة ماسة الى التركيز على التنمية السياسية بالاضافة الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ... وأنه قد آن الاوان لكى تدخل التنمية السياسية — كعلم — ضمن مناهج التعليم الجامعي على أن يكون الواقع المصري هو الميدان الرئيسى لهذا العلم الجديد [١] .

---

(١) انظر : مجلس الشورى ، دور الانعقاد العادى الرابع ، مضبطة الجلسة الثالثة والثلاثين ، الاول من ابريل ١٩٨٤ ، صفحات ٤-٧ . =

من هنا ، ولكل هذه الاعتبارات ، ونظرا لان مجال التنمية السياسية لا يزال مبكرا ، ويستأهل أن يكون موضع دراسة — بل دراسات — موسعة، لكن اهتمامنا وحفزنا بهذه القضية فى موضعه المناسب • وكان اختيارها موضوعا لدراستنا فى توقيته الصحيح • وبالتالى كان سعينا الى انجاز هذه الدراسة وتسجيلها فى مصنف علمى له ما يبرره ، ويمثل استجابة واعية لضرورات وطنية — علمية وعملية — ونوعا من المشاركة الايجابية فى جهود التنمية الشاملة التى تجرى على اتساع رقعة المجتمع المصرى •

وقد كنت أود أن يصدر هذا العمل فى مجلد واحد ، يستوعب أطراف قضية التنمية السياسية ، ويقدم عرضا وافيا لكل أبعادها ومحاورها الاساسية • ولكن ضوابط الحجم والمساحة ، ومتطلبات الطبع والنشر، وامكانات التداول والتوزيع ، حالت دون ذلك ، وحتمت تقسيمه الى ثلاثة أجزاء مستقلة ، يتناول كل منها أحد الجوانب المحورية لهذه القضية ، ويرتبط فى الوقت نفسه بكل من الجزءين الاخرين ليؤلف معهما فى النهاية وحدة كلية متكاملة •

وعلى هذا الاساس ، اختص الجزء الاول بتتبع واستقصاء الابعاد المعرفية والمنهجية لقضية التنمية السياسية • بينما انصبت تحليلات الجزء الثانى على المقومات الفكرية والبنائية لعملية التنمية السياسية الى جانب توجهات هذه العملية وغاياتها النهائية • فى حين اهتم الجزء الثالث والاخير بدراسة أدوات وميكانيزمات التنمية السياسية ، وتوضيح

= وانظر أيضا : احمد يوسف القرعى ، **التنمية السياسية .. اين مكانها** صحيفة الاهرام ، ١٤—٨—١٩٨٤ .

دور كل منها فى ديناميات العمـل التنموى السياسى ، وما لها من فعالية وكفاءة تؤهلها لتحقيق ما يصبو اليه من غايات •

وفى ضوء هذا التقسيم ، والتزاما به ، نضع اليوم بين يدى القارىء الكريم الجزء الاول من ثلاثية (التنمية السياسية •• دراسة فى الاجتمـاع السياسى)•ويقع هذا الجزء فى ثلاثة فصول•يتضمنأولها دراسةاستطلاعية لمصادر وتطور الاهتمام بقضية التنمية السياسية ، باعتبارها قضية علمية تهم الباحثين المتخصصين فى علوم السياسة والاجتماع من ناحيـــة ، وبوصفها أيضا قضية عملية تشغل صانعى السياسة ورجال الدولة من ناحية أخرى • بينما يهتم الفصل الثانى بدراسة وتحليل مفهوم التنمية السياسية ، وما يرتبط به من قضايا خلافية واشكاليات نظرية — معرفية ومنهجية وايديولوجية • وذلك من خلال مناقشة تحليلية ونقدية موسعة لاهم التعريفات والتصورات المتداولة بين جمهور الباحثين فى هذا المجال، بغية الوصول الى تعريف اجرائى ملائم يمكن التعويل عليه فى سياق دراستنا لقضية التنمية السياسية من الوجهتين النظرية والتطبيقية على حد سواء • أما الفصل الثالث والاخير فيتركز البحث فيه على قضية المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية ، وصولا الى تحديد واضح للمدخل الملائم لدراســة هذا الموضــوع بصفة عامــة ، وتوضيحا الموقــف النظرى لدراستنا الحالية — بأجزائها الثلاثة — بصفة خاصة •

وتجدر الاشارة فى هذا المقام الى أن هذا الكتاب — فى مجمله — انما هو ثمرة جهد علمى مكثف ، وخلاصة ممارسة عملية مضنية ، استنفدا من العمر ســنوات طــويلة ، وانعكست آثارها فى أطــروحتى لنيل درجــة الدكتوراة فى علم الاجتماع من كليــة الاداب — جامعــة الاسكندرية • وهــو بوجــه عام يتضمن الاطــار النظــرى لهـــذه الاطـــروحة

مـع شيء من التعـديلات الطفيفـة ، استوجبتهـا صـياغة هــذا الاطـار على هيئة كتاب • الى جانب خمسـة فصـول جـديدة ، رأيت من الواجب اضافتها لمالها من أهمية معرفية ومنهجية وعمليـة ، واستكمالا للبحث فى قضية التنمية السياسية من الوجهة النظرية • وهذه الفصول هى الفصل الاول من الجزء الاول ، والفصول الاربعة التى تؤلف موضوعات الجزء الثالث والاخير •

ويقينى أن الكتاب على هذا النحو مفيد للباحثين المتخصـصين فى دراسات التنمية وعلوم المجتمع بقدر ما هو مهم لصانعى السياسة والعاملين فى حقل العمل العام • كما أنه يطرح قضية حيوية جديرة بعناية جمهـور المثقفين ، وقيمنه باثارة حماس جموع المواطنين • ويشكل فوق هذا كله ، وبما ينطوى عليه من رؤى واجتهادات ، محـاولة تتغيا الاسهام — ولو بقدر يسير — فى تطوير الثقافة السياسية والبناء السياسى للمجتمع المصرى، واعادة صياغتهما على أسس أكثر حداثة ، وتقدما ، تستجيب لروح العصر وتتساوق معها ، وتنهض بمتطلبات الحياة فى مجتمع عصرى يستشرف آفاق مستقبل أفضل • وهو على أية حال اضافة متواضعة الى المكتبـة العربية ، نأمل أن يكون حظها من الحفاوة والتقدير ، مكافئا لمـا بذل فيها من جهد واخـلاص •

وبعد •• فلقد شق على هـذا البحث بقدر ما شـاقنى • كما أننى جهدت بقدر ما اجتهدت • واذا كنت قد أصبت شيئا من النجح أو التوفيق فيما قدمت بشأنه ، فهذا فضل من الله ونعمة • أما ما شـابه من هنات أو ثغرات فهو منى وتبعته تقع على عاتقى وحدى • وعذرى عن ذلك أنه ما من باحث يندب نفسه لدراسة قضية ما ، ويكف الحديث عنها ذات يوم الا قال

فى غده : « لو غير هذا لكان أحسن . ولو زيد هذا لكان يستحسن . ولو قدم هذا لكان أفضل . ولو ترك هذا لكان أجمل . وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر » . فالكمال لله وحـده . والمرء جهد المقل . ان أخطأ بقى له شرف المحاولة . وان أصاب كفاه أجر المجتهـد .

واذا كان لى — بعـد ذلك — دون كلمـة أو بضـع كلمـات ، أسجلها فى ختام هذه المقدمة فهى عبارات الشكر وآيات التقدير والامتنان أرفعها الى أستاذى ومعلم الاجيال ، الاستاذ الدكتور محمد عاطف غيث ، أستاذ علم الاجتماع وعميد كلية الآداب بجامعـة الاسـكندرية ، ورائد مدرسة علم الاجتماع المعاصر فى مصر والعالم العـربى ومعلمها الاول . والى جميع الاخوة والاصدقاء والزملاء أعضاء هيئة التـدريس بقسمى الاجتماع بكليتى الآداب والتربية بجامعة الاسكندرية . والى كل من رافق أو تابع مسيرتى العلمية ، حفزا وتشجيعا ومؤازرة ، وأبت عليه نخـوته ومروءته أن تدعنى أهيم فى غيابات الحيرة والضـلال ، أو أضـيع نهبا لعوادى النكوص والاحباط .. الى كل هؤلاء — اعتزازا وتقديرا — أزجى الشكر ، خالصا مخلصا ، مشفوعا بأرق مشاعر الود والمحبة ، وأسمى آيات العرفان والامتنان .

الى زوجتى ، وابنتى « نهـال » ، وولدى « كـريم » ، تقديمهم فى هدوء كبير ، ونفسى وفاء ببعضه ، وتقديرا لصبرهم ، وعرفانا بما كابدوه من عنت ومشقة ، وتعبيرا عن حبى لهم ورجائى فيهم ، أن أقدم لهم هذا

الكتاب •• عزاء عن معاناة سنوات خلت ، وثمرة جهد طال مداه من أجلهم، ورصيدا — أحسبه مفيدا — لمستقبل مشرق واعد أرجوه لهم فى مجتمـــع فاضل يحفل بالسعادة ، وينعم بالحرية •

والحمد لله من قبل ومن بعد •• •• مع دعاء بتواصل الخير •• ورجاء بدوام التوفيق ،،،

الاسكندرية فى ٨ نوفمبر ١٩٨٥ **السيد الزيات**

الفصل الأول

مصادر وتطور الاهتمام بقضية التنمية السياسية

ـــــــ تمهيـــــــد

أولا : التنمية السياسية قضية علمية

ثانيا : التنمية السياسية قضية عملية

ـــــــ تعقيب

مصادر وتطور الاهتمام بقضية التنمية السياسية

تمهيـــــد :

شغلت قضية التنمية جمهور الباحثين وصانعى السياسة غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية وما تزال • كما اتسعت دوائر البحث فى هذا المجال، وامتدت حلقاتها الى دروب وآفاق كثيرة ومتنوعة • ولم تقتصر جهـود المهتمين بهذه القضية على دراسة وتحليل جوانبها النظـرية — المعـرفية والمنهجية — وحدها ، بل ان التركيز على تتبع ظواهرها ومظاهرها العيانية، واجراء التجارب العملية ، والبحوث الميدانية ، والدراسات المقارنة ، كان له أولوية خاصة لديهم ، ويحتل موقعا متقدما فى معظم الاحوال • وكانت محصلة الاهتمام المكثف بهذه القضية — من الوجهة الاكاديمية — هى تلك الوفرة الزاخرة من المؤلفات والكتابات — الاجنبية والعربية — التى أثرت تراث البحث التنموى ، وجعلت الباحثين فى بعض مجالاته لا يواجهـون نقصا فى المصادر أو ضآلة فى مجموعة المعارف المتعلقة بهذه المجالات ، وفى غير حاجة أيضا الى تتبع أصولها التاريخية ، وبداياتهـا الاولى ، بـل فى مواجهة مشكلة المفاضلة والاختيار بين ما هو متاح لهم من تراث ، ومحاولة الافادة من هذا التراث نفسه فى ميادين التطبيق العملى والعمل الميدانى •

ويختلف الوضع بالنسبة لقضية التنمية السياسية عما هو عليه فى غيرها من القضايا التنموية الاخرى • ومرجع ذلك — فى واقع الامر — أن التنمية السياسية لم تزل بعد مفهوما جديدا ، ورافدا مستحدثا فى تيار علوم السياسة والاجتماع • ومن ثم فان ما توافر لها من تراث حتى الان لايزال ضئيلا ومحدودا نسبيا فى المصادر الاجنبية ، ويكاد يكون نادرا للغاية فى

الادبيات العربية . اذ كل ما هنالك من اجتهادات — عربية — فى هذا المجال لا يتجاوز بعض المذكرات الجامعية ، والاطروحات العلمية ، والمقالات المنشورة فى بعض الدوريات المتخصصة ، والاشارات الطفيفة المتناثرة فى صفحات بعض المجلات والصحف السيارة ... الى غير ذلك من محاولات مبتسرة ، تكاد تخلو تماما من أية معالجات نظرية متعمقة ، تلم بأطراف هذه القضية ، وتقدم عرضا وافيا يستوعب أبعادها ومحاورها الاساسية. مما دفع البعض الى القول — وبحق — أن التنمية السياسية فى التراث العربى لا تزال تمثل الجانب المهمل فى دراسات التنمية ، وما يعنيه هذا الاهمال من أزمة خطيرة فى الفكر التنموى العربى [1] .

---

(١) انظر : حسنين توفيق ابراهيم ، **أزمة الفكر التنموى العربى** ، مجلة الاهرام الاقتصادى ، العدد ٧٥٧ ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ١٨ يوليو ١٩٨٣ ، ص ٢٠ .

وقد حصرنا ما تيسر لنا الوقوف عليه من كتابات ودراسات عربية فى مجال التنمية السياسية ، حتى عام ١٩٨٣ ، فاتضح لنا ان التراث العربى لهذه القضية يكاد يقتصر على مجموعة الاعمال التالية حسب الترتيب الزمنى لصدورها :

— على الدين هلال ، **محاضرات فى التنمية السياسية** ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٥—١٩٧٦ . وهذه المحاضرات — فيما نعلم — هى اول ما كتب بالعربية فى هذا الموضوع .

— نبيل السمالوطى ، **التنمية والتحديث الحضارى** ، مطبعة الجيلاوى ، القاهرة ، ١٩٧٥ ، صفحات ١٨—١٩ .

— حسن صعب ، **علم السياسة** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٦ ، صفحات ٣٠٧ — ٣٧٨ .

— محمد محمود عرفة ، **الصحافة والتنمية السياسية** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ .

— مجدى عبده حماد ، **المؤسسة العسكرية ونماذج بناء التنمية السياسية فى افريقيا مع دراسة للدور السياسى للعسكريين فى غانا (١٩٦٦—١٩٦٩)** ،=

من هنا .. كانت البداية الطبيعية ، والمقدمة المنطقية للخوض فى هذا المجال ، هى التعرف أولا على مصادر وبدايات هذا المبحث العلمى الجديد، والدوافع الكامنة وراء تطور الاهتمام به ، لما فى ذلك من تأصيل تاريخى وعلمى لكثير من موضوعاته ، وكمحاولة لاستكمال بعض جوانب النقص

=رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ .

— عليه حسن حسين ، **التنمية نظريا وتطبيقيا** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ١٩٧٧ ، صفحات ٧٨ — ٨٤ .

— نبيل السمالوطى ، **بناء القوة والتنمية السياسية : دراسة فى علم الاجتماع السياسى** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ ، صفحات ١٤٣ — ١٨٧ .

— محد على العوينى ، **دور الاعلام فى التنمية السياسية الريفية** ، مجلة الموقف العربى ، العدد ٢٣ ، القاهرة ، مارس ١٩٧٩ ، صفحات ٩٨—١١٠ .

— حسين عبد الحميد احمد ، **التغير الاجتماعى والتنمية السياسية فى المجتمعات النامية : دراسة فى علم الاجتماع السياسى** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاداب ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

— امانى محمد على قنديل ، **نظام الاتصال وعملية التنمية السياسية فى الدول النامية** ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ .

— عبد الخبير محمود عطا ، **وسائل الاعلام والتنمية السياسية فى الدول النامية : البرامج السياسية فى اذاعة القاهرة كحالة للدراسة** ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ .

— محمد على العوينى ، **الراديو والتنمية السياسية** ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨١ .

— عبد الفتاح احمد حجاج ، **التربية والتنمية السياسية** ، مركز البحوث التربوية ، قطر ، ١٩٨١ .

— السيد عبد المطلب غانم ، **دراسة فى التنمية السياسية** ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨١ .

— احمد عباس عبد البديع ، **اصول علم السياسة** ، مكتبة عين شمس، القاهرة ، ١٩٨٢ ، صفحات ٢٣٩—٢٤٢ .

والقصور التى لا تزال تعترى تراث التنمية السياسية فى مصـــــادرة العربيـــــة •

وقد تبين لنا من مراجعة ، ما هو متاح من كتابات وبحوث فى هـــذا المجال أن بدايات الاهتمام بقضية التنمية السياسية كانت ــ كما هى الحال تماما بالنسبة للبدايات الاولى لقضية التنمية بوجه عام ــ ثمرة التقـــاء وتضافر جهود كل من الباحثين وصانعى السياسة فى معالجة مشـــكلات التخلف ، والتخلف السياسى على وجه التحديد ، سواء على المستوى النظرى أو العملى ، اذ لم يعد من المقبول قط أن يتخلـــف العلم انتظارا لنتائـــج تجارب السياسة • ولم يعد من المحمود كذلك أن تجرب السياسة أو تخطط فى غيبة العلم[٢] • ولم يعد من الجائز ــ لهذا وذاك ــ أن تمضى جهـــود الباحثين وصانعى السياسة فى خطين متوازيين ، أو فى اتجاهين متباعدين، خاصة فى تلك الدول التى ما تزال تعانى من آثار التخلف السياسى ، وتحاول فى الوقت نفسه تحقيق مستويات عالمية من التطور الاقتصادى والاجتماعى

لذلك ، ومن هذه الزاوية على وجه التحديد ، وجدنا من المفيـــد

= ــ عمر ابراهيم الفتحلى ، **اتجاهات التنمية السياسية فى ليبيا** ، المؤسسة الدولية للنشر والمعلومات ، قطر ، ١٩٨٢ •

ــ سعد الدين ابراهيم **الديمقراطية هل يمكن تخطيطها ؟** ، مجلة الاهرام الاقتصادى ، العدد ٧٣٨ ، مؤسسة الاهرام ، القاهـــرة ، ٧ مارس ١٩٨٣ ، صفحات ٤٠ــ٤١ •

ــ عبد الهادى محمد والى ، **التنمية الاجتماعيـــة : مدخـــل لدراســـة المفهومات الاساسية** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ ، صفحات ٧٧ ــ ٨٩ •

(٢) محمد عاطف غيث (تقديم) ،**علم اجتماع التنمية:دراسة فى اجتماعيات العالم الثالث** ، تاليف : نبيل السمالوطى ، الهيئة العامة للكتاب ، الاسكندرية ١٩٧٤ ص II

ومن الملائم تماما أن نتناول قضية التنمية السياسية — فى هذا الفصل — باعتبارها قضية علمية من ناحية ، وقضية عملية من ناحية أخرى • وذلك فى محاولة لتتبع واستقصاء مصادر وعوامل تطور الاهتمام بهذه القضية ، واستجلاء لمحاور وآفاق دراستها ، بما يخدم فى النهاية أغراض البحث والعمل فى هذا المجال التنموى المتميز •

أولا : التنمية السياسية قضية علمية :

تمتد جذور علم السياسة فى أعماق الفكر الانسانى الى ما قبل الميلاد بقرون • كما ترجع أصول علم الاجتماع السياسى الى منتصف القرن **التاسع عشر • أما التنمية السياسية** Political Development كمفهوم علمى ومبحث دراسى فى علوم السياسة والاجتماع — فلم تظهر الى حيز الوجود،ولم تحظ باهتمام الباحثين الا فى ستينيات القرن الحالى، وان بدأت ارهاصاتها الاولى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية وأوائل الخمسينيات (٣) •

وتؤكد معظم الدراسات التى تتبعت نشأة هذا المبحث الجديد أن اهتمام العلماء والباحثين بهذه القضية قد صدر — أول ماصدر — نتيجة التقاء عاملين أساسيين ، الاول : هو اتساع دوائر البحث العلمى ، وامتداد نشاط الدارسين — غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية — الى دول العالم غير الغربى ، والعالم الثالث على وجه التحديد • أما الثانى فهو تغير نظرة

---

(3) S. P. Huntington & J. I. Dominguez., **Political Development**, in : F.I. Greenstein & N.W. Polsby, (eds.), **Handbook of Political Science**, Vol. 3, Addison — Wesley Publishing Company, U. S. A., 1975, p. 1.

الباحثين الى ظواهر ومعطيات الحياة السياسية ، وتطور منهجيات البحث والدراسة فى علوم السياسة والاجتماع ، بفضل الثورة السلوكية التى اجتاحت مجال العلوم الاجتماعية بعامة ، وعلوم السياسة والاجتماع بوجه خـــاص (٤) .

ولم يكن الاتساع فى دوائر البحث العلمى ، وامتداد نشاط الباحثين الى دول العالم الثالث ، صادرا عن فراغ ، أو نتيجة للمبادرات الذاتيـــة للعلماء والباحثين فقط . ولكن دفعت اليه ، وشجعت عليه أيضا ، كثير من المتغيرات والاعتبارات السياسية ، التى أسفرت عنها الحرب العالميـــة الثانية ، وشكلت فى مجملها المناخ والسياق العـــام لاوضـــاع وعلاقات السياسة الدولية فيما بعد سنوات هذه الحرب . فلقد عايشت هذه الفترة ظروف تداعى وانهيار النظم "الفاشية والنازية فى أوربا ، وبداية ظهور الوجود الامريكى على مسرح السياسة الدولية وتعاظم نفوذه وامتداده الى كثير من بلدان العالم . كما شهدت فى الوقت نفسه عوامل ومراحل تدهـــور العلاقات الامريكية ــ السوفيتية ، واندلاع وتصـــاعد الحرب البـــاردة بينهما . الى جانب نشوء وتطور كثير من النظم الماركسية فى بلدان أوربا الشرقية ، فضلا عن انتصار حركات التحرر الوطنى فى معظم بلدان العـــالم الثالث ، وظهور عديد من الدول حديثة الاستقلال فى آسيا وأفريقيا ،وتزايد أهمية وفعالية دور هذه الدول الناشئة فى مجال السياسة الدولية . ولم يكن من الممكن ازاء هذه المتغيرات والاعتبارات السياسية الجـــديدة أن تستبعد دول العالم الثالث من دائرة اهتمام الدول الكبرى عند رســـم

---

(4) Ibid,pp.1—3.

استراتيجياتها السياسية • ولم يكن من الجائز كذلك أن تنصرف الجماعة الاكاديمية عن دراسة الاوضاع والمشكلات الاجتماعية والسياسية الخاصة بهذه الدول ، ومواصلة هذه الدراسة دون انقطاع •

وقد عزز هذا الاتجاه ، وزاد من سرعة الاندفاع فى طريقه أن هـــذه الدول الناشئة قد شهدت ــ وما تزال تعايش ــ كثيرا من التحـــولات الاجتماعية والسياسية الهامة • وتجابه فى الوقت ذاته عديدا من الازمات الداخلية والتحديات الخارجية المرهقة • كما أنها تعد بالنسبة للقوتـــين العظميين مسرحا رحبا للحرب الباردة الدائرة بينهما • وتتعرض من جراء ذلك لعمليات استقطاب جسيمة ، تهدد استقلالها الوليد وتكاد تعصف به • فضلا عن أن هذه الدول ــ بوجه عام ــ ذات خصائص وســمات متشابهة • كما أن جوهر المشكلات والصعوبات التى تواجهها وتعانى من ويلاتها يكاد يكون واحدا أو متماثلا ، على الرغم من تباين تجاربها التاريخية، وتفاوت مستويات تطورها الاقتصادى والاجتماعى ، واختـــلاف بيئاتها الجغرافية والاجتماعية والثقافية • يقول بوتومور : « اذا نحينا جانبــا عوامل الحجم والموارد الطبيعية ، فقد يكون فى وسعنا أن نميز بين أربع فئات من المجتمعات النامية ــ يوجـــد بينها أوجه شــبه هامة فى البناء الاجتماعى والثقافة ــ هى : دول أفريقيا • والدول العربيـــة فى الشرق الاوسط وشمال أفريقيا • والدول الاسيوية • ودول أمريكا اللاتينيـــة • ولقد استطاعت الدول التى تنتمى الى المجموعة الاولى أن تحقق وجودها من خلال الصراع ضد الاستعمار،الذى أثر تأثيرا بالغا فى نظمها السياسية، ولم كان عليها أن تواجه ــ بالاضافة الى مشكلات النمـــو الاقتصادى —

تلك المشكلات الخاصة باقامة الوحدة الوطنية لمجتمع يتألف من جماعات قبلية يرجع وجودها داخل حدودها — الى حد ما — الى التفرقة التعسفية التى أقامتها القوى الاستعمارية • ومن بين بلدان المجموعة الثانية ، توجد فئة تكونت من خلال صراعات مستقلة ضد الحكم الاستعمارى المباشر ، وان كانت هناك دول كثيرة حظيت بالاستقلال السياسى لفترة من الزمن ، وكان عليها أساسا أن تقاوم الرقابة المباشرة التى فرضت على مواردها الاقتصادية من جانب القوى الأجنبية • أما مشكلاتها السياسية فتتمثل فى تغير الانظمة الاقطاعية والاوتوقراطية للحكومات التى تقوم على نسق طبقى جامد بعيد عن المساواة • أما المجموعة الثالثة الخاصة بدول آسيا فتتميز على وجه الخصوص بأنها مجتمعات ذات حضارات قديمة ، تأسست فيها أنظمة اجتماعية تقليدية الى حد كبير • وهى أيضا بلاد حققت مؤخرا التحرر من الحكم الاستعمارى • وعلى الرغم من أنها لم تواجه مشكلات رئيسية تتصل بتكامل المجموعات القبلية فى مجتمع قومى ، كما هو الامر بالنسبة لدول أفريقيا ، الا أنها واجهت مشكلات قريبة الشبه من الوحدة الوطنية ، بقدر ما تنقسم الى طوائف أو أقاليم تسود فيها لغات معينة (كما هو الحال فى الهند) ، أو جماعات عنصرية ولغوية منفصلة (مثال ذلك : التاميليون والسينهاليون فى سيلان ، والماليزيون والصينيون فى الملايو) • أما المجموعة الرابعة والخاصة بدول أمريكا اللاتينية فتختلف من وجوه عديدة عن البلاد الاخرى • اذ ان هذه المجتمعات — الى حد كبير — تعتبر أكثر تقدما اقتصاديا • كما أنها متحضرة بالفعل على نحو يفوق كثيرا من البلاد الزراعية ، وذلك على الرغم من أنها أخذت حديثا بالتصنيع

واسع النطاق : هذا فضلا عن أنها مستقلة سياسيا منذ فترة طويلة نسبيا، وهكذا لم تصبح مشكلاتها السياسية هى مشكلات الوحدة الوطنية ، مع أن بعض الدول — مثل بيرو — لم يكتسب فيها بعد عدد كبير من السكان الهنود حقوق المواطنة الكاملة • كما أن النشاط السياسى الحديث لم يتأثر بفكرة القومية ، بالرغم من أنه يقاوم بصورة واضحة النفوذ الاقتصادى لامريكا الشمالية فى المنطقة • أما المشكلات الرئيسية فهى تلك التى صاحبت التصنيع والزيادة السريعة فى معدلات السكان ، وظهور حركة العمل داخل النظام السياسى ، الذى سيطر عليه لفترة طويلة كبار ملاك الارض ، وكان غالبا ما يحكم بواسطة دكتاتورية عسكرية » [٥] •

ولم يكن لهذه الخبرة المستفادة من دول العالم الثالث أن تمضى دون

---

(٥) بوتومور ، **الصفوة والمجتمع : دراسة فى علم الاجتماع السياسى** ، ترجمة : محمد الجوهرى واخرين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، صفحات ١٠٧ — ١٠٨ •

ولمزيد من المعلومات حول أوضاع التخلف فى دول العالم الثالث انظر على سبيل المثال الكتابات التالية :

— H.G. Kebschull, (ed)., **Politics in Transitional Societies : The Challenge of Change in Asia, Africa and Latin America**, Appleton - Century - Crofts, New york, 1968.

ك• م• بانيكار ، **مشكلات الدول الاسيوية الافريقية** ، ترجمة : نجدة هاجر ، سعيد الغز ، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت ، ب• ت •

— جوكوف وآخرون ، **العالم الثالث : قضايا وآفاق** ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١ •

— عمار بوحوش ، **عوامل التخلف السياسى والاقتصادى فى دول العالم الثالث** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثانى ، السنة الثانية ، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الكويت ، اكتوبر ١٩٧٤ ، صفحات ٥٠ — ٦٠ •

أن تترك بصماتها على النشاط العلمى ومجالاته ، ومنهجيات وتقنيات البحث فى العلوم الاجتماعية بوجـــه عام • بـــل أثار الاهتمام بهذه الدول ، كما أبرزت جهود الباحثين الذين اضطلعوا بدراسة أوضاعها الاجتماعيـــــة والسياسية ، كثيرا من التساؤلات ، وعديدا من الخبرات والمشكلات • مما حدا بالكثيرين منهم الى تركيز دراساتهم على موضوعات وقضايا بعينها ، انصرفت فى معظمها الى محاولة استقصاء وتحديد السمات والخصـــائص العامة — أو المشتركة — لمعطيات الحياة السياسية لهذه الدول ، والتى تشكل وتجسد — أو تعكس — وضعية وأبعاد وظواهر التخلف السياسى التى تغشى مجتمعاتها •

من هنا ، ونتيجة للجهود المكثفة التى بذلت فى هذا المجال ، وبفضل معونة وتشجيع المؤسسات والهيئات الحكومية وغير الحكومية — الامريكية أساسا — لم يمض كثير من الوقت حتى أصبحت ثمة وفرة من البيـــانات والمعلومات ، والبحوث والدراسات ، المتعلقة بالاوضاع السياسية ، ونظم الحكم والادارة ، فى عديد من أقاليم العالم غير الغربى ، وبخاصة بلدان العالم الثالث ، التى اصطلح على وصفها بـــ :

البلدان المتخلفة Underdeveloped countries

أو البلدان الاقل تطورا Less - developed countries

أو البلدان النامية (أى الاخذة فى النمو) Developing countres •

وقد لعبت (لجنة السياسة المقارنة بمجلس بحوث العلوم الاجتماعية بالولايات المتحدة الامريكية Committee on Comparative Politics of The Social Research Council) دورا بارزا وملموسا فى هذا المجال • اذ اضطلعت

باجراء العديد من البحوث والدراسات ــ النظرية والامبيريقية ــ المتعلقة بقضايا ومشكلات الحياة السياسية فى كثير من هذه الدول • وقدمت فى هذا الصدد سلسلة متتابعة من المؤلفات والكتابات العلمية الرائدة ، فى مقدمتها : كتاب (جبرييل الموند G.A. Almond و (جيمس كولمان J.S. Coleman) عن (السياسة فى المناطق النامية) الذى صدر فى عام ١٩٦٠ ، ويعد من أوائل الكتب التى تطرقت لدراسة وتشخيص أوضاع التخلف والتطور السياسى فى دول العالم الثالث[٦] • ثم كتاب (ليونارد بيندر L. Binder) عن (ايران : التنمية السياسية فى مجتمع متغير)[٧] وكتاب (لوسيان باى L.W. pye عن بورما (السياسة والشخصية وبناء الامة)[٨] اللذين صدرا فى عام ١٩٦٢ ، الى غير ذلك من مؤلفات ودراسات أخذت تتوالى تباعا وشكلت فيما بعد الجانب الاكبر من تراث البحث فى قضية التنمية السياسية لدى روادها الاوائل •

وهكذا ، ونتيجة لهذه الجهود مجتمعه وترتيبا عليها ، أصبح المجال الاكاديمى ــ بعدما كان محصورا فى اطار العالم الغربى ، ويولى اهتمامه بقضايا ومشكلات هذا العالم وحده ــ فى مواجهة نماذج وأنماط جديدة من

---

(6) G.A. Almond & J.S. Coleman, (eds.), **The Politics of The Developing Areas**, Princeton University Press, Princeton, 1960.

(7) L. Binder, **Iran : Political Development in a changing Society**, Princeton University Press, Berkeley, 1962.

(8) L.W. Pye, **Politics, Personality and Nation Building : Burma's Search for Identity**, Yale University Press, New Haven, 1962.

الظواهر ، والبناءات ، والعلاقات ، والتفاعلات السياسية التى لم يعهدها من قبل ، ويتعين عليه فهمها وتحليلها وتفسيرها،بل ادماجها أيضا فى الاطار العام لدراسات علوم السياسة والاجتماع • وبذلك وفرت بلدان العالم الثالث — كما يقول أحد الباحثين العرب — مجالا رحبا فسيحا للدراسة والبحث لا مثيل له فيما سبق من تاريخ الانسانية • وخلقت فى الوقت ذاته مجالا خصبا رائعا لفهم عديد من التجارب والخبرات السياسية التى كانت سببا فى اثراء وتطوير الفكر السياسى الذى أبدعه أفلاطون وأرسطو • وبالتالى أصبح المجال السياسى لدول العالم الثالث يشكل تحديا خطيرا للباحثين فى علوم السياسة والاجتماع ، مثلما كان المجال السياسى للمجتمع اليونانى يمثل تحديا لافلاطون وأرسطو ، وان كان ثمة فارق جوهرى فى هذا الصدد ، وهو أن أفلاطون وأرسطو أشرفا على نهاية تجربة دولة المدينة City - State ، بينما تجربة الدول القومية النامية لا تزال بكرا وفى مقتبل نشأتها(٩) •

ومما ساعد على مواجهة هذا التحدى ، ومواصلة ونجاح الجهود التى بذلت فى هذا المجال ، أن البحث فى قضايا ومشكلات الحياة السياسية لدول العالم الثالث قد اقترن منذ البداية بظهور الثورة السلوكية فى علوم السياسة Behavioral revolution in political sciences ولم يكن بمنأى عن التأثر بما ترتب على هذه الثورة من صدمة منهجية methodological Shock استدعت تغيير النظرة الى ظواهر الحياة السياسية ، وتطوير منهجيات

---

(٩) حسن صعب ، **الانسان العربى وتحدى الثورة العلمية التكنولوجية** ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص ٦٦ •

وأساليب البحث فى علوم السياسة بوجه عام [١٠] •وهذا ما تطلب من الباحثين أن يراجعوا — بل يهدروا — كثـيرا من التصورات والمسلمات الفكرية والمنهجية التى كانت محل اتفاق بينهم من قبـل • وأن يركزوا دراساتهم على الجوانب الدينامية — أى الحركية — للظواهر السياسية وأن يحددوا بشكل دقيق المتغيرات المؤثرة فى هذه الظواهر وأولويات دراستها[١١] • وأن يبذلوا قصارى جهدهم أيضا من أجل مزج البحوث النظرية بالدراسات الامبيريقية ، وتحقيق نوع من المزاوجه المنهجية بين الالتزام النظرى والبحث الميدانى [١٢] • مستفيدين فى كل ذلك من نتائج

---

(١٠) حول مزيد من المعلومات فيما يختص بالثورة السلوكية فى علوم السياسة انظر على سبيل المثال :

— E. Heinz, (ed)., **Behavioralism in Political Science,** A therton Press, New York, 1963.
The Behavioral Persuasion in Politics, Random House, New York, 1963.

— A. Ranney, (ed.), **Essays on the Behavioral Study of Politics,** University of Illinois Press, Urbana, 1962.

— D. Waldo, **Political Science : Tradition, Discipline, Profession, Science, Enterprise,** in : F.I. Greenstein & N.W. Polsby, (eds.), Op. Cit, Vol. 1, pp. 58—62.

وأيضا : احمد بدر ، **الثورة السلوكية فى العلوم السياسية** ، مجلة العلوم الاجتماعية العدد الثانى ، السنة الثالثة ، كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الكويت ، ديسمبر ١٩٧٥ ، صفحات ٣٥ — ٤٧ •

(١١) انظر بعض هذه المراجعات والانتقادات فى الكتابات التالية على سبيل المثـــال :

— G.A. Almond & G.B. Powell, Jr., **Comparative Politics : A Developmental Approach,** Little, Brown and Company, Boston, 1966, pp. 1—3.

— R.C. Macridis, **The Study of Comparative Goverment,** Doubleday& Company, Inc., Garden City, New York, 1955.

— على الدين هلال المرجع السابق صفحات ٤٠ — ٤١ •

(12) S.P. Huntington & J.I. Dominguez, Op. Cit, p. 2.

بحوث العلوم الاجتماعية الاخرى • ومستخدمين فى الوقت نفسه كثيرا من مقولات ومفهومات هذه العلوم فى بحوثهم وتحليلاتهم [١٣] • فضلا عن استخدام الاساليب الكمية فى تحليل ظواهر الحياة السياسية ، وقياس العلاقات بين عديد من المتغيرات التى كان يتعذر قياس علاقات بعضها ببعض من قبل • الى جانب اختبار نتائج دراساتهم والتحقق من صحة ما انتهت اليه من تعميمات عن طريق المقارنات المنظمة بين عديد من التجارب السياسية المتنوعة • معتمدين فى هذا كله على الخدمات الاحصائية التى وفرتها الاجهزة الحكومية والهيئات الدولية ، وماتجمع لديها من بيانات ومعلومات تتعلق بالاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والديموجرافية والسياسية ••• الى غير ذلك من معطيات أمكن استخلاصها والحصول عليها من خلال الدراسات المسحية التى أجريت فى عديد من دول العالم الثالث • مما ساعد فى النهاية على استحداث وتطوير عدد غير قليل من مداخل البحث فى علوم السياسة ، فى مقدمتها : المدخل البنائى الوظيفى[١٤]

---

(13) G.A. Almond, **A Functional Approach To Comparative Politics**, in : G.A. Almond & J.S. Coleman, (eds.), Op. Cit, pp. 3—4.

(١٤) من أهم الدراسات التى استخدمت هذا المدخل :

— G.A. Almond & J.S. Coleman, (eds.), Op. Cit.
— & G.B. Powell, Jr., Op. Cit.
— L. Binder, Op. Cit.
— D. Apter, **The Politics of Modernization**, University of Chicago Press, Chicago, 1965.
— D. Easton, **A Framework for Political Analysis**, Englewood cliffs, Printice - Hall, N.J., 1965.

ومدخل العملية الاجتماعية(١٥)　　structural Functional approach

ومدخل التاريخ المقارن (١٦) •　　Social - Process approach

وما الى ذلك من مداخل عديدة،　　Comparative history approach

ساعدت بشكل ملحوظ فى القاء مزيد من الاضواء على كثير من جوانب ومظاهر وأبعاد الحياة السياسية لدول العالم الثالث ، ودفعت جهود الباحثين فى هذا المجال خطوات الى الامام • الامر الذى كان له أبلغ الاثر فى تطوير كثير من مجالات البحث فى علوم السياسة ، وبخاصة دراسات علم السياسة المقارن Comparative Politics الذى انبثقت بحوث التنمية السياسية من خلاله • اذ انشعبت دراسات السياسة المقارنة — بفضل هذه التطورات المعرفية والمنهجية الجديدة ، وعلى عكس ما كانت عليه هذه الدراسات من

---

(١٥) من اهم الدراسات التى اعتمدت على هذا المدخل :

— D. Lerner, **The Passing of Trditional Society,** Free Press, New York, 1958.

— K.W. Deutsch, **Social Mobilization and Political Development,** in : R.C. Macridis & B.E. B rown, (eds.), **Comparative Politics : Notes and Readings,** The Dorsey Press, Homewood, Illinois, 1977.

— M.C. Hudson, **The Precarious Republic : Political Modernization in Lebanon,** Random House, New York, 1968.

(١٦) من أهم الدراسات التى اتيمت على هذا المدخل :

— C.E. Black, **The Dynamics of Modernization,** Harper & Row, N.Y., 1966.

— S.N. Eisenstadt, **Modernization : Protest and change,** Englewood cliffs Printice - Hall, N.J. 1966.

— S.P. Huntington, **Political Order in Changing Societies,** Yale University Press, New York ,1968.

قبل [١٧] — الى اتجاهين رئيسيين : أحدهما : يركز على دراسة الســـلوك السياسى للافراد والجماعات الصغيرة ، بهدف الكشف عن الادوار التى تلعبها فى الحياة السياسية ، ومدى تكرار أو تواتر هذه الادوار ، ومبلغ تأثيرها فى مجريات السياسة العامة (كالبحث فى دور الاسرة فى عمليـــة التنشئة السياسية • أو دور الآباء — والاسرة ككل — فى بناء الوعى السياسى للفرد وتوجيه سلوكه السياسى • أو البحث فى دور الاحزاب فى بلورة المواقف السياسية ، والتأثير فى الرأى العام ••• وهكذا) • والاخر : يصب اهتمامه على دراسة العلاقات المتبادلة والمتداخلة بين مختلف بنـــاءات وميكانيزمات العملية السياسية داخل النظام السياسى ككل (كالبحث عن تأثير بناء وأنماط الاتصال فى عملية التعبئة الاجتماعية بين الجماعات التى تعيش على هامش النظام السياسى • وما هى أنماط التجديد ، والوظائف الملائمة لتحقيق عمليات التنمية القومية الشاملة فى البلدان المتخلفة ••• وهـــكذا) • [١٨] •

---

(١٧) يقول روى مكريدس : ان الدراسات التقليدية للسياســـة المقارنة لم تكن دراسات مقارنة بالفعل فهى لاتزيد عن أن تكون مجرد وصف للمؤسسات الحكومية فى عدة دول ، أو تسجيل لكيفية عمل مؤسسة معينـــة — كالبرلمـــان مثلا — فى أكثر من بلد ، دون أية محاولة لاستخلاص عناصر الشبه أو الاختلاف هنا أو هناك ، أو القوانين العامة التى تحكم حركة هذه المؤسسة فى اكثر من اطار • انظر فى ذلك : R.C. Macridis, cp. cit.

(١٨) لمزيد من التفاصيل حول التطورات التى لحقت دراسات علم السياسة المقارن انظر على سبيل المثال :

— G.A. Almond, **Comparative Politics**, in : D.L. Sills, (ed.), **International Encyclopedia of The Social Sciences**, Vol. 12, The Macmillan Company, New York, 1972, pp. 331—334.

— كمال المنوفى ، **السياسة المقارنة : مناقشة لبعض القضايا النظرية** =

وكانت نتيجة هذا التطور الجديد فى دراسات السياسة المقارنة أن أصبحت القضايا والمشكلات والمفهومات التى أثارت اهتمام الباحثين — خلال المراحل المبكرة للبحث فى هذا المجال — أكثر تحديدا وتفصيلا عن ذى قبل • وبالتالى أصبح المجال مهيأ لبلورة مفهوم التنمية السياسية ، وظهور هذا المبحث الجديد فى اطار الدراسات السوسيوسياسية • ومن ثم اتجهت كثير من البحوث الى دراسة قضايا بذاتها،سواء فى بلدان معينة أو بالمقارنة بين عدة بلدان • كما اضطر كثير من الباحثين — الغربيين — الى العودة مرة أخرى الى دراسة مراحل التطور السياسى لبلدان أوربا وأمريكا ، بعدما كان اهتمامهم موجها — بالدرجة الاولى — الى بلدان العالم الثالث• وقد تجلى هذا بشكل واضح وملموس فى مجموعة المجلدات التى أصدرتها (لجنة السياسة المقارنة بمجلس بحوث العلوم الاجتماعية) فى الولايات المتحدة تحت عنوان (دراسات فى التنمية السياسية [١٩]

Studies in political development

= **والمنهجية** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ، السنة السابعة.جامعة الكويت ، يناير ١٩٨٠ ، صفحات ٧—٢٣ .

(١٩) **تتألف هذه المجموعة من سبع مجلدات ، هى المراجع الاساسية لدراسة التنمية السياسية . وبيان هذه المجلدات كالتالى حسب الترتيب الزمنى لصدورهـــــا :**

— L.W. Pye, (ed.), **Communications and Political Development**, Princeton University Press, Princeton, 1963.

— J. Lapalombara, (ed.), **Bureaucracy and Political Development**, Princeton University Press, Princeton, 1963.

— R.E. Ward & D.A. Rustow, (eds.), **Political Modernization in Japan and Turkey**, Princeton University Press, Princeton, 1964.

— J.S. Coleman, (ed.), **Education and Political Development**, Princeton University Press, 1965. =

حيث تضمنت هـــذه المجـــلدات كثـــيرا مـــن الدراســـات ـــ النظرية والامبيريقية ـــ التى يدور البحث فيها حول العلاقة بين التنمية السياسية وبين غيرها من المتغيرات الاجتماعية والسياسية ، فى عـديد دول العالم الثالث وكثير من المجتمعات الاوربية والامريكية • فضلا عن تلك المحاولات الفردية ، التى سعت الى الاستفادة من نتائج دراسات العالم الثالث ، وجهدت فى تطبيق هذه النتائج على التجربة التاريخية للمجتمعات الاوربية والامريكية[٢٠] •

=

— L.W. Pye & S. Verba, (eds.), **Political Culture and Political Development,** Princeton University Press, Princeton, 1965.

— J. La Palombara & M. Weiner, (eds.), **Political Parties and Political Development.,** Princeton University Press, Princeton, 1966.

— L. Binder and Others, (eds.), **Crises and Sequences in Political Development,** Princeton University Press, Princeton, 1971.

(٢٠) من أهم الكتابات التى صدرت فى هذا الاتجاه المؤلفات التالية على سبيـل المثـــال :

— S. M. Lipset, **The First New Nation,** Basic Books, New York, 1963.

ويدور موضوع هذا الكتاب حول الولايات المتحدة الامريكية باعتبارها (أول أمة جديدة) .وقد تعرض ليبست فى هذا الكتاب لمشكلتى التكامل السياسى Political Integration ، والشرعية السياسية Political Legitimacy اللتين واجهتا الولايات المتحدة فى أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، ومدى ما أسهم به (جورج واشنطن) ـــ كقائد كاريزمى ـــ فى حل هاتين المشكلتين •

— Ch. Tilly, (ed.), **The Formation of National States in Western Europe,** Princeton University Press, Princeton, 1975.

— S.P. Huntington, **Political Order in Changing Societies,** Op. Cit.

وقد ذهب هنتنجتون فى هذا الكتاب الى القول بأن الدول النامية فى القرن العشرين ماهى الا (مجتمعات قديمة ذات دول جديدة Old Societies and New States) أما الولايات المتحدة فهى منذ القرن الثامن عشر عبارة عن(مجتمع جديد ذى دولة قديمة Anew Society and Old State تقوم على مؤسسات

بيد أن هذه الجهـود جميعـا ـ برغم ما ترتب عليها من نتائج وما أسفرت عنه من اضافات ـ شابتها منذ البداية نقيصة أساسـية ، تمثلت بشكل واضح فى انصراف معظم الباحثين عن تقديم أية محاولة منهجيـة تستهدف الربط بين مشكلات التخلف السياسى لدول العالم الثالث وعوامل التقدم السياسى للدول الغربية ، بالاضافة الى عدم اهتمامهم ببيان تأثير العوامل الخارجية ـ باستثناء تجربة الاستعمار الاوربى ـ على عمليات التنمية القومية الشاملة فى بلدان العالم الثالث،وارجاع كل ضعف أو قصور يعتور هذه العمليات الى عوامل وأسباب داخلية تخص هذه البلدان وحدها، فضلا عن فشلهم فى تطوير أو ابتكار اطار نظرى عام يربط بين عملية التنمية فى بلدان العالم الثالث والتجـارب التاريخيـة لهـذه العمليـة فى بلدان أوربا والعالم الجديد.[21] .

وقد يرجع السبب فى ذلك الى ظروف وملابسات عملية البحث العلمى فى دول العالم الثالث ، وما واجه الباحثين من صعوبات خلال مباشرتهم لجهودهم البحثية فى هذه الدول . وقد يرجع أيضا الى قصور القدرات الذاتية للباحثين أنفسهم ، وانعكاس هذا القصور على بحـوثهم العلمية ونتائجها . وربما كان هذا كله صادرا أيضا عن مواقف ارادية متعمدة من جانب الباحثين أنفسـهم . ومع ذلك ، وبالرغم من كل هذه الاعتبارات والاحتمالات ، فان المتفق عليه بين جمهور الباحثين ـ وأكدته التجارب

سياسة متوارثة عن (تيودور انجلند (Tudor England)) ، الى جانب بعض المشكلات الناجمة عن التغيرات التى لحقت البناء الاجتماعى التقليدى للمجتمع الامريكى ، مثلما هى الحال تماما بالنسبة للبلدان الاقل تطورا .

(21) S.P. Huntington & J.I. Dominguez, Op. Cit, p. 95.

العملية فى معظم الاحوال — أن ثمة صعوبات جد كبيرة واجهت الباحثين فى دول العالم الثالث ، ولم يكن بمقدورهم تجنبها أو التغلب عليها بسهولة . وترجع هذه الصعوبات فى المقام الاول الى تعدد اللغات واللهجات التى كان يتعين على الباحثين اتقانها — أو الالمام بها على الاقل — لكى يمكنهم استخلاص المعلومات والبيانات التى يسعون الى الحصول عليها .الى جانب تعدد وتعقد التجارب الاوربية وتنوعها ، وانتفاء — أو تعذر — التعاون بين الباحثين فى مجال السياسة المقارنة وبين المؤرخين وغيرهم من المشتغلين والمهتمين بقضايا المجتمع ومشكلاته . فضلا عن اعتماد معظم الباحثين الغربيين — والامريكيين منهم بالذات — على تجربة العالم الغربى، واعتقادهم أن هذه التجربةهى النموذج المثالى الملائم لمقارنةوتحليل وتفسير عمليات التغيير السياسى فى دول العالم الثالث [٢٢] .

ولقد تدارك هذه الامور جميعا — فيما بعد — جيل آخر من الباحثين المعاصرين — الماركسيين وغير الماركسيين — الذين واصلوا البحث فى هذا المجال — وكان معظمهم من دول العالم الثالث،وبخاصة دول أمريكا اللاتينية— اذ قدموا فى هذا الصدد اسهامات كبيرة وجليلة فى اطار البحث فى قضايا التخلف والتنمية فى دول العالم الثالث [٢٣] . وقد تمثلت جهود هؤلاء

(22) Ibid, p. 90.

(٢٣) من ابرز هؤلاء العلماء :
راؤول بريبيتش Raul Prebisch ، ثيوتونيودوس سانتوس Théotonio Dos Santons كانديدومندس Candido Mendes، أوزفالدوسنكل Osvaldo Sunkel ، أندريه جندر فرانك André Gunder Frank هنريك كاردوزو Henrique Cardoso ، هليو جاجاريب Helio Jaguaribe والباحث المصرى سمير أمين .
=

العلماء بشكل أساسى فى تأكيدهم الملح على تأثير العوامل الخارجية على جهود وعمليات التنمية القومية الشاملة فى هذه الدول • واثباتهم أن ما يكتنف هذه العمليات من ضعف أو قصور ، وما يواجهها من معوقات عملية لا يرجع — فى معظم الاحوال — الى عوامل وأسباب داخلية بحت ، بقدر ما يصدر عن أسباب وعوامل خارجية تتمثل بشكل أساسى فى تلك الضغوط العنيفة والمتواصلة التى تتعرض لها — دول العالم الثالث — من جانب الدول المتقدمة • ومن ثم انصب جهدهم العلمى — فى الجانب الاكبر منه — على دراسة علاقة المركز (أو ما يسمونه المتروبول Metropole بالمحيط الخارجى Periphery ومبلغ تأثير الاول على الثانى ، مؤكدين بذلك أن هذه العلاقة ماهى الا نموذج صارخ للعلاقات الدولية غير المتكافئة،

= وتعتبر مؤلفات (دوس سانتوس) و (جندر فرانك) من أهم الكتابات التى تعرضت لمشكلات التخلف والتنمية فى دول العالم الثالث من وجهة نظر مغايرة لما هو مألوف فى دراسات الباحثين الامريكيين . وأخص بالذكر هنا الكتابات التالية على سبيل المثال :

— Th. D. Santos, **The Crisis of Development Theory and The Problems of Dependence in Latin America,** in : H. Bernstein, (ed.), **Underdevelopment and Development : The Third World Today,** Penguin Books, London, 1973.
The Structure of Dependence, in : K.T. Fann & D. Hedges, eds.), **Reading in U.S. Imperialism,** Porter Sargent, Boston, 1971.

— A.G. Frank, **Capitalism and Underdevelopment in Latin America : Historical Studies of Chile and Brazil,** Monthly Review Press, 1969.
Latin America : Underdevelopment or Revolution, Monthly Review Press, 1970.

وتمثل فى حد ذاتها شكلا واضحا من أشـــكال التبعية Dependence أو الامبرياليـــة الجديدة Neoimperialism ، أو الاستعمـار الجـديد Neocolonialism [٢٤] • مما أدى فى النهاية الى احداث طفرة كبيرة فى دراسات التنمية وساعد فى الوقت ذاته على تطوير مفهوم التنمية السياسية، وتحديد معالم وموقع هذا المبحث الجديد فى اطار هذه الدراسات • فضلا عن شيوع وانتشار نتائج بحوث هؤلاء العلماء داخل دوائر اليسار الجديد فى الولايات المتحدة ، واحتدام الجدل والنقاش — من جراء ذلك — حول الدور الملائم للولايات المتحدة فى المحيط الدولى • الامر الذى جعل كثيرا من الباحثين الامريكيين يتجنبون الاشارة الى تأثير العوامل الخارجية على عمليات التنمية — أو على الاقل يتحرون الحيطة والحذر عند الاشارة الى هذه العوامل — باعتبار أنهم يمثلون فى حد ذاتهم جانبا من هذه العوامل وبالتالى فان الاشارة الى هذا البعد يشكل ادانة لهم ، وهم فى غير حاجة الى التعرض لمثل هذا الموقف • كما ذهب فريق آخر منهم الى رفض ما توصل اليه علماء العالم الثالث من نتائج ، باعتبار أن هذه النتائج لا تعدو أن تكون تعبيرا عن مواقف عقدية وأيديولوجية أكثر منها نتائج مستخلصة من تحليل علمى موضوعى ، أو مجرد محاولة لتبرير فشل علماء العـــالم الثالث فى تطوير وتحديث وتنمية مجتمعاتهم لا أكثر أو أقل [٢٥] •

ومن الجدير بالذكر فى هذا المقام أن الجهود المبكرة للبحث فى قضية

---

(٢٤) انظر فى هذا الصدد : السيد الحسينى ، **التنمية والتخلف دراســة تاريخية بنائية** ، دار الكتاب للتوزيع ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، صفحات ١٧٩ — ٢١٨ ، ٢٦١ — ٢٨٣ •

(25) S.P. Huntington & J.I. Dominguez, Op. cit., pp. 93—94.

التنميـــة السياسية ــ والتى بدأت منذ أواخـــر الاربعينيات وأوائـــل الخمسينيات ــ لم تكن فى بداية الامر واضحة الاتجاه أو محددة المعالم والابعاد • ولكنها كانت تعكس فقط نوعا من الاهتمام الواضح بعمليات التغيير الاجتماعى الواسع ، والتى تندرج أساسا تحت عنوان التحديث Modernization [٢٦] • ومن ثم كانت الاجتهادات الاولى فى هذا المجال لا ترى بأسا فى التوحيد بين مفهومى التنمية السياسية والتحديث السياسى، وان كانت معظم هذه الجهود قد ركزت اهتمامها على دراسة عملية التنمية السياسية ضمن السياق العام لعمليات التحول ــ أو التغيير ــ الشـــامل من المجتمع الريفى الزراعى التقليدى الى المجتمـــع الصناعى الحضرى الحـــديث •

ومع حلول أواسط وأواخـــر الستينيات بات من الواضـــح تماما أن مشكلات التنمية السياسية ــ والتى تتعلق بقضايا : المشاركة السياسية ، والتكامل والاستقرار السياسى ، وبناء المؤسسات ••• ــ لا يمكن بحال من الاحوال أن تنحصر فى اطار هذا السياق فقط ، ولا يصح أن تعالج من خلاله وحده • والسبب فى ذلك ــ كما يقول (صمويل هنتجتون) و (جورج دومينجيه) ــ أن المشكلات التى يتم التركيز عليها داخل هذا السياق مـــن المحتمل جدا أن تظهر فى ــ وتميز أى ــ مجتمع من المجتمعات حالما يتعرض بتأثره لاية تغييرات سوسيواقتصادية أساسية • وبالتالى فان ظهورهـــا لا يقتصر ــ ولا يتوقف كذلك ــ على تحول أو انتقال هذا المجتمع أو ذاك

(٢٦) سنناقش مفهوم (التحديث) بشىء من التفصيل فى الفصل الثـــانى من هذا الكتاب •

من مجتمع ريفى تقليدى الى مجتمع حضرى حديث [٢٧] . ومن هنا ، ومن هذا المنطلق بالذات ، عكف الباحثون خلال الستينيات — وفى مقدمتهم دانيل بل (Daniel Bell — على تطوير وصياغة مفهوم سوسيولوجى جديد هو مفهوم (مجتمع مابعد الصناعة (Post - Industrial Society ليدلوا بذلك على نموذج متميز من المجتمعات ، يختلف عن المجتمع الصناعى، مثلما يختلف المجتمع الصناعى عن المجتمع الزراعى [٢٨] . وانتهوا من هذا كله الى القول بأنه اذا كان الانتقال من المجتمع الصناعى الى مجتمع ما بعد الصناعة على غرار الانتقال من المجتمع الزراعى الى المجتمع الصناعى ، فليس ثمة خلاف كبير اذن بين المشكلات السياسية المصاحبة لعملية التحول من المجتمع الصناعى الى مجتمع ما بعد الصناعة وبين تلك المشكلات التى تترتب على انتقال المجتمع الزراعى الى مجتمع صناعى. ومن ثم فمن المحتمل جدا أن تكون هذه المشكلات متماثلة فى طبيعتها ، ومتكافئة فى حدتها وربما لا تختلف عن بعضها كثيرا فى هذا أو ذاك ومادام

---

(27) Ibid, p. 95.

(٢٨) ظهرت فكرة مجتمع ما بعد الصناعة أساسا لوصف المجتمعات التى بلغت مرحلة عالية من التصنيع بغض النظر عن هويتها الايديولوجية . ويعتقد أصحاب هذه الفكرة أن هناك نمطا جديدا من المجتمعات فى طريقه الى الظهور وهو مجتمع ما بعد الصناعة أو المجتمع التكنولوجى ، الذى تسيطر عليه النزعة الالية ، وتسوده الوفرة ، ويتميز بأنماط من العلاقات والصراعات الاجتماعية تختلف عما هو سائد فى المجتمع الصناعى منذ نشأته فى القرن الماضى . انظر فى هذا الصدد المؤلفات التالية على سبيل المثال :

— D. Bell, The Coming of Post-Industrial Society, Basic Books, New York, 1973.

— Z. Brzezinski, Between Two Ages : America's Role in the Technetronic Era, Viking Press, New York, 1970.

الامر كذلك فمن المتيسر اذن أن نطبق دروس تجربة التنمية السياسية فى دول العالم الثالث على التاريخ المبكر للدول الغربية ، وليس من المتعذر كذلك أن نطبق نفس هذه الدروس على التطور المعاصر والمستقبلى لهذه الدول • وبالتالى يصبح التوحيد أو الربط بين عمليـــة التنمية السياسية وبين عمليات التحديث التى تجرى فى مرحلة تاريخية معينة أمرا غير محكم ، هذا ان لم يكن من الصعب تصوره أو التسليم به على نحـــو أو آخــــر (٢٩) •

وترتيبا على هذا التصور ، واستكمالا لجهود الباحثين من أجـل ايجاد اطار محدد لدراسات وبحوث التنمية السياسية ، اتجه الباحثون — منذ أواسط وأواخر الستينيات — الى البحث فى الصعوبات المتعلقة بعملية الفصل بين خصائص المجتمع التقليدى وخصائص المجتمع الحديث، استنادا الى افتراض ضمنى مؤداه أن انبثاق أى منهما يستتبع بالضرورة اضمحلال أو اختفاء الاخر • وقد اتضح لهم من هذا البحث ان الفواصـل بين خصائص كل من هذين النمطين من المجتمعات ليست من الوضوح كما كان متصورا ، وأن الانتقال التاريخى من أحدهما الى الاخر لا يعد من قبيل عمليات التقدم ، ولا يتطابق تماما مع الاتجاه نحو التقدم • وبالتالى انتهوا الى انه ليس ثمة داع للربط بين عملية التنمية السياسية وعملية التحديث السياسى • وأنه اذا كان ثمة تصور من هذا القبيل فانه لابـد وأن يختفى ، حتى ولو كان ذلك بحجة أن عملية التحديث تشير الى ظاهرة غامضة معقدة ، ولا تمثل ظاهرة بسيطة سهلة كما كان متوهما • وحيث

(29) S.P. Huntington & J.I. Dominguez, Op. cit., p. 95.

أن الانتقال من الاوضاع التقليدية الى الاوضاع الحـديثة لم تعـد له خصائصه المتميزة ، ولم تعد كذلك الفواصل بين المجتمع التقليدى والمجتمع الحديث واضحة المعالم،فليس من المستبعد اذنأن نعثر على نفس المشكلات السياسية — المصاحبة والمميزة لعملية التحول من المجتمع التقليدى الى المجتمع الحديث — فى أية مرحلة من مراحل التاريخ ، ومن المحتمل كذلك أن تظهر فواصل أخرى بين هذين المجتمعين ، وأن تكتسب هذه الفواصل أهمية أكبر مما كان لسابقتها • وبما أن الامر كذلك فانه يصبح من الافضل أن يقال أن النسق الثقافى للمجتمع ذو تأثير كبير على أوضاعه السياسية • وأن تأثير هذا النسق يفوق فى قوته وفعاليته كل تأثير ينبثق عما يكتسبه المجتمع من خصائص وسمات على درجة عالية من الرقى ، ســيما وأن الفوارق السياسية بين المجتمعات — كما يقول بعض الباحثين — لاتتطابق كثيرا مع المستويات المتفاوتة لدخول الافراد بقدر ما تتطابق مع عوامل ومظاهر القصور الثقافى Cultural faults وتشرذم الثقافة السياسية للمجتمع Fragmentation of Political Culture ، وما يترتب على هذا القصور والتشرذم من تقسيم للناس حسب : اللغة ، والدين والعنصر والتجربة التاريخية • وأخيرا فانه مادام الفصل بين الخصائص التقليدية والخصائص الحديثة للمجتمع قد أصبح ذا أهمية ضئيلة فى التحليل السوسيوسيلى، فان دراسة التنمية السياسية لابد وأن تنفصل بالمثل ، وبشكل متزايد ، عن دراسة التحديث ، وأن ترتبط بدرجة أشد وأكبر بدراسة عمليات التغيير السياسى Political change واسعة النطاق [٣٠] •

---

(30) Ibid, pp. 95—96.

ونتيجة لهذا كله اتجه الباحثون — منذ أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات — الى البحث عن أطر نظرية ملائمة لدراسة عملية التغيير السياسى • وكان من محصلة هذا الاتجاه أن ظهرت محاولة (جبريل ألموند) وزملائه لادماج تأثير عوامل البيئة ، والقيادة والمهارة ، وعمليات الاختيار ، والتحالفات السياسية فى اطار صيغة كلية للتغيير السياسى[٣١] • وظهرت أيضا محاولة (جارى د• بريور (G.D. Brewer) و (رونالد د• برنر (R.D. Brunner) لتطوير نماذج للتغيير السياسى المعقد ، يمكن أن تستوعب كافة المتغيرات : السكانية ، والاقتصادية ، والسياسية فى اطارها • وتربط فيما بين هذه المتغيرات عن طريق سلسلة من المعادلات التى يمكن أن تساعد فى الكشف عن مدى تغير قيم هذه المتغيرات بتغير أى من المتغيرات الاخرى [٣٢] • هذا فضلا عن عديد آخر من المحاولات التى أمكن عن طريقها تحقيق قدر أكبر من الفهم المتعمق لاسباب ، وأنماط ، وعواقب عمليات التغيير السياسى ، بما فى ذلك عملية التنمية السياسية ذاتها •

هكذا صدر اهتمام علماء الاجتماع والسياسة بقضية التنمية السياسية — كقضية علمية — وهكذا تطور أيضا • واذا كان هذا التتبع التاريخى لبدايات الاهتمام الاكاديمى بهذه القضية قد ألقى بعضا من الضوء على

---

(31) G.A. Almond & Others, (eds.), **Crisis, Choice and Change : Historical Studies of Political Development**, Little, Brown, Boston, 1973.

(32) G.D. Brewer & R. D. Brunner, **Organized Complexity : Empirical Theories of Political Development**, Free Press, New York, 1971.

نشأة هذا المبحث الجديد فى علوم السياسة والاجتماع ، فلعل من المناسب كثيرا أن يكون ثمة استعراض مماثل لمصادر وأصول هذا الاهتمام فى جانبه العملى ، باعتبار أن التنمية السياسية قضية عملية مثلما هى قضية علمية ، وأنه ليس ثمة انفصال بين جانبها العلمى وجانبها العملى • وفى هذا ينبغى أن يكون ثمة شىء من التفصيل •

ثانيا : التنمية السياسية قضية عملية :

مثلما احتلت قضية التنمية السياسية موقعا بارزا فى اهتمام رجال العلم باعتبارها قضية علمية ، شغلت هذه القضية أيضا حيزا كبيرا من عناية رجال العلم وصانعى السياسة باعتبارها قضية عملية • والسبب فى ذلك أن رجال العلم فى العالم الغربى — والدول المتقدمة بوجه عام — لم يصدروا فى اهتمامهم بهذه القضية عن اتساع دائرة البحث العلمى وامتداد أنشطته الى دول العالم الثالث فقط ، بل صدروا فى هذا الاهتمام أيضا عن كثير من الضرورات العملية التى فرضتها التغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى انتابت مجتمعاتهم فى سنوات ما بعد الحرب العالمية الثانية ، كنتيجة مباشرة لهذه الحرب • ومن هنا كان سعيهم الى الافادة من نتائج دراساتهم لدول العالم الثالث فى مجال التطبيق العملى داخل دولهم ، فضلا عن التقاء جهودهم مع جهود صانعى السياسة، وتعاونهم سويا من أجل مواجهة مشكلات التخلف التى تعانيها دولهم • أما صانعى السياسة فى دول العالم الثالث فلم يكن اهتمامهم بهذه القضية — فى واقع الامر — سوى محاولة عملية بحت ، تستهدف معالجة مشكلات التخلف السياسى الذى تعانى منه بلادهم ، ويحول دون تحقيق متطلبات

وغايات عمليات التنمية القومية الشاملة التى تجرى على أرضها ٠ ومن ثم كانت مبادراتهم الذاتية لمواجهة هذه المشكلات ، وسعيهم الحثيث للافادة من جهود العلماء ، ومن التجربة السياسية للدول المتقدمة بوجه عام ، أمر واجبا لا مفر منـــه ٠

ومن المتفق عليه فى هذا المجال أن اهتمام الباحثين — الاوربيـــين والامريكيين — بقضايا ومشكلات التخلف والتنمية فى دول العالم الثالث لم يكن فى معظم الاحوال بمنأى عن الاهداف والاطماع السياسية لحكوماتهم، أو بمعزل عن التأثر بالتوجيهات الايديولوجية والقيمية لدولهم ٠ ومن هنا كان الجانب الاكبر من بحوثهم لا يستهدف تطوير الاوضاع السياسية — والاقتصادية والاجتماعية — لدول العالم الثالث ، ومعاونة شعوب هــذه الدول على تخطى مستويات التخلف التى تعيش فيها ، بقدر ما كان يميل فى أغلب الاحوال الى خدمة الاهداف السياسية للدول المتقدمة ، ان لم يسع الى تعويق — أو تقويض — مسيرة وجهود التنمية فى دول العالم الثالث ٠ ومما يؤيد ذلك أنهم كانوا ينظرون الى ظواهر التخلف وخصـــائصها على أنها حالات فريدة ذاتية المولد ٠ كما كان جهدهم العلمى لا ينصب على البناء الكلى لهذا المجتمع أو ذاك بل يتركز أساسا على بعض جوانب جزئية من هذا البناء ، ونادرا ما يتناول المجتمع ككل متكامل ٠ ولذلك لم تسفر هذه الجهود — فى أغلب الاحوال — عن تقديم صورة كلية مترابطة تستوعب ماضى وحاضر البناء الاجتماعى للمجتمع محل الدراسة ٠ وبالتالى لم تفـــد دراساتهم كثيرا فى تحديد المشكلات الرئيسية التى يعانى منها هذا المجتمع

أو غيره • ولم تفد كذلك فى تحديد الاساليب الكفيلة بمواجهة ومعالجة هذه المشـــكلات (٣٣) •

يضاف الى ذلك أن معظم هؤلاء الباحثين لم يترددوا قط عن محاولة فرض التجارب السياسية الخاصة بدولهم على مجتمعات العالم الثالث ، باعتبار أن هذه التجارب تمثل نماذج مثالية ناجحـــة ، يتعين نقلها — أو الاقتداء بها على الاقل — اذا كانت ثمة رغبة صادقة فى تحقيق تطــوير سياسى ملموس فى هذه الدول • ومن ثم كان الباحثون الغربيون يقرنون عملية التنمية السياسية بالنموذج الديمقراطى الليبرالى الغربى — سواء فى جانبه القيمى أو التنظيمى — يدعــوى أن هــذا النموذج محصـــلة عملية التطور السياسى التاريخى للمجتمع الاوربى ، بل هو الغاية النهائية ، والمثل الاعلى لعملية التنمية السياسية فى كل المجتمعات (٣٤) • بينما كان الباحثون الماركسيون يقرنون عملية التنمية السياسية بالنموذج الماركسى — اللينينى الشرقى ، بدعوى أن الماركسية — اللينينية هى المنطلق الفكرى العصرى المتكامل والمناسب لتحقيق التقدم فى جميع بناءات المجتمـــع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية • وغنى عن البيان أن كلا

---

(٣٣) انظر فى هذا الصدد ، سعد الدين ابراهيم ، **نحو نظـــــرية سوسيولوجية للتنمية فى العالم الثالث** ، بحث فى كتاب : **استراتيجية التنميـة فى مصر : ابحاث ومناقشات المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين (مارس ١٩٧٧)** ،تحرير : اسماعيل صبرى عبد الله وآخرين ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، صفحات ٦٤ — ٦٥ .

(٣٤) انظر فى هذا الصدد ، سمير نعيم احمد ، **التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، **العدد الثانى ، الســنة السابعة** ، جامعة الكويت ، يوليو ١٩٧٩ ، صفحات ٣٦—٣٧ .

من هذين الموقفين يمثل فى حد ذاته اتجاها أيديولوجيـا متحـيزا وغير موضوعى • ينطوى من ناحية على تغافل صريح لاعتبارات الزمن والمكان والثقافة ، ويتجاهل فى الوقت نفسه حقيقة التفاضل والتكامل بين ظاهرتى التخلف والتقدم باعتبارهما ظاهرتان تاريخيتان عالميتان ، وأن تخلف العالم الثالث ، وتطور العالم المتقدم لايمثلان ظاهرتين منفصلتين بقدر مايشكلان وجهين لعملية تاريخية واحدة •

وفضلا عن هذه المواقف الأيديولوجية المتحيزة وبالاضافة اليهـا ، لا يزال ثمة فريق من الباحثين الغربيين يمتـدح حتى الان السياسـة الاستعمارية ، ويشيد بما أحدثته من تغييرات بنائية وثقافية فى دول العالم الثالث • ومن ثم لا يتردد فى أن يقول « ان الاستعمار فى أحسن صورة من الميكانيزمات المفيدة لعملية التحديث » [٣٥] !! • وآية ذلك — فى رأيه — أن الاستعمار قد وفر لهذه الدول صفوة علمانية مستغربة Westernized بمقدورها أن تشارك فى الحياة السياسية • كما أو جد بها نظما وأنماطا غربية للحكم ساعدت هذه الصفوة فى الظهور على مسرح الحياة السياسية• هذا فضلا عما ترتب على فترة الحكم الاستعمارى من تغييرات أساسية عديدة فى بنية المجتمعات التقليدية • اذ أمكن خلال هذه الفترة احـداث نوع من الترابط والاندماج بين الجماعات العرقية والثقافية التى لم تكن متحدة سياسيا من قبل • بخلاف ما انشىء من بناءات بيروقراطيـة رشيدة — تضم العديد من العناصر الوطنية ولو فى أدنى المستويات — وما أقيم من نظم قانونية تستمد أصولها من القيم والمعـايير الغـربية ،

---

(35) D. Apter, Op. cit., p. 52.

وماتم تشكيله من قوات مسلحة ووحدات للشرطة مزودة بأحدث الاسلحة، وغالبية قوامها البشرى من العناصر الوطنية . هذا الى جوار ما أدخل من نظم نقدية وضرائبية على غرار ما هو مــوجود فى أوربا ، وما أنشىء من نظم تعليمية مدنية على الطراز الاوربى كذلك [٣٦] .

واذا أضفنا الى ما تقــدم أن اهتمــام البــاحثين ــ الاوروبيين والامريكيين ــ بقضايا ومشكلات التخلف والتنمية فى دول العالم الثالث لم يكن بمنأى عن ظروف وأوضاع السياسة الدولية فى مرحــــلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ولم يكن بمعزل عن التأثر بمعارك الحــرب الباردة الدائرة بين القوتين العظميين ، لا تضح لنا كما يقول(جونارميردال (Gunnar Myrdal) « أن أغلب ما كتب عن الدول المتخلفة هو أقــرب الى الدعاية منه الى العمل العلمى »[٣٧] وأن أغلب الدراسات التى تمت فى هذا المجال انما تقع كما يقول (تكر Tucker) فى دائرة جمع المعلومات اللازمة لاجهزة الامن وصانعى السياسة ، ولا تتصل بدائرة البحث العلمى أو الاهتمام الاكاديمى ، سيما وأن الجانب الاكبر من هذه الدراسات قد ركز جهده ــ وبشكل أساسى ــ على دراسة موضوعات مثل : عدم الاستقرار السياسى ، والصفوة التكنوقراطيــة وأنماط تفكيرها ، وخلفياتها الثقافية والاجتماعية ... وما الى ذلك من موضوعات تدخل ــ بشكل أو بآخر ــ فى دائرة اهتمام صانعى السياسة ، وتشغل مكانة خاصة لدى المسئولين

---

(36) Ibid, p 53, and H.G. Kebschull, **Transitional Societies,** in : H.G. Kebschull, (ed.), op. cit., pp. 67—68.

(٣٧) ورد فى : على الدين هلال ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

عن عمليات الامن السياسى والقومى بوجه عام [٣٨] • ومن ثم كان صدقا أن يقال : «ان هذه الدراسات تتضمن انحيازا ايديولوجيا وقيميا واضحا• وأن من تولوا أمرها قد تركوا عقائدهم تطغى على الحقائق »[٣٩] • وبذلك لم يراعوا مقتضيات الحيدة والموضوعية العلمية الواجبة ، وضحوا بكل ذلك من أجل خدمة مصالح وغايات سياسية متحيزة ضيقة •

وعلى أية حال فانه اذا كانت التنمية السياسية — باعتبارها قضية عملية — قد حظيت باهتمام رجال العلم وصانعى السياسة فى دول العالم المتقدم على نحو ما تبين لنا فيما سبق ، فان حظها من اهتمام قادة العالم الثالث وزعمائه كان أكبر وأعظم ، وله الاولوية لديهم فى معظم الاحوال • والسبب فى ذلك أن هذه الدول — كما نعلم — لا تزال حديثة عهد بالاستقلال • وهى وان كانت قد حققت استقلالها السياسى ، واحتلت مكانها وسط الجماعة الدولية كدول قومية ذات سيادة ، الا أنها لا تزال حتى الان دول متخلفة • ومن ثم غدت قضية التنمية القومية الشاملة بالنسبة لها قضية ملحة وأساسية ، بل قضية حياة ومصير فى الاساس • وحيث أن عمليات التنمية القومية الشاملة لا يمكن أن تتم أو تنجح دون توافر أوضاع سياسية مواتية ومستقرة نسبيا ، فقد أصبحت هذه الدول مطالبة بتوفير هذه الاوضاع وضمان استمرارها • ولكن تخلف هذه الدول لا يقتصر على أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية والثقافية وحدها،بل يمتد كذلك الى أوضاعها السياسية ، كما أن معظم المشكلات السياسية

---

(٣٨) نفس المكان •

(٣٩) المرجع نفسه ، ص ٤٢ •

التي تجابه قادتها وتتحدى سلطتهم لم يصدر فقط عن بقـايا الاوضـاع التقليدية المترسبة فى مجتمعاتهم بقدر ما كان هؤلاء القادة أنفسهم هم السبب فى حدوثه أحيانا ، سواء كان ذلك بسبب تحديهم السافر لهـذه الاوضاع ، أو نتيجة لتغافلهم عنها أو تجاهلهم لها[٤٠] ومن الطبيعى والامر كذلك أن تطرح قضية التنمية السياسية نفسها فى هذه الدول ، وأن تصبح قضية محورية وحيوية بالنسبة لحاضرها ومستقبلها ، وأن تحظى باهتمام قادتها وزعمائها •

وغنى عن البيان أن العمل التنموى — بوجه عام — لا يمكن أن ينطلق، أو يحقق أهدافه ، دون أن تسبقه دراسات علمية واعية وفاهمة لمشكلات وعوامل التخلف • ولكن التخلف السياسى ليس ظاهرة كمية يمكن قياسها وتحديد أبعادها — كالتخلف الاقتصادى مثلا • ولكنه ظاهرة كيفية مطلقة، لا تبدو نسبيتها الا من حيث عموميتها • كما أنه ينصرف الى المجتمع بأسره دون أن يتوقف ازاء أفراده فيقال ان بعضهم يمثل التقدم السياسى ، والبعض الاخر يمثل التخلف السياسى • يضاف الى ذلك أن مشـكلات التخلف السياسى وان كانت ترتبط بظواهر الحياة السياسية وتتعلق بها فان عزلها امبيريقيا ، أو الفصل بينهـا وبين غيرها من المشـكلات الاجتماعيـة والاقتصادية والثقافية ليس سهلا أو ميسورا تماما • وحتى اذا تيسر ذلك، وأمكن تحديد مجموعة من المشكلات العامة للتخلف السـياسى فى بعض الاحوال ، فليس من الممكن دائما تقدير الاهمية النسبية لكل منها بصورة

---

(40) D. Apter, op. cit., 57—58.

مطلقة ، وليس من المتيسر كذلك تحديد أولوياتها • « لان المشكلة التى قد تؤرق مجتمعا بذاته بشكل حاد ، من المحتمل أن تبدو ذات أهمية ثانوية بالنسبة لغيره • كما أن المشكلات التى قد تبدو ذات أهمية قصوى بالنسبة لمجتمع ما فى وقت من الاوقات من المحتمل جدا أن تكون ذات أهمية أقل فيما بعد ••• » [٤١] وهكذا • وما دام الامر كذلك ، وحتى يتسنى لنا التغلب على هذه الصعوبات ، فانه يحسن بنا فى هذا المقام أن نحدد بعض المؤشرات العامة التى يمكن أن تشكل مظاهر وأبعادا أساسية لظاهرة التخلف السياسى ومشكلاته ، وتمثل فى الوقت نفسه مصادر أساسية لاهتمام قادة وزعماء دول العالم الثالث بقضية التنمية السياسية كقضية عملية • وربما كان البحث فى المقومات البنائية والفكرية للدولة القومية فى بلدان العالم الثالث من ناحية، وتوضيح طبيعة ومحددات العملية السياسية فى هذه البلدان من ناحية أخرى ، مدخلين ملائمين للوقوف على أوضاع التخلف السياسى فى هذه البلدان ، وتحديد المؤشرات الدالة على هذا التخلف ، سيما وأن هذين العنصرين — كما سنرى فيما بعد — هما الشاغل الاساسى لقادة وزعماء هذه الدول وهم يتصدون لعملية التنمية السياسية ، ويمثلان فى الوقت نفسه المحاور الاساسية لهذه العملية بوجه عام • ولعل هذا يتضح لنا بشكل جلى وملموس اذا تناولنا فيما يلى كلا من هذين العنصرين بشىء من التفصيل •

---

(41)H.G. Kebschull, **Political and Social Problems,** in : H.G. Kebschull, (ed.), op. cit., p. 255.

أ) المقومات النبائية والفكرية للدولة القومية فى بلدان العالم الثالث:

تقوم الدولة القومية الحديثة — فيما يقول فقهاء القانون — على أركان ثلاثة اساسية هى : الاقليم Territory ، والرعية Population ونظام الحكم Polity [٤٢] • وقد قامت دول العالم الثالث منذ أن استقلت كدول قومية حديثة • ولكنها وهى تسعى الى ترسيخ وتدعيم أركانها واجهت — ولا تزال تواجه — كثيرا من الصعوبات والمشكلات التى تهدد استقرارها ، واستقلالها ، واستمرار وجودها فى آن واحد • فضلا عما لهذه المشكلات من انعكاسات خطيرة ومؤثرة على أوضاعها الداخلية ، وقدراتها الذاتية ، وامكانات نهوضها بالمسئوليات المنوطة بها ، وفى مقدمتها قضية التنمية •

فمن حيث الاقليم الجغرافى مثلا ، لم تكن معظم هذه الدول — حال قيامها — سوى قبائل وتجمعات بشرية متناثرة ومتنقله على مساحات كبيرة من الارض ، وفقا لمقتضيات ظروفها المعيشية • ومن ثم كان تعيين حدود جغرافية لمثل هذه القبائل والتجمعات البشرية يمثل صعوبة فى حد ذاته • كما كان تعيين هذه الحدودمنقبل السلطات الاستعمارية محكوما بمصالحها الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية • ونتيجة لذلك أهــدرت كثير من الحقائق الجغرافية ، والديموجرافية ، والاقتصادية ، والتاريخية ، والثقافية المتعلقة بهذه الاقاليم • كما ظهر عديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التى غدت تتحدى هذه الدول وتعوق تطورهـا • والسبب فى ذلك أن معظم الحدود الحالية لهذه الدول قد تم تخطيطه خلال

---

(٤٢) انظر فى ذلك على سبيل المثال :

— احمد عبد القادر الجمال ، **مقدمة فى اصول النظم الاجتماعية والسياسية**، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٨ ، صفحات ٣٠٧—٣١٤ •

القرن التاسع عشر ، تحت تأثير الدوافع الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية للدول الاستعمارية ، وفى ظل ظروف تاريخية مختلفة تماما عن تلك التى تسود عالم اليوم • ولذلك أصبحت بعض المستعمرات أصغر من أن تستطيع حكوماتها الوفاء بكثير من الخدمات الضرورية لحياتها بكفاية أو بطريقة اقتصادية [٤٣] يضاف الى ذلك أن التجمعات السكانية المتمثلة فى القبائل الكبيرة ، والتى كان من الممكن أن تعد أساسا لنوع من التكامل القومى ، كثيرا ما تمزقت أوصالها وتناثرت بين عديد من الدول • كما أن بعض الامم التاريخية المستقرة كثيرا ما تم تقسيمها الى دول عديدة ودويلات صغيرة ، تشيع بينها أسباب الفرقة والنزعات الاقليمية الانفصالية الامر الذى يصفه البعض بأنه « شذوذ يتحدى كل مبادىء تخطيط الحدود » [٤٤] ، وكان من نتائجه أن أصبح الوعى بمفهوم الدولة القومية مفتقدا ، والشعور بالانتماء والولاء للامة التى تنتمى اليها غائبا فى معظم الاحوال •

ونتيجة لهذا كله ، وترتيبا عليه أصبح النزاع على الحدود المشتركة Boundary dispute بين كثير من هذه الدول مشكلة تثار بين وقت وآخر ، وتصل فى عنفها الى حد المواجهات العسكرية والحروب المحلية أحيانا •

---

(٤٣) ت.د. باتن ، **مشكلات التنمية الافريقية (الجزء الثانى)** ، ١٩٤٨ ، ص ١٥٧ . وقد ورد هذا الوصف فى :

فريد فون دير مهدن ، **السياسة فى الدول النامية** ، ترجمة : مصطفى عباس ، الهيئة العامة للكتب والاجهزة العلمية ، وزارة التعليم العالى ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٥١ .

(٤٤) أ. و• ايفانز ، **بريطانيا فيما وراء البحار** ، ١٩٤٦ ، ص ٥٥ . وقد ورد هذا التعبير فى المرجع السابق ، ص ٥٢ .

كما أصبح الحديث عن حقوق الاقليات — القومية أو الدينية أو العرقية ... الخ — وسعى هذه الاقليات — أحيانا الى اقامة دول مستقلة خاصة بها ، أو سلطة حكم ذاتى فى الاقاليم التى تقطنها ، أو المطالبة بضمانات دستورية تحفظ لها حقوقها — كأقليات داخل اقليم الدولة الواحدة — قضية تتحدى فى آن واحد سلطة الدولة ، ووحدتها الوطنية ، وتكامنها السياسى ، واستقرارها الداخلى على حد سواء . وفضلا عن هذا كله ، فانه على الرغم من أن بعض هذه الدول قد نجح فى اقامة نوع من الوحدة السياسية — الاندماجية ، أو الفدرالية ، أو الكونفدرالية — فيما بين بعضه البعض فى وقت من الاوقات ، وظهر وسط الجماعة الدولية ككيان سياسى واحد كبير يتجاوز بامكاناته البشرية والاقتصادية والعسكرية حدود الاقاليم الجغرافية المصطنعة للدول الداخلة فى اطاره ، الا أن هذا النمط من التقارب السياسى كثيرا ما تفكك وانهار تماما اما بسبب سياسة الحكومة المركزية تجاه مواطنى كل دولة من دول هذه الوحدة ، أو لشعور بعض الدول بالغبن والحرمان من كثير من المنافع الاقتصادية والامتيازات التى كانت تتمتع بها قبل ذلك ، أو نتيجة للخلافات الشخصية بين قادة هذه الدول .. أو غير ذلك من أسباب سياسية أو اقتصادية أو ثقافية ... لانعدم أن نجد لها مظاهر متنوعة هنا أو هناك .

أما عن الركن الثانى من أركان الدولة القومية — وهو الرعية — فيتعلق فيما نحن بصدده بخصائص وسمات التركيب البشرى والطبقى والاجتماعى للسكان ، ومدى التفاضل أو التكامل بين عناصر الاقلية والاغلبية داخل بناء الدولة الواحدة . ومن هذه الزاوية أوضح كثير من

الدراسات أن معظم هذه الدول تنتمى الى ذلك النمط من المجتمعات الذى يعرف بالمجتمعات التعددية Plural Societies ، أو ما يسميه بعض الباحثين مجتمعات الموزايكا Mosaic socities [٤٥] . والسبب فى ذلك أن هذه الدول بوجه عام تضم أخلاطا عديدة ومتنوعة من الجماعات البشرية — العرقية ، واللغوية ، والدينية ، والقومية ... الخ . التى عاشت أكثر تاريخها وهى منفصلة عن بعضها اجتماعيا ، ومتباينة فيما بينها ثقافيا ، ومستقلة بارادتها سياسيا ، ومكتفية بذاتها اقتصاديا، فضلا عن أن لكل منها تقاليده الراسخة ، وتنظيماته ، وأراضيه وحرفه ، وفى الغالب أيضا لغته ، وعقيدته الدينية ، كما أنه كثيرا ما تطابقت هذه الجماعات مع الخطوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل الدولة ، مما يزيد من تعقيد مشكلة بناء الامة الى حد كبير [٤٦] .

---

(٤٥) تقوم فكرة مجتمع الموزايكا على أساس ان المجتمع التعددى يشبه قطعة الموزايكا ، التى تتكون من شذرات صغيرة ذات ألوان وأحجام ونوعيات مختلفة ، لا تستطيع أن تضعها بجوار بعضها الا يدىفنان .

انظر دراسات هامة حول هذه الفكرة فى :

— L. Kuper & M. G. Smith, (eds.), **Pluralism in Africa**, University of California Press, Los Angelos, 1969.

وانظر أيضا معالجة جيدة لنفس الفكرة فى :

— احمد زايد ، **البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ ، صفحات ١٢١ — ١٥٩ .

(٤٦) تشير بعض الدراسات الاثنولوجية الى ظواهر عديدة وصارخة لتنوع التركيب البشرى فى بلدان العالم الثالث . من ذلك مثلا أن السكان فى أندونيسيا ينقسمون الى ستين جماعة عرقية كبيرة تشغل كل منها اقليما بذاته ، وتتكلم لغة أو لهجة خاصة بها . كما أن لها أنماطها التقليدية فى التنظيم الاجتماعى والسياسى وتمارس أنشطة اقتصادية متباينة الى حد ما . وتعتبر الهند أيضا مجتمعا شديد الاختلاط . فمن بين تعداد سكانه المهول هناك على الاقل اثنتا عشر لغة . وعلى الرغم من أن ٨٥٪ من السكان يعتنقون الهندوسية الا أن هذه

وقد كان طبيعيا والامر كذلك وبالاضافة الى السياسة الاستعمارية التى كانت تعمل ، ولو بشكل خفى ، على تغذية وتعزيز هذه الانقسامات — أن تفتقد أغلب هذه الدول تكاملها السياسى ، وهويتها القوميـــة ، وأن

العقيدة ذاتها تتضمن تنوعا واسعا من الملل Sects والنحل التى تشكل أساس النظام الطائفى الصارم الذى يقسم المجتمع الهندى الى آلاف من جماعات القرابة الصغيرة والمتماسكة نسبيا ، والتى لكل منها حرفها الخاصة بها ، وعاداتها ، ولغاتها ، وسلوكها ، بل حتى زيها الخاص أيضا . هذا فضلا عن الاقلية المسلمة التى تمثل حوالى ١٠٪ من مجموع السكان .

ولا يختلف الامر فى أفريقيا عما هو فى آسيا كثيرا . ذلك أنه بينما توجد فى بعض دولها — بخلاف روديسيا واتحاد جنوب أفريقيا — أقلية بيضاء ذات شأن فان الافارقة أنفسهم ينقسمون الى عديد من الجماعات العرقية والثقافية . ففى غانا مثلا ثلاث جماعات كبرى أساسية ، تنشعب الى أكثر من ستين قبيلة وبدنة يمكن التمييز بينها . هذا فضلا عن وجود خمس لغات أساسية ، وعديد من اللهجات والعقائد الدينية ، وعناصر الاقلية من آسيويين وأوربيين وعرب .

ويوجد مثل هذا التنوع البشرى أيضا فى كثير من بلدان أمريكا اللاتينية . حيث يوجد فى هذه البلدان أربع جماعات عرقية أساسية متميزة ومنفصلة هى : الهنود Indians ، والمهجنون Mestizos ، والبيض Whites ، والزنوج Negros ومع أن هذه الجماعات الاربع تشترك سويا فى ديانة وأحدة هى المسيحية الكاثوليكية الا أنها تختلف فيما بينها فى كثير من الامور الاخرى . فالهنود والزنوج مثلا يشغلون الوظائف الدنيا ، ويعيشـون بمعزل عن الجماعات الاخــرى ، ويكونون مجتمعات شديدة الانغلاق ، يحـافظون فيهـا على عاداتهم وتراثهم التقليدى . أما المهجنون — الذين هم خليط من أنساب وسلالات أوربية وهندية — فيشكلان جماعة اجتماعية وثقافية وسيطة . فى حين أن البيض يشكلون الصفوة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، برغم أنهم لا يمثلون الا أقلية من السكان فى كثير من هذه البلدان . انظر فى ذلك :

— H.G. Kebschull, (ed.), op. cit., Introduction, pp. 9—10.

ولمزيد من التفاصيل حول الخصائص والسمات المميزة للمجتمعات التعددية انظر المؤلفات التالية على سبيل المثال :

— G. Geertz, (ed.), **Old Societies and New States**, The Free Press, New York, 1967.

— J. Rex, **The Theory of Plural Society**, in : B.J.S., Vol. 10, No. 1, 1959, pp. 114—124.

تتعرض بسبب ذلك لكثير من القلاقل والاضطرابات التى تهدد استقرارها الاجتماعى والسياسى • ومما يزيد من حدة هذه الاوضاع أيضا أن هــذه الجماعات المتمايزة نفسها كثيرا ما كانت بينها عداوات وخصومات تقليدية على مدى تاريخها • وحتى عندما ائتلفت أو تعاونت سويا فى مواجهة القوى الاستعمارية فان توحد أفرادها بجماعاتهم الاصلية ظل كما هو • ولذلك كان ولاؤهم لهذه الجماعات له الاسبقية على الولاء للدولة • وبالتالى كانت امكانية ادماج هذه الجماعات فى اطار هوية قومية واحدة National Identity تتوقف الى حد كبير على درجة تماسك كل جماعة منها على حدة •

وفضلا عن هذا كله فان البناء الطبقى الاجتماعى لهذه الدول ذو سمات وخصائص متميزة • كما أنه على درجة عالية من التنوع والخصوصية والتعقيد • فهو من ناحية يتألف من كل الطبقات والفئات والجماعــات الاجتماعية التى خبرتها التشكيلات الاجتماعية ــ الاقتصادية المعروفــة على مدى التاريخ [٤٧] • ويختلف فى الوقت نفسه من حيث نشأته ، والظروف التى استكمل ملامحه خلالها • ويرجع السبب فى هذا كله الى تعدد أنماط النشاط الاقتصادى فى هذه البلدان ، وتنوع نظم وعلاقات الانتاج المترتبة عليها • وبالتالى أصبح هذا البناء يضم فى طياته « بعض طبقات وفئات المجتمع الرأسمالى العصرى ، كالبرجوازية ، والبروليتاريا الصناعيــة ، والفئات المتوسطة التى ظهرت نتيجة لتطور الرأسماليــة وكعامل مســاعد على تطورها ••• (ويضم أيضا) بعض طبقات وفئات اجتماعية ترجــع

---

(٤٧) انظر : ف. ل. تياغوننكو وآخرون، **التركيب الطبقى للبلدان النامية**، داود حيدو ، مصطفى دباس ، وزارة الثقافة ، دمشق ١٩٧٢ ، ص ٤٠ .

الى نظم ما قبل الرأسمالية ، مثل : طبقة الملاك الاقطاعيين ، والفلاحين المعدمين ، وبعض التكوينات القبلية المنتمية الى الاقتصاد البدائى ، (فضلا عن) بعض الطبقات والفئات الاجتماعية الوسيطة ، الناجمة عن انتقال النشاط الاقتصادى من مرحلة ما قبل الرأسمالية الى الرأسمالية ، والتى يكمن أساسها الطبقى فى الانتاج البرجوازى الصغير » (٤٨) • ومع ذلك فان هذا البناء الطبقى الاجتماعى — برغم ماله من دور فى ديناميات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى هذه الدول — لم يلغ الدور السابق للانتماءات العرقية واللغوية والقبلية والدينية ، اذ ما تزال هذه الانتماءات، أقوى من الانتماءات الطبقيـــة ، وتلعب دورا كبيرا ، وأحيانا حاسما فى تطور الحركات الاجتماعية فى كثير من هذه البلدان (٤٩) •

وترتيبا على ذلك أصبح قادة هذه الدول فى مواجهة صعوبات ومشكلات جمة ومرهقة ، تتحدى قيادتهم ، وتهدد الاستقرار الداخلى لدولهم ، وتكاد تؤدى باستمرار وجودها كدول مستقلة ذات سيادة ، وتحول فى الوقت ذاته دون امكانية تنفيذ السياسات أو البرامج التنموية القومية التى يضطلعون بها • الامور التى اقتضت منهم — أولا وقبل كل شئ — أن يبذلوا مزيدا من الجهد من أجل ربط وادماج هذه الجماعات والكيانات الاجتماعية المتباينة فى اطار هوية قومية واحدة • وذلك عن طريق بناء المؤسسات الاجتماعية والسياسية والتربوية الكفيلة بذلك • وتطوير الثقافة السياسية

---

(٤٨) محمد الجوهرى ، **علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث** ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٧٨ ، صفحات ٢٤٣—٢٤٤ .

(٤٩) انظر : ف.ل. تياغوننكو وآخرون ، المرجع السابق ، ص ٤٠ .

للمجتمع • وتطوير — أو تبنى — نسق أيديولوجى تقدمى مـلائم يمكن الاعتماد عليه فى تحقيق قدر من الاتساق الفكرى بين هذا الخليط المضطرب من الجماعات المتنافرة ، ويساعد فى الوقت نفسه على توفير حد أدنى من التوافق والاتساق والتكامل الاجتماعى والسياسى بينها ، بحيث يتسنى فى النهاية تجاوز الولاءات التقليدية الضيقة لهذه الجماعات ، والانتقـال بهذه الولاءات الى اطار الولاء الواسع للدولة التى يخضعون لسلطتها ، والامة التى تمثلهم•مما يحقق فى النهاية قدرا مناسبا من التكامل الاجتماعى والسياسى بين كافة العناصر المكونة للامة ، ويساعد كذلك على تحقيق الاستقرار السياسى فى ربوع الدولة وأقاليمها المختلفة •

ومن المفارقات المثيرة فى هذا الصدد أن هذه الدول برغم كل هـذه التحديات — لا تنى عن تطبيق ما يتسنى لها اقتباسـه من نظم أوربيـة للحكم ، أو أساليب سياسية حديثة ، مستمدة فى معظمها من تجارب الدول المتقدمة ، ويقوم على أمرها كادر متمرس من الصفوات السياسية الوطنية ذات الثقافة العلمانية الحديثة • ولكن هذه النظم — رغم حداثتها — كثيرا ما كشفت عن ضعفها وعدم فعاليتها فى تحقيق التكامل والاستقرار الاجتماعى والسياسى ، فضلا عن عجزها عن النهوض بأعباء التنمية ومتطلبات مرحلة ما بعد الاستقلال • ذلك أن ما تقوم عليه هذه النظم من أيديولوجيات سياسية تقدمية (٥٠) ، وما تستند اليه من وثائق دستورية مكتوبة ومؤسسات

---

(٥٠) لمزيد من المعلومات حول الايديولوجيات السياسية فى دول العـالم الثالث ، انظر على سبيل المثال :

—P.E. Sigmund, Jr., (ed.), **The Ideologies of The Developing Nations**, Fredrick A. Prager Publishers, New York, 1963.

وبناءات سياسية حديثة ، لم تكن فى أغلب الاحوال الا واجهات سياسية عصرية شكلية ، لا تعكس الواقــع الاقتصادى والاجتمــاعى والثقافى والسياسى لهذه الدول ، ولا تتسق معه ، هذا ان لم تكن تتحدى هذا الواقع وتتناقض معه • وآية ذلك أن الاشتراكيـــة مثــلا — وهى من الايديولوجيات السياسية شائعة الانتشار فى دول العالم الثالث — اما أنها منقولة حرفيا — أو بشكل محرف — عن الفكر الماركسى الكلاسيكى ، أو عبارة عن مزيج من الافكار الماركسية والرأسمالية والدينية والتقليدية ••• المترابطة فيما بينها على نحو توفيقى ، ولا تعبر عن اتجاه محدد واضح المعالم والابعاد • ومن ثم لم تكن فى معظم الاحوال سوى « تجريدات لم يجر تحليلها » [٥١] ، أو مجموعة أفكار طوبائية مثالية مفارقة للواقع ، أو نوعا من الاجتهــادات والتوجهــات البراجماتية العملية[٥٢] • وبالتالى

وقد نقل هذا الكتاب الى العربية تحت عنوان :
— **ايديولوجيات الامم الاخذة فى النمو** ، ترجمة : تيسير محمود فهى ، اخترنا لك ، العدد ١٨٦ ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ .
وسوف أتناول قضية الايديولوجيا تفصيلا فى الجزء الثانى من هذا الكتاب .

(٥١) وليم هـ. فريد لند ، كارل .ج. روزبرج الابن (اشراف وتحرير) ، **الاشتراكية الافريقية** ، ترجمة : راشد البراوى ، محمود السيد محمد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ص ٤ .

(٥٢) حول التصور البراجماتى للفكرة الاشتراكية يقول(جوليوس نيريرى) « ان الفكرة القائلة بأن هناك اشتراكية واحدة نقية وذات عناصر معروفة ••• اهانة للعقل البشرى * ومن الضرورى لكل من يطلقــون على أنفسهم صــفة الاشتراكية العلمية أن يكونوا علميين . وفى هذه الحالة يتعين عليهم أن يقبلوا أو يرفضوا الافكار والاساليب الاشتراكية وفقا للظروف الموضوعية للزمان والمكان ... انه لا يوجد هناك طريق واحد للاشتراكية ... وليس من الممكن بالنسبة لبلد شق طريقه نحو الاشتراكية منطلقا من اقتصاد رأسمالى متقــدم أن يسير على نفس الطريق الذى سار عليه بلد آخر انطلق من اقتصاد زراعى

كانت الاشتراكية فى هذه الدول « أشبه ما تكون بوعاء أيديولوجى فارغ ، نسبيا ، يمكن أن تصب فيه عديد من الآراء المختلفة » [٥٣] • ولذا صارت فى التطبيق العملى أقرب ما تــكون من رأسمالية الدولة التى تقوم على سيطرة البيروقراطية الحكومية ، وما يحكم سلوكها من ضوابط ومحددات ادارية وقانونية تعوق عملية التنمية •

أما الدستور — وهو القاعدة القانونية المنظمة لشئون الحكم والادارة — فليس هو الاخر سوى مجموعة من النصوص والاحكام المنقولة عــن دساتير أوربا ، والمعبرة بذلك عن تجارب تاريخية وسياسية لا تتسق فى كثير من الاحوال مع ظروف وأوضاع المجتمعات التى نقلت اليها • ومن ثم كثيرا ما استحال تطبيق هذا الدستور عمليا • وكثيرا أيضا ما أوقف العمل به ، أو استعيض عنه بالمراسيم والقرارات الجمهورية ، أو استبدل بغيره،

متخلف . كما أنه ليس ممكنا أن يتبع بلدان متخلفان يسيران نحو الاشتراكية نفس الطريق بالضبط ، اذا بدأ أحدهما على أساس اقطاعى ، وبدأ الاخر من الملكية الجماعية التقليــدية . كل دولة عليها أن تتحرك فى اتجــاه يلائم نقطة بدايتها . . . أننا براجمانيون . . . ونحن ندرس ونستفيد من غيرنا . . . وهــذه احدى مزايا العــالم المعاصر الذى نعيش فيه — ندرس ونستفيد من كل دولة خارج افريقياوفىداخل افريقيا دون أن نحترقبآثار الحرب الباردة أو الاستقطاب الدولى » .

— جوليوس نيريرى ، **من خطاب فى جامعة القاهرة يوم ١٠—٤—١٩٦٧** وقد ورد هذا النص فى :

— عبد الملك عودة ، **الاشتراكية فى تنزانيا** ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، وزارة الثقافة ، القاهرة ، ١٩٦٧ ، صفحات ١٦١—١٦٤ .

(٥٣) وليم فريد لند ، كارل ج. روزبرج الابن ، المرجع السابق ، ص ٤٤.

هذا فضلا عما يحدث من خروج على أحكامه ، وافتقار كثير من الدول لهذا الدستور أصــلا [٥٤] .

ولا يختلف الحال بالنســبة للديمقراطية عن كل ما تقــدم . لان الديمقراطية فى هذه الدول اما شعار لا تطبيق له فى الواقع العملى ، أو مجرد ميزة تتمتع بها الصفوة الحاكمة وغيرها من الجماعات والطبقــات ذات المكانة الاجتماعية المتميزة ، أو نوع من الممارسات الشكلية غير المؤثرة . هذا ان لم تكن سببا فى اثارة الصراعات الطائفية ، أو وسيلة لالهاء وصرف الجماهير — بهذه الصراعات — عن المشاركة فى شئون السياسة والحكم .. ولذلك كثيرا ما افتقدت الديمقراطية فى دول العالم الثالث ، أو تم العدول عنها ، بحيث صارت نظم الحكم فى كثير من هذه الدول نظما غير ديمقراطية ، وأصبح البحث عن حل لازمة الديمقراطية فى العالم الثالث قضية تشــغل الباحثين ورجال السياسة على حد سواء [٥٥] . ومن هنا لم يكن غريبا قط أن نجد فى هذه الدول أنماطا عديدة ومتنوعة من نظم الحكم ، ذات الاصول الأجنبية التى يمكن التمييز بينها بسهولة ، والتى تتراوح فى معظمها ما بين (الديمقراطية الليبرالية) على النمط الغربى ، والشمولية أو (الديمقراطية الشعبية) على النسق الاشتراكى ، و (الاوتوقراطية) المستندة الى سلطة

---

(٥٤) انظر فى ذلك : محمد محمود ربيع ، **الثورة ومشاكل الحكم فى افريقيا : دراسات فى الاحزاب والنظم والنظريات السياسية** ، دار مكتبة الفكر ، طرابلس (ليبيــا) ، ١٩٧٤ ، صفحات ٥٦—٥٨ .

(٥٥) حول ازمة الديمقراطية فى دول العالم الثالث ، انظر على سبيل المثال

— على الدين هلال وآخرون ، **تجربة الديمقراطية فى مصر (١٩٧٠—١٩٨١)** المركز العربى للبحث والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

— مصطفى الفقى ، **الديمقراطية فى العالم الثالث** ، صحيفة الاهــرام ، ١١—٧—١٩٨٣ ، ص ٧ .

القيادة الكاريزمية ، و(الاوليجاركية) القائمة على حكم الاقلية ، بل حتى (الفوضوية) و (الدكتاتورية العسكرية) •

ولعل التداعى المنطقى لكل ما تقدم ، والنتيجة المستفادة منه أيضا ، أن بناء الدولة القومية فى دول العالم الثالث لم يزل بعد متخلفا ، وقاصرا عن الوفاء بمسئولياته السياسية والنظامية ، ولا يمكن التعويل عليه كقوة دافعة لجهود التنمية • ومن ثم كان طبيعيا أن تصبح التنمية السياسية قضية محورية بالنسبة لبناء الدولة القومية فى هذه البلدان ، ولها الاولوية فى اهتمام رجال السياسة والعلم بها على حد سواء • وقد يزداد هذا الامر وضوحا ، ويتأكد لنا بشكل جلى اذا ما تعرفنا — فيما يلى — على طبيعة ومحددات العملية السياسية فى هذه الدول وما يشوب هذه العملية من نقائص وما يعتورها من عيوب •

ب) طبيعة ومحددات العملية السياسية فى دول العالم الثالث :

يشير مفهوم العملية السياسية Political Process — بوجه عام — الى « تلك الانشطة التى تقوم بها الجماهير داخل مختلف الجماعات ، أثناء نضالها من أجل القوة ، واستخدامها لهذه القوة فى تحقيق الاهداف الفردية والجماعية » (٥٦) • ولكى تتحقق هذه العملية ، وتصل الى غاياتها بنجاح، لابد وأن يكون ثمة مجال سياسى محدد ومتميز عن غيره من مجالات النشاط الاجتماعى الاخرى•وأن تكون هناك كذلك تجمعات سياسية واضحة وممثلة لمختلف القوى الاجتماعية • فضلا عن وجود كادر من الصفوات

---

(56)M.B. Gross, Political Process, in : D.L. Sills, (ed.), op. cit., Vol. 12, p. 265.

السياسية ، يقود نضال الجماهير ويتفاعل معها•وأن يسمح المناخ السياسى العام بمشاركة الجماهير فى الحياة السياسية بشكل ايجابى مؤثر وفعال •

وتؤكد معظم الدراسات التى أجريت فى هذا الصدد (٥٧) ، كما تشير كثير من الشواهد العملية أيضا ، أن المجال السياسى لدول العالم الثالث انما هو مجال غير متميز وغير محدد المعالم والابعاد • فهو لا ينفصل عن غيره من مجالات النشاط الاجتماعى الاخرى ويختلط بها ، كما أنه يرتبط كثيرا بمجال العلاقات الاجتماعية والشخصية ويتداخل معها• ويتأتى هذا من أن المكانة الاجتماعية للفرد ، وما يتمتع به من قوة وهيبة داخل المجتمع ، وماله من نفوذ سياسى انما هى أمور مستمدة — أولا وقبل كل شىء — من مكانة أسرته أو جماعته الاولية ، لا من قدرته على الانجاز ، أو كفاءته العلمية ومهارته القيادية • كما أن سلوكه وولاءه السياسى يتحددان تبعا لدرجة توحده بجماعته الاولية أكثر منه نتيجة لتمسكه والتزامه بالاهداف السياسية القومية للمجتمع • ومن هنا كان النضال السياسى فى هذه الدول يدور أساسا — وفى أغلب الاحوال — حول قضايا الهيبة والنفوذ والامور الشخصية أكثر منه حول القضايا القومية العامة • وبالتالى أصبحت الاستجابة الى أية داعية سياسى تتوقف عادة على مكانته الاجتماعية أكثر منها على مضمون رأيه • كما أصبح تغيير الولاء السياسى للفرد يتطلب تغيير علاقاته الاجتماعية والشخصية •وقد يترتب على هذا التغيير أيضا تغييرا آخر فى هويته السياسية (٥٨) •

---

(٥٧) انظر على سبيل المثال :

— L.W. Pye, **The Non - Western Political Process,** in : H.G. Kebschull, (ed.), op. cit., pp. 49—59.

(58) Ibid, pp. 50—51.

ومن الظواهر اللافتة للانتباه فى هذه الدول أيضا أن البناء الاجتماعى لكثير منها يتميز عادة بعلاقات وظيفية غير واضحة كما أنه يتسم بقابلية عالية لتبادل الادوار • ومن ثم أصبح من المألوف كثيرا أن « تقوم البيروقراطية المدنية (فى هذه الدول) بجانب من وظائف الحزب السياسى، وأن تعمل أحيانا كجماعة مصلحة — بالرغم من أنها مجرد أداة محايدة للادارة العامة ولا شأن لها بأى دور سياسى — وأن تلعب الجيوش دور الحكومات فى بعض الاحوال ، وأن يكلف الافراد — رسميا — بأداء عديد من الادوار سواء داخل جهاز الحكم أو داخل الاجهزة البيروقراطية »(٥٩) • وبما أن الامر كذلك ، وحيث أن ثمة عديدا من العمليات السياسية المتباينة والمتداخلة والمتبادلة على هذا النحو أو ذاك ، فمن الطبيعى اذن أن يصبح التمييز بين وظائف أو أدوار سياسية معينة أو محددة للافراد والجماعات أمرا متعذرا فى هذه الدول • وبالتالى يصبح افتقاد دول العالم الثالث الى وجود عملية سياسية واحدة تمثل بؤرة اهتمام عام — أو مشترك — بين سائر سكانها سمة مميزة للبناء السياسى لهذه الدول ، وخصيصة من خصائصه • ومن هنا كان من هم على مستوى القرية من أفراد وجماعات لهم عملياتهم السياسية الخاصة بهم والمنفصلة عن عمليات من هم على مستوى العاصمة أو الاقاليم الحضرية ، ولا يشكلون بالتالى جزءا من المجال السياسى القومى العام • ومن ثم فان ما يجرى على المستوى المركزى

---

(59) Ibid, p. 55.

من أحــداث وتطورات سياسية قد لا يعنيهم كثيرا ، ولا يثير اهتمامهم أحيـــانا (٦٠) .

وقد نجد تفسيرا لهذا كله فى نظام الاتصال السياسى Political Communication system القائم فى هذه الدول ، ومقدار ما عليه وسائل الاتصال الجماهيرى الحديثة من شيوع وانتشار فى ربوعها . وفى هذا الصدد يؤكد الواقع العملى ، كما تشير كثير من الدراسات الامبيريقية الى أن هذه الدول لا تعرف عادة نظاما موحدا للاتصال . ولكن لديها عديدا من أنماط ووسائل الاتصال التقليدية والحديثة معا . فالغالبية العظمى مـــن السكان مثلا لا تعتمد كثيرا على وسائل الاتصال الجماهيرى الحديثـــة بقدر ما تعتمد على الاتصال الشخصى أو ما يوصف عادة بالاتصال الشفهى Verbal Communication ومع أن ثمة وسائل حديثة للاتصال الجماهيرى Mass-Media فى هذه الدول الا أن نطاق هذه الوسائل يكاد ينحصر فى اطار العناصر الحضرية وأولئك الذين يشـــاركون فى العمليـــة السياسية على المستوى القومى فقط . وحتى اذا اتسع هذا النطاق ، ووصل الى مستوى القرية فان هذا لاتساع لا يسفر عادة عن ردود أفعال — أو تغذية مرتدة Feed back — تعكس آراء الغالبية العظمى من السكان ، وتؤثر بشكل أو بآخر فى ديناميات الحياة السياسية ومخرجات النظام السياسى . ومن هنا كان الراديو — كما يقول لوسيان باى — « يتحدث الى القرويين ولا يتحدث بهم » (٦١) . وبالتالى كان من المتوقع كثيرا أن يكون

---

(60) Ibid, p. 52.

(61) Ibid, p. 53.

هناك اختلاف وتنوع فى القضايا السياسية التى تظهر فى كل من المستويين بحيث لا يمكن القول بأن هناك ترابطا أو تكاملا بين المشاركين فى الحيـــاة السياسية فى كثير من هذه الدول •

ومما يساعد على نشأة هذه الاوضاع واستمرارها ، أن التجمعات السياسية فى هذه الدول لا تعكس فى أغلب الاحوال اهتمامات سياسية محددة ، بل تعبر فقط عن وجهات نظر شاملة (عالميـــة (World view وتمثل فى الوقت نفسه أساليب مختلفة للحياة • ومن ثم كان الصراع بين هذه التجمعات على عكس الصراع بين الاحزاب السياسية • اذ أنه لايرتبط بقضايا سياسية معينة بقدر ما يعكس ما بين هذه التجمعات من تباينات فى أساليب وشئون الحياة المجتمعية الضيقة •وفضلا عن هذا كله فانهبالرغممن أن هذه الدول لديها جماعات مصلحة على درجة ملموسة من التنظيم الجيد، وتؤدى فى المجتمع أدوارا ووظائف معينة (كنقابات العمال ، وتعاونيات الفلاحين ، والغرف التجارية) الا أن هذه الجماعات فى أغلب الاحوال لا تمثل اهتمامات سياسية محددة بقدر ما تتبنى اتجاهات اجتماعية مشتته تغطى كافة جوانب الحياة • كما أنها كثيرا ما كانت أدوات للحكومة ، أو أجنحة للحزب المسيطر • وحتى اذا تهيأ لها قدر معين من الاستقلال والتحرر من أسر هذه الارتباطات فانها غالبا ما « تعمل كهيئات حارســة لا كجماعات ضاغطة • ومن ثم كان أقصى ما تنشده هو حماية أعضـــائها من مغبة القرارات الحكومية أو من القوة السياسية للاخرين » [٦٢] •

---

(62) Ibid, p. 56.

أما الصفوة السياسية فى كثير من هذه الدول فهى تتألف عادة من عناصر مثقفة مستغربة Westernized على درجة عالية من التحضر ، وذات تاريخ نضالى مشهود منذ سنوات ما قبل الاستقلال . ولذلك فانها ما أن وليت أمور بلادها واحتلت مواقع القوة فيها حتى غدت تناصر عمليـــات التغيير الاجتماعى والاقتصادى السريعة ، وبات من المتعين عليها أن ترسى قواعد ما يمكن اعتباره حـــدا أدنى من الاتفاق المشترك حـــول القضـــايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية الملحة . وهذا ما تحول دون تحقيقه دائما كثير من العقبات والصعوبات التى تتحدى قدرتها ، وتهدد سلطتها ، هذا ان لم تعمل على اسقاطها وتعجـــل بنهاية حكمها . وتتمثل هـــذه التحديات عادة فى الافتقار الى مجال سياسى محدد ومتميز يمكن أن يمثل اطارا للاتفاق حول الميادين والانماط المشروعة للنشاط السياسى . ويتمثل أيضا فى عدم وجود قضايا سياســية محددة يمكن تبادل الرأى حـــولها ومناقشتها بسهولة . فضلا عن افتقار التجمعات السياسية القائمة الى البناءات التنظيمية الواضحة والاهداف والادوار المحددة . ممـــا جعل من المتعذر على جماعة الصفوة أن تعتبر هذه التجمعات أدوات جاهزة ومتاحة لحساب التوزيع النسبى للاتجاهات والقيم على مستوى المجتمع بأسره. وبالتالى أصبح من المفروض عليها أن تتفاعل مع جماهير غفيرة غـــير متجانسة . وأن تحدد بدقة القوة النسبية لجمـــوع المؤيدين والمعارضين ، وحجم ونوعية الجهد المطلوب لكسب تأييد العناصر المشكوك فى ولائها وذلك فى الوقت الذى تفتقر فيه الى المؤشرات التى يمكنها الاستناد اليها

فى قياس درجة اتفاق أو انقسام الجماهير حول قضايا سياسية بعينها[٦٣].

ونتيجة لهذا كله ، وفى مواجهة هذه التحديات جميعا ، لم يكن ثمة بد من أن تلجأ الصفوة الحاكمة فى هذه الدول الى التركيز على الجوانب الانفعالية والمثيرة فى العمل السياسى أحيانا (كأن تتبنى مواقف سياسية متطرفة ازاء القضايا الدولية الساخنة . أو أن تؤكد على الرموز والمشاعر المتعلقة بالوحدة الوطنية لكى تظهر المعارضة الداخلية أمام الرأى العام كقوة معوقة للتقدم أو معادية للمصالح القومية) أو تهتم بالجوانب المظهرية والوظائف التأثيرية والرمزية للنظام السياسى على حساب وظائف الانجاز وحل المشكلات أحيانا أخرى . ومن هنا كانت محصلة هذه الاساليب هى انفصال الصفوة عن الجماهير ، وظهورها كقيادات كاريزمية ملهمة ، تستمد قوتها من خصائصها الذاتية ، ويدعم من هذه القوة قصور بناء الاتصال السياسى فى دولها ، وضعف التكوين النظامى للمؤسسات السياسية التى تعتمد عليها ، فضلا عن قدرتها الذاتية على التغلب على خصومها ، وحجب تأثيرهم على الجماهير ، حتى ولو كان هؤلاء الخصوم أكثر منها قدرة على التخطيط الرشيد ، وأعظم منها كفاءة فى مجالات الانجاز الفعلى . وبالتالى أصبحت العملية السياسية — فى معظم الاحوال — من اختصاص هذه الصفوة وحدها ، أو وقفا عليها دون غيرها . وبات من غير المتوقع ، أو من المشكوك فيه تماما ، أن تكون هناك مشاركة سياسية جماهيرية حقيقية لا فى عملية صنع — أو تشكيل — القرار السياسى فقط ، بل فى مختلف أوجه النشاط السياسى والعملية السياسية بأسرها . ولذلك كانت

---

(63) Ibid, pp. 56—57.

المناقشات السياسية فى هذه الدول أشبه ما تكون بالثرثرة ، أو المناظرات الداخلية . أو مجرد محاولة لتبرير موقف احدى الجماعات تجاه غيرها . وحتى اذا بلغت هذه المناقشات نطاق السياسات القومية فانها نادرا ما تسفر عن اتجاه سياسى محدد ، أو سلوك سياسى معين ، أو فعل سياسى يمكن أن يؤثر فى مسار العملية السياسية وديناميانها . والسبب فى هذا كله أن الجماهير فى هذه الدول مستقبلون أكثر منهم مرسلون . وهم يدخلون هذه المناقشات عادة لامن قبيل المشاركة الايجابية فى الحياة السياسية بل من قبيل التظاهر بمعرفة مجريات الامور السياسية — القومية أو الدولية — أو بهدف اكتساب مكانة خاصة أو هيبة متميزة داخل جماعاتهم الاولية أو فى اطار مجتمعهم المحلى وحسب [٦٤] . ومن هنا كانت صناعة وصياغة القرار السياسى فى هذه الدول متوقفة الى حد بعيد على القرارات التى تتخذ على المستويات الشخصية ، سواء عن طريق القيادة الكاريزمية نفسها ، وما تتمتع به من حرية واسعة فى تحديد القضايا الاستراتيجية والتكتيكية [٦٥] ، أو بمعرفة زمر شخصية Personal Cliques تشكل فى مجموعها ما أصبح معروفا فى أدبيات الفكر السياسى بـ (مراكز القوى) .

صفوة القول فيماتقدم أن العملية السياسية فى دول العالم الثالث انما هى عملية متخلفة . تقصر عن الوفاء بمتطلبات الحياة السياسية فى العصر الحديث . وتزيد من تفاقم مشكلات التخلف بوجه عام . ونظرا لان

(64) Ibid, p. 50.
(65) Ibid, pp. 51—52.

مركب التخلف الذى تتسم به هذه الدول ، ويشوب مكوناتها البنائية والثقافية ، وتنعكس أثاره على ديناميات أوضاعها الاجتماعية والسياسية ، يتحدى امكانات تطورها وتقدمها الذاتى ، وينتقص من سيادتها واستقلالها الوطنى ، ويهدد فى الوقت نفسه وحدتها الوطنية واستمرار وجودها وسط للجماعة الدولية ، فانه من الطبيعى ، والمنطقى اذن أن تحتل قضية التنمية السياسية أهمية خاصة ومتزايدة لدى زعماء ورجالات العلم فى هذه الدول ، وأن تكون فى مقدمة القضايا العملية التى يجهدون فى تعبئة وتحريك الامكانات والقدرات الفكرية والانسانية والمادية المتاحة لهم من ورائها ، وصولا الى الاوضاع الملائمة لتحقيق الاهداف المرجوة منها ، وتوفيرا للطاقات الكفيلة بمواجهة ما قد تطرحه تطورات المستقبل من تحديات جديدة •

واذا جاز لنا بعد ذلك أن نشير — ولو بشىء من الايجاز — الى جانب من مظاهر وعواقب التخلف السياسى كما تتمثل فى الواقع العملى لدول العالم الثالث ، فلعل فى أزمة لبنان الراهنة ما يكفى بيانا لذلك ، وما يغنى أيضا عن ذكر كثير من الشواهد — التاريخية أو المعاصرة — التى قد نتلمسها أو نعثر عليها فى هذا المجتمع أو ذاك • فضلا عن أن هذه الازمة فى حد ذاتها تعد — فيما أرى — نموذجا مثاليا حيا ، يعكس بذاته وبشكل واضح ومباشر مظاهر التخلف السياسى فى الواقع العملى بوجه عام • كما يكشف أيضا — ودون مواربة أو مبالغة — مقدار وجسامة ما يترتب على هذا التخلف من عواقب سياسية وخيمة • فالتطورات السياسية الاخيرة فى لبنان ان كانت قد تمثلت فى اجتياح واحتلال أراضيه من جانب قوات

الغزو الاسرائيلى ، وان كان هذا الاحتلال كاد فى وقت من الاوقات أن يؤدى بالاستقلال السياسى للبنان ، وأوشك أيضا أن يعصف باستمرار وجود لبنان ذاته كدولة ذات سيادة وسط الجماعة الدولية ، فان هذا كله ما هو الا محصلة لازمة لزوما منطقيا عن تفكك الوحدة الوطنية للكيان اللبنانى من ناحية ، واحتدام الصراع الاجتماعى والسياسى بين طوائفه وجماعاته الاجتماعية المختلفة من ناحية أخرى ، ناهيك عن انعدام التكامل وفقدان الاستقرار الاجتماعى والسياسى داخل المجتمع اللبنانى بأسره نتيجة لهذا التفكك وذاك الصراع • وليس ثمة شك فى أن هذه العوامل جميعا لا تعد وأن تكون مظاهر واضحة لتخلف البناء الاجتماعى والسياسى للمجتمع اللبنانى ، وشواهد بينة أيضا على جسامة هذا التخلف وضخامته• وهذا ما أكدته معظم الدراسات التى تناولت هذه الازمة منذ بداية نشأتها فى الخمسينيات حتى مراحلها الراهنة فى الثمانينيات • اذ أثبتت هذه الدراسات بالدليل القاطع ، كما أجمعت تحليلات الباحثين والسياسيين — الاجانب واللبنانيين — كذلك على أن السبب الرئيسى لنشأة وتصاعد وتفاقم الازمة اللبنانية المعاصرة انما يكمن أساسا فى التخلف السياسى الحاد الذى يكتنف المجتمع اللبنانى بأسره ، ويعتور بناءه السياسى بشكل خاص، وما ينطوى عليه هذا التخلف بوجه عام من عوامل تهديد تتحدى حاضر ومستقبل لبنان السياسى على حد سواء • ولعل أبلغ تعبير وتشخيص لهذا التخلف هو ما نجده فى تحليلات ادوارد شيلز E. Shills للواقع السياسى للمجتمع اللبنانى وتوقعاته لمستقبل لبنان السياسى ، حيث تقرر هذه التحليلات فى وضوح وجلاء « أن السبب الرئيسى للازمة اللبنانية بوجه عام ••• هو أن لبنان لم يزل بعد مجتمعا متخلفا غير متحضر •

فهو — من ناحية — يتمتع بكثير من الخصـــائص العصرية المنشـــودة ، ولكنه يفتقر — من ناحية أخرى — الى أهم هذه الخصائص وأبرزها • وهى أن يرتفع الساسة اللبنانيـــون بالتزاماتهم — المنبثقة من عضويتهم فى المجتمع — فوق شعورهم بالاخطـــار التى تهدد مصـــالحهم الحيوية الخاصة ، بما فى ذلك سلامة كل طائفة من الطوائف الدينية ، والولاءات العائلية والاقليمية ، والامتيازات الخاصة بأعضاء هذه الطوائف • ذلك أن هذه النزعات الطائفية جميعا — وهى عميقة الجذور بالفعل — تحول دون تحول المجتمع اللبنانى الى مجتمع مدنى متحضر بالمعنى الحديث للكلمة•ولا تساعد أيضا على تنمية الشعور بأهمية الارتباط بالمجتمع بأسره ، أو تعميق الوعى بالهوية القومية ، أو تحقيق الاجماع الذى ينبغى أن يؤلف بين جموع السكان حول القضايا التى تمس مصالح جميع الطوائف بشكل جدى ••• ولو كان هذا الحال قاصرا فقط على عامة الناس أو الجماهير التى تتصل بمركز المجتمع بشكل واه ومتقطع لكان الامر هينا • ولكن الاخطر من هذا كله هو رجعية غالبية أعضاء الصفوة اللبنانية ، من أبناء العائلات الكبيرة حتى الزعماء الذين يسيطرون على الجماعات الطائفية ويتحدثون باسمها • الامور التى جعلت المجتمع اللبنانى يدور فى حلقة مفـــرغة »[٦٦] خبيثة ، تكشف عن تخلف سياسى حاد • وتنذر بمخاطر وعواقب مروعـــــة • ويتجلى هذا التخلف — كما يقول حسن صعب — فى مظاهر كثيرة ومتنوعة،

---

(66) E. Shills, **The Prospect for Lebanese Civility**, in : L. Binder, (ed.), **Politics in Lebanon**, John Willey and sons, New york, 1966, p. 2.

تتمثل بشكل أساسى « فى استفحال الهوة بين النظام السياسى والجيل الجديد من ناحية • وفى التوتر الطائفى بين المواطنين فى الوظائف العامة من ناحية أخرى • فضلا عن عجز الزعامات السياسية ••• عن احلال الولاء الوطنى لدى أبناء الشعب محل الولاء الفئوى ، وعن اعلاء القانون الوطنى العام فوق القوانين والعادات الخاصة ، وعن التوصل الى مفهوم موحد للهوية الوطنية • الى جانب قصورها عن الانتظام الحـزبى الوطنى ، واخفاقها أيضا فى الالتزام الصحيح بمبدأ التناوب الطوعى والدستورى فى الحكم » (٦٧) • وليس من سبيل لتجاوز هذه المثالب ، وتخليص لبنان من هذا التخلف السياسى الحاد ، ومن كل ما يعانيه ويعترض مسيرته من تحديات داخلية وخارجية سوى الاهتمام بقضية التنمية السياسية — ضمن الاطار العام لقضية التنمية القومية الشاملة — واعطاء هذه القضية أولوية خاصة فى استراتيجيات العمل الوطنى ، وما يبذل من جهود مكثفة من أجل اعادة بناء الكيان اللبنانى من جديد • ولكن هذا موضوعا آخر، لا شأن لنا به فى دراستنا الحالية •

تعقيـــب :

أوضح العرض السابق أن التنمية السياسية قضية علمية وعملية فى آن واحد • وهى من هذه الزاوية أو تلك لم تنبثق عن فراغ ، ولكنها صدرت فى ظل ظروف تاريخية وتطورات علمية معينة، واستجابة لضرورات سياسية عملية ملحة أيضا • ومن هنا كانت محل اهتمام مشترك من جانب رجال العلم

---

(٦٧) حسن صعب ، تحديث العقل العربى ، دار العلم للملايين ، بيروت ١٩٧٢ ، ص ٢١٥ •

وصانعى السياسة فى آن واحد • وكان جوهر هـذا الاهتمام ومحـوره الاساسى هو التصدى لمشكلات وعوامل التخلف السياسى التى جابهت المجتمعات الغربية بعد الحرب العالمية الثانية ، فضلا عن تلك التى لا تزال تواجه بلدان العالم الثالث حديثة الاستقلال حتى الآن •

وقد تبين لنا من العرض السابق أيضا أن التخلف السياسى ظاهرة كيفية • تنصرف الى المجتمع بأسره ، ولا تخص قطاعا معينا بذاته أو جماعة محددة بعينها • ولذلك فليس من السهل قياسه وتحديد أبعاده كميا — كما هو الحال بالنسبة للتخلف الاقتصادى — وليس من المتيسر كذلك عزله امبيريقيا وفصله عن غيره من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تعترض مسيرة المجتمـع ، وتنعكس آثارها على ديناميات الحيـاة الاجتماعية والسياسية فضلا عن جهود التنمية ذاتها • وعلى هذا الاساس كان السبيل الى تحديد مظاهر وأبعاد التخلف السياسى بعامـة — وفى بلدان العالم الثالث بوجه خاص — هو أن نتعرف أولا على المقومـات البنائية والفكرية لنظام الدولة فى بلدان العالم الثاث من ناحية ، وأن نلم كذلك بطبيعة ومحددات العملية السياسية فى هـذه البلدان من ناحية أخرى • وقد اتضح لنا من معالجة وتحليل هذين الجانبين أن ثمة مؤشرات ودلائل معينة تكشف بذاتها عن مظاهر وعوامل التخلف السياسى فى هذه الدول ، ويمكن الاقتباس بها فى تحديد محاور البحث ومجالات الاهتمام بقضية التنمية السياسية ومتطلباتها • وبما أن كثيرا من البحوث قد أوضحت هذه المؤشرات فانه يحسن بنا فى هذا المقام أن نسجل مؤشرات التخلف السياسى بشىء من التحديد والوضوح فى اطار مجموعة القضايا والتعميمات الدالة الاتيـة :

أولا : الافتقار الى نسق ايديولوجى واضح وملائم • يتسق مع متطلبات تغيير البناء الاجتماعى والسياسى لدول العالم الثالث ، ويعكس المصالح والاهداف الاساسية لشعوبها ، ويوجه فى الوقت نفسه مسارات النمو فيها • فضلاً عن عدم ملاءمة بعض جوانب البناء الثقافى فى هذه الدول لمتطلبات التغيير ، وتشرذم نسق الثقافة السياسية السائد فيها ، وما **يتضمنه هذا النسق من قيم ومعايير وضوابط تنظم وتحكم وتوجه السلوك السياسى للافراد ، وتؤثر على جهود وامكانات التطور الاجتماعى والسياسى ، وبناء التقدم فى هذه الدول بوجه عام •**

ثانيا : افتقاد عمليات التعبئة الاجتماعية الرشيدة والفعالة بسبب الافتقار الى الايديولوجيا السياسية الملائمة من ناحية ، وتخلف البناء الثقافى لدول العالم الثالث وتشرذم ثقافتها السياسية الى جانب قصور نظم الاتصال بها من ناحية أخرى • ولذلك فان عمليات التعبئة الاجتماعية فى هذه الدول كثيرا ما تنطلق وتعتمد على أحاديث وشعارات تصدر عن القيادة السياسية ذاتها ، بالرغم من أن ثمة احتمالات كبيرة لتغيير الشعارات المعلنة بين وقت وآخر ، سواء بسبب تغير القيادة السياسية الحاكمة نفسها ، أو استجابة لما يحدث فى المجتمع من تطورات داخلية أو ما يتعرض له من تحديات خارجية •

ثالثا : عدم كفاية التكوين النظامى للبناءات السياسية القائمة وربما ندرة المؤسسات السياسية الملائمة ، والتى يقوم بناؤها ويتحدد برنامج عملها فى ضوء المبادىء الايديولوجية للنظام ، وبما يخدم أهداف ومتطلبات عملية التعبئة الاجتماعية والعمل التنموى بوجه عام • يضاف الى ذلك أن **معظم المؤسسات القائمة فى هذه الدول لا تعدو أن تكون مؤسسات رسمية**

أو شكلية ، كما أنها كثيرا ما تكون غير ممثلة للغالبية العظمى من الجماهير، وغير معبرة أيضا عن مصالحها . فضلا عن افتقاد التفاعل المتبادل بين هذه المؤسسات . مما لا يسمح لها بالمساهمة ايجابيا فى دفع جهود التنمية. ويقلل من قدرتها على النهوض بأعباء هذه الجهود ومتطلباتها . وكثيرا ما تعتبر هذه المؤسسات من المعوقات الرئيسية للعمل التنموى أكثر منها أدوات وركائز يعتمد عليها .

رابعا : ضآلة حجم ونطاق مشاركة الجماهير فى الحياة السياسية، وفى عمليات صنع وتشكيل القرار السياسى بوجه عام . واقتصار هذه المشاركة فى معظم الاحوال على العمليات الانتخابية وبمعدلات متدنية ، فضلا عن مواقف ومسيرات التأييد للصفوة الحاكمة أو القيادة الكاريزمية المتربعة على قمة جهاز السلطة . مما يهدر كثيرا من الطاقات والقدرات الشعبية التى قد تفيد فى ترشيد عملية صنع القرار السياسى ، وقد تساعد أيضا على تأكيد الالتزام به ، ومساندة الاجراءات والسياسات المنفذة له. وفى هذا كله ما يشكل تحديات أساسية لامكانات التطور السياسى للمجتمع. ويعوق فى الوقت نفسه جهود العمل التنموى بوجه عام .فضلا عن فقدان الثقة فى النظام السياسى نفسه ، وتعريض سلطته وشرعيته للانهيار .

خامسا : غلبة وانتشار التفكك والانقسام الاجتماعى والسياسى بين مختلف القوى والجماعات الاجتماعية والسياسية داخل المجتمع . واحتدام الصراعات العنيفة بينها . مما يؤدى الى اثارة القلاقل والاضطرابات الداخلية . ويجعل من المتعذر تحقيق التكامل الاجتماعى والسياسى المنشود ، وتوفير الاستقرار السياسى اللازم لعمليات التنمية . وفى هذا

كله ما يهدد إمكانات استمرار النظام السياسى القائم ويهدد أيضا قدرته على التطور ومواجهة متطلبات التنمية والتحديث ، فضلا عن اضعاف مقاومته وكفاءته فى التصدى لما قد تطرحه تطورات المستقبل من تحديات ومشكلات جديدة .

وأخيرا فانه لما كانت المناقشة السابقة قد أثارت الكثير حول قضية التخلف السياسى ومظاهره توطئة للبحث فى قضية التنمية السياسية وأبعادها ومتطلباتها ، فقد يحسن بنا الان أن نكمل هذه المناقشة ببلورة رؤية علمية واضحة لمفهوم التخلف السياسى ذاته . وأن نصوغ هذه الرؤية فى عبارات دالة جامعة وواضحة . تستوعب كافة جوانب ظاهرة التخلف السياسى وتجلياتها ، وتشكل فى مجملها تعريفا اجرائيا ملائما لمفهوم هذا التخلف ودلالاته . وحيث أن تحديد هذه الرؤية تفرضه ضرورات البحث فى قضية التنمية السياسية ، ويعتمد بناؤه على ما سبق استخلاصه من مؤشرات ومظاهر عامة لظاهرة التخلف السياسى ، فان التعبير عن هذه الرؤية — فيما أرى — والتعريف الاجرائى الذى يعكس مضمونها — ويمثل تصور هذا البحث لمفهوم التخلف السياسى بوجه عام — يمكن صياغته وتحديد عناصره على النحو التالى :

« التخلف السياسى ظاهرة سوسيوتاريخية متعددة الابعاد والزوايا . تتمثل فى افتقار النظام السياسى الى وجود نسق أيديولوجى واضح وملائم ، يتسق مع البناء الاجتماعى والثقافى للمجتمع . ويتوافق مع متطلبات تغيير — أو تطوير — هذا البناء ومكوناته . ويمثل فى الوقت نفسه الاساس الفكرى الموجه لديناميات وميكانيزمات العمل السياسى

بأسره • كما يساعد على قيام عملية التعبئة الاجتماعية على أساس مجموعة من التصورات الاستراتيجية واضحة الاتجاه • هذا فضلا عن ضعف التكوين النظامى للبناءات السياسية القائمة • وندرة المؤسسات السياسية — الرسمية والطوعية — الملائمة ، والتى تمثل الغالبية العظمى من الجماهير، وتعكس مصالحها وتطلعاتها ، وتمكنها من المشاركة فى الحياة السياسية بشكل ايجابى وفعال • الى جانب غيبة عنصرى التكامل والاستقرار الاجتماعى والسياسى وشيوع القلاقل والاضطرابات الداخلية بوجه عام » •

أما وقد خلصنا الى هذا التعريف •• واتضحت لنا معالم ومحددات التخلف السياسى وأبعاده •• فحرى بنا الان أن ننتقل بالحديث الى مفهوم التنمية السياسية — موضوع بحثنا الحالى — فى محاولة لتحديد مضمونه ودلالته ، بما يخدم أغراض البحث فى هذا المجال ، ويوضح فى الوقت نفسه أهمية وحيوية قضية التنمية السياسية بالنسبة لمتطلبات العمل التنموى بعامة ، ومستقبل التطور السياسى لدول العالم الثالث بوجه خاص •

الفصل الثاني

مفهـــوم التنميـــة السياسيـــة

ـــــــ : تمهيـــد

أولا : مشكلات وصعوبات التعريف بالتنمية السياسية ٠

ثانيا : رؤى واجتهادات متعددة ٠

ـــــــ : تعقيـــب ٠

مفهـــوم التنميـــة السياسيـــة

تمهيـــــــــد :

حد الشيء هو معناه الذى لاجله استحق الوصف المقصود [١] •

ومفاد هذا — فيما يقول علماء المنطق ومناهج البحث — أن الحد ، أى **التعريف** Definition ، هو « القول المفسر لاسم الشيء وصفته عند مستعمله ، على وجه يخصه ويحصره ، فلا يدخل فيه ما ليس منه ، ولا يخرج منه ماهو فيه » [٢] • من هذا المنطلق ، واسترشادا بهذا المعنى ، يحاول الفصل الحالي الوصول الى تعريف اجرائى لمفهوم التنمية السياسية ، يحدد مدلوله بشكل واضح ، ويستوعب أبعاده على نحو مقبول •

وتكتسب هذه المحاولة أهميتها وحجيتها — المعرفية والمنهجية والعلمية — من حقيقة أن التنمية السياسية — كما سبق البيان — ما تزال مفهوما جديدا ، ومبحثاً مستحدثا ، فى علوم السياسة والاجتماع • ومن ثم يتطلب البحث فيها ضرورة التعريف بها ، وتحديد موضوعها ، وآفاق دراستها ، وما يرتبط بكل ذلك من قضايا وظواهر وعمليات ، فى اطار منظومة من التصورات والمقولات الواضحة والمحددة ، بما يتيح للباحث قدرا كافيا —

---

(١) الزركشى ، **البحر المحيط** ، الجزء الاول ، ص ٨٣ • وقد ورد هذا النص فى :
— على سامى النشار ، **مناهج البحث عند مفكرى الاسلام واكتشاف المنهج العلمى فى العالم الاسلامى** ، دار المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٦٥ ، ص ٩٠ •

(٢) على سامى النشار ، **المنطق الصورى منذ ارسطو وتطوره المعاصر** ، دار نشر الثقافة ، الاسكندرية ، ١٩٥٥ ، ص ١٤٦ •

أومناسبا ــ من الفهم ودقة الادراك ، ويشكل بالنسبة له ولغيره من الباحثين اطارا موحدا من الوعى المشترك ، والاتفاق الاصطلاحى ، حال تصديهم للبحث فى هذا المجال ، أو معالجة أى من قضاياه • وحتى يتسنى لنا تحقيق ذلك ، نستعرض فيما يلى أهم المشكلات والصعوبات التى تكتنف مفهوم التنمية السياسية ، وتواجه محاولات التعريف به • ونتبع ذلك بدراسة تحليلية نقدية موسعة لمختلف الرؤى والاجتهادات التى طرحها الباحثون فى هذا المجال ، وصولا الى تعريف اجرائى واضح ومحدد ، يعبر عن فهمنا الخاص لهذا المفهوم ودلالته من ناحية ، ويمكن الاعتماد عليه ، والاسترشاد به فى سياق دراستنا النظرية ــ أو التطبيقية ــ لقضية التنمية السياسية من ناحية أخرى •

أولا : مشكلات وصعوبات التعريف بالتنمية السياسية :

ثمة اختلافات كبيرة بين الباحثين حول مفهوم التنمية السياسية • وثمة صعوبات كثيرة أيضا تحول دون وصولهم الى تعريف موحد ــ أو ملائم ــ لهذا المفهوم • وبرغم كثرة التصورات وتنوع الاجتهادات التى قدمت فى هذا المجال الا أن الالتزام الصارم بأى من هذه المحاولات لا يزال مفتقدا وان كانت ثمة نقاط عديدة يمكن الالتقاء عندها • وقد عبر لوسيان باى L.W. Pye عن هذه الحقائق بشكل واضح وصريح خلال تقديمه للمجلد الخامس من سلسلة (دراسات فى التنمية السياسية Studies in Political Development حيث قال بالحرف الواحد :

« ان كل ما طرح من رؤى بشأن المعيار الملائم للتنمية السياسية وان كان قد أسهم فى ايجاد نوع من الفهم المقبول لهذا المفهوم ، الا أننا فى

هذا المجلد على وجه التحديد ــ وكما فعلنا بالنسبة لغيره من الاعمال الخاصة بسلسلة دراسات فى التنمية السياسية ــ لم نشأ التمسك بتعريف صارم للتنمية السياسية • بل رأينا ــ عوضا عن ذلك ــ أن ندمج فى تحليلاتنا معظم الابعاد المتعلقة بعمليات التغير والتحديث السياسى ،التى يعمد الباحثون فى الدول الجديدة الى التنويه عنها أثناء الحديث عن التنمية السياسية • وهذا ما جعل واضعى أوراق هذا المجلد يعكسون رؤية مجملة مؤداها أن ثمة ظاهرة ما هى ظاهرة التنمية والتحديث السياسى » (٣) • لا أكثر أو أقل •

ويرجع الاختلاف حول تعريف التنمية السياسية ، كما تعزى صعوبة التوصل الى تعريف موحد ــ أو ملائم ــ لهذا المفهوم الى مجموعة من العوامل والاسباب الموضوعية والتاريخية والمنهجية والمعرفية ــ التى أثرت على جهود الباحثين فى هذا المجال ، وانعكست بشكل أو بآخر على ما قدموه من اجتهادات فى هذا الصدد •

وأول ما يشار اليه فى هذا الشأن هو أن مفهوم التنمية السياسية ذاته ــ ولحداثة نشأته أيضا ــ لا يزال يختلط ، ويتداخل الى حد كبير مع طائفة أخرى من المفهومات التى تقترن به ،أو تتشابه معه أو تقترب منه (كالتحديث ، والتغير ، والتطور ، والنمو ، والتقدم •••) ، حتى أن بعض الباحثين لا يجد غضاضة قط فى المساواة بينها ، ومن ثم يعتبرها جميعا من قبيل

---

(3) L.W. Pye, **Political Culture and Political Development,** op. cit., pp. 12—13.

المترادفات التى قد يوحى بها التداعى الحر للمعانى[٤] •

يضاف الى ذلك أن المحاولات الاولى لتعريف التنمية السياسية قد صدرت أساسا عن رجال الدولة وصانعى السياسة ، لا عن طريق العلماء أو الباحثين المتخصصين [٥] • ومن ثم كانت هذه المحاولات أقرب الى التحليلات السياسية منها الى التعريفات العلمية • مما كان له أبلغ الاثر على مجموعة المعارف المتعلقة بهذا المفهوم ، ووجهات النظر التى عولج من خلالهـا •

وفضلا عن هذا كله فان معظم الاجتهادات التى قدمها الباحثون فى هذا المجال قد صدرت فى أغلب الاحوال عن باحثى العالم الغربى • ومن ثم كانت معظم هذه الاجتهادات مثقلة بكثير من التوجهات القيمية ، ومشبعة بقدر كبير من الانحياز الايديولوجى لتجربة الغرب ، فضلا عن اغفالهـا لكثير من الحقائق والظواهر الهامة ، من جراء المعرفة غير الكافية بطبيعة التفاعل السياسى فى العـالم النامى • ممـا أدى فى معظم الاحيان الى استنتاجات غير واقعية [٦] • وجعل بعض الباحثين يعتقد أن أى دراسة

(4) J.S. Coleman, **Modernization : Political Aspects**, in : D.L. Sills, (ed.), op. cit,. Vol. 10, p. 397.

وللتفرقة بين هذه المفهومات انظر على سبيل المثال :

— C. Leys, (ed.), **Politics and change in Developing countries : Studies in The Theory and Pactice of Development**, Cambridge University Press, London, 1969, pp. 36—38.

— P. Lengyel, (ed.), **Approaches to the Science of Socio - economic Development**, Unesco, Paris, 1971, pp. 9—13.

(5) L.W. Pye, **Aspects of Political Development**, Little, Brown and Company, Boston, 1966, p. 31.

(٦) فريد فون ديرمهدن ، مرجع سابق ، ص ٨ •

لبعض مظاهر الحياة السياسية فى أى من الدول النامية يمكن اعتبارها دراسة فى التنمية السياسية ، حتى ولوكانت هذه الدراسة — والتصورات والمناهج المعتمدة عليها — مطابقة تماما لاية دراسة للاوضاع السياسية فى بلد متقدم • ومن هنا كانت الدراسة المسحية لاتجاهات المواطنين حيال الحكومة فى تنزانيا — مثلا — تعد فى أغلب الاحوال دراسة فى التنمية السياسية ، بينما تطبيق نفس الاسئلة فى المملكة المتحدة لا يعد كذلك[٧] •

ومما زاد أيضا من اختلاف الباحثين حول تعريف التنمية السياسية ، وجعل من الصعب الاتفاق على تعريف موحد — أو ملائم — لهذا المفهوم ، أن الجهود التى بذلت فى هذا المجال قد تمت فى أغلب الاحوال من خلال منظورات عديدة ومتنوعة ، أو استنادا الى رؤى ووجهات نظر متباينة • فبعض الباحثين مثلا عالج هذا المفهوم من وجهة نظر غائية Teleological ضيقة مؤداها أن التنمية السياسية لا تعدو أن تكون عملية غائية تستهدف تحقيق واحدة أو أكثر من الغايات النهائية للنظام السياسى (كالديمقراطية والمشاركة ، والاستقرار ، والشرعية ، والمساواة ، والتكامل ••• وما الى ذلك) • ومن المتفق عليه فى هذا المجال أن كلا من هذه الغايات قد يمكن تحقيقه بوسيلة أو بأخرى وليس عن طريق التنمية السياسية وحدها • كما أن كلا من هذه الغايات له مسماه الخاص به ، وليس فى حاجة الى مسمى جديد أو مفهوم بديل عليه • ولذلك يميل بعض الباحثين الى القول بأن التنمية السياسية لو كانت تشير الى أى من هذه المفهومات ، أو تستوعب

---

(7) S.P. Huntington & J.I. Dominguez, op. cit., pp. 3-4.

تحقيق أى من هذه الغايات ، فهى اذن ليست الا تعبيرا اضافيا زائدا عن الحاجة ، ولا موجب له بالمرة [٨] .

وهناك من الباحثين أيضا من عالج هذا المفهوم من وجهة نظر وظيفية بحت . وحجة أصحاب هذا الاتجاه أن تحقيق التنمية السياسية يتوقف — بالدرجة الاولى — على اكتساب الخصائص السياسية الملازمة للمجتمع الصناعى الحديث — وما يرتبط بهذه الخصائص من مؤسسات وعمليات وممارسات وقيم سياسية متطورة ، أو توظيف ما هو متوافر منها بالفعل بدرجة أكبر من الفعالية . وهذا التصور — كما نرى — انما يعنى أن المجتمع الصناعى الحديث هو المجتمع الوحيد الذى يمتلك من المقومات والقدرات ما يسمح له بأن يكون مجتمعا متطورا سياسيا ، وعلى درجة من الفعالية الوظيفية . وقد يكون هذا صحيح الى حد كبير . ولكننا رغـم ذلك لا نستطيع التسليم بهذا الاتجاه تماما . اذ ثمة شواهد ودلائل كثيرة تؤكد أن كافة النظم السياسية النامية لديها من المقومات والقدرات الخلصة مايسمح لها بأن تمارس — بشكل أو بآخر — نفس الوظائف السياسية التى تمارسها النظم السياسية للمجتمعات الصناعية الحديثة ، وان اختلف أسلوب هذه الممارسة من نظام الى آخر تبعا لاختلاف البناءات والميكانيزمات التى تتم من خلالها ، أو القيم والثقافة السياسية التى تستند اليها . وفى هذا ما يعنى أن تعريف التنمية السياسية من الوجهة الوظيفية غير كاف وغير دقيق ، ويثير من الجدل والاختلاف أكثر مما يسمح بالالتقاء والاتفاق [٩] .

---

(8) Ibid, p. 4.
(9) Ibid, pp. 4—5.

وأخيرا فان من المتفق عليه أن التنميــة السياسية ما هى الا أحــد جوانب عملية التغيير الاجتماعى الشاملة • ومن ثم فهى عملية معقــدة متشابكة • تتداخل مع كثير من المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتاريخية • وتنطوى أيضا على عديد من العمليات والغايات المتداخلة • كما أنها تتضمن — فوق ذلك — كثيرا من الابعاد والجوانب الكيفية التى ليس من الميسور قياسها أو تحديدها كميا • ولذلك فليس من السهل علينا تحديد ما اذا كانت هذه العملية تمثل متغيرا مستقلا ، أو متغيرا تابعــا ، أم أن ثمة علاقات وظيفية أو جدلية بينها وبين غيرها من المتغيرات • هذا فضلا عن اتساع آفاق البحث فى هذا المجال — أى مجال التنمية السياسية — واهتمام أكثر من علم من علوم السياسة والاجتماع بدراسته (مثل : علم السياسة المقارن ، وعلم اجتماع التنمية ، وعلم الاجتماع السياسى ، والانثروبولوجيا السياسية •••) ، وارتباطه من خلال هذه العلوم بعديد من النظريات والتصورات الفكرية والتوجهات الايديولوجية المتباينــة ، وخضوع دراسته لكثير من المناهج المختلفة ، والمنظورات والمداخل النظرية المتنــوعــة • ومن الطبيعى والامــر كذلك أن يتعــاظم الاختــلاف بين الباحثين حول هذا المفهوم ، وأن تزداد صعوبة الوصول الى تعريف ملائم له ، أو الاتفاق على تعريف موحد بشأنه • ومن ثم فليس من الغريب اذن أن يقول (بيتر ميركل P. H. Merkl) « انه يحسن بالباحثين أن ينظروا الى هذا المفهوم بشىء من الحذر[١٠] » • وليس من الغريب كذلك أن يعلن

(10) P.H. Merkl, **Modern Comparative Politics**, The Dryden Press, Illinois, 1977, p. 14.

(ميرون فينر M. Weiner) و (جوزيف لابالمبارا J.Lapalombara)
— وهما من رواد البحث فى مجال التنمية السياسـية — فى نهاية المجلد السادس من سلسلة (دراسات فى التنمية السياسية) « أن تعبير التنمية السياسية لم يزل بعد مراوغا elusive ، ولذا فلم نحاول قط تقديم أى تعريف منهجى له • وقد طرحت المجلدات العديدة السابقة من هـذه السلسلة مجموعة من التصورات الاولية فقط • وأملنا أن يتمكن المجلد الختامى لهذه السلسلة من تقديم تعريف بوسعه التصدى لمعظم السقطات التصورية التى استرعت انتباه كثير من الباحثين »[11] •

وربما اتضحت لنا معالم هذه الصعوبات وتلك المشكلات بصـورة أدق وأشمل اذا ما استعرضنا فيما يلى جانبا من الاجتهادات التى حاولت صياغة تعريف محدد لمفهوم التنمية السياسية ، والتى يغص بهـا تراث التنمية السياسية ، ويختلف الباحثون وينقسمون بشأنها •

ثانيا : رؤى واجتهادات متعددة :

يحفل تراث التنمية السياسية بالعديد من التصورات والاجتهادات التى طرحها الباحثون من أجل تحديد مفهوم التنمية السياسية ، أو الاقتراب من معناه الحقيقى ودلالته الموضوعية • وقد استجمع (لوسيان باى) فى قائمة شبه شاملة أهم التعريفات المتداولة بين جمهور الباحثين فى هذا المجال ، ضمنها عشرة تصورات رئيسية ، تنطوى على اختلافات واشكاليات نظرية — معرفية ومنهجية وايديولوجية — كبيرة وعميقة ، لا تزال تثير

(11) J. Lapalombara & M. Weiner, (eds.), op. cit., p. 399.

اهتمام الباحثين ، ويندر أن تخلو دراسة فى مجـــال التنمية السياسية من الأشارة اليها [١٢] .

واسترشادا بما قدمه لوسيان باى وغيره من الباحثين من اجتهادات فى هذا الصدد ، نستعرض فيما يلى — ومن خلال رؤية تحليلية نقديـــة متعمقة — أهم وأشهر هذه الاجتهادات ، وذلك بهدف القاء مزيد مـــن الضوء على مفهوم التنمية السياسية من ناحية ، والوقوف على حجم الجهود التى بذلت من أجل تعريفه ، وما تنطوى عليه هذه الجهود من أوجه اتفاق أو مواطن اختلاف من ناحية أخرى . بما يسمح لنـــا فى النهاية ببلورة

(١٢) وردت قائمة لوسيان باى عن تعريفات التنمية السياسية فى الكتابات التاليـــة :

— L.W. Pye, **Aspects of Political Development,** Op. Cit., pp. 31—48.
The Concept of Political Development, in : H.G. Kebschull, Op. Cit, pp. 285—288.
Politcal Culture and Political Development, in : L.W. Pye & S. Verba, (eds.), op. cit., pp. 11—13.

وللمزيد من التعريفات انظر على سبيل المثال :

— J.A. Bill & C.L. Leiden, **Politics in The Middle East,** Little, Brown and Company, Boston, 1979, pp. 6—9.
— S. Chodak, **Social Development,** Oxford University Press, N.Y., 1973, pp. 228—247.
— S.P. Huntington & J.I. Dominguez, op. cit., pp. 3—5.
— على الدين هلال ، **محاضرات فى التنمية السياسية** ، مرجع سابق ، صفحات ٦٣ — ٧٨ .
— حسن صعب ، **علم السياسة** ، مرجع سابق ، صفحات ٣٦٩—٣٧٦ .
— محمد على العوينى ، **الراديو والتنمية السياسية** ، مرجع سابق ، صفحات ١١—١٢ .
— السيد عبد المطلب غانم ، مرجع سابق ، صفحات ٦٩—٧٥ .
— عمر ابراهيم الفتحلى ، مرجع سابق صفحات ٢٣—٣٤ .

وصياغة تعريف اجرائى ملائم ، يتخطى أغلب الثغرات التى شابت ما سبقه من تعريفات ما أمكن ، ويستوعب فى سياقه معظم جوانب الاتفاق التى بينها قدر الاستطاعة ، ويقدم فى صورة واضحة ومبسطة تصورا شاملا لمفهوم التنمية السياسية — من وجهة نظرنا — يمكن الائتناس به،أو التعويل عليه— فى توجيه خطى البحث فى قضية التنمية السياسية على المستوى النظرى والتطبيقى سواء بسواء •

١ — التنمية السياسية شرط مسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية :

ينطلق هذا التصور من حقيقة عملية تقضى بأن تحقيق التنمية الاقتصادية لا يتوقف على توافر الامكانات والقدرات والطاقات المادية فقط ، بل يتطلب أيضا — وقبل كل شيء — تهيئة الظروف والاوضاع السياسية الملائمة ، والكفيلة بتنشيط الاقتصاد القومى ، وتحويله من اقتصاد راكد ثابت الى اقتصاد دينامى متحرك ، له من القدرة على النمو الذاتى ما يسمح له باشباع الحاجات الاقتصادية للجماهير ، وتحقيق التوازن الملائم بين مستوى طموحها الاقتصادى ودرجة الاشباع الفعلى لهذا الطموح (١٣) • ويتأتى هذا كله من خلال توفير حد أدنى من الاستقرار

---

(١٣) لمزيد من التفاصيل فى هذا الصدد انظر على سبيل المثال الكتابات التاليــــة :

— L.W. Pye, **Aspects of Political Development**, op. cit, pp. 33—34.

— B. Higgins, **Economic Development : Principles, Problems and Policies**, W.W. Norton, New York, 1959.

— P.A. Baran, **The Political Economy of Growth,** Monthly Review Press, New York, 1957.

وانظر ترجمة عربية لهذا الكتاب تحت عنوان :

— **الاقتصاد السياسى والتنمية** ، ترجمة : احمد فؤاد بليع ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ، ب.ت .

السياسى ، والامن والنظام الداخلى ، فضلا عن تطبيق قواعد القانون ..
الى غير ذلك من أوضاع سياسية ونظامية تتوافر بشكل جلى فى اطار
الدولة القومية . وحجة أنصار هذا الاتجاه — فيما يقولون — « أن التنمية
الاقتصادية — فى كثير مما يعرف بالدول الجديدة — هدف وقرار سياسى
أكثر منها مسألة تتعلق بالحياة الاقتصادية . كما أن الجانب الاكبر من
مصير التنمية الاقتصادية هو اليـــوم بين أيدى رجال السياســـة »[١٤] ،
الذين يتولون بأنفسهم — عادة — رسم استراتيجية العمــل التنموى ،
وتحديد الاطار العام لعملية التنمية الاقتصادية . فضلا عن وضع الخطط
والبرامج والمشروعات الاقتصادية ، والاشراف على تنفيذها ومتابعتهـــا
فى سياق المناخ السياسى الذى يلعبون دورا أساسيا فى خلقه وتحديد ملامحه
وأبعاده . ومن هنا كانت التنمية السياسية فى منطوق هذا التصور عملية
محدودة . تقتصر على « ايجاد الاوضاع السياسية والحكومية اللازمة
للارتفاع بمستوى الاداء الاقتصادى »[١٥] ، ولا تتجاوز هذه الحـــدود
فى كثير أو قليل .

وقد لا نختلف كثيرا مع هذا التصور ، وأن كانت لنا عليه ملاحظات
وانتقادات عديدة . وأول هذه الملاحظات والانتقادات أن هذا التصور
يقيم علاقة بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية دون أن يقـــدم
تعريفا لاى منهما . يضاف الى ذلك أن هذا التصور وان كان يشير — ضمنيا

---

(14) S.N. Eisenstadt, **Tradition, Change and Modernity,** John Wiley & Sons, New York, 1973, p. 73.

(15) L.W. Pye, **Political Cultuse and Political Development,** op. cit., p. 11.

— للى أن التنمية السياسية ترتبط بقيام الدولة القومية الا أن هذه الاشارة لا تعنى بحال من الاحوال أن قيام الدولة القومية — في حد ذاته — شرط أساسى لتحقيق التنمية الاقتصادية • اذ من الثابت تاريخيا أن التنمية الاقتصادية كثيرا ما تحققت فى اطار عديد من النظم السياسية المتنوعة ، ومن خلال كثير من السياقات والخبرات السياسية المختلفة • أى أنها لم ترتبط دائما بقيام الدولة القومية (مشروع مارشال مثلا) •

وفضلا عن هذا وذاك فان القول بأن التنمية السياسية هى أساس عملية التنمية الاقتصادية لا ينفى أيضا امكانية أن تكون التنمية السياسية نفسها هى التعبير السياسى عن النمو الاقتصادى ، أو نتيجة مباشرة للتنمية الاقتصادية • ومما يؤكد ذلك أن الثورة الصناعية فى أوربا مثلا قد سبقت تاريخيا سقوط النظام الاقطاعى ونشوء النظام الرأسمالى • ولذلك فان ما أصاب البناء السياسى للمجتمع الاوربى من تغيرات — بنائية ونظامية وثقافية — كان لاحقا على هذه الثورة ومترتبا عليها وليس سابقا عليها أو ممهدا لها • كما أن تغيير علاقات الانتاج فى هذا المجتمع أو ذاك غالبا ما يؤدى الى تغييرات جوهرية ومحسوسة فى المقومات البنائية والايديولوجية للنظام السياسى ، ويؤثر — ان سلبا أو ايجابا — على كفاءة ومعدلات الاداء الاقتصادى ونتائجه •

وغنى عن البيان أن هذا التصور اذ يركز على التنمية الاقتصادية انما يميل فى واقع الامر الى الغاء الظاهرة السياسية لحساب العوامل الاقتصادية ، أو يضعها على الاقل فى مرتبة ثانوية • وهذا ما تنقضه كثير من التطورات السياسية التاريخية ، ولا يستقيم كذلك مع واقع الحال

فى كثير من التجارب السياسية المعاصرة • ويتضح ذلك بشكل جلى فى أن معظم الدول النامية حديثة الاستقلال كثيرا ما أولت قضايا التحرر الوطنى والاستقلال السياسى أهمية أكبر من قضايا التطور الاقتصادى • ولذلك كان هدفها الاساسى خلال مراحل نشأتها الاولى هو الخروج من دائرة التبعية السياسية للدول الكبرى ، وتدعيم استقلالها الوليد أيا كانت العواقب الاقتصادية المترتبة على هذا الاتجاه • وذلك ايمانا منها بأن الحرية فى حد ذاتها قيمة روحية وسياسية أكثر منها قيمة اقتصادية • وأن الانسان حين ينشد النمو الاقتصادى ، فانه ينشد من هذا النمو غايات اقتصادية وغايات أخرى تتجاوز المغانم والعواقب المادية المترتبة عليه [١٦] • ومن ثم كانت شعوب هذه الدول — كما يقول لوسيان باى — تهتم أكثر ما تهتم بما هو أبعد من التقدم المادى • وتحرص أشد الحرص على أن تكون التنمية السياسية مستقلة تماما عن التأثير فى معدلات النمو الاقتصادى • ومن هنا كان ربط التنمية السياسية بالاهداف الاقتصادية وحدها فيه اغفال كبير لكثير من الامور ذات الاهمية الدرامية فى البلدان النامية [١٧] •

وأخيرا فان هذا التصور انما يوحى بأن هناك علاقة خطية Linear Relationship بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية • وأن هذه العلاقة انما تسير فى اتجاه واحد من الاولى الى الثانية • وهذا ما لا يمكن قبوله علميا وعمليا فى آن واحد • لان التنمية السياسية ان كانت ترتبط فى الاساس بظواهر الحياة السياسية فهى فى نهاية الامر مجرد جانب من جوانب

---

(١٦) حسين صعب ، المرجع السابق ، ص ٣٧٠ •

(17) L.W. Pye, **Aspects of Political Development**, op. cit., p. 34.

عملية التغيير الاجتماعى الشامل • ولذلك فهى لا تنفصل عن هذه العملية، وليست بمنأى — كذلك — عن التأثر بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية المرتبطة بهذه العملية • ولا يمكن أيضا أن تكون غير مؤثرة فيها • ولكنها فى واقع الامر ترتبط بكل ذلك • وتتداخل معه على نحو جدلى أو وظيفى وثيق • ومن ثم لا يمكن اعتبارها متغيرا مستقلا فقط ، أو متغيرا تابعا لاغير • وبما أن الامر كذلك فلا يجوز لنا القول بأن التنمية السياسية هى شرط أساسى وحيد ومسبق لتحقيق التنمية الاقتصادية ومن ثم لا يسوغ لنا الاعتماد على هذا التصور كتعريف جامع مانع دقيق للتنمية السياسية ، حتى ولو ادعى البعض ذلك •

٢ — التنمية السياسية هى التحديث السياسى :

يقوم هذا التصور على افتراض مبدئى مؤداه : أن التنمية السياسية هى المحصلة السياسية لعمليات التحديث السوسيو اقتصادى ، أو المظهر السياسى المعبر عن هذه العمليات والمصاحب لها • وهى اذ تقترن بهذه العمليات ولا تنفك عنها فانها على هذا النحو تعد مرادفة للتحديث السياسى Political Modernization ، ومتكافئة معه من حيث مفهومه النظرى، وتجلياته وانعكاساته العملية والواقعية سواء بسواء • وحيث أن الدول الصناعية الغربية هى رائدة التقدم الاقتصادى الحديث ، ورائدة التحديث فى معظم مجالات الحياة — الاجتماعية والاقتصادية والثقافية — فمن المتوقع اذن أن تكون كذلك فى المجال السياسى • ومن هنا يصبح من الواجب أن يكون اللحاق بها والوصول الى مستواها ليس أمرا مرغوبا فيه فقط ، بل هو المحصلة الطبيعية والغاية النهائية والحتمية لعملية التنمية • ولذلك

فانه يتعين على كافة الدول التى تريد أن تنمو سياسيا أن تقتبس ماتوصلت اليه الدول الصناعية الغربية من قيم سياسية عصرية ، ومعايير وأساليب متطورة للسلوك والاداء السياسى • وأن تعتبر البناء السياسى لهذه الدول نموذجا مثاليا ينبغى أن تقتدى به ، وتترسم خطاه حتى يتسنى لها تحقيق التطور السياسى الذى تنشده ، والاقتراب من هذا النموذج أو التفوق عليـــه [١٨] •

والتحديث فى مفهومه العام ــ كما يقول (سيريل بلاك C.E. Black) « هو تلك العملية التى صاحبت الثورة العلمية ، والتى من خلالها أصبحت كافة النظم ــ التى تطورت على مدى التاريخ ــ مهيأة لمواجهة التغيرات الوظيفية السريعة التى نجمت عن تزايد معرفة الانســـان ببيئته وسيطرته عليها » [١٩] • أما التحديث السياسى فيقصد به تلك العمليات التى تتعلق بنواحى التجديد فى مجال البناءات والمؤسسات السياسية القائمة من ناحية وفى مجال الفكر والثقافة السياسية السائدة من ناحية أخرى • ومن ثـــم يقال ان التحديث السياسى بمعناه العام « هو تلك العمليات التى تتعلق

---

(١٨) لمزيد من التفاصيل حول هذا التصور انظر على سبيل المثال :

— Ibid, pp. 34—36.
— S.P. Huntington & J.I. Dominguez, op. cit., p. 4.
— J. Lapalombara, **Bureaucracy and Political Development : Notes, Queries and Dilemmas,** in : J. Lapalombara, (ed.), op. cit, p. 38.
— S. N. Eisenstadt, op. cit., pp. 73—95.
— J.S. Coleman, op. cit., pp. 395—400.

(19) C.E. Black, **The Dynamics of Modernization,** op. cit., p. 7.

بتمايز المؤسسات السياسية ، وصبغ الثقافة السياسية بالطابع العلمانى ، والتى من شأنها تدعيم قدرة النظام السياسى للمجتمع » (٢٠) .

ويقترن التحديث السياسى من الوجهة التاريخية — كما يقول ايزنشتادت — « بتلك النظم السياسية الحديثة ، التى تطورت فى أوربا الغربية منذ القرن السابع عشر ، وانتقلت منها الى مختلف الأقطار الاوربية والامريكية ، ثم الى قارتى آسيا وأفريقيا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . ويتمثل التحديث السياسى من الوجهة النمطية Typologically فى تطور مجموعة من الملامح الاساسية داخل النظام السياسى . وقد توجد بعض هذه الملامح — لا كلها — فى النظم السياسية التى لم يتم تحديثها بعد ، حيث تعمل عادة كبشائر لعملية التحديث Precursors to Modernization وكشروط أساسية لا غنى عنها للبدايات الاولى لهذه العملية » (٢١) .

وتتجسد المظاهر الكبرى للتحديث السياسى وسماته الرئيسية فى أربعة أبعاد أساسية ، يكاد يتفق عليها معظم الباحثين فى هذا المجال ، ولا نعدم وجودها — على نحو أو آخر فى أى من النظم السياسية الحديثة أو المعاصرة . وتتجلى هذه الابعاد بوجه عام فى : ترشيد بناء السلطة من ناحية ، وتمايز البناءات والوظائف السياسية من ناحية أخرى ، فضلا عن تدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام السياسى ، واشاعة روح المساواة فى الحقوق والواجبات داخل المجتمع بأسره .

ويقصد بترشيد بناء السلطة — كما يقول صمويل هنتنجتون — أن

---

(20) J.S. Coleman, op. cit., p. 395.

(21) S.N. Eisestadt, op. cit., p. 74.

تستند سلطة الدولة على أسس علمانية قومية رشيدة ، مستقلة ومتمايزة تماما عن كافة الارتباطات التقليدية ، سواء كانت هذه الارتباطات دينية أو عائلية أو عرقية [٢٢] • وأن يكون النظام السياسى — كما يقول رالف بريبانتى — من القدرة بحيث يستطيع ادماج عوامل الخبرة الادارية ، ومقتضيات المسئولية السياسية ، ومعايير الرشد والعقلانية مع الارادة الشعبية فى اطار مزيج متجانس فعال ، يتجسد فى سلوك منظم يلتزم حتى النهاية بما تفرضه مبادىء العدالة والمساواة من حياد وعدم انحياز [٢٣] • هذا فضلا عن اضعاف قوة الصفوة السياسية التقليدية ، والحد من الشرعية التقليدية للحكام ، وايجاد نوع من الضوابط والمعايير الايديولوجية والنظامية التى تلزم الحكام ازاء جموع المحكومين ، وتسمح للمحكومين بمساءلة الحكام ومحاسبتهم [٢٤] • وبهذا المعنى تصبح الحكومة نتاجا انسانيا ، وليست من صنع الطبيعة أو الله ويصبح المجتمع شديد التنظيم هو ذلك المجتمع الذى يمتلك مصادر انسانية محددة للسلطة النهائية ، ويكون الخضوع لقوانينه الوضعية سابقا على كافة الالتزامات الاخرى • وبالتالى يصير المقصود بترشيد بناء السلطة — كما يقول هنتنجتون — هو التأكيد على سيادة الدولة القومية فى مواجهة عوامل

---

(22) S.P. Huntington, **Political Modernization : America VS Europe,** in : B.E. Brown & J.C. Wahlke, (eds.), **The American Political System : Notes and Readings,** The Dorsey Press, Homewood, 1971, p. 311.

(23) R. Braibanti, **Administrative Modernization,** in : M. Weiner, (ed.), **Modernization : The Dynamics of Growth,** Voice of America Forum Lectures, 1966, pp. 181—182.

(24) S.N. Eisenstadt, op. cit., p. 74.

التأثير الخارجية • ومساندة الحكومة الوطنية ، وتدعيم سلطتها ازاء القوى المحلية والاقليمية • وفى هذا كله ما يساعد على تحقيق التكامل القومى ، واستجماع وتركيز القوة فى يد المؤسسات القومية المركزية المنوطة بصنع القوانين واصدار القرارات [٢٥] •

ويشير مفهوم تمايز الوظائف والبناءات السياسية — فيما يقول كولمان — الى زيادة عمليات انفصال وتخصص الادوار والمجالات النظامية، والمؤسسات والهيئات السياسية والادارية كنتيجة لازمة عن عملية تحديث النظام السياسى • ويتضمن ذلك — كما يقول — سلسلة من التغييرات البنائية والوظيفية ، تشمل فيما تشمل : عمليات التدرج الاجتمــاعى ، وانفصال الادوار المهنية عن علاقات القرابة والحياة العائلية من ناحية ، وانفصال المعايير القانونية عن القيم الدينية ، وانفصال الدين نفسه عن الايديولوجية من ناحية أخرى ، الى جانب تطوير أنماط جديدة من الوظائف المتمايزة ، وايجاد أنواع متطــورة من البنــاءات النظامية والسياسية المتخصصة والمستقلة والمعقدة والمتماسكة والمتساندة ، لكى تقوم بهــذه الوظائف • وباتمام هذه التغييرات جميعا يتحقق التمايز البنائى والوظيفى المنشود • ويتأكد الفصل بين السلطات • ويتدعم الطابع المركزى للحكم • ويتعاظم تأثير النظام السياسى فى كافة مجالات النشاط داخل المجتمع [٢٦]

أما فيما يتعلق بتدعيم القدرات النظامية والسياسية للنظام السياسى

---

(25) S.P. Huntington, op. cit., p. 311.

(26) J.S. Coleman, op. cit., p. 397.
also : S.P. Huntington, op. cit., pp. 311—312.

فالمقصود بذلك — — كما يقول كولمان — « هو الزيادة المطردة فى قدرة النظام على التكيف والابداع ، والتى يتحصل عليها عن طريق تعامل الانسان مع بيئته » [٢٧] • ويتمثل هذا بشكل أساسى فى تطوير وتدعيم التكوين النظامى للمؤسسات والاجراءات السياسية ، وتعدد وظائف الدولة واتساع نطاق المجتمع السياسى المحلى من ناحية ، وتزايد قدرة النظام السياسى على تنفيذ القرارات السياسية والادارية من ناحية أخرى • فضلا عن تدعيم فعالية المؤسسات الحكومية المركزية ، وقدرتها على النفاذ والتغلغل داخل أرجاء المجتمع • وتعزيز قدرة المؤسسات السياسية على تجميع المصالح • وايجاد بناء قانونى لديه من الطاقات الكامنة ما يمكنه من تحويل مظاهر التعبير الصحيح عن الارادة الشعبية الى أفعال يمكن التنبؤ بها ، وتتسق فى الوقت نفسه مع النظام الاساسى للحكم • الى جانب تنمية القدرات الكفيلة بحل المشكلات الحالة ، ومواجهة الانماط الجديدة من المطالب السياسية وغير السياسية ••• الى غير ذلك من طاقات وامكانات تشهد بذاتها على أهمية تنظيم وتدعيم قدرات النظام السياسى من خلال عملية التحديث [٢٨] •

هذا وتعتبر المساواة — كما يقول كولمان — « هى الطابع المميز لمفهوم الحداثة • كما أن العمل من أجلها وتحقيقها بالفعل هما جوهر عملية التحديث السياسى ولبها الحقيقى » [٢٩] • وهى تتضمن بوجه عام فكرة المواطنة ،

(27) J.S. Coleman, op. cit., p. 397.

(٢٨) هناك تفصيلات اكثر لهذه الجوانب فى :

— Ibid p. 398.

— R. Braibanti, op. cit., p. 181.

(29) J.S. Coleman, op. cit., p. 397.

والمساواة فى الحقوق الواجبات ، الى جانب اعمال القواعد القانونية فى علاقة الحكومة بالمواطنين • وتغليب معايير الكفاءة والانجاز فى عمليات التجنيد السياسى وتوزيع القوة والمناصب والادوار السياسية والادارية• والقدرة على تدعيم التكامل القومى والحفاظ عليه من خلال عمليات التوفيق والمواءمة بين مختلف الجماعات والقوى ذات المصالح والاتجاهات المتضاربة • وامتداد القوة السياسية الكامنة — بصفة مستمرة — الى قطاعات أكبر وجماعات أوسع داخل المجتمع • ويرتبط بذلك زيادة حجم المشاركة الشعبية فى الحياة السياسية وشئون الحكم ، سواء كان ذلك بصورة رمزية أو فعلية • وقيام هذه المشاركة على أساس من الفهم الصحيح ، وتحمل المسئولية ، والمتابعة المنظمة لعمليات التغيير • ويتطلب هذا بطبيعة الحال تطوير أنماط جديدة من المؤسسات السياسية ، كالاحزاب وجماعات المصلحة لتنظيم هذه المشاركة•ويتطلب أيضا زيادة التدفق المستمر لعوامل التأييد السياسى ، مع استبعاد كل تأييد يلتزم بعلاقات النسب والقرابة والانتماءات الضيقة • وتراجع كل التزام سياسى تجاه فئة معينة من الحكام أو جماعة محددة من الجماعات • فضلا عن سعى الحكام الى الحصول على تأييد المحكومين عامة — أو الجانب الاكبر منهم على الاقل — حتى يتسنى لهم الحفاظ على قوتهم السياسية الفعالة ، والاستمرار فى مواقع السلطة التى يحتلونها ، وتلقى التأييد المستمر لاهدافهم التى ينادون بها ، والسياسات التى يبغون تطبيقها • وذروة المشاركة فى الحياة السياسية — كما يقول ايزنشتادت — هى مشاركة المحكومين فى اختيار حكامهم • وفى تحديد الاهداف السياسية الكبرى • فضلا عن مساهمتهم —

ولو بقدر محدود — فى صياغة السياسات العامة • ويتأتى هذا كله عن طريق نظام الانتخابات ، الذى تطور بصور مختلفة فى معظم النظم السياسية الحديثة • هذا وقد يؤدى اتساع المشاركة فى الحياة السياسية — كما يقول هنتنجتون — الى مزيد من مراقبة الحكومة للجماهير ، كما هى الحال فى الدول الشمولية مثلا ، وقد يؤدى كذلك الى مزيد من متابعة الجماهير للحكومة ، كما هى الحال فى معظم الدول الديمقراطية • ولكن المتفق عليه — رغم هذا وذاك — أن المشاركة السياسية فى كل الاحوال — وفى الدول الحديثة بوجه خاص — تجعل المواطنين أكثر انغماسا فى الحياة العامة، وأشد اهتماما بشئون الدولة ونشاط الحكومة [٣٠] •

واستنادا الى ما تقدم ، يمكن النظر الى عملية التحديث السياسى على أنها نوع من التفاعل المتسق والمستمر ، عبر عملية التمايز البنائى الوظيفى ومقتضيات تحقيق المساواة ، واكساب النظام السياسى القدرة على التكامل والتكيف والابداع [٣١] • وبهذا المعنى تصبح السلطة الرشيدة، والبناءات المتمايزة ، والمشاركة الجماهيرية — كما يقول هنتنجتون — هى الفيصل بين نظم الحكم الحديثة وما سبقها من نظم سياسية تقليدية أو متخلفة ، والمعيار الحقيقى لتطور النظام السياسى وتقدمه[٣٢] • وحيث أن التحديث السياسى يتضمن كثيرا من عمليات التجديد والتعديل فى بنية النظام السياسى ووظائفه ، وفى مقوماته الفكرية والثقافيـة ، وما يرتبط

(٣٠) لمزيد من التفاصيل حول هذه القضايا انظر الكتابات التالية على سبيل المثـال :

— Ibid, pp. 397—398.
— S.N. Eisenstadt, op. cit., pp. 74—75.
— S.P. Huntington, op. cit., p. 312.

(31) J.S. Coleman, op. cit., p. 97.
(32) S.P. Huntington, op. cit., p. 312.

بذلك من تطوير فى ديناميات وميكانيزمات العمل السياسى والعملية السياسية بأسرها ، فمن الطبيعى اذن أن ينصب جهد هذه العملية على تطوير أو استحداث أنماط جديدة من البناءات النظامية الكبرى ، والمؤسسات والتنظيمات الاجتماعية والسياسية ، التى تتمتع بقدر كبير من التمايز البنائى والتخصص الوظيفى ، وتتسم فى الوقت نفسه بدرجة عالية من المرونة والتماسك . وأن تهتم كذلك بايجاد مصادر حرة للقوة السياسية ، لا ترتبط بأية جماعة محددة ، ولاتنحاز الى أية فئة أو شريحة ذات مكانة خاصة ، أو وضع متميز ، أو نفوذ تقليدى . وأن تعمل فوق هذا كله على تطوير أنماط جديدة من القيم والعلاقات الاجتماعية والسياسية ، التى تقوم على أسس علمانية عقلانية رشيدة ، ويغلب عليها الطابع القومى الجماعى . وأن تنعكس كل هذه التغييرات على ميكانيزمات وديناميات الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، ومختلف الانشطة الحزبية والسياسية ، وفى كافة الاجهزة البيروقراطية ، وما عداها من أطر تنظيمية (٣٣) . ومن هنا كان اهتمام أغلب الباحثين فى مجال التحديث — كما يقول ميرون فينر — « ينصب أساسا على مشكلات بناء الامة والحكومة حيثما تجرى عملية التحديث ، الى جانب دراسة الوسائل الكفيلة بزيادة قدرة الحكومة على التجديد والتكيف مع متطلبات التغيير عند وضع السياسات الخاصة بالمجتمع . ونظرا لان هذه القدرات تفترض اشتراك جموع المواطنين فى

---

(٣٣) محمد عاطف غيث ، **دراسات فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية** ؛ (مذكرات على الاستنسل) ، كلية الاداب ، جامعة الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ ، ص ١٢١ .

هوية قومية واحدة ، وتسليمهم بشرعية النظام السياسى القائم ، فان اهتمام الباحثين فى هذا المجال يتجه كذلك الى تلمس الظروف التى تساعد على تطوير هذه الاتجاهات ، والنظر فى كيفية استجابة الصفوات الحاكمة للجهود التى يبذلها المشاركون الجدد فى الحياة السياسية من أجل اقتسام القوة ، وطرح مطالبهم على أولئك الذين يقبضون على مواطن القوة ويستخدمونها • ومن ثم لا يقتصر اهتمامهم على من يستخدمون القــوة وكيفية استخدامها فقط ، بل يتجه أيضا الى البحث عن الوسائل التى تزيد من قدرة الحكومات على استحــداث التغيير ، وتمــكنها من الاستجابة لمتطلباته وحل الصراع الاجتماعى » (٣٤) •

وعلى أية حال فاننا قد لا نختلف كثيرا مع منطلقات هذا التصور ومضموناته الاساسية • وربما نتفق كذلك — ولو الى حد ما — مع القــول بأن الفصل الدقيق بين عمليات التنمية والتحديث ليس سهلا ، لانها جميعا شديدة الترابط ، بحيث يمكن أن تؤدى احداها الى أخرى • ومن ثم قد تكون التنمية عاملا مسببا للتحديث ، وقد يكون التحديث عاملا مســببا للتنمية (٣٥) • ولكن اتفاقنا ، أو عدم اختلافنا ، مع هذا الرأى أو ذاك لا يعنى بحال من الاحوال أننا نسلم تماما بأن التنمية السياسية هى التحديث السياسى أو أن التحديث السياسى هو التنمية السياسية • ولذلك سوف تكون لنا وقفة طويلة مع هذا التصور ، مع كثير من الملاحظات والتحفظات•

---

(34) M. Weiner, **On Defining Modernization,** in : M. Weiner, (ed.), op. cit., Introduction, p. 3.

(٣٥) محمد عاطف غيث ، المرجع السابق ، ص ١٢٤ .

وأول ما نشير اليه فى هذا الصدد أن التحديث بوجه عام ، والتحديث السياسى بوجه خاص ، ليس عملية مستحدثة أو جديدة • ولكنه — فيمانرى وعلى العكس من ذلك — عملية تاريخية قديمة ومتواصلة • حدثث ، وتحدث، فى كل زمان ومــكان • ولا يتوقف حدوثها عند حد أو مستوى معين من مستويات التطور أو التجديد • كما أنها لا ترتبط — تاريخيا وموضوعيا — بحدث بذاته،حتى ولو كان هذا الحدث هو الثورة الصناعية نفسها•وحجتنا فى هذا الرأى أن الثورة الصناعية فى أوربا وان اقترنت نشأتها بالتطورات العلمية والتكنولوجية ، فان هذه التطورات نفسها لم تصدر عن فراغ ، بل كانت — فى بعض جوانبها — ثمرة لجهود العلماء والباحثين الاوربيين ، الذين جهدوا فى استخدام وتطبيق المنهج التجريبى الذى اكتشفه فلاسفة وعلماء الاسلام من قبل ، وانتقل الى أوربا — عبر اسبانيا وصقلية — بعد ذلك ، وكان هو أساس النهضة الاوربية الحديثة ، وما بلغته أوربا من تقدم حضارى محسوس • حتى أن البعض يقول فى هذا الصدد « ان ما ندعوه بالعلم قد ظهر فى أوربا كنتيجة لروح جديدة فى البحث ، ولمناهج جديدة فى الاستقصاء ••• وهذه الروح وتلك المناهج أدخلها العــرب الى العالم الاوربى » [٣٦] • وهذا ما دعا أوربا الى الحياة بعد أن ظلت راسفة فى غيابات الجهل طوال خمسة قرون مظلمة • وهى لذلك مدينة

---

(36) R. Briffault, Making of Humanity, p. 196.

وقد ورد هذا النص فى :

— على سامى النشار ، **مناهج البحث عند مفكرى الاسلام واكتشــاف المنهج العلمى فى العالم الاسلامى** ، مرجع سابق ، ص ٣٨٤ .

بكل مقوماتها الى العالم الاسلامى [٣٧] .

هذا ومن المحقق تاريخيا أن تقدم الصناعة فى أوربا ، وما ترتب عليه من تطور اقتصادى وأجتماعى وثقافى ، وما انتهى اليه من تحديث حضارى عام لم يكن فقط ثمرة مباشرة لتقدم العلم و التكنولوجيا فى أوربا بقــدر ما كان نتيجة لازمة عن حركة التوسع الاستعمارى الاوربى ، التى اجتاحت بلدان آسيا وأفريقيا — منذ القرن التاسع عشر — بحثا عن مصادر الخامات اللازمة لاستمرار الصناعة ، وعن الاسواق اللازمة لتصريف منتجاتها . فالصناعة — كما يقال — « لا تخرج من حمى البحث عن الخامات وموارد الخامات ، الا لتدخل فى حمى البحث عن الأسواق لتصريف ما قد انتجت . ولذا فهى محمومة أبدا بتركيبها الذاتى ، وترياقها كما تصورت وكما لازالت تتصور هو الأستعمار »[٣٨] . وبما أن الأمر كذلك فحرى اذن بمن يقــول

---

(٣٧) فيما يتعلق بفضل العرب على الحضارة الاوربية يمكن الرجوع الى الكتابات التالية على سبيل المثال :

— عبد الرحمن بدوى ، **دور العرب فى تكوين الفكر الاوربى** ، دار الاداب بيروت ، ١٩٦٥ .

— جلال محمد موسى ، **منهج البحث العلمى عند العرب فى مجال العلوم الطبيعية والكونية** ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ١٩٧٢ .

— عباس محمود العقاد ، **أثر العرب فى الحضارة الاوربية** ،دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٠ .

— قدرى حافظ طوقان ، **العلوم عند العرب** ، الالف كتاب ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٦ .

— سيجريد هونكه ، **شمس العرب تسطع على الغرب : أثر الحضــارة العربية فى اوربا** ، ترجمة : فاروق بيضون ، كمال دسوقى ، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٦٩ .

(٣٨) جمال حمدان ، **استراتيجية الاستعمار والتحرير** ، دار الشروق ، بيروت — القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ١٠٦ .

أن الصناعة هى مصدر تحديث المجتمعات الاوربية أن يتنبه أيضا الى دور الاستعمار والسياسة الاستعمارية فى تطوير المجتمع الاوربى وتحديثه ، سيما وأن هذا الدور قد اقترن بظهور الثورة الصناعية فى أوربا ، وما واجه هذه الثورة من تحديات استوجبت اللجوء الى السياسة الاستعمارية كوسيلة للتغلب عليها •

وتجدر الاشارة هنا الى أن التجربة الصناعية الحديثة وان كانت قد بدأت أول ما بدات فى أوربا الغربية فانها لم تعد اليوم وقفا عليها • اذ ثمة تجربة أخرى ناجحة فى أوربا الشرقية • وكل من هاتين التجربتين — لا شك — يمثل نموذجا قائما بذاته ، ومختلفا عن الاخر من حيث أساسه الايديولوجى ، وانعكاساته وتأثيراته على البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى لكل من المعسكرين • ناهيك عن تلك التجارب الصناعية التى قامت فى عديد من الدول ، وحققت تقدما ملموسا من خلال قيم وممارسات سياسية لا أخلاقية ولا انسانية — كما هى الحال فى تجارب كل من المانيا النازية ، وجنوب أفريقيا ، واسرائيل — والتى لا يمكن اعتبارها نموذجا مثاليا يمكن للدول الاخذة فى النمو أن تقتدى به •

يضاف الى ذلك أن عمليات التحديث التى جرت فى دول العالم الثالث لم تكن دائما نتيجة لعمليات التصنيع بقدر ما كانت — فى أغلب الاحوال — انعكاسا لعمليات بناء الدولة ، والاخذ بالاساليب السياسية الحديثة ، أو محصلة لعمليات الاشتغال بالتجارة Commercialization وتطور الاجهزة البيروقراطية — كما يقول ديفيد آبتر [٣٩] • أو ثمرة لعمليات

(39) D. Apter, **The Politics of Modernization,** op. cit., p. 43.

الاحتكاك الثقافى بالتجارب الاوربية عن طريق الاستعمار ، وما تطلبته الدول الاستعمارية — ابان سيطرتهـا على هذه البلدان — من أسـاليب وتنظيمات حديثة لادارة المستعمرات واحكام سيطرتها عليها ، أو استجابة للتحدى الحضارى الاوربى بعامة ، وفى مجالات الاقتصاد والسياسة بوجه خاص • وفضلا عن هذا كله فانه وان كانت بعض دول العالم الثالث قـد اتجهت مؤخرا الى التصنيع من أجل التنمية ، فان تجربة التصنيع فى هذه الدول ، وما ترتب على قيام الصناعة من تغيرات بنائية فى حياتها الاقتصادية والاجتماعية بوجه عام ، لم تشكل فى معظم الاحوال الا جانبا ضئيلا من جوانب عملية التنمية القومية الشاملة التى تضطلع بها وتجهد فى تحقيقها ، ولم يكن لها تأثير كبير أيضا فى تنمية اقتصاديات هذه الدول وتطـوير حياتها الاجتماعية ، ولم تكن كذلك هى العامل الرئيسى فى تحديث مجتمعاتها واضفاء الطابع العصرى على بنائها الكلى • والسبب فى ذلك أن اقتصاديات هذه الدول — باستثناء دول البترول — لا تزال تعتمد الى حد كبير على الزراعة • كما أن معظم المشروعات الصناعية التى أقيمت بها هى فى أغلب الاحوال مشروعات لانتاج السلع الاستهلاكية ، واشباع احتياجـات السوق المحلية من هذه السلع • أو مجـرد مشروعات لاستخراج المـواد الخام وتصديرها الى السوق العالمية • ومن ثم لم تضف هذه المشروعات كثيرا الى الدخل القومى والثروة الوطنية ، بقدر ما هيأت الفرصة لزيادة التراكم الرأسمالى لدى كبار المستثمرين — الوطنيين والاجانب — الذين يملكون هذه المشروعات ويتحكمون فى حركة السوق • ومن هنا كانت هذه المشروعات — فى معظم الاحوال — من أسباب اتساع الهوة بين مـن

يملكون ومن لا يملكون ، وعاملا مساعدا على ظهور كثير من الفئات والطبقات الطفيلية،وتفاقم الازمات الاقتصادية والاجتماعية أكثر منها وسيلة لتحقيق المساواة وتقريب الفوارق الاجتماعية والاقتصادية،وتهيئة المناخ الملائم لتطوير وتحديث البناء الكلى لهذه الدول • ونتيجة لذلك لم تكن عملية التصنيع فى معظم دول العالم الثالث مصدرا أوليا أو أساسيا لتحديث بنائها الكلى • ولم تكن مظاهر التحديث التى يتحلى بها هذا البناء نتيجة لازمة عن عملية التصنيع التى شهدتها هذه الدول • وبما أن الامر كذلك فلا يسوغ لنا القول اذن بأن ثمة علاقة طردية بين عمليات التحديث وعمليات التصنيع ، وليس بامكاننا القطع كذلك بأن الثانية علة للاولى • لان قولا من هذا القبيل لن يكون ذا مغزى أو معنى فى كثير من الاحوال ، ان لم يكن بالفعل مجرد نوع من التصورات الذهنية المفارقة للواقع العملى ، والتى لا تتسق كثيرا مع معطيات وحقائق التطور التاريخى لعديد من الدول المتقدمة والنامية• هذا فضلا عن أن ثمة شواهد عملية كثيرة تبين وتؤكد أن عملية التحديث لم تقترن دائما بعملية التصنيع ولم تنجم عنها ، ولكن عملية التصنيع نفسها هى التى اقترنت بعملية التحديث وتمخضت عما هيأته هذه العملية من ظروف وأوضاع مواتية وملائمة لتنشيط وتحريك الاقتصاديات الراكدة فى كثير من التجارب التاريخية والمعاصرة •

ومن الجدير بالذكر هنا أن القول بأن التحديث لا يترتب بالضرورة على التصنيع ، وأن التصنيع لا يفضى دائما الى التحديث لا يعنى أننا ننكر أن ثمة ارتباطا وثيقا بين عمليتى التحديث والتصنيع ، وأن هاتين العمليتين ترتبطان كذلك بعملية التنمية • ولا يعنى الاقرار بهذه الحقيقة أيضا أن هذا الارتباط يمثل نوعا من

العلاقات الخطية ، ذات النتائج المباشرة ، والتى يتتابع حدوثها على نحو آلى ، باعتبار أن التصنيع — كما يقول بندكس R. Bindix — هو محصلة التغيرات الاقتصادية الناجمة عن تطـور التكنولوجيا ، بينما التحـديث هو التغيرات الاجتماعية والسياسية المصاحبة للتصنيع • أما التنمية فهى ثمرة هاتين العمليتين ونتيجـة لازمة لزوما منطقيا وطبيعيـا عنهما[٤٠] •

وحجتنا فى رفض هذا التصور أن الارتباط بين هذه العمليات الثلاث لا ينفى امكانية ترتيبها على نحو تنازلى من حيث درجة عمومية كل منها • ولا ينفى كذلك امكانية المفاضلة والاختيار بينها ، أو التركيز على احداهـا دون الأخرى ، أو البدء فى تحقيق أى منها وارجـاء الاهتمـام بالعمليتين الاخريين • ويتأتى هذا — كما يقـول ديفيـد آبتر — من أن التنمية فى حد ذاتها عملية تغيير هادفة متعددة الابعاد والزوايا تقوم على التخطيط العلمى الرشيد ، وتعتمد على الجهد البشرى المنظم ، وتنجم عادة — وبوجه عام — عن تعاظم وتكامل الادوار الوظيفية داخل المجتمع ككل • أمـا التحديث فهو مجرد حالة خاصة ومحددة من حالات التنمية التى يعـد التصنيع أحد جوانبها الاساسية • وهو يتمثل من ناحية فى قدرة البناء الاجتماعى على تقبل فكرة التغيير كقيمة اجتماعية ، وقدرته أيضا على التجدد المستمر دون أن يفقد تماسكه وتضامنه الداخلى • ويرتبط هـذا بطبيعة الحال بتوافر البناءات الاجتماعية المتخصصة والمتمايزة ، ذات المرونة والكفاءة العالية ، والقادرة أيضا على التكيف والتوافق مع الظروف

---

(40) R. Bendix, **Nation — Building and citizensrhip : Studies of our changing Social Order,** Doubleday Anchor Inc., New York, 1969.

وقد راجعت عرضا لهذه الافكار فى : محمود الكردى ، **التخلف ومشكلات المجتمع المصرى** ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٧٩ ، صفحات ١٧٣—١٧٥ •

المتغيرة والاوضاع الجديدة•هذا فضلا عن وجود اطار اجتماعى كفء وقادر على توفير المهارات والخبرات والمعارف اللازمة لتسيير وتيسير الحياة فى عالم يتسم بالتقدم التكنولوجى السريع • أما التصنيع فهو لا يعد وأن يكون مظهرا من مظاهر عملية التحديث،أو جانبا واحدا فقط من جوانبها المتعددة• وهو يتمثل عادة — وبوجه خاص — فى تلك الفترة التى يمر بها المجتمع ، وتترابط خلالها الادوار الوظيفية الرئيسية بعمليات الانتـاج الصناعى • وحيث أن الامر كذلك فلا مجال اذن للقول بأن ثمة علاقات آلية مباشرة بين عمليات التنمية والتحديث والتصنيع • ولا غرابة كذلك ان بدات عملية التحديث فى أى من المجتمعات دون أن يكون هذا المجتمع على درجـة عاليه من التصنيع ، ولو أنه من المتعذر تماما أن تبدأ عملية التصنيع دون أن يكون البناء الكلى للمجتمع المراد تصنيعه قد تعرض لعملية تحديث واسعة النطاق ، أو أن تكون بعض جوانب هذا البناء قد تم تحديثها على نحو أو آخر [٤١] •

واذا تجاوزنا هذه الملاحظات جميعا ، وأمعنا النظر فى تصـور التنمية السياسية باعتبارها عملية تحديث سياسى ، ترتبط بالتقدم الصناعى للدول الغربية ، لا تضح لنا أن التنمية السياسية — فى منطوق هذا التصور — لا تعدو أن تكون عملية نقل أو اقتباس أو محاكاة لخبرات وتجارب سياسية معينة ، قيض لها النجاح ، وأثبتت فعاليتها فى الدول الصناعيـة الغربية ، ويتعين على كل مجتمع متخلف أن يقتدى بها ويترسم خطاها ،

---

(41) D. Apter, op. cit., p. 67.

أكثر منها عملية تطوير تعتمد على قوانين نابعة من واقع المجتمع المتخلف ذاته ، وتتمشى مع ظروف ومتغيرات المرحلة التاريخية التى يمر بهـا هذا المجتمع ، وحقائق ومعطيات البيئة الدولية المحيطة به • وهذا فيما نرى تصور غير مقبول لمفهوم التنمية السياسية ، وتشخيص غير سـليم لمضمون واتجاه عملية التطـور السياسى وأبعـادها • وحجتنا فى ذلك أن هذا التصور ينطوى من ناحية على توجهات قيمية واضحة ومحددة ، ويعبر من ناحية أخرى عن مواقف أيديولوجية دوجماطيقية متحيزة صريحـة • وهو من هذه الزاوية أو تلك لا يعكس رؤية علمية موضوعية محايدة يعتد بها ، ويتجافى تماما مع الطابع الارادى لعملية التنمية نفسها باعتبارها عملية غرضية تقوم على التخطيط العلمى الرشيد ، وتعتمد أكثر ما تعتمد على المصادر والامكانات الذاتية للمجتمع • فالقول بأن المجتمع الصناعى الغربى هو النموذج المثالى للمجتمع المتطور سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وأن كل عمل تنموى لابد وأن يسير فى اتجاه هذا المجتمع ويتمثل تجربته انما يعنى ببساطة أن عملية التنمية تقتصر فقط على الدول النامية وحدها ولا شأن للدول المتقدمة بها • كما أنه يسلم بتخلف الدول النامية دون أن يقدم تفسيرا علميا مقبولا لهذا التخلف ومسبباته • هذا فضلا عن اقتراب هذا التصور من نظريات الحتم الجغرافى Geographic Determinism Theories التى عفا عليها الزمن ، والتى تربط — بشكل آلى — بين خصائص الموقع الجغرافى وبين مظاهر ودرجة تقدم المجتمع أو تخلفه • وتخلط من خلال تحليلاتها الملتوية بين الحقـائق المكانية الثابتـة وبين تأثير هذه الحقـائق على الاوضاع الاجتماعيـة

والاقتصادية التى تتسم بعدم الثبات ، وتخضع للتغير المستمر اما استجابه لظروف ومتغيرات السياسة الدولية ، أو نتيجة للتطورات العلمية والتكنولوجية المتلاحقة (٤٢) •

يضاف الى ذلك أن هذا التصور نفسه اذ يعتبر تجربة الغرب السياسية — وغير السياسية — نموذجا يتعين الاقتداء به انما يقترب كثيرا — ان لم يكن يتطابق تماما — مع مفهوم آخر يشيع فى كثير من الكتابات الغربية وهو مفهوم (التغريب Westernization) — أو التأريب Europeanization كما يقول البعض — ذلك المفهوم الذى يفصح بذاته عن ضخامة التحيز الايديولوجى للحضارة الغربية ، وما ينطوى عليه هذا التحيز من نزعة شوفينية Chuvinistic متطرفة ، تعتد بالذات الاوربية وتتمركز حولها Westercentrism وتبالغ فى هذا الاعتداد الى درجة تقرب أن تكون نوعا من التعصب العنصرى المقيت Ethnocentrism الأمر الذى تنبه اليه بعض الباحثين الغربيين ، وجعلهم يتجنبون استخدام هذا التعبير (التغريب) فى كتاباتهم ويفضلون عليه تعبير (التحديث) ، بدعوى أن هذا التعبير الاخير أخف وطأة على شعوب الدول النامية ، وأكثر قبولا لديها من تعبير التغريب • حيث أن هذه الشعوب — فيما يقول البعض — تريد أن تلحق ركب التقدم وتصل الى مستوى الدول

---

(٤٢) حول مزيد من التفاصيل بشأن نظرية الحتم الجغرافى انظر على سبيل المثال :

— B. H. Lee, **Climate and Economic Development in the Tropics**, Harper & Row, New York, 1975.

— محمود الكردى ، المرجع السابق ، صفحات ٤٦—٤٨ .

الاوربية فى أمد قصير دون أن يبدو أنها تستعير نظاما أو نموذجا للتطور سواء من الشرق أو من الغرب [٤٣] .

وفضلا عن كل ما تقدم فان القول بأن المجتمع الصناعى الغربى هو النموذج المثالى للمجتمع المتطور الحديث انما يفترض أولا وقبل كل شىء أن هذا النموذج على درجة عالية من الثبات . وهذا فيما أرى ضرب من الاوهام والخيالات . فما من مجتمع من المجتمعات الا وقد خضع للتغير طوال تاريخه ، ويعايش حتى الان تغيرات مستمرة فى كافة جوانبه البنائية والوظيفية والثقافية على حد سواء . ومن ثم فلا يمكن الزعم اذن بأن ثمة مجتمعا ما على هذا النحو من الثبات والصلابة . واذا تصادف وجود مثل هذا المجتمع على نحو أو آخر — وهو أمر بعيد الاحتمال — فانه لابد وأن يكون مجتمعا جامدا متخلفا ، ولا يمكن اعتباره نموذجا مثاليا لغيره من المجتمعات ولا يمكن أن تقتدى به أو تترسم خطاه . يضاف الى ذلك أن ترسم خطى المجتمع الاوربى ، ونقل أو اقتباس تجربته فى هذا المجال أو غيره ليس مطلبا سهلا أو ميسورا ، ان لم يكن متعذر التحقيق تماما . ويرجع ذلك بطبيعة الحال الى اختلاف التجارب التاريخية من ناحية ، وتفاوت مستويات التطور الاجتماعى والاقتصادى من ناحية أخرى ، فضلا عن تباين البناء الثقافى لكل من المجتمعات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء . ومن ثم كان من حق صاحب الرأى أن يقال : « ان النموذج الامريكى (والنموذج الغربى بعامة) فريد فى نوعه . حدث مرة واحدة ولا يقبل التكرار ... كما أنه ملىء بالعيوب الذاتية .. ولا يصلح لاى بلد فى العالم الثالث » [٤٤] .

---

(43) D. Lerner, **The Passing of Traditional Society,** op. cit., pp. 43—47.

(٤٤) فؤاد زكريا ، **العرب والنموذج الامريكى** ، دار الفكر المعاصر ، القاهرة ١٩٨٠ ، صفحات ٧—٨ .

ورب قائل بأن الاقتداء بنموذج المجتمع الغربى الحديث لا يعنى بحالمن الاحوال أن تقتبس تجربه هذا المجتمع برمتها ، ولايعنى كذلك أن تنقل هذه التجربة نقلا حرفيا كاملا ، بل كل ما يعنيه هو الاسترشاد بخبرات هذا المجتمع وممارساته السياسية — أو غير السياسية — والافادة من تجاربه فى هذا المجال أو ذاك ، واكتساب بعض خصائص ووظائف نظمه السياسية لا أكثر ولا أقل • وهذا رأى قد لا نعترض عليه كثيرا ، وقد يسلم به البعض تماما • ولكنه — فيما أرى — ينطوى على قدر كبير من المغالطات وتكتنف تطبيقه كثير من الصعوبات • فمن المتفق عليه تماما أن جميع النظم السياسية — بلا استثناء وعلى مدى لتاريخ — قد أدت ، ولاتزال تؤدى — بشكل أو بآخر — نفس الوظائف السياسية التى نتوقع أن تقوم بها المؤسسات والنظم الغربية الحديثة • وحيث أن الامر كذلك فلا مجال اذن للقول بأن ثمة نظما أكثر تطورا ، وأخرى أقل تطورا • ولا حاجة كذلك الى التفرقة بين ما هو متخلف منها وما هو متقدم • ومن هنا يتضح لنا صعوبة القول بأن التنمية السياسية هى التحديث السياسى • ويتضح لنا أيضا أن ثمة حاجة ، ماسة الى التمييز بين ما هو غربى What is Western وما هو حديث Whatis modern وهذا يستلزم بالضرورة ايجاد بعض المعايير الاضافية التى يتعين علينا توفيرها أو تطويرها اذا كان لنا أن نقوم بهذا التمييز ، أو كان لمثل هذا التمييز أن يتحقق على ما يقول لوسيان باى[٤٥] •

---

(45) L.W. Pye, op. cit., pp. 36—37.

وغنى عن البيان أن نموذج النظام السياسى الغربى — الذى نشأ فى أحضان الثورة الصناعية أو فى أعقابها — لم يعد هو النموذج السياسى المتطور الوحيد فى عالم اليوم . بل ثمة نماذج أخرى عديدة شرقية وغربية. كما أن تجربة العالم الصناعى المتقدم لا تفتأ تقـدم لنا كثيرا من النماذج السياسية المتباينة . وثمة امكانات كبيرة أيضا لتطوير أو استحداث نماذج أخرى عديدة تعبر عن ظروف وأوضاع وتجارب اقتصادية لا صلة لهـا بما جرى — ويجرى — فى الغرب أو الشرق . وقد تكون هذه النماذج متطابقة مع النماذج الغربية أو الشرقية . وقد تكون مختلفة عنها كذلك . وحيث أن ثمة احتمالات كثيرة من هذا القبيل ، فمن المتوقع اذن أن يتسع المجال لكثير من التساؤلات والمقارنات . ومن المتوقع أيضا أن تكون ثمة فرصة واسعة لعديد من البدائل والخيارات . وبما أن الامر كذلك فليس من العسير اذن أن نقارن بين هذه النماذج ونفاضل بينها بحثا عن نموذج معين يمكن أن نعتبره نموذجا مثاليا ملائما يتعين علينـا استعارته أو الاقتداء به عند تطوير أو تحديث هذا النظام أو ذاك . وليس من المتعذر أيضا أن نتشكك فيما اذا كان اقتباس أو محاكاة نموذج سياسى معيـن يعد تحديثا سياسيا حقيقيا أم لا ؟ . وقد نتساءل كذلك عما اذا كان للدولة أن تكتفى بتبنى أى من النماذج المطروحة لكى تصبح دولة عصرية متطورة سياسيا ، أم ثمة اعتبارات أخرى ينبغى أن تتوافـر لديها أو تضـعها فى حسبانها لكى تصبح كذلك ؟ . وليس ثمة شك فى أن هذه التسـاؤلات والاعتبارات جميعا ما هى الا نوع من القضايا الخلافية التى تتباين ازاءها المواقف ، ولا يحتمل التوفيق بينها بسهولة ، وقد يتعذر الانتهاء الى رأى

موحد بشأنها أيضا • وحيث أن القول بأن التنمية السياسية — كتحديث سياسى — لابد وأن ترتبط بنموذج سياسى معين هو من قبيل هذه القضايا الخلافية ، وينطوى فى الوقت نفسه على توجهات قيمية وأيديولوجية واضحة ومبالغ فيها ، فانه لا مفر اذن من رفض هذا التصور تماما ، والعزوف عن الاقتداء بأى من النماذج السياسية المطروحة حتى ولو كان هذا النموذج هو النموذج الغربى نفسه •

وأخيرا فانه وان كانت معظم القيم والنظم والمؤسسات والعمليات والممارسات السياسية الحديثة قد انبثقت — فى البداية من خلال تجربة المجتمع الصناعى الغربى ، فانه قد بات من المتفق عليه اليوم أن كلا من هذه الامور قد صار من التفرد والاستقلال بحيث أصبحت له فعالياته وديناميانه الذاتية ، وغدا بمثابة معايير ومستويات عامة مطلقة — أو مثلا أفلاطونية ان صح القول — مفارقة لتطبيقاتها وتجلياتها الواقعية فى هذا المجتمع أو ذاك شرقيا كان أم غربيا • ومما يؤكد ذلك أن المشاركة فى الحياة السياسية مثلا لم تعد اليوم سمة مميزة للمجتمعات الليبرالية الغربية وحدها ، بل أصبحت حقا معلنا أو معترفا به فى معظم النظم السياسية المعاصرة ، بما فى ذلك أعتى النظام الشمولية التى تتحفظ على هذا الحق عادة من خلال ما تفرضه من ضوابط ومحاذير • كما أن الحاجة الى سيادة القانون ، والاعتداد بمعايير الكفاءة والانجاز — لا الاصل والمكانة — عند التجنيد أو الاختيار للمناصب السياسية ، والتأكيد على قيم العدالة والمساواة ، لم تعد أيضا مجرد دعوات يبشر بها قادة الفكر ورجال السياسة فى العالم الغربى وحده بل أصبحت من بين السمات والخصائص الرئيسية

للحياة السياسية المعاصرة ، بغض النظر عن البناء الاجتماعى أو النسق الثقافى أو النظام السياسى الذى انبثقت من خلاله أولا ، أو تتجسد فيه بشكل جلى حاليا • ومن هنا أصبح فى مكنة أى من المجتمعات النامية أن يقتدى بأى من التجارب السياسية الحديثة — شرقية كانت أم غربية — ويتطلب هذا بطبيعة الحال ألا يغفل هذا المجتمع حقائقه وخصائصه الذاتية ، وألا يهمل أيضا ما قد ينطوى عليه بناؤه الخاص من عوامل يمكن أن تساند عملية التنمية السياسية وتدفعها فى الاتجاه المنشود ، أو تعوق هذه العملية وتحبط كل جهد يبذل فى سبيلها •

أما وقد طال بنا الحوار مع مفهوم التحديث ومنطلقاته ومضموناته، كما استبانت لنا مواطن الاختلاف مع القول بأن التنمية السياسية هى التحديث السياسى ، فليس بوسعنا الان الا أن نقرر أن مفهوم التحديث — والتحديث السياسى بالذات — انما هو مفهوم موجه قيميا يثير كثيرا من الجدل والخلاف • ويطرح عديدا من التساؤلات والتحفظات • ويستوجب مزيدا من الحيطة والحذر • والسبب فى ذلك أن هذا المفهوم — كما يقول فرنون اسباتوريان — مرادف للتقدم • والتقدم بطبيعته مسألة نسبية ومعيارية • كما أنه محل خلاف بين العلماء والباحثين اذ أنهم لم يستقروا بعد على تحديد عناصره،وما اذا كانت له حدود يتوقف عندها أم أنه مستمر استمرار الحياة فى المجتمع • وهو فوق هذا كله يرتبط بمفهوم التغريب ولا ينفك عنه • وحيث أن ثمة ارتباطا وثيقا بين هذه المفهومات الثلاث (التحديث ، التقدم ، التغريب) ، وبما أن كلا منها يفسر الاخر فنحن اذن

تدور فى حلقة مفرغة لا نهاية لها ولسنا ازاء مفهوم واضح محدد [٤٦] .

وتأسيسا على ما تقدم ، من ملاحظات وتحفظات ، فانه يمكن القول بوجه عام أن التنمية السياسية ليست هى التحديث السياسى ، أو مجرد عملية تقليد أعمى ، أو تطبيق حرفى لتجربة مجتمع معين داخل مجتمع آخر . كما أنها ليست محاولة للتشبه بالمجتمع الغربى أو الشرقى تنتفى معها الهوية الحضارية للمجتمع . ولكنها فى جوهرها — أو فيما أرى على الاقل — عملية تفاعل مستمر بين جملة العوامل المجتمعية المحلية وبين ما هو وافد الى المجتمع من عناصر اجتماعية وثقافية وعلمية وسياسية غريبة عليه . ومن خلال هذا التفاعل ، واستنادا الى عمليات التكيف والتخطيط العلمى الرشيد يمكن للمجتمع أن يعيد صياغة وتشكيل بنائه الكلى ، وتطوير أو استحداث ما يتطلبه من بناءات وميكانيزمات جديدة ، تيسر له المضى على طريق التطور والنمو والتقدم باستمرار . ومما يؤكد ذلك أن الدعوة الى نقل أو استيراد التكنولوجيا المتقدمة Technology Transfer — فى المجال الاقتصادى مثلا — لم يعد المقصود منها هو استجلاب تكنولوجيا المجتمعات المتقدمة وتطبيقها على ما هى عليه فى المجتمعات المتخلفة ، أو نقل أو تقليد بعض الخبرات والاساليب العلمية والفنية الحديثة التى أثبتت كفاءتها وفعاليتها فى الشرق أو الغرب — نقلا حرفيا أو تقليدا أعمى . ولكن ما تقصده هذه الدعوة وترمى اليه هو استيراد ماهو ملائم من تقنيات

---

(46) V.V. Aspaturian, **Marxism and the Meaning of Modernization,** in : Ch. Gati, (ed.), **The** Politics of Moodernization in Eeastern Europe : Testing The **Soviet Model,** Progress Publishers, N. Y., 1974, pp. 3—5.

حديثة appropriate Technology أو تحليل ومراجعة تكنولوجيا العالم المتقدم بهدف اختيار وتطويع ما هو ملائم منها وفقا لظروف وأوضاع المجتمع الذى يستوردها ، فضلا عن تطوير التكنولوجيا التقليدية للمجتمع نفسه ، والعمل على ادماجها ضمن النسيج التكنولوجى الخاص بهذا المجتمع [(٤٧)] .

والسبب فى هذا كله أن التكنولوجيا وان كانت فى مظهرها المادى عبارة عن مجموعة ، من الامكانات والقدرات العلمية والفنية التى يستخدمها الانسان، ويتوسل بها من أجل تحقيق غاياته ، فانها فى جوهرها وحقيقة أمرها عبارة عن منتج اجتماعى Social product يرتبط بسياق المجتمع الذى أفرزه . ولا يمكن فهمه خارج هذا السياق . ويعكس فى الوقت نفسه مستوى التقدم العلمى والتعليمى وتراكم الخبرات الفنية والبحثية لهذا المجتمع ومن ثم يقال : « ان كل منتج من منتجات التكنولوجيا هو ظاهرة

---

(٤٧) لمزيد من التفاصيل حول فكرتى (نقل التكنولوجيا) و (التكنولوجيا الملائمة) يمكن الرجوع الى الكتابات التالية على سبيل المثال :

— F.K. Bishay, **Towards Effective Transfer of International Technology,** بحث فى : مجلة مصر المعاصرة ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والتشريع ، العدد ٣٧٤ ، اكتوبر ١٩٧٨ ، صفحات ٨٥ — ١٠١ .

— انطونيوس كرم ، **العرب امام تحديات التكنولوجيا** ، عالم المعرفة ، العدد ٥٩ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ١٩٨٢ صفحات ٧٥ — ٩٣ .

— اسمعيل صبرى عبد الله ، **نحو نظام اقتصادى عالمى جديد** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، صفحات ٢٢١ — ٢٢٨ .

— **استراتيجية التكنولوجيا** ، بحث فى كتاب : **استراتيجية التنمية فى مصر** ، مرجع سابق ، صفحات ٥٣٧ — ٥٤٦ .

— منير الله ويردى ، **دور التكنولوجيا السياسية فى تخلف الدول** ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ ، صفحات ٢٣٨ — ٢٤١ .

اجتماعية . يحمل فى ثناياه طابع المجتمع الذى أفرزه ، أو رمزه الوراثى Genetic Code كما يقول البعض . ولذلك فان فاعليته تقترن بتوافر البيئة التى نشأ فيها ، وتتدهور اذا تخلفت معالم تلك البيئة » (٤٨) . ومن هنا كانت تكنولوجيا البلاد المتقدمة تعبيرا عن تقدم طبيعى ، وتتضمن أيضا نوعا من الاتساق والتوافق بين هذا التقدم وبين الانساق الفكرية والعلمية والثقافية والسياسية السائدة فى هذه البلاد . بينما استيراد أو نقل هذه التكنولوجيا الى المجتمعات المتخلفة هو أمـــر مفتعل . لا يعبر عن تطـــور طبيعى . وقد لا يساعد كذلك على تحقيق التطورات المنشودة . والسبب فى ذلك أن توافر الوسائل التكنولوجية المتقدمة فى مجتمع متخلف لم تتحقق فيه الديمقراطية بعد يؤدى عادة الى ازدياد قبضة الحكام على الجماهير ، ويعوق بالتالى امكانات واحتمالات التطور السياسى لهذا المجتمع . يضاف الى ذلك أن تكنولوجيا المجتمعات المتقدمة لا تعكس فى أغلب الاحـــوال احتياجات البلاد النامية . وهى بوجه عام باهظة التكاليف . وتتطلب كثيرا من الخبرات البشرية المدربة . هذا فضلا عن أن استيراد التكنولوجيا المتقدمة دون تطويعها واخضاعها لظروف المجتمع وخصائصه يقلل عادة من فائدتها وقد يخلق أيضا حالة من الاعتماد التكنولوجى على الدول المتقدمة . وكثيرا ما يتحول هذا الاعتماد الى نوع من التبعية الجديدة (٤٩) . وحيث أن التقدم التكنولوجى يعكس قدرة المجتمع على تجديد وتطوير أساليبه

---

(٤٨) اسماعيل صبرى عبد الله ، المرجع السابق ، ص ٥٣٨ .

(٤٩) على الدين هلال ، **فى مفهوم التنمية** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٦٨ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٢ ، ص ٤٣ .

وامكاناته وقدراته العلمية والفنية وزيادة كفاءتها وفعاليتها ، ولا يقتصر على زيادة قدرة المجتمع على نقل واستيراد واستخدام ما ابتدعه الغير فى ظل ظروف وأوضاع اجتماعية وثقافية وتاريخية مغايرة ، فان العمل التنموى لا يمكن بحال من الاحوال أن يعتمد تماما على استجلاب واستخدام ما أنتجه وينتجه الاخرون فقط ، بل لابد وأن يعتمد أولا وقبـــل كل شىء على بناء القدرة الذاتية للمجتمع ، ودعم وتطوير هذه القدرة دون انقطاع حضارى فى تاريخه ، ودون انعزال عما يجرى حوله من تطـــورات ، سيما وقد أصبح عالم اليوم — كما يقول بعض الباحثين — قرية الكترونيـــة صغيرة • تربطها وسائل الاتصال من كافة أطرافها • وتتبادل التأثير فيما بين جهاتها الاصلية الاربع •

ولا يعنى هذا على أية حال أننا نرفض عملية التحديث السياسى تماما، أو نقدح فى أهميتها وجدواها بالنسبة لحاضر النظام السياسى ومستقبله • فما سقناه من ملاحظات وتحفظات لا يحتمل هذه النتيجة ، ولا يعـــدو أن يكون أكثر من محاولة للبحث عن مواطن الضعف والقصور التى ينطـــوى عليها القول بأن التنمية السياسية هى التحديث السياسى ، فضلا عـــن تشخيص وتحديد معالم عملية التحديث السياسى وأبعادها الاساسيـــة من ناحية والتفرقة بينها وبين عملية التنمية من ناحية أخرى • ذلك أنه من المتفق عليه اليوم — ومما يؤكده الواقع السياسى المعاصر أيضا — أن كل نظام سياسى يتعرض لعملية تغير واسعة أو محدودة ، ويسعى من خلال هذه العملية الى تحقيق قدر مناسب من التطور الاجتماعى والسيـــاسى المنشود ، يتعين عليه لكى يصل الى هذه النتيجـــة أن يكتسب كثيرا من الخصائص المميزة للنظم السياسية المتقدمة ، وأن يتحلى أيضا بالتحديد

من سماتها وملامحها ، وأن يحقق قدرا من التكامل والتوافق بين هذه الخصائص والسمات وبين الحقائق الاجتماعية والثقافية والتاريخية الخاصة بالمجتمع الذى يوجه فيه • وبذلك يتسنى له النجاة من التورط فى مغبة العلاقات الخطية التى ينطوى عليها مفهوم التحديث السياسى ، والتى قد تنزلق به الى مهاوى الاقتداء بنظام سياسى ، أو نموذج مثالى متصور ، وما يرتبط بذلك — أو يترتب عليه — من عمليات نقل آلى أو استعارة ومحاكاة فجة قد لا يقوى عليها ، وقد تودى فى النهاية بالهوية الذاتية للمجتمع الذى يمثله • ولكن التأكيد على هذه الجوانب ، والاعتراف بأهمية التحديث السياسى وجدواه لا يعنى — رغم ذلك — أن ثمة تطابقا أو ترادفا بين مفهوم التحديث السياسى ومفهوم التنمية السياسية • بل كل ما يعنيه ويقصده أن مفهوم التحديث السياسى وأن كان يقترب نظريا من مفهوم التنمية السياسية الا أنه فى واقع الامر متضمن فى مفهوم التنمية السياسية ذاته ، ويتميز عنه فى الوقت نفسه ، ولا يمثل الا جانبا أو بعدا أساسيا من أبعاد عملية التنمية السياسية العديدة • وهو بوجه عام يقتصر على البدايات الاولى لهذه العملية ، ولا يتجاوز حدود ملامحها الخارجية ولا شأن له بلبها وجوهرها الحقيقى • ومعنى هذا كله أن التنمية السياسية ان كانت تفترض التحديث السياسى ، فان التحديث السياسى لا يستتبع حدوث التنمية السياسية • وعلى هذا الاساس يصبح القول بأن التنمية السياسية هى التحديث السياسى ذا معنى ومغزى واضحا ومحددا ، لا لا يحتمل المغالاة فى تقدير أهمية التحديث السياسى ، ولا يسمح أيضا برفض هذه العملية أو القدح فى أهميتها وجدواها •

٣ ـ التنمية السياسية هى بناء الدولة القومية :

يستند هذا التصور على مقــولة أساسية مؤداها : أن الحاجــات الانسانية ، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، أصبحت اليوم من الكثرة والتنوع والتعقيد ، بحيث لم يعد فى وسع أية مؤسسة سياسية تقليدية أن تشبع هذه الاحتياجات تماما ، أو تحل هذه المشكلات بشكل مقبول • والمؤسسة الوحيدة التى يدين لها جميع الافراد بالولاء ، وتتمتع بقسط وافر من القوة ، وبمقدورها القيام بــكافة الادوار التى من شأنها اشباع هذه الاحتياجات وايجاد الحلول الملائمة لتلك المشكلات هى الدولة القومية الحديثة • ولذلك أصبحت هذه الدولة هى الصيغة المعاصرة للنظام السياسى المتطور ، والتعبير المنظم عن الامة ، والمحتكر الوحيد للقوة المادية الشرعيــة (٥٠) •

ولقد عايش المجتمع الانسانى أنماطا عديدة من النظم السياسية • كما أن لكل مجتمع صيغته السياسية الخاصة به • ومع ظهور الدولة القوميــة الحديثة برزت الى الوجود مجموعة من الاحتياجات السياسية اللازمة لتصريف شئون الدولة • وأصبح من المتعين على كل مجتمع يريد أن يعمل كدولة حديثة أن يوائم بين مؤسساته وممارساته وخبراته السياسيــة التقليدية وبين تلك الاحتياجات الجديدة • ومن هنا أصبحت التنميــة السياسيةـ فيما يقول أنصار هذا الاتجاهـ هى تلك العملية التى بواسطتها

---

(٥٠) بويد شيفر ، **القومية : عرض وتحليل** ، ترجمة : جعفر خصباك ، عدنان الحميرى ، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٦ ، صفحات ٣٧٣ ــ ٣٧٤ •

يمكن تحويل المجتمعات التى هى دول قومية شكلا أو مجاملة by courtesy الى دول قومية بالفعل•ويتحقق هذا فقط حالما تنشأ هذه الدولة ، وتنتظم الحياة السياسية فى اطارها ، كما تباشر الوظائف السياسية من خلالها وفق المستويات المميزة للدولة القومية الحديثة ، أو التى ينتظر أن تصدر عنها• ويتوقف هذا كله — كما يقول لوسيان باى — على تطوير القدرات اللازمة للحفاظ على مستوى معين من النظام العام ، والتى من شأنها أيضـــا تعبئة الموارد اللازمة للمشروعات العامة ، ومساندة الالتزامات الخارجية للدولة والوفاء بها • ويتطلب هذا بطبيعة الحال اقامة مجموعة من المؤسسات العامة التى تشكل البناء الفوقى للدولة • وأن تكون الفكرة القــومية هى التعبير الاساسى فى الحياة السياسية • وبذلك تصبح التنمية السياسية فى حقيقة الامر هى اضفاء الطابع القومى على العملية الســياسية بأسرها داخل الاطار العام لمؤسسات الدولة وبناءاتها المختلفة • وهذا ما يعنى فى النهاية أن التنمية السياسية هى بناء الامة (٥١) •

وتتميز الدولة القومية — فيما يقول جمهــور الباحثين — عن دولة المدينة اليونانية القديمة ، وعن الامبراطوريات التاريخية الكبيرة ، فضلا عن المستعمرات والجماعات القبلية والعرقية بثلاث خصـــائص رئيسية ، لانعدم وجودها فى أى من الدول المتقدمة ، وتمثل فى الوقت نفسه قاسما

---

(51) L.W. Pye, op. cit., pp. 37—38.

ونشير هنا الى أن مفهوم بناء الامة Nation - building ما هو الا صيغة مختصرة لعبارة بناء الدولة القومية Nation-state building . وهو يدل بوجه عام على دراسة الظروف والعوامل المؤدية الى نشأة الدولة والخصـــائص او السمات المشتركة للدول القومية .

مشتركا أعظم بين الدول ذات النظم الديمقراطية والشمولية على حد سواء .

وأولى هذه الخصائص — كما يقول سيريل بلاك — هى وجود سلطة مركزية واسعة الاختصاصات ، تجب كافة لسلطات المحلية ، ولا ينافسها فى ذلك أية سلطة أخرى . ويتمثل ذلك بشكل واضح فى كافة الدول القومية التى نشأت فى أوربا عقب سقوط النظام الاقطاعى ، والتى أكدت على الطابع المركزى للسلطة بهدف السيطرة على مواطن ومواقع القوة فى المجتمع من أجل تعبئة الموارد المتاحة ، وترشيد استخدامها ، وتحقيق أكبر قدر من الانضباط والكفاية الانتاجية .

والخصيصة الثانية هى نمو القدرة التنظيمية للدولة ، واتساع اختصاصاتها ، وامتداد نفوذها ، وتكاثر القواعد النظامية والقانونية المنظمة لمختلف قطاعات المجتمع ونشاطاته ، فضلا عن تعاظم دور مؤسسات الدولة والاجهزة البيروقراطية من أجل تنفيذ هذه القواعد ، والقيام بالوظائف المتعددة التى تضطلع بها الحكومة المركزية فى كافة أرجاء المجتمع .

أما الخصيصة الثالثة والاخيرة فتتمثل بوجه عام فى وجود مفهوم محدد للمواطنة ، يتخطى الفوارق الدينية والعرقية واللغوية وما اليها من ناحية ، ويؤكد قيمة المساواة بين جميع عناصر الامة ، ويترجم المشاعر القومية غير المترابطة وغير المنظمة الى وعى عميق بروح المواطنة من ناحية أخرى ، ويرتب فوق هذا كله حقوقا والتزامات سياسية واجتماعية معينة ، تنطلق من رسوخ قيمة الولاء للامة لدى جميع الافراد ، ومن عمق الارتباط بينهم وبين القوة السياسية التى يخضعون لسلطانها . مما يهىء

الفرصة لمزيد من مشاركة الجماهير فى الحياة السياسية • ويفسح المجال لاطلاق طاقاتها الكامنة • فضلا عن تهيئة المناخ الملائم لتحقيق التكامل والاستقرار الاجتماعى والسياسى داخل المجتمع بوجه عام (٥٢) •

ومع التسليم بكل ما تقدم ، ورغم الاعتراف بأهمية وضرورة بناء الدولة القومية ، وتدعيم أركانها ومقوماتها ، الا أن القول بأن التنمية السياسية هى بناء الدولة القومية يظل — فيما أرى — قاصرا عن تحديد مفهوم التنمية السياسية ، ويحفل بكثير من الثغرات ، وترد عليه أيضا عديد من الملاحظات والتحفظات •

وأول ما نشير اليه فى هذا الصدد أن القومية كما نعلم هى وعى بالهوية ، بينما الدولة عبارة عن تنظيم قانونى لشعب معين داخل اقليم جغرافى محدد • وفرق كبير بين تعاظم الوعى بالهوية القومية وبين التنظيم القانونى لشعب من الشعوب • هذا ومن الحقائق التاريخية الثابتة أن الدولة كتنظيم قانونى لا ترتبط دائما بنمو الوعى القومى ، بل كثيرا ما وجدت قبل أن ينمو هذا الوعى • كما أن الوعى بالهوية القومية لم يقترن دائما بنشوء الدولة بل كثيرا ما سبق وجودها ، وقد يظل قائما أيضا دون أن يتجسد فى اطار دولة قومية تمثله • يضاف الى ذلك أن الدولة الواحدة قد تضم خليطا من العناصر البشرية التى تنتمى الى أكثر من

---

(٥٢) لمزيد من التفاصيل حول الخصائص المميزة للدولة القومية انظر على سبيل المثال :

— احمد عباس عبد البديع ، **استراتيجيات بناء الامة فى العالم الثالث** ، مجلة السياسية الدولية ، العدد (٦٨) ، مرجع سابق ، ص ٥٤ .

أمة واحدة • وقد تكون هذه الدولة أكثر استقرارا من الدولة التى تمثل أمة بذاتها • كما أن الامة الواحدة قد تتفتت وتتوزع بين أكثر من دولة ، وقد تكون هذه الدول أيضا على قدر كبير من التكامل والاستقرار • وبما أن كلا من هذه الاحتمالات وارد وقائم ، وله وجود فى أرض الواقع العملى ، فان القول بأن التنمية السياسية هى بناء الدولة القومية قد يفهم لدى البعض على أنه دعوة الى تمزيق الدولة الواحدة الى دول ودويلات مستقلة ، يمثل كل منها أمة من الامم التى كانت تنضوى تحت لواء الدولة المركزية الواحدة • وبهذا المعنى تصبح التنمية السياسية خطرا يهدد وحدة الدولة، ويشكل تهديدا مباشرا للتكامل والاستقرار الاجتماعى والسياسى أكثر منها عملية تطوير وتدعيم لبناء الدولة وأركانها •

يضاف الى ذلك أن هذا التصور يشير الى مفهوم القومية بمعنى مطلق ، ولا يحدد اتجاها قوميا بذاته كمضمون للدولة القومية المبتغاة ، أو كغاية لعملية التنمية السياسية المنشودة • ونحن نعلم أن ثمة عديدا من الاتجاهات والنظريات القومية المتباينة • كما أن هذه الاتجاهات والنظريات تتراوح عادة بين التطرف والاعتدال • واطلاق هذا المفهوم دون تعيين مضمونه واتجاهه بشكل واضح ومحدد قد يتخذ ذريعة لتبنى أى من الاتجاهات أو النظريات الاولى ، وقد يفسح المجال أيضا لاعتناق أى من الاتجاهات والنظريات الاخرى • وعلى هذا الاساس قد تعتبر التنمية السياسية مصدرا للتخلف السياسى أو سببا لتكريس هذا التخلف فى بعض الاحوال ، وقد تكون أيضا دافعا لتطوير الحياة السياسية وتدعيم بناء الدولة فى ظروف أخرى • ولعل هذا ما جعل بعض المفكرين ورجال

السياسة ينظرون — كما يقول بويد شيفر — بعين القلق الى القوميات المتطرفة . وينكرون على أى شعب أو دولة أن تمارس عبادة الاصنام الخارجة على طبيعة الاشياء التى خلقها الله وأمر بها [٥٣] .

هذا واذا كان قيام الدولة القومية يتطلب تطوير جهاز بيروقراطى كفء وفعال، باعتبار أنه «ليس فى وسع أى دولة أن تعتبر نفسها دولة متقدمة اذا أعوزتها القدرة على تصريف شئونها العامة بكفاءة وفعالية »[٥٤] ، فان تطوير مثل هذا الجهاز لا يعد فى حد ذاته قرينة على التقدم السياسى فى كل الاحوال . وحجتنا فى ذلك أن النظم الاستعمارية — مثلا — كثيرا ما طورت مثل هذا الجهاز فى مستعمراتها . ولم يكن الهدف من وراء ذلك هو تطوير الحياة السياسية للمستعمرات ، بل تنظيم وضبط ادارة المستعمرات واحكام قبضة المستعمرين عليها . ومن ثم لم يكن تطوير الجهاز البيروقراطى للمستعمرات الانوعا من التحديث السياسى أكثر منه عملية تنمية سياسية حقيقية . يكمل ذلك أن ترشيد الادارة ، وتطوير الجهاز الادارى للدولة بوجه عام ، لا يعتبر سببا كافيا لتحقيق التقدم السياسى ، بل انه كثيرا ما كان عائقا لعملية التنمية السياسية فى أغلب الاحوال . والسبب فى ذلك أن الاهتمام بتطوير الجهاز الادارى كثيرا ما يفضى الى حالة من عدم التوازن داخل جهاز الحكم . وهذا من شأنه أن يعرقل عملية التنمية السياسية ، وقد يحبط أيضا كل جهد يبذل فى سبيلها . ومن ثم يقال : ان

---

(٥٣) بويد شيفر ، المرجع السابق ، ص ٤٦٣ .

(54) L.W. Pye, op. cit., p. 38.

بناء الدولة القومية وان كان يتطلب تطوير الجهاز الادارى وترشـــيده ، فليس معنى هذا أن تقتصر جهود التنمية السياسية على تحسين أسلوب الادارة وحده واغفال كل ما يتعلق بعمليات التدريب على المواطنة ومشاركة الجماهير فى الحكم • لان كلا من هاتين العمليتين يشكل جانبا أساسيا من جوانب عملية التنمية السياسية • ومن ثم لا ينبغى أغفال أى منهما أو تجاهله خلال عملية التنمية السياسية (٥٥) •

وأخيرا فانه اذا كان من المتفق عليه أن الدولة القومية هى الوحـــدة الامبيريقية للتنمية والتحديث السياسى ، فان معنى هذا أن الدولة القومية انما تمثل فقط أحد الشروط اللازمة لتحقيق التنمية السياسية لا كلها • وبذلك يصبح بناء الوعى القومى ، والتأكيد على الطابع القومى للعملية السياسية ليس هدفا فى حد ذاته أو غاية نهائية لعملية التنمية السياسية • بل هو مجرد جانب واحد من جوانبها المتعددة أو خطوة هامة على الطريق الموصـــلة اليها • وبالتالى لا تصـــبح الدولة القـــومية — رغم أهميتهـــا وضرورتها — غاية نهائية لعملية التنمية السياسية بل مجرد حافز قوى لدفع الجهود المبذولة من أجلها ، ويساعد على تحقيقها • ومن هذه الزاوية أو تلك لا يحق لنا القول بأن التنمية السياسية هى بناء الدولة القومية • ولا يستقيم القول كذلك بأن التنمية السياسية هى بناء الامـــــة فقط •

---

(55) L.W. Pye, Loc. cit.

٤ ــ التنميــة السياسية هى بناء الديمقراطية وتحقيق المزيد من المشاركة السياسية :

يستمد هذا التصور فكرته الاساسية من حقيقة أن التنمية ترتبط دائما باليقظة السياسية للافراد ، واستحالتهم من مجرد رعاياتا بعين لامبالين الى مواطنين نشطاء ملتزمين • وتقترن هذه اليقظة عادة ببناء المؤسسات الديمقراطية ، التى تسمح بدخول شرائح واسعة من السكان فى العملية السياسية ، فضلا عن كفالة الحقوق والحريات المدنية ، وتوفير الوسائل والقنوات الشرعية التى تمكنهم من التأثير فى عملية اتخاذ القرار السياسى، وتغيير بناء التمثيل السياسى كلما اقتضى الامر ذلك • مما يتيح الفرصة لتأكيد دور المواطنين فى الحياة السياسية ، وظهور مستويات جديدة من الولاءات والانتماءات السياسية • ومن ثم يقال « ان التنمية السياسية بمعناها الحقيقى ــ فى رأى معظم الناس ــ هى بناء الديمقراطية » (٥٦) • وجوهر الديمقراطية الحقيقى هو المشاركة السياسية ، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية فى صنع القرارات التى تؤثر فى حياة الجماهير حاضرا ومستقبلا • ويدخل فى هذه المشاركة صناعة القرارات الخاصة بكيفيــة توسيع القاعدة الانتاجية وتنويعها ، والقرارات الخاصة بكيفية توزيــع العائد ، وكيفية تعظيم فرص الحياة ، وكيفية تعظيم المساواة (٥٧) •

---

(56) Ibid, p. 40.

(٥٧) سعد الدين ابراهيم ، **الديمقراطية : هل يمكن تخطيطها ؟** ، مرجع ســابق ، ص ٤١ . ولنفس الباحث أيضا :

ــ **مغامرة الديمقراطية** ، مقال فى جريدة الجمهورية ، ٣ يونيــو ١٩٨٢ ، ص ٣ .

وننبه الى أننا سنتناول قضية المشاركة السياسية تفصيلا فى الجزء الثانى من هذا الكتاب • (تحت الطبع) .

ولعل أول ما يلفت الانتباه فى هذا الصدد أن هذا التصور بالرغم من اعترافه بأن الديمقراطية هى الغاية النهائية لعملية التنمية السياسية الا أنه لا يحدد لنا نموذجا معينا للتطبيق الديمقراطى يمكن الاسترشاد به أو السعى الى تحقيقه ، فى الوقت الذى تتعدد فيه التجارب الديمقراطية، ويختلف التطبيق الديمقراطى من دولة الى أخرى ، كما أصبحت كافة الدول — دون استثناء — تؤكد اعتناقها للديمقراطية والتزامها بالاسلوب الديقمراطى فلسفة ومنهجا .

يضاف الى ذلك أن الديمقراطية منذ أن ظهرت كفكرة فى الفلسفة اليونانية وهى تعنى حكم الشعب بنفسه ولنفسه . ولكن هـذا المفهـوم رغم أنه محل ترحيب واتفاق بين كافة النظم السياسية المعاصرة الا أنه لم يحدث قط فى أى مكان فى العالم ، ولا فى أى فترة من التاريخ أن حـكم الشعب نفسه بهذا الشكل أو بهذا المعنى الحرفى . حتى أن أعـرق الديمقراطيات المعاصرة فى الغرب لم تمارس هذه التجربة قط ، وهى تحكم عادة بواسطة صفوة سياسية صغيرة العدد ، وان كانت هذه الصفوة منبثقة من صفوف الشعب كما يقول ديفرجيه . هذا فضلا عن أن ثمة اختلافا كبيرا أيضا حول مفهوم الشعب ذاته . ويتسع هذا الاختلاف أحيانا بحيث ينصرف هذا المفهوم فى بعض النظم الى طبقة اجتماعية معينة أو جماعة بذاتها . حتى أن مفهوم الشعب فى أثينا القديمة نفسها — وهى التى ابتكرت تعبير الديمقراطية وقدمت أولى التجارب الديمقراطية فى العالم — لم

يكن يتجاوز ربع سكان المدينة من الذكور ، بينما بقية السكان عبارة عن شراذم من الرعاع والعبيد والنساء والاطفال ممن لا يتمتعون بأية حقوق سياسية (٥٨) . ولقد كان طبيعيا — والامر كذلك — أن تتعدد وتتباين تعريفات الديمقراطية (٥٩) . وأن يكون لكل من هذه التعريفات حجيته ودلالته — المعرفية والواقعية — لدى أصحابه ومؤيديه . فضلا عن اختلاف التطبيق الديمقراطى من دولة الى أخرى . الامور التى جعلت من المتعذر كثيرا اختيار نموذج ديمقراطى بعينه قرينة على التطبيق الديمقراطى الامثل .

هذا وثمة فارق كبير أيضا بين الديمقراطية كقيمة سياسية وبين الاطار التنظيمى أو التعبير النظامى الذى يتخذه التطبيق الديمقراطى فى هذا المجتمع أو ذاك ، أو فى هذه المرحلة التاريخية أو تلك . ولذلك لم تعد الديمقراطية اليوم مجرد شكل من أشكال الحكم وحسب بل « منهاج تفكير ، وأسلوب حياة ... ونظرة شاملة لصياغة العلاقات داخل المجتمع ، وتحديد الحقوق العامة والواجبات » (٦٠) . وهى لا تتحقق فى كل الاحوال

---

(٥٨) لمزيد من التفاصيل حول مفهوم الديمقراطية الاثينية انظر على سبيل المثال :

— لطفى عبد الوهاب يحيى ، **الديمقراطية الاثينية**،مركز التوزيع الجامعى، الاسكندرية ، ١٩٦٧ .

(٥٩) حول مزيد من تعريفات الديمقراطية انظر على سبيل المثال :

— P.B. Harris, **Studies in African Politics**, Hutchison & Co. LTd., London, 1970, pp. 74—79.

— فريد فون ديرمهدن ، مرجع سابق ، صفحات ١٤٧ — ١٥٦ .

— فاروق أبوزيد ، **ازمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية**،مكتبة مدبولى، القاهرة ، ١٩٧٦ صفحات ١١ — ١٨ .

(٦٠) الرئيس محمد حسنى مبارك ، **خطاب عيد العمال أول مايو ١٩٨٣** ، صحيفة الاهرام ٢—٥—١٩٨٣ ، ص ٥ .

الا اذا توافرت لها شروط معينة من بينها « ضرورة الايمان بحرية الفرد، واحترام ملكيته الخاصة ، وتحقيق التوازن بين القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية ليتحقق العدل الاجتماعى للمواطنين » (٦١) . ومن بينها أيضا « سيادة القانون على مختلف نواحى الحياة ، ومساواة الجميع أمامه ، وعدم معاقبة أى انسان الا فى حالة مخالفته للقانون » (٦٢) . وقد يرى البعض أيضا أن العامل الاقتصادى هو أساس الديمقراطية الصحيحة ، بل أساس المساواة الحقيقية بين المواطنين . لانه بدون المساواة فى المجال الاقتصادى لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية صحيحة أو كاملة (٦٣) . وقد يرى البعض كذلك أن الديمقراطية ما هى الا « مزيج من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية تنظم بواسطته علاقة المواطنين بالدولة لتأمين حريات العمل والتعبير والعقيدة » (٦٤) . ومع التسليم بكل ذلك ، فاننا لا نختلف أيضا على أنه ليس هناك ما يحول دون التحفظ على ممارسة الديمقراطية على الرغم من توافر جميع مقوماتها وشروطها. وليس ثمة أيضا ما يحول دون اختلاف هذه المقومات وتلك الشروط من دولة الى أخرى . ومن ثم يقال ان وجود الواجهات الديمقراطية لايعنى

---

(61) R. Neibuhr & S. Paulo, **The Democratic Experience,** Fredrke & A. Prager Publishers, New York, 1962, p. 76.

(٦٢) كرم شلبى ، **صحافة الثورة وقضية الديمقراطية فى مصر**، كتاب التعاون مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ١٩٠ .

(63) H. Laski, **Democracy in Crisis,** George Allen & Unwin, London, 1933, pp. 49—53.

(٦٤) ك . م . بانيكار ، **مشكلات الدول الاسيوية الافريقية** ، مرجع سابق، ص ٢٤ .

دائما أن واقع الديمقراطية كله يكمن وراءها • كما أن اختفاء هذه الواجهات لا يعنى كذلك أن احتمالات تحقيق الديمقراطية جد بعيدة •

وكما أن ثمة شروطا وضوابط معينة لتحقيق الديمقراطية هناك أيضا عوامل أخرى ، قد تحول دون تحقيقها • فتطبيق الديمقراطية فى مجتمع تشيع فيه الأمية صعب • كما أنه لا يتحقق أيضا فى مجتمع ينتشر فيه الفقر والحرمان • وبما أن الامر كذلك فليس من الضرورى اذن أن تكون كل دولة على استعداد لممارسة الديمقراطية • وليس من الضرورى كذلك أن تكون الديمقراطية هى أفضل أشكال الحكم فى بعض الاحوال (٦٥) • وفضلا عن هذا وذاك فان تطبيق الديمقراطية فى مجتمع متخلف ، يموج بالمشكلات الداخلية ، ويتعرض للتهديدات الخارجية ، ولا يتفق ساسته على قضاياه ومشكلاته الاساسية ، ولا تلتقى أهدافهم وتتكاتف جهودهم لمواجهة هذه المشكلات ودفع عجلة التطور فى الاتجاه السليم — نقول — ان تطبيق الديمقراطية فى مثل هذا المجتمع قد يشكل عبئا ثقيلا على جهود التنمية • وقد يكون أيضا سببا فى اشاعة الفرقة والانقسام داخل الدولة • ويتأتى هذا كله — كما يقول هارفى هويلر H. Wheeler — من أن الدول المتخلفة « تحتاج فى مراحل تطورها الاولى الى قدر كبير من المهارات الفنية•كما أنها تبدأ تطورها عادة من مستويات عالية من التعقيد ، توصل اليها الغرب بعد

---

(65) L. Binder, **The Ideological Revolution in The Middle East,** John Wiley & Sons, Inc., New York, 1964, p. 6.

وانظر ترجمة عربية غير دقيقة لهذا الكتاب ، تحت عنوان :

— **الثورة العقائدية فى الشرق الاوسط** ، ترجمة : خيرى حماد ، دار القلم، القاهرة ، ١٩٦٦ •

قرون عديدة • ولذلك فان الثمن الذى تدفعه هذه الدول لتحقيق التقدم هو فى أغلب الاحوال — تقييد تطبيق النظام الديمقراطى • وعلة ذلك أن مستوى التطور الذى استغرق وقتا طويلا ليصبح الان أمرا واقعا فى (لندن) مثلا ، هو نفس المستوى الذى بدأت به (لاجوس) تطورها • ولذلك فلم يعد فى وسع بلد كنيجيريا مثلا أن تخضع برامج التنمية — المعقدة واللازمة للنصف الثانى من القرن العشرين — لمناقشة المواطنين الذين يحتفظون حتى الان بكثير من مخلفات النظام القبلى • وهى فى الوقت نفسه ، وبالرغم من ذلك ، تحتاج — كغيرها من الدول النامية — الى مزيد من تأييد الجماهير حتى تستطيع الاستمرار فى برامج التنمية اللازمة• وتلك هى الازمة التى تواجه قادة المستقبل فى الدول النامية • وجوهر هذه الازمة أن هؤلاء القادة لا يستطيعون تطوير بلادهم دون تلمس التأييد الشعبى المستمر • بينما يجب أن يتم هذا التطوير بمساعدة الخبراء وبطرق تحكمية • ومن هنا كانت النماذج التقليدية للديمقراطية الغربية غير ملائمة للدول النامية ولا يمكن تطبيقها • كما أن هناك من الشواهد ما يؤكد أن التطلع الى نقل وتطبيق النماذج الديمقراطية الغربية فى الدول النامية محكوم عليه بالفشل الذريع • فالدول النامية لم — ولن — تمر أبدا بتلك الظروف التى هيأت أسباب النجاح للديمقراطية الغربية • ومن ثم فان أى محاولة مبكرة لفرض نماذج الديمقراطية الغربية على الدول الجديدة انما هى محاولة تعوزها الكياسة ومقضى عليها بالفشل »[٦٦] • ومن ثم يقال

---

(66) H. Wheeler, **The Political Order : Democracy in a Revolutionary Era,** William Benton, Chicago, 1968, pp. 480—481.

ان الديمقراطية بالمعنى الشائع فى بريطانيا أو شمال أوربا ليس لها فى أفريقيا — وفى البلدان النامية بوجه عام — الا فرصة جد ضئيلة • وليس هذا — على أية حال أمر مؤسف • فربما استطاع الانسان الافريقى — وانسان الدول النامية عامة — أن يطور نظاما ديمقراطيا أكثر اتساقا مع تفكيره وعبقريته ، وأشد ملاءمة وقدرة على بناء أمته • فما تحتاج اليه دول أفريقيا ، ومعظم الدول الجديدة ، هو ايجاد نظم تمكنها من تحقيق التقدم الاقتصادى والاجتماعى بأقصى سرعة (٦٧) • ومما يؤكد ذلك أن المفكرين والزعماء الافارقة — يؤيدهم فى ذلك بعض الكتاب الغربيين — يرون أن التقاليد القبلية كانت تمثل خلال الازمنة القديمة رصيدا ثريا للنهج الديمقراطى فى الحياة ، ابتداء من الاهمية الكبيرة التى كانت تلك المجتمعات تعلقها على دور الحوار واحترام وجهات النظر المعارضة حتى الوصول الى نقاط الالتقاء والاتفاق ، واتخاذ القرار الذى يلتزم به الجميع ، بغض النظر عن المواقف المؤيدة أو المخالفة قبل التوصل الى هذا القرار (٦٨) •

---

(٦٧) ك.م. بانيكار ، **الثورة فى أفريقية** ، ترجمة : روفائيل جرجس . المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ ، ١١٨ .

(٦٨) من الامثلة الدالة على ذلك أن بعض الكتاب وجد أن الدستور الذى كانت تسترشد به قبيلة الاشانتى يعتبر دستورا ديمقراطيا — بمعنى ما — اذا ما طبق تطبيقا سليما . كما ذهب البعض الى أن القول بأن بريطانيا هى التى أدخلت النظام الديمقراطى الى غرب افريقيا انما هو زعم باطل ، والعكس هو الصحيح . حيث بذلت بريطانيا قصارى جهدها من أجل القضاء على الديمقراطية الوطنية التى كانت سائدة فى هذه المنطقة آنذاك .

وقد وردت اشارات وافية الى هذا الموضوع فى :

— R.S. Rattray, **Ashanti Law and Constitution,** Oxford, 1929, p. 82.

— B. Davidson, **Which Way Africa ? The Search for a New Society,** Penguin, London, 1964, pp. 111—112.

— محمد محمود ربيع ، مرجع سابق ، صفحات ١٧—٢٢ .

وفى هذا الصدد يقول جوليوس نيريرى: « ان المفهوم الافريقى للديمقراطية يشبه مفهوم الاغريقى فى العصور القديمة . ذلك المفهوم الذى يعنى ببساطة الحكم عن طريق الحوار بين الاكفاء equals حيث كان الناس يتناقشون ، وعندما يتوصلون الى اتفاق ما تصبح النتيجة قرارا شعبيا ... فاذا جلس مائة من الافراد المتساوين ، وتباحثوا سويا حول المكان الذى يحفرون فيه بئرا ، فانهم باستمرارهم فى الحوار ، وتدارسهم لكثير من وجهات النظر المتعارضة قبل الوصول الى اتفاق نهائى — يكونوا قد مارسوا الديمقراطية . ومعنى هذا أن الديمقراطية — أساسا — هى الحكم الذى يقوم على الحوار بين الناس أو بين ممثليهم المنتخبين ، لا على فرض الاراء بالقوة بواسطة زمرة تتولى الحكم بالوراثة . وفى ظل النظام القبلى ومفاهيمه وأساليبه التقليدية يعتبر المجتمع الافريقى — من هذه الزاوية — مجتمعا يقوم على المساواة بين الافراد ، ويصرف شئونه عن طريق الحوار »(٦٩) .

ويرتبط الحوار — كما نعلم وبالضرورة — بتوافر وسائل وميكانيزمات وقنوات المشاركة السياسية وتهيئة واتساع الفرص التى تسمح بها . وقد تتوافر كل هذه المتطلبات ومع ذلك لا تكون ثمة مشاركة حقيقية بل مجرد نوع من التحركات الانفعالية غير الرشيدة ، أو نوع من الاستجابات الفجة لمناورات الصفوة الحاكمة وعمليات التعبئة السياسية التى تمارسها على الجماهير ... الى غير ذلك من أنماط غير مجدية للمشاركة الجماعية ،

---

(69) J. Nyrere, Quoted by : P.E. Sigmund, Jr., (ed.), op. cit., pp. 197—198

وما تنطوى عليه هذه الانماط من مخاطر جسيمة ، قد تقوض قوة المجتمع ، وتعوق جهود التنمية السياسية بالتالى [٧٠] • ويرتبط هذا كله فى أغلب الاحوال بطبيعة النظام السياسى القائم وتوجهاته الاساسية ، والقوى الاجتماعية التى يمثلها أو يحكم باسمها • فضلا عن مبلغ وعى الجماهير بقضية التنمية ذاتها ، وبأهمية مشاركتها فى الحياة السياسية بوجه عام [٧١]

ولعلي فى غير حاجة لان أؤكد فى النهاية أن كل ما تقدم من ملاحظـات وتحفظات لا يعنى — بحال من الاحوال — رفض الديمقراطية كقيمـة سياسية ، أو كمنهاج للتفكير ، أو كأسلوب للحياة ، أو كنظام للحكم ، أو كقرينة على التقدم السياسى • ولا يعنى كذلك القدح فى أهمية مشاركة الجماهير فى الحياة السياسية ومالهذه المشاركة من تأثير فى عملية صـنع القرار السياسى ، وتوجيه حركة العمل السياسى فى مختلف مستوياته • بل كل ما يعنيه أن بناء الديمقراطية وتحقيق المزيد من المشاركة السياسية ان كان هو الغاية لعملية التنمية السياسية — كما يقول البعض — فانه قد يكون أيضا هو المدخل المناسب لها ، أو أحد العمليات المرتبطة بهـا ، أو أحد الديناميات الاساسية التى تتحقق من خلالها • يضاف الى ذلك أن القول بأن الديمقراطية هى حكم الشعب نفسه بنفسه لا يعنى أيضـا ضرورة الالتزام بنموذج ديمقراطى معين ، أو الاقتداء بهذا النموذج أو

---

(70) L.W. Pye, op. cit., pp. 39—40.

(٧١) حول قضية الوعى التنموى انظر على سبيل المثال :

— عبد الباسط عبد المعطى ، **الوعى التنموى العربى** ، دار الموقف العربى للصحافة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٧٣ .

— عبد الوهاب ابراهيم ، **عودة الوعى بالتنمية** ، مجلة الاهرام الاقتصادى ، العدد ٧٥٣ ، القاهرة ٢٠ يونيو ١٩٨٣ .

ذاك . بل كل ما يعنيه أن لكل شعب الحق فى اختيار الطريق الديمقراطى الذى يلائمة ، ويتساوق مع ظروفه التاريخية وأوضاعة الاجتماعيـــة والاقتصادية والثقافية ، ويتمشى أيضا مع المبدأ الديمقراطى ذاته . فليست هناك نماذج ديمقراطية قطعية جامدة أو جاهزة لا يجوز تخطيها . وانما هناك — على العكس — امكانات وبدائل كثيرة يمكن اصطناعها أو تطويرها واذا كان من الصعب اختيار نموذج معين للتطبيق الديمقراطى يكون معيارا للتطور السياسى وقياس مدى التزام الدولة به وحفاظها عليه فان « هنـــاك عدة مؤشرات يمكن الاهتداء بها لمعرفة مدى اقتراب هذه الدولة أو تلك من النهج الديمقراطى . وأهم هذه المؤشرات هو أسلوب اتخاذ القرار عن طريق الاغلبية . وتوسيع دائرة مشاركة الجماهير فى تقرير السياســة العامة ، وصنع القرارات ، وتوجيه الحكم لمصلحة السواد الاعظم للشعب . واتاحة الفرصةللاقلية لكى تعبر عن رأيها وتسهمفى رسم السياسة،واحترام الحريات والحقوق الاساسية للافراد والجماعات . والمساواة أمـــام القـــانون » [٧٢] . وفضلا عن هذا وذاك فان مشاركة الجماهير فى الحياة السياسية — وان قل حجمها وضاق نطاقها — انما تمثل مظهرا من مظاهـــر التقدم السياسى ، وتلعب دورا هاما وأساسيا أيضا فى عملية بناء الامة . سيما وأن المشاركة فى حد ذاتها تمثل جانبا من الوسائل الهامة لخلق وتطوير أنماط جديدة من الولاءات السياسية . وتساعد كذلك على ترسيخ وتعميق الوعى والاحساس بالهوية القومية[٧٣] . ولذلك فان التوسع فيها يتطلب

---

(٧٢) محمد حسنى مبارك المرجع السابق .

(73) L.W. Pye, op. cit., pp. 39—40.

احاطتها بسياج من الضوابط التى يتعين ألا تخرج عليها ، وتكفل لهـا مزيدا من الرشد والتعقل ، وتحقيق التوازن المطلوب بين متطلبات المشاركة ومقتضيات النظام العام . وهذا فى واقع الامر هو جوهر قضية الديمقراطية ومشكلتها الاساسية . وهو أيضا ما يجعلنا نتحفظ على تعريف التنمية السياسية بأنها بناء الديمقراطية وتحقيق المزيد من المشاركة السياسية . وان ظلت الديمقـراطية ــ رغم كل ذلك ــ قيمة ومثـلا سـياسيا أعلى تتطلع اليه الشعوب ، وتعمل على تحقيقه ، وتجسيده واقعا حيا ، وممارسة فعليـــة .

٥ ــ التنمية السياسية هى تدعيم قدرات النظام السياسى من أجل احداث التغيير المنتظم والاستقرار :

يعتمد هذا التصور على فرضية أساسية تقول : ان الانســان فى المجتمعات الحديثة يسيطر على الطبيعة من أجل تحقيق مصالحه . بينما كان همه الرئيسى فى المجتمعات التقليدية هو محاولة التوافق مع املاءات الطبيعة . وحيث أن الامر كذلك فان التنمية السياسية اذن ما هى الا قدرة الانسان على السيطرة على محيطه الاجتماعى والسياسى ، وضبط وتوجيه وتنظيم عمليات التغير الاجتماعى والسياسى وليس الاستجابة لهـا . والسبيل الى تحقيق ذلك هو تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسى ، والارتقاع بقدرته على امتصاص واستيعاب الانماط المتنوعة والمتغيرة من المتطلبات السياسية والتنظيمية ، فضلا عن مهارتة فى التعامل مع الانماط الجديدة والمتغيرة من المشكلات التى قد تصدر عنه أو يمتصها من المصادر

الخارجية . وبذلك يتسنى له التحكم فى عمليات التغير الاجتماعى والسياسى فى اطار من النظام والاستقرار [٧٤] .

وقد لا نختلف كثيرا مع هذا التصور ، وان كانت لنا عليه بعض الملاحظات والتحفظات.وأول ما نشير اليه فى هذا الصدد هو أن هذا التصور اذ يقرن التنمية السياسية بكفاءة النظام السياسى وقدرته على تحقيق الاستقرار وتوجيه وضبط عمليات التغيير انما يفترض أولا وقبل كل شىء أن كل النظم السياسية لديها من الطاقات والامكانات ما يمكنها تعبئته ، ويؤهلها لتحقيق هذه الغايات . وهذا فى واقع الامر غير صحيح وغير ممكن الى حد كبير . فالنظم السياسية — بوجه عام — تتفاوت فيما بينها من حيث حجم الموارد التى تستطيع تعبئتها ، ومن حيث قدرة صانعى السياسة على اتخاذ القرارات الملائمة ، وصياغة السياسات المناسبة أو المقبولة . وربما قيل فى هذا الصدد أن النظم الدكتاتورية — أو الشمولية — أكثر كفاءة وقدرة على توفير هذه المتطلبات من النظم الديمقراطية الليبرالية . وهذا دون شك أمر وارد ، كما أن كل هذه المتطلبات من الممكن توافرها فى أى من النظم السياسية المعاصرة ، ومن المتوقع أيضا أن يساء استخدامها ، أو يتعذر الافادة منها فى تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسى هنا أو هناك [٧٥] .

---

(٧٤) لمزيد من التفاصيل حول هذه القضايا انظر على سبيل المثال :

— Ibid, p. 42.

— S.N. Eisenstadt, **Bureaucracy and Political Development,** in : J. Lapalombara, (ed.), op. cit., p. 96.

(٧٥) سنتعرض لقضية قدرات النظام السياسى بشىء من التفصيل فى الفصل الثالث من هذا الكتاب .

يضاف الى ذلك أن القول بأن غاية التنمية السياسية هى تحقيق التغيير المنتظم من خلال الاستقرار انما هـو قول غير واضـح • يثير كثيرا من التساؤلات دون أن يقدم اجابات شافية عليها • ويطرح عديدا من القضايا دون أن يقطع برأى حاسم فى شأنها • فنحن من ناحية لا نختلف قط على أن ثمة ارتباطا وثيقا بين تحقيق الغايات النهائية لعمليات التنمية وبين توافر الاستقرار الاجتماعى والسياسى • كما أننا لا نختلـف أيضا على أن عمليات التنمية والتقدم الاجتماعى والسياسى انما تعتمد بوجه عام — وبشكل أساسى — على التخطيط العلمى الرشيد ، القائم على حسـابات وتوقعات معقولة محتملة التحقيق قدر الامكان • ولا يتأتى هذا التخطيط ، ولا يمكن تنفيذ الخطة بشكل عملى طبعا دون توافـر قـدر مناسب من الاستقرار الاجتماعى والسياسى ، ودون استبعاد كافة عوامل التوتر والتغيرات غير المتوقعة • ونحن اذ نتفق على كل ذلك فان من حقنا أيضا أن نتساءل عن : مقدار النظام والاستقرار اللازم أو الملائم أو الواجب توافره لكى يمكن لعملية التنمية أن تنطلق فى يسر وأمان • ومن حقنـا أن نعرف الغرض الذى من أجله ينبغى أن توجه عملية التنمية أصلا ولصالح من ؟ • وقد نتفق كذلك على أن عملية التنمية — ومحاولة الانتقال بالمجتمع من أوضاع التخلف الى أوضاع أكثر تقدما ورقيا — تقترن عادة بحالة من التوتر والاضطراب وعدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى • كما تزداد هذه الحالة حدة ، ويطول أمدها أو يقصر ، حيثما تبدأ عملية التنمية فى مجتمع متخلف ، تجمدت فيه الحياة وتكلست عند أنماط ومستويات وعلاقات اجتماعية معينة لزمن طويل ، نشأت خلاله طبقات وفئات ومؤسسات تسهر على حماية هذا التخلف ورعايته وحيث أن الاتفاق على كل ذلك ليس موضع

شبهة أو شك فما الذى يمنع اذن من أن يؤدى الاستقرار فى مثل هـذا المجتمع الى مزيد من التخلف ، والى تهيئة المناخ الملائم لتدعيم وتكريس العوامل المساعدة على ذلك ؟ • وفضلا عن هذا كله فان عملية التنمية السياسية فى حد ذاتها ، وبوصفها أحد جوانب عملية التنمية القومية الشاملة ، انما تجرى دائما خلال سياق تاريخى معين ، وفى اطار نسق معين من العلاقات الدولية ، ولذلك فان هذه العملية — أينما بدأت وحيثما جرت — لابد وأن تواجه كثيرا من التحديات الخارجية ، وعديدا من الصعوبات الداخلية ، وكل من هذه التحديات والصعوبات من شأنه أن يخلق حالة من الاضطراب وعدم الاستقرار الداخلى الذى من المحتمل جدا أن يعصف بجهود التنمية أو يحد على الاقل من فعاليتها • وبما أن كل هذه الاعتبارات غير مستبعدة تماما ، ولها ما يؤكدها فى أرض الواقع العملى فكيف يمكن اذن تحقيق المزاوجة المطلوبة بين دواعى الاستقرار وعمليات التغيير المنتظم داخل المجتمع ، وفى المجتمع المتخلف بالذات(٧٦) ؟ •

نعم ان الاستقرار الاجتماعى والسياسى مطلب مشروع لكل الشعوب، وهدف كبير تعمل على تحقيقه وحمايته • ولكن كم من دول العالم المعاصر أمكنها تحقيق هذا الاستقرار ، أو تسنى لها الحفاظ على استقرارها الداخلى لفترات طويلة من الزمن ؟ وما هو الثمن الذى دفعته لتحقيق

---

(٧٦) حول مزيد من التفاصيل الخاصة بقضيتى الاستقرار والتغير يمكن الرجوع الى :

— F.W. Riggs, **Administration in Developing Countries**, Houghton Mifflin, Boston, 1964.

— اكرام بدر الدين ، **الاستقرار المتغير •• والتغير المستقر**،مقال بصحيفة الأهرام فى ١١—٦—١٩٨٣ ، ص ٧ •

ذلك ؟ ان الدول الغربية — مثلا — تكشف لنا بين وقت وآخر عن مظاهر عديدة لعدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى • وتتراوح هذه المظاهر عادة بين دسيرات التظاهر السلمى وبين عمليات العنف السياسى الذى قد يتخذ أحيانا شكل التصفية الجسدية • كما أن هذه الدول اذ تواجه هذه الاوضاع بالوسائل الديمقراطية فانها لا تنجح دائما فى اشاعة الاستقرار المنشود ، أو خلق حالة من الاستقرار السياسى الدائم • ولعل أبلغ شاهد على ذلك هو ما يجرى فى ايطاليا بين وقت وآخر ، وما شهدته أحياء الزنوج فى الولايات المتحدة منذ سنوات قريبة • أما دول أوربا الشرقية فهى تعيش عادة — وعلى العكس من الدول الغربية — فى حالة من الاستقرار الاجتماعى والسياسى شبه الدائم • وهى تستند فى ذلك الى سلطة الحزب الواحد،وما يقوم عليه من مركزية ديمقراطية Centralist Democracy وانضباط تنظيمى صارم ، بحيث يعتبر الخروج على هذه الضوابط انحرافا سياسيا يستأهل المساءلة والجزاء الرادع • ومع ذلك تتعرض هذه الدول أحيانا لحالات من عدم الاستقرار الاجتماعى والسياسى — كما هى الحال فى بولندة حاليا ، وفى المجر وتشيكوسلوفاكيا من قبل — وان كانت هذه الحالات أقل حدة مما هى عليه فى الدول الغربية • وبما أن الامر كذلك فأى من هذه الدول اذن يمكن أن نعتبره على درجة عالية من التقدم السياسى •• الدول الغربية أم الدول الشرقية ؟ •

وأخيرا فاننا وقد طرحنا كل هذه التساؤلات ، وأبدينا كل ما عن لنا من تحفظات بشأن تعريف التنمية السياسية الذى نحن بصدده فان التداعى المنطقى لكل ذلك قد ينتهى بنا الى القول بأن هذا التعريف انما هو نوع من القضايا

المثالية ، أو التصورات الذهنية التى قد لا نجد لها شواهد عملية فى أرض الواقع الاجتماعى والسياسى المعاصر • ولكننا فى واقع الامر لن نقول بذلك ولا يمكننا القول به أيضا • وحجتنا فى هذا أن تدعيم قدرات النظام السياسى وتحقيق التغيير المنتظم من خلال الاستقرار ليس أمرا بعيد المنال وان كانت تكتنفه كثير من الصعوبات والمحاذير • فتدعيم قدرات النظام السياسى ان كانت تعتمد على ما يتوافر لديه من موارد متاحة فان العبرة فى هذا الصدد ليست بحجم أو كمية هذه الموارد بل بدرجة ونوعية وفعالية الاساليب المستخدمة فى تعبئتها ، ومدى كفاءة المؤسسات السياسية فى التعامل مع المعطيات المادية والفكرية والانسانية المجتمعية والخارجية على حد سواء • وليست العبرة أيضا بنوعية النظام السياسى القائم بل بكفاءة وفعالية هذا النظام ومقدار ما يتمتع به من تأييد شعبى • ومما يؤكد ذلك أن النظم الديمقراطية مثلا أظهرت خلال سنوات الحرب العالمية الثانية مقدرة فائقة فى تعبئة وتحريك مواردها وامكاناتها لخدمة المجهود الحربى لفترات ليست بالقصيرة ، وبدرجة فاقت فى وسائلها ونتائجها ما أمكن للنظام الشمولية أن تقوم به فى الفترة عينها • يضاف الى ذلك أن الاستقرار الاجتماعى والسياسى والتغيير المنتظم ليسا من قبيل القضايا المطلقة أو المثالية ولكنهما من المسائل النسبية التى لا يمكن القياس عليها • وهما وان كانا — فى منطق هذا التعريف — غاية للتنمية السياسية فانهما فيما أرى — ليسا أكثر من مظهر من مظاهر التطور السياسى ، أو على الاقل نوعا من الشروط الاساسية اللازمة لتحقيقه • ومن ثم فانه بقدر ما يتوافر منهما فى هذا المجتمع أو ذاك تتحقق التنمية السياسية أو يسهل تحقيقها • كما أن كفالة تحقيقهما رهن بقدرة النظام السياسى على التعامل

مع متغيرات العملية السياسية ، وامتصاص عوامل التوتر ، وتعبئة القدرات والطاقات اللازمة أو المتاحة ، وتوفير الاطر التنظيمية والقواعد النظامية التى يمكنها الوفاء بكل ذلك • ويتأتى هذا كله — بطبيعة الحال — من خلال عمليات التخطيط العلمى الرشـيد ، ومشـاركة الجمـاهير فى العمليـة السياسية بوجه عام •

٦ — : التنمية السياسية هى تطوير الثقافة السياسية للمجتمع :

يذهب أنصار هذا الاتجاه الى القول بأن الحكومات والنظم السياسية الحديثة تحتاج أكثر ما تحتاج الى وجود ثقافة سياسية عصرية متطورة ، تحدد الهوية السياسية للمجتمع الذى تفرض سلطتها عليه ، وتساعد على تحقيق التكامل الاجتماعى والسياسى داخل هذا المجتمع ، وتمكن الحكومة من مباشرة شئون الحكم والادارة بوجه عام • وحجتهم فى ذلك أن الثقافة السياسية هى مجموع الاتجاهات ، والمعتقدات والمشاعر التى تعطى نظاما ومعنى للعملية السياسية ، وتقدم القواعد المستقرة التى تحكم السلوك داخل النظام السياسى ، وتحدد الوضع الذى يحدث هذا السلوك فى اطاره • ولذلك فانه كلما صيغت وتبلورت الثقافة السياسية للمجتمـع بشكل واضح ومقبول ازداد النظام السياسى تحـديدا وتمـايزا عن غيره من النظم الاجتماعية المكونة للبناء الكلى للمجتمع ، وتعاظم احساس أفراد المجتمع بوجود هذا النظام ، وبأنهم أعضاء نشطاء غيرها مشيين فى أمة معينة ، ينتمون اليها ، ويدينون بالولاء لها ويتحملون تبعات ومسئوليات هذا الانتماء وذاك الولاء ، وما يفرضـه عليهم من التزامات ، ويتميزون فى الوقت نفسه عن غيرهم من الافراد والجماعات التى تنتمى الى مجتمع

آخر أو أمة أخرى . ويتوقف هذا كله على تطوير وارساء مجموعة من المعايير والمعتقدات الواقعية ، والرموز التعبيرية ، والقيم السياسية ، التى تشكل البناء المعرفى والوجدانى والقيمى الذى يعمل النظام السياسى فى اطاره ، والتى تحدد أيضا أنماط السلوك ، والعلاقات والتوقعات السياسية داخل المجتمع . وهذا — فيما يقولون — هو جوهر عملية التنمية السياسية ، وغايتها الاساسية (٧٧) .

ويؤخذ على هذا التصور بوجه عام — أنه يعتبر التنمية السياسية مسألة معنوية بحت ، تتعلق بنسق القيم والمعايير والمعارف السياسية للافراد ولا شأن لها بالمقومات البنائية للنظام السياسى نفسه . وهذا فيما أرى تصور قاصر وغير واقعى . بمقتضاه يمكن للمقومات البنائية للنظام السياسى أن تتغير وتظل الثقافة السياسية للمجتمع على ما هى عليه ، كما يمكن أن تستعار بعض السمات والعناصر الثقافية من خارج المجتمع ويبقى النظام السياسى نفسه دون تغيير أو تعديل .

يضاف الى ذلك أن الثقافة السياسية — رغم أهميتها — ليست الا أحد جوانب البناء السياسى للمجتمع . كما أنها مجرد ثقافة فرعية sub - culture أو جزء لا يتجزأ من النسق الثقافى الكلى للمجتمع . وهى وان كانت

---

(٧٧) حول مزيد من التفاصيل المتعلقة بقضية الثقافة السياسية انظر على سبيل المثال :

— L.W. Pye, & S. Verba, (eds.), **Political Culture and Political Development**, op. cit.,

— كمال المنوفى ، **الثقافة السياسية فى الفقة السياسى المعاصر** ، مجلة : مصر المعاصرة ، مرجع سابق ، صفحات ٢٥ — ٦١ . وسوف أتناول هذه القضية بشىء من التفاصيل فى الجزء الثانى من هذا الكتاب (تحت الطبع) .

مستقلة نسبيا عن هذا النسق إلا أنها تتأثر به مثلما تؤثر فيه تماما .. وهى فوق هذا وذلك نتاج لتاريخ المجتمع بأسره ، وخبرات أفـراده المكتسبة عن طريق عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية ، أو عن طريق احتكاكهم بالثقافات الاخرى وتمثلهم لقيم وعناصر هذه الثقافات .. ولذلك فهى خاضعة دوما للتغيير ، ولا تعرف الثبات ، حتى ولو كان هذا التغيير بطيئا أو طفيفا • ويتوقف هذا التغيير على عدة عوامل من بينها : مقدار ومعدل التغير فى الابنية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ، ودرجة اهتمـام الصفوة الحاكمة بقضية التغير الثقافى وحجم الجهود التى تبذلها فى هذا الصدد • فضلا عن مدى رسوخ قيم ثقافية معينة فى نفوس الافراد •

هذا وحتى اذا كانت هناك ثقافة سياسية للمجتمع فليس معنى ذلك أن ثمة تطابقا أو تماثلا بين عناصر ومكونات هذه الثقافة بالنسبة لافراد المجتمع كافة ، أو لمختلف الجماعات التى تنتمى اليه • اذ هناك دائما هامش للتباين الثقافى ، تفرضه عوامل الاصل العرقى ، والدين ، ومحل الاقامة ، والمهنة ، والمستوى الاقتصادى ، والحالة التعليمية ، والانتماء الطبقى ••• وما الى ذلك • ومن هنا كانت الثقافة السياسية للمجتمع الواحـد تشتمل عادة على عديد من الثقافات الفرعية : كثقافة الصفوة ، وثقافة الجماهير ، وثقافة كبار السن ، وثقافة الشباب ، وثقافة أهل الريف ، وثقافة أهـل الحضر ••• ومعنى هذا كله أن الثقافة السياسية فى حد ذاتها — والنسق الثقافى للمجتمع بوجه عام — قد يكون فى بعض الاحوال من العوامل المساعدة على انطلاق عملية التنمية السياسية ، وقد يكون أيضا أحـد معوقاتها الاساسية • ومن ثم يتعـذر النظر اليها على أنها غاية لعملية التنمية السياسية ، أو نتيجة مترتبة عليها •

ولعل فى هذا كله ما يؤكد لنا أن القول بأن التنمية السياسية هى تطوير الثقافة السياسية للمجتمع انما هو قول غير محدد ، وغير معبر عن جوهر وطبيعة عملية التنمية السياسية • كما أنه ينظر الى هذه العملية من منظور غائى ضيق ، يغفل كثيرا من جوانب الحياة السياسية وديناماياتها الاساسية • ولا يعنى هذا بطبيعة الحال انكار ما تلعبه الثقافة السياسية من أدوار فى عملية التنمية السياسية ، وما تمارسة من تأثير عليها • بل كل ما يعنيه أن تطوير الحياة السياسية لا يقتصر على الجوانب المعنوية والسلوكية وحدها ، بل يشمل أيضا كافة الجوانب البنائية والتنظيمية التى يقوم عليها النظام السياسى للمجتمع بأسره • ويتحدد دور الثقافة السياسية فى هذه العملية فى أنها تحدد وتوضح الجوانب المعرفية ، والدوافع النفسية ، والمعايير القيمية التى تكمن وراء السلوك السياسى للجماهير ، والعمليات السياسية للنظام السياسى ، وما يصدر عن الصفوة الحاكمة من قرارات وسياسات • ومن ثم كان من حق البعض أن يعتبر الثقافة السياسية ضربا من الخيال السياسى Political Imagination الذى يعكس قدرة الباحث على الاحاطة بالاطار المرجعى الثقافى للحياة السياسية فى شموله وكليته • ويسمح فى الوقت نفسه بقيام نوع من الحوار المفيد بين الدارسين وصانعى السياسة ، سواء تعلق الامر فى ذلك بقضية التنمية السياسية ، أو بغيرها من القضايا السياسية الاخرى (٧٨) •

تعقيب :

عرضت فيما سبق لجانب من الاجتهادات والتصورات الفكرية التى قدمها

(٧٨) انظر : محمد على محمد ، **أصول الاجتماع السياسى** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ ، ص ١٦٠ .

العلماء والباحثون فى محاولة تحديد مفهوم التنمية السياسـية واستجلاء مضمونه•كما تناولت كلا من هذه الاجتهادات والتصورات بشىء من المراجعة والمناقشة ، والتحليل والتقويم • واذا كنت بذلك قد ألقيت شيئا من الضوء على حجم الجهود التى بذلت فى هذا المجال ، ومقدار ما يكتنف مفهـوم التنمية السياسية من خلط واضطراب ، فاننى فى ضوء ما تقدم — ودون التأكيد على أحادية أى من هذه التصورات — أرى من المفيد والمناسب لاغراض هذا البحث أن نسجل هنا بعض المؤشرات التى تبدو محل قبول واتفاق بين جمهور الباحثين ، والتى يمكن فى الوقت نفسه أن تحدد جوهر وطبيعة عملية التنمية السياسية وأهم أبعادها بشكل واضح ومقبول • وقد يحسن فى هذا المقام أن نعرض لهذه المؤشرات فى اطار مجموعـة القضايا والتعميمات الدالة الاتية :

أولا : التنمية السياسية عملية وليست حالة • وهى — كعملية — تنطوى بوجه عام على سلسلة من محاولات التطوير أو التغيير التى تتناول الجوانب البنائية والوظيفية والثقافية المرتبطة بالظاهرة السياسية ، وما لهذه المحاولات من دلالات أيديولوجية وانعكاسات نظامية وسلوكية • ومن ثم تفترض دينامية مستمرة من جانب البناء السياسى للمجتمع ، بحيث لا يمكن تحديد نهاية لها أو تعيين نقطة معينة يمكن التمييز عندها بين النظـام السياسى المتقدم والمتخلف • لان مثل هذا التحديد من شأنه أن يقـدم تعريفا ثابتا لما هو فى جوهره ظاهرة متغيرة ، ولا يعنى القول بأن التنمية السياسية عملية دينامية رفض وجود مراحل متتابعة فى اطار هذه العملية •

ثانيـا : أن التنمية السياسية — كعملية — وان كانت تمثل أحـد

مظاهر التغير السياسى الا أنها تتميز عنه وتختلف من عدة جوانب • ويتمثل ذلك فى أن التغير تعبير محايد ، يشير الى بعض التحولات أو التعديلات التى تمس الظاهرة السياسية دون أن يحدد لهذه التحولات أو تلك التعديلات اتجاها معينا بذاته • بينما التنمية — على العكس — تتضمن حكما تقويميا ، يرتبط بمثل سياسى أعلى أو باهداف سياسية محددة • ولذلك فهى عملية غرضية هادفة تتطلع الى تحقيق بعض التحولات أو التغييرات التقدمية فى كافة جوانب الحياة السياسية ودينامياتها • وبينما يمكن أن يكون التغير مجرد نوع من الاستجابة ، أو نمط من أنماط التكيف أو التوافق المستمر ، مع الاوضاع الاجتماعية والسياسية القائمة ، فان التنمية لا تقتصر على ذلك فقط ، ولا تسمح عادة ببقاء أى من الاوضاع التقليدية أو المتخلفة • هذا وقد يقصد بالتغير السياسى تلك التحولات أو التعديلات التى تتم فى اطار مرحلة تاريخية بعينها ، فى حين أن التنمية السياسية — على العكس — تشير الى تلك العمليات المرتبطة بالتحول من مرحلة الى أخرى • وفضلا عن هذا كله فانه اذا كان المقصود بالتغير هو تلك التطورات التى تحدث فى اطار النظام السياسى القائم ، فان جوهر التنمية السياسية هو تطوير النظام السياسى نفسه واكسابه صيغة جديدة ، أكثر حداثة وتقدما ، وأشد كفاءة وقدرة على التعامل والتفاعل مع متغيرات وملابسات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الحالة أو المتوقعة أو الطارئة على حد سواء •

ثالثا : ولو أن التنمية السياسية عملية غائية الا أنه يمكن دراستها بأسلوب علمى محايد ، سواء من حيث دلالاتها الاخلاقية ، أو من حيث

الشكل السياسى الذى يتخذه المجتمع • ويتأتى هذا من رفضها لكل الافكار أو الموجهات القيمية التى تفترض أنماطا أو نماذج معينة للتقدم السياسى ، واعتبارها كل تطوير تقدمى يعرض لاى من النظم السياسية فى أى من المجتمعات نوعا من عمليات التقدم السياسى • والسبب فى ذلك أن مشكلات التخلف السياسى تكاد تكون واحدة فى كل المجتمعات ، وان اختلفت من حيث حدتها ودرجة تعقيدها من مجتمع الى آخر • ومن هذه الزاوية قد يصح القول بأن التنمية السياسية انما هى بمثابة متصل يمثل كل من طرفيه نمطا مثاليا تقترب أو تبتعد كافة النظم السياسية من أى منهما •

رابعـــا : أن التنمية السياسية ــ كتطور حركى نحو مثل أعلى سياسى ــ انما ترتبط بعامل الارادة ، ولا تفترض أى صيغة من صيغ الحتم الميكانيكى • ويتأتى هذا من أن السياسة ــ فى جوهرها ــ هى عمليـــة صناعة القرارات التى تؤثر ــ بشكل مباشر أو غير مباشر ــ فى مختلف نواحى الحياة • وهى أيضا الملتقى المحورى للارادات والخيارات • وبمـــا أن التنمية السياسية عملية تتعلق بمستقبل البناء السياسى والحيـــــاة السياسية بوجه عام فهى اذن عملية اختيار وليست حتما مقدورا • وبهذا المعنى يصبح النظام السياسى ــ كما يقول ديفيد آبتر وأتفق معه ــ نظاما للاختيار بالنسبة لاى تجمع خاص • كما تصبح الحكومة ميكانيزما لتنظيم الاختيار • هذا ولا تتضمن النظم السياسية المختلفة طرقا مختلفة للاختيار وحسب ، بل تتنوع أيضا من حيث الاولويات التى تمنح لهـــذا الاختيار وطرق تنظيمه • ومن هنا تصبح ثمـــة نظم مختلفة للاختيـــار ، ووسائل للاختيار بين هـــذه النظم • وفضـــلا عن هذا كله فان مضـــامين

الاختيار كما يقول آبتر — ليست مضامين منهجية بالمعنى الضيق ولكنها مضامين أخلاقية فى جوهرها • ومن هنا كانت اختيارات الفرد هى التى تحدد شخصيته الاخلاقية — كما تدل اختيارات الحكومة على الغايات الاخلاقية للمجتمع ، وتعكس طموحات من فيه ، وتشكل بالتالى معايير الرضا التى لابد وأن تفضى فى النهاية الى نظام مستقر [٧٩] •

ومعنى هذا كله أن التنمية السياسية — كعملية اختيار — وان كانت تهم الدول النامية بشكل أساسى الا أنها لا تخص مجتمعا بذاته ، بل تحتل اهتمام جميع الدول،ومختلف النظم السياسية ناميةكانت أم متقدمة•والسبب فى ذلك أن كافة المجتمعات والنظم السياسية تتعرض دائما لعمليات تغيير نسبى مستمرة • وهذه العمليات تتطلب عادة قرارات وخيارات جديدة ، تتواءم مع مقتضيات التغيير الذى يعايشه المجتمع ، وحجم ودرجة تعقيد ما يواجهه من مشكلات • هذا ولا يعنى التأكيد على حرية الاختيار أن ثمة تجاهلا أو انكار لعوامل الحتم أو الضرورة التى تفرض نفسها على سلوك صانعى السياسة وقراراتهم سواء من داخل البيئة المحلية أو من خارجها• بل كل ما يعنيه ويقصده هو أن هذه العوامل لو أحسن الوعى بها والتعامل معها كانت فى نهاية الامر مجـرد نوع من المتغيرات أو الامـكانات أو الاحتمالات أكثر منها ضرورات أو حتميات • وبهذا الشكل يصبح ثمة مجال رحب فسيح أمام امكانات الاختيار الحر • وبالتالى تزداد القدرة على الاختيار الملائم ، واتخاذ القرار الرشيد •.

---

(79) D. Apter, op. cit., pp. 10—11.

خامســـا : أن التنمية السياسية ــ كأى عمل تنموى آخر ــ تنطوى على سلسلة من العمليات الدينامية الهامة والاساسية ، والتى يمكن قياس تقدم أو تخلف النظام السياسى على أساسها •وأول ما يشار اليه فى هذا الصدد هو ضرورة وجود أو تطوير نسق أيديولوجى تقدمي واضح وملائم• يكون بمثابة الاساس الفكرى الموجه لعملية التعبئة الاجتماعية والتغييرات السياسية المستهدفة ، ويمثل فى الوقت نفسه محورا للاتفاق العام حول الاتجهات والمعتقدات والقيم والاهداف السياسية المنشودة • ويرتبط بذلك ضرورة تطوير التكوين النظامى للبناء السياسى ، وايجاد نوع من المؤسسات والعمليات السياسية المتخصصة والمتمايزة • ويتطلب هــذا بطبيعة الحال ضرورة تقسيم العمل فى اطار هذه المؤسسات ، وقيــام كل منها بوظائف محددة وأدوار متمايزة • مع افتراض وجود نوع من العلاقات الوظيفية ــ أو الجدلية ــ بينها ، والتى يمكن من خلالها تحقيق التكامل المنشود بين هذه المؤسسات وما تقوم به من وظائف أو تلعبه من أدوار • ويتوقف هذا كله على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسى ، وفعالياته، حتى يمكنه مباشرة وظائفه وأدواره بدرجة عالية من الكفاءة ، تمكنــه من انجاز وتنفيذ السياسات العامة ، والتأثير فى مختلف جوانب ومجالات الحياة الاجتماعية والسياسية • وهذا ما يقتضى بالضرورة أن يكون ثمــة اهتمام بترشيد جهاز الادارة ، واقامة بناء العملية السياسية على أساس عقلانى علمانى ، يمكن على أساسه ربط الاهداف بالوسائل بطريقة مقننة ومنظمة ، تساعد على التخطيط السليم • ويترتب على هذا كله ضرورة تأكيد وتجسيد مبدأ المساواة فى الحقوق والواجبات بين الافراد وداخل المجتمع بوجه عام • ويتحقق ذلك بالتشديد على معايير الكفاءة والانجاز ،

واستبعاد معايير النسب والانتماء ، الامر الذى من شأنه تشجيع الجماهير على المشاركة فى الحياة السياسية بشكل ايجابى وفعال ، يكفل للمجتمع قدرا مناسبا من التكامل والاستقرار الاجتماعى والسياسى اللازميـــن لاستمرار جهود التنمية ، وتحقيق غاياتها المنشودة •

وأخيرا فانه وقد استبانت لنا هذه المؤشرات . واتضحت من خلالهـــا أبعاد ومحددات عملية التنمية السياسية وما تستهدف تحقيقه من غايات، فحرى بنا الان أن تبلور حصيلة ما توصلنا اليه فى صـــيغة رؤية علميـــة واضحة ، تحدد موقفنا الاجمالى من قضية التنمية السياسية ، وتقدم فى الوقت نفسه تعريفا اجرائيا ملائما لهذا المفهوم • وحيث أن تعريف التنمية السياسية من الوجهة الاجرائية هـــو جمـــاع ما انتهت اليـــه مناقشاتنا وتحليلاتنا السابقة ، بحيث يمكن اعتباره اطارا مرجعيا لمعطيات البحث الحالى ، فقد حرصنا ــ عند صياغة هذا التعريف ــ على أن نضع فى اعتبارنا دائما أنه اذا كان من غير الميسور لنا استخدام لفظة بعينها للدلالة على فكرة بذاتها ، فانه لابد وأن يكون السياق العام لهذا التعريف متضمنا المعنى الذى تستخدم به هذه اللفظـــة أو الفـــكرة التى تدل عليها • وعلى هـــذا الاساس ، وفى ضوء المعايير والضوابط السابقة ، يمكن لنا أن نعرف التنمية السياسية بشكل اجرائى على النحو التالى :

« التنمية السياسية عملية سوسيوتاريخية ، متعددة الابعاد والزوايا تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسى عصرى • يستمد أصوله الفكرية من **نسق أيديولوجى تقدمى ملائم ، يتسق مع الواقع الاجتماعى والثقافى للمجتمع ، ويشكل أساسا مناسبا لعملية التعبئة الاجتماعية • ويتألف**

بناء هذا النظام من مجموعة من المؤسسات السياسية ــ الرسمية والطوعية ــ التى تتمايز عن بعضها بنائيا ، وتتبادل التأثير فيما بينها جدليا،وتتكامل مع بعضها البعض وظيفيا ، وتمثل فى الوقت نفسه الغالبية العظمى من الجماهير وتعكس مصالحها ، وتهىء المناخ الملائم لمشاركتها فى الحيـــاة السياسية بشكل ايجابى وفعال ، يساعد على تعميق وترسيخ حقـــائق وامكانات التكامل الاجتماعى والسياسى ، ويتيح الفرصة لتوفير أوضاع مواتية لتحقيق الاستقرار داخل المجتمع بوجه عام » •

وجلى مما تقدم أن هذا التعريف المقترح انما يطرح تصورا شاملا لمفهوم التنمية السياسية ، يستوعب كافة جوانب الاتفاق التى تضمنتها التصورات السابقة ، ويستبعد كثيرا من الثغرات التى شابتها ، ويتجنب أيضا كثيرا من العثرات التى تردت فيها • ولذلك فهـــو يلقى مـــزيدا من الضوء والتحديد على مفهوم التنميـــة السياسية ــ من وجهة نظرنا ــ وينطوى فى الوقت نفسه على عدة جوانب يمكن أن تشكل اسهاما نظريا على طريق الوصول الى مفهوم منهجى محدد وواضح المعالم • فهـــذا التعريف ـ كما نرى ـ لم يغفل الجوانب الأساسية فى عملية التنمية السياسية ، وأولها أن تهدف هذه العملية الى تطوير أو استحداث نظام سياسى عصرى • ولست أقصد بالعصرية هنا معنى قيميا معينا ، بل أقصد فقط أن تتوافر فى هذا النظام شروط وخصائص معينة اتفق العلمـــاء والدارسون على كونها تقدمية بدرجة أو أخرى • كما أنه لم يهمل ذلك العنصر المحورى فى عملية التنمية ، وهو الايديولوجيا السياسية الملائمة ، ذات الابعاد الاجتماعية التى يمكن قياسها ودراستها والحكم على مدى

تقدميتها . وربما كان التأكيد على هذه الابعاد الاجتماعية ينطلق من أن هذه الدراسة تتم في اطار علم الاجتماع بعامة وعلم الاجتماع السياسى على وجه التحديد .

يضاف الى ذلك أن هذا التعريف لم يغفل أيضا عملية التعبئة الاجتماعية ، ولم يستبعدها من اطاره ، بل أكد عليها ، وأبرز العلاقة الوثيقة بينها وبين الايديولوجيا السياسية . ذلك أن الايديولوجيا الملائمة دون تعبئة اجتماعية قد لا تفى بالغرض المطلوب منها . كما أن التعبئة الاجتماعية دون توافر نسق ايديولوجى ملائم لا يمكنها الوصول الى النتائج المتوخاة من عملية التنمية السياسية بأسرها .

وفضلا عن هذا كله فان هذا التعريف يمنح أهمية خاصة لدور المؤسسات السياسية — الرسمى منها والطوعى . ويؤكد في الوقت نفسه على ضرورة أن تتحلى هذه المؤسسات بعدد من الخصائص والمميزات التى تمكنها من أداء أدوارها ووظائفها على نحو مؤثر وفعال . مثل ضرورة تمايزها من حيث البناء ، وتكاملها من حيث الوظيفة . وافتراض وجود نوع من التفاعل والتأثير المتبادل بينها ، والذى من خلاله يتحقق التكامل المنشود . كما ينبغى أن تكون هذه المؤسسات أيضا ممثلة تمثيلا حقيقيا لكافة الجماعات والطبقات والشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة — وعلى أوسع نطاق — ومعبرة بصدق عن مصالحها وتطلعاتها وطموحاتها المتباينة .

هذا ولما كانت كفاءة المؤسسات السياسية يمكن أن تقاس بمدى ما توفره من مناخ ملائم ، وما تتيحه من فرص واسعة لمشاركة الجماهير فى الحياة السياسية عن وعى واقتناع ، واستثمار نتائج هذه المشاركة فى

الاطار العام الذى يخدم جهود التنمية السياسية والعمل التنموى بأسره ، فقد حرصنا كل الحرص على أن ينص هذا التعريف على قضية المشاركة السياسية — كبعد أساسى من أبعاد عملية التنمية السياسية — وأكدنا فى الوقت نفسه على ارتباط عملية المشاركة بقضية التكامل والاستقرار الاجتماعى والسياسى ، باعتبار أن هذه القضية تشكل هدفا رئيسيا تسعى استراتيجيات التنمية الى بلوغه ، ويتطلع كل عمل تنموى فعال — سياسى كان أو غير سياسى — الى تحقيقه •

وحيث أن التوصل الى تعريف ملائم لاى من المفهومات الاجتماعية أو السياسية لا يشكل هدفا فى حد ذاته ، بقدر ما يمثل منطلقا للدراسة وموجها للبحث ، فان الجهد الذى بذل فى هذا المجال يشير بوضوح الى امكانية الانطلاق من القضايا التى تضمنها وأكد عليها التعريف المقترح فى دراستنا النظرية لقضية التنمية السياسية ، ويشير أيضا الى امكانية تطويع هذا التعريف لاهداف ومتطلبات الدراسة التطبيقية ، على نحو منطقى مقبول ، يساعد على تناول هذه القضايا بشكل مفصل ، والانتهاء منها الى وجهة نظر محددة كلما كان ذلك ممكنا •

وتجدر الاشارة فى النهاية الى أن ثمة أهمية خاصة لقضية المدخل النظرى فى الدراسات العلمية • وتتأتى هذه الاهمية من أن المدخل النظرى هو أسلوب المعالجة والفهم الذى يضفى صبغة خاصة على الدراسة • ولذلك فقد وجدنا من المناسب لضرورات هذا البحث ، واتساقا مع تعريفنا الاجرائى لمفهوم التنمية السياسية ، وانطلاقا من هذا التعريف أيضا ،

أن نستعرض فيما يلى أهم المداخل النظرية التى تستند اليها دراسات التنمية السياسية • ونتناول كلا منها بالنقد والتحليل اذا كانت ثمة ضرورة لذلك • والهدف من هذا كله هو التوصل الى مدخل نظرى ملائم لدراستنا الحالية سواء على المستوى المعرفى أو المنهجى • وهذا ما سنحاول معالجته فى الفصل التالى بشىء من التفصيل •

الفصل الثالث

المداخل النظرية لدراســـة التنميـــة السياسية

المداخل النظرية لدراســة التنميــة السياسية

تمهيـــــــــد :

المدخل النظرى هو أسلوب المعالجة والفهم ، الذى يكسب الدراسة طابعها الخاص ، ويحـــدد فى الوقت نفســه محــاور البحث وقضـــاياه الاساسية • كما أن اختيار المدخل الملائم كفيل بتحديد نتائج الدراسة ، وبلورة وجهة نظر الباحث حيال القضايا التى يعرض لها بشكل علمى منظم ومقبـــــول •

ويتوقف اختيار المدخل الملائم لدراسة قضية ما على أمرين أساسيين:
الاول : هو اتساق المدخل المختار مع طبيعة وموضوع القضية محل البحث•
والثانى : هو كفاءة هذا المدخل وقدرته على تحليل وتفسير هذه القضية ، وتوجيه دراستها من الوجهتين النظرية والتطبيقية على حد سواء •

ويواجه الباحث فى التنمية السياسية كثيرا من الصعوبات المعرفيـــة والمنهجية التى تحول فى كثير من الاحوال دون اختياره المدخل الملائم لدراسته • وترجع هذه الصعوبات بوجه عام الى أن التنمية السياسية — كموضوع للدراسة — لا تزال حتى الان مبحثا جديدا ومستحدثا فى ميدان العلوم الاجتماعية • كما أنها ترتبط بعديد من هذه العلوم وتتداخل معها • ومن ثم يتعين على الباحث فى مجالها أن يعتمد على نتائج أكثر من علم واحد من هذه العلوم • وأن يتعامل أيضا مع عديد من القضايا والظواهر والعمليات المتنوعة والمتفاعلة فى آن واحد • وبالتالى تتعدد مداخل دراسة التنمية السياسية وتتنوع بقدر تعدد وتنوع ظواهرها ، وتشعب آفاقها ، وتباين تخصصات واهتمامات الباحثين فيها •

وقد يتطلب البحث فى قضية التنمية السياسية أن نضمن صفحات هذا الفصل عرضا شاملا لاهم المداخل النظرية الشائعة والمتعارف عليها فى تراث هذه القضية ، سواء لدى الرواد الاوائل من الباحثين فى هـدا المجال ، أو لدى الجمهور المعاصر من الدارسين • وذلك بهدف التعرف على العوامل الكامنة وراء تعدد وتنوع هذه المداخل ، وتحديد وبيان مدى كفاءة وقدرة كل منها على معالجة وتحليل هذه القضية ، وصولا الى اختيار مدخل ملائم منها ، أو تطوير مدخل بديل عنها •

ولكن نظرا لاتساع البحث فى هذا المجال ، وصعوبة الالمام بأطرافه فى اطار دراسة مفردة تنتمى الى علم الاجتماع السياسى ، وتنطلق من تعريف اجرائى محدد لمفهوم التنمية السياسية ؛ فقد وجدنا من المفيد أن يقتصر بحثنا على ثلاثة مداخل رئيسية هى على الترتيب : المدخل القانونى، والمدخل الماركسى ، والمدخل البنائى الوظيفى • باعتبار أن هذه المداخل الثلاثة تمثل من الوجهة المنهجية — أهم مداخل البحث فى قضية التنميـة السياسية ، وتشكل فى الوقت نفسه أعم وجهات النظر التى عولجت من خلالها ، وهى وجهات نظر على قدر كبير من التباين والاختلاف • وحجتنا فى ذلك أن المدخل القانونى هو أهم المداخل التقليدية أو الكلاسيكية التى تصدت لدراسة التنمية السياسية حال نشأتها ، ولم يعد يعتد به فى الوقت الراهن ؛ ويشار اليه فقط كجزء من تراث هذه القضية • فى حين أن المدخل الماركسى هو المدخل الرئيسى والمعتمد لدى علماء الاجتماع والسياسة الماركسيين • بينما يمثل المدخل البنائى الوظيفى أهم المداخل النظرية

التى يعول عليها معظم العلماء والباحثين الغربيين المعاصرين ومن ينسج على منوالهم [١] .

هذا ولئن كان البحث فى هذا الفصل سوف يقتصر على دراسة هذه المداخل الثلاثة بغية تحديد محاور اهتمامها وبيان أساليب تعاملها مع قضية التنمية السياسية ، فانه لن يتوقف عند حدود المعالجة الوصفية أو التسجيل الحرفى لمعالم ومحددات هذه المداخل وحسب ، بل سيتناول كلا منها أيضا بشىء من المراجعة والتحليل والنقد والتقويم ، سواء كان ذلك من منطلق فهمنا الخاص لقضية التنمية السياسية ، أو استنادا الى آراء غيرنا من الباحثين واستفادة من تحليلاتهم فى تدعيم موقف معين أو تطوير رأى بذاته كلما اقتضى الأمر ذلك . ومن ثم يتسنى لنا تحديد الموقف النظرى للبحث الراهن ، ومعالجة قضية التنمية السياسية على أساس علمى ومنهجى منظم ومقبول .

أولا : المدخل القانونى [٢] :

بين السياسة والقانون علاقة وثيقة وقديمة . تمتد من العصر الرومانى حتى الآن [٣] وتنعكس آثارها على تحليلات كثير من الباحثين بين وقت وآخر . وتتمثل هذه العلاقة — بوجه عام — فى سيطرة المقولات القانونية

---

(١) حول مزيد من المداخل النظرية لدراسة التنمية السياسية يمكن الرجوع الى الكتابات التالية على سبيل المثال :

— R.A. Packenham, **Approaches to the study of Political Development,** in : World Politics, Vol. XVII, 1964, pp. 108—120.

— G.D. Brewer & R.D. Brunner. (eds.), **Political Development and Change: Apolicy Approach,** The Free Press, N.Y., 1975, pp. 7—8.

(2) See : R.A. Packenham, op. cit.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول هذه العلاقة انظر :

— G.H. Sabine, **A. History of Political Theory,** Oxford & IBH Publishing Co., Calcutta, 1971, pp. 159—173.

وكذلك ترجمة عربية لهذا الكتاب تحت عنوان :

— **تطور الفكر السياسى** ، الكتاب الثانى ، ترجمة : حسن جلال العروسى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٤ صفحات ٢٣٣ — ٢٥٣ .

والدستورية ، واستغراقها الجانب الاكبر من دراسة الحياة السياسية من ناحية ، وغلبة التحليلات والتصورات القانونية على دراسات علم السياسية ، واصطباغ هذه الدراسات بالطابع القانونى البحت من ناحية أخرى • ومن هنا كان محور اهتمام فقهاء القانون بقضايا علم السياسة يدور أساسا حول دراسة الدولة ، وقضايا السلطة والسيادة ، وتحديد المؤسسات السياسية ، وتعيين المحددات القانونية والدستورية للنشاط السياسى — وما الى ذلك من موضوعات مماثلة — فضلا عن معالجة هذه الموضوعات جميعا من الوجهة الشكلية ، وفى اطار النصوص القانونية ، دونما اهتمام بما تنطوى عليه من جوانب دينامية ترتبط بواقع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، ودون اهتمام أيضا بتحليل الاداء الفعلى للبناء السياسى والعوامل المرتبطة به أو المؤثرة فيه [٤] •

ومثلما خضع علم السياسة لمقولات وتصورات علم القانون وتحليلات

---

(٤) يظهر ذلك فى الكتابات التالية على سبيل المثال :

— طعيمة الجرف ، **نظرية الدولة والمبادىء العامة للانظمة السياسية ونظم الحكم** ، القاهرة الحديثة ، القاهرة ١٩٧٣ .

فؤاد العطار ، **النظم السياسية والقانون الدستورى** ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧١ .

— محمد كامل ليلة ، **النظم السياسية : الدولة والحكومة** ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧١ .

— ثروت بدوى ، **النظم السياسية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥

فقهائة ، خضعت دراسة التنمية السياسية — حال نشأتها وعلى أيدى فقهاء القانون أيضا — لنفس هذه المقولات والتحليلات ، ولم تتخلص من أسرها الا فى مرحلة متأخرة من نشأتها وتطورها — على أيدى الباحثين فى السياسة المقارنة — نتيجة لتأثير الثورة السلوكية فى العلوم السياسية ، التى اجتاحت مجال البحث السياسى ، وانعكست آثارها على مجموعة المعارف المتعلقة بهذا المجال ، فضلا عن منهجيات وأدوات البحث التى يستند اليها •

وعلى هذا الاساس يعتبر المدخل القانونى فى دراسات التنمية السياسية من المداخل الكلاسيكية التقليدية التى لم تعد تشغل اهتمام الباحثين فى هذا المجال ، ويندر الاعتماد عليها فى الدراسات المعاصرة المتعلقة بهذه القضية • ولذلك فلن نتوقف طويلا أمام هذا المدخل ولن نتعرض له فى سياق هذا الحديث الا بقدر ما يفيد البحث الحالى ، وتقتضيه الاحاطة بمضمون ومحاور اهتمام فقهاء القانون بقضية التنمية السياسية ، وبما يتناسب أيضا مع أهمية هذا المدخل ذاته كجزء من تراث هذه القضية •

ولقد سبق القول أن التنمية السياسية انما هى عملية ديناميه ، تستهدف تطوير أو استحداث نظام سياسى عصرى ، ذى أبعاد تقدمية بشكل أو بآخر • ومن هذه الزاوية تنطلق تحليلات المدخل القانونى للتنمية السياسية من مقولة أساسية مؤداها أن النظام السياسى العصرى المتطور عبارة عن نسق من القواعد والقيم والمعايير القانونية العامة والمجردة • تقوم على كفالتها وتطبيقها وتعميقها وحمايتها مجموعة من المؤسسات

والهيئات السياسية الرسمية ، التى تتمتع بسلطة القهر والاكراه لـكل من جهاز الدولة والافراد على حد سواء • ومعنى هذا أن جوهر التنمية السياسية — فى رأى فقهاء القانون انما يتمثل بشكل أساسى فى قيام (الدولة القانونيـة Legal State) • تلك التى « تخضع الهيئات الحاكمة فيها للقانون •• ويخضع الحاكم والمحكوم لقواعد قانونية معروفة سلفا• وبذلك تتحدد مراكزهم القانونية على نحو واضح • وتكون السيادة والكلمة العليا فى الجماعة للقانون وليست لارادة الحاكم » [٥] • ويتطلب قيام هذه الدولة وجود دستور — أو وثيقة قانونية — يحدد السلطات العامة ومؤسساتها • ويقرر دور وحدود وصلاحيات كل منها وعلاقتها ببعضها البعض • ويعين فى الوقت نفسه حقوق وواجبات الافراد والجماعات ، وما يرتبط بكل ذلك من ضوابط نظامية تكفل تحقيق العدالة والمساواة بين الجميع ، وتنزل العقاب بكل من يخرج عليها ، فضلا عن ارساء الاسس والقواعد المنظمة لحركة المجتمع السياسى ، والكفيلة باستتباب الامن ، واقرار النظام ، وتحقيق الاستقرار الاجتماعى والسياسى فى ربوع المجتمع بوجــه عام •

ويعتبر وجود الدستور بالنسبة للدولة القانونية ضمانة أساسية لخضوع جهاز الدولة لسلطان القانون • ويتأتى ذلك من أن الدستور هو الذى يقيم السلطة فى الدولة ، ويؤسس وجودها القانونى ، ويحدد قواعد ممارستها ووسائل وشروط استخدامها ، كما يحيط نشاطها بسياج مـن

---

(٥) احمد زكى بدوى ، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٤٠٨ •

الضوابط الملزمة . لا تستطيع الحيدة عنها أو اختراق حدودها .وبذلك تصبح سلطات الدولة مقيدة وغير مطلقة . كما يتعين على كل من يباشر هذه السلطات أن يلتزم بالدستور والقانون ، وأن يحترم وضعه الدستورى، والافقد صفته القانونية وشرعية احتلاله لموقعه ، وأفقد السلطات التى يباشرها حجيتها وشرعيتها كذلك (٦) .

والدستور — كما نعلم — هو أبو القوانين جميعا . ولذلك فهو يأتى فى مرتبة أعلى من القواعد التى تصدرها السلطة التشريعية . وهذه بدورها أعلى مرتبة من القواعد واللوائح التى تصدرها السلطات الادارية العليا . وهذه القواعد أيضا فى مرتبة أسمى من القواعد والقرارات التى تصدرها السلطات الادارية الدنيا تطبيقا لقاعدة عامة مجردة مقررة سلفا .ويترتب على هذا التدرج القانونى وجوب خضوع القاعدة القانونية الادنى للقاعدة الاعلى من حيث الشكل والمضمون ، فضلا عن خضوع القاعدة الاعلى للقانون الذى ترتكز عليه ويحدد طريقة صدورها وتعديلها والاجراءات التى يجب الالتزام بها فى مثل هذه الاحوال (٧) .

وحيث أن الدستور هو الذى يحدد السلطات فى الدولة ، ويعين اختصاص كل منها فانه ينبغى على كل سلطة أن تحترم مسئولياتها ولا تتعدى اختصاصاتها .. وهنا تبدو أهمية الفصل بين السلطات — عضويا وشكليا — وضرورة تخصيص جهاز مستقل لكل وظيفة من وظائف الدولة . فيكون هناك جهاز خاص للتشريع ، وآخر للتنفيذ ، وثالث للقضاء .. وهكذا .

---

(٦) ثروت بدوى ، المرجع السابق صفحات ١٧٣ — ١٧٤ .
(٧) المرجع نفسه ، صفحات ١٧٥ — ١٧٨ .

ومتى تحقق ذلك أصبح لكل جهاز اختصاص محدد ، لا يمكنه الخروج عليه دون الاعتداء على اختصاصات الاجهزة الاخرى • وبدهى أن الفصل بين السلطات يحول دون هذا الاعتداء ، لان كلا منها سيكون فى مواجهة الاخرى • وبالتالى سيوقف أى عدوان يتعرض له من جانبها [٨] •

هذا ويفترض نظام الدولة القانونية وجود حقوق للافراد فى مواجهة الدولة ، وضرورة حمايتهم من عسف السلطات العامة من ناحية ، ومن اعتدائهم على حقوق بعضهم البعض من ناحية أخرى • وحتى تتأكد هـذه الحقوق ، ويكون ثمة ضمان لحمايتها يتعين أن يكون هناك بالفعل تقييـد لسلطات الدولة قبل الافراد اعمالا لمبدأ خضوع الدولة لسلطان القانون ، ولا ينفى ذلك طبعا حق الدولة فى التدخل فى بعض الاحـوال اعمالا لمسئوليتها عن المحافظة على حقوق الافراد وحمايتها من أى اعتداء تتعرض له • ويستدعى ذلك بالضرورة تنظيم رقابة قضائية فعالة ذات حصانة واستقلال ، تخضع السلطات العامة والافراد لسلطانها ، وتنزل الجزاء بكل من يعتدى على القانون أو يتخطى حدوده ولا يلتزم بضوابطه [٩] • وبذلك يكون ثمة ضمان لسيادة العدالة والمساواة بين الجميع • وبالتالى يتحقق نظام الدولة القانونية بالفعل • ويتأكد احترامها وخضوعها للقانون• وتصبح ثمة امكانية للحكم على النظام السياسى بأنه نظام عصرى متطور •

وقد نتفق أو نختلف مع تحليلات هذا المدخل وتحديداته لمظـاهر وتجليات التنمية السياسية فى مجملها أو فى جوانب محددة منها • وقـد

---

(٨) المرجع نفسه ، صفحات ١٧٤ — ١٧٥ .

(٩) المرجع نفسه ، صفحات ١٧٨ — ١٨١ .

نرفض كل ما يطرحه من تصورات لسبب أو لاخر • وحتى لا نغالى أو نتطرف تأييدا أو معارضة لمعطيات هـذا المدخل يتعين علينا فى هذا المقام أن نتناول هذه المعطيات بشىء من المناقشة والتقويم ، بغية اكتشاف أوجه الضعف أو القصور التى تكتنفها ، واستجلاء ما تنطوى عليه من جوانب اتفاق يمكن تبنيها والافادة منها •

ولعل أول ما ينبغى مناقشته فى هذا المجال هو تلك المقولة الاساسية التى تنطلق منها تحليلات المدخل القانونى والتى تقرر فى صراحة ووضوح أن التنمية السياسية انما تتحقق بقيام (الدولة القانونية) ، وتتمثل فى هذه الدولة فقط ، ولا يمكن البحث عن مظاهرها وتجلياتها خارج اطارها • ذلك أن هذا التصور انما يتناول قضية التنمية السياسية من منظور ضيق ومحدود • يركز على الجوانب الشكلية من النظام السياسى دون التعرض لحقائقه الموضوعية • كما أنه يتعامل مع النظام السياسى باعتباره بنـاء استاتيكيا ساكنا ، ولا ينظر اليه ككيان دينامى متفاعل • فضلا عن أن هذا التصور ينطوى على كثير من التأملات المثالية ، والتحليلات النظرية التى لا تتسق كثيرا مع الواقع ، وتتجاوز حدوده الى حد كبير • مما يحمـل هذا المدخل بكثير من النقائص والعيوب ، التى توهن من شـأنه وتقلل من جدواه ، وتجعله هدفا لكثير من المطاعن والتحفظات • وان كان هذا لا ينفى أهمية القانون بالنسبة للدولة والمجتمع ، وما يلعبه القانون من أدوار فى تنظيم الحياة الاجتماعية والسياسية بوجه عام • فالقانون ــ كما نعلم ــ هو الذى ينظم العلاقات بين الافراد والجماعات • وهو الذى يحدد سلطات الدولةومؤسساتها وحدودمسئولية كل منها وعلاقتهاببعضهاالبعض

والقانون كذلك هو الذى يضع الضوابط والمعايير الكفيلة بتحقيق العدالة والمساواة والاستقرار داخل المجتمع ، ويرسى فى الوقت نفسه القواعد الحاكمة لحركة العمل السياسى والمنظمة لخطـواته عنـد كل مستوى من مستوياته • كما أنه يبيح ويحظر ويؤثم أفعالا دون أخرى • ويحدد كذلك الاجراءات الواجب اتخاذها حيال أحداث السياسة الداخليـة والخارجية على حد سواء • هذا وتشكل المعرفة بنصوص القانون وأحكامه والالمام بأوامره ونواهيه جانبا هاما من ثقافة العـاملين فى الحقل السياسى • كما تعد سيادة القانون والانصياع لضوابطه ضمانة أساسية لتنظيم السلوك السياسى للافراد والجماعات والمؤسسات بوجه عام •

ومع التسليم بكل ذلك وعلى الرغم من قناعتنا الكاملة بأهمية وفعالية دور القانون فى حياة الفرد والجماعة وبالنسبة للعملية السياسية بأسرها ، الا اننا لا نتفق كثيرا مع القول بأن توافر القواعد القانونية المنظمة لحركة المجتمع وديناميات العمل السياسى هو المعيار الوحيد لتطور النظام السياسى أو المحك الاساسى لتحقق التنمية السياسية فى هذا المجتمع أو ذاك•وحجتنا فى ذلك أن لكل مجتمع — متقدم أو متخلف — قاعدة قانونية — وضعية أو عرفية — تنظم العلاقات فى داخله ، وتحكم حركته السياسية بشكل أو بآخر • (١٠) والقانون فى هذا المجتمع أو ذاك لا يصدر عن فراغ ، بل

---

(١٠) انظر فى ذلك :

— احمد أبو زيد ، **الانثربولوجيا والقانون : مقدمة لدراسة القانون الجنائى فى المجتمعات البدائية** ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثامن ، العدد الاول ، مارس ١٩٦٥ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، صفحات ٣٩ — ٦٦ •

ينبثق فى أغلب الاحوال اما استجابة لضرورات عملية ، أو تعبيرا عن مواقف أيديولوجية ، أو انعكاسا لمصالح اجتماعية ، فئوية أو طائفية أو طبقية [١١] . كما أنه يوضع بمعرفة أناس لهم من القوة ما يمكنهم من وضعه، ويطبقه أناس لهم من القوة مايمكنهم من تطبيقه . وهو بين هؤلاء وهؤلاء ليس الا شكلا من أشكال القوة ، وتعبيرا وتنظيما لعلاقات القوة فى المجتمع [١٢] ومن هنا كان مفهوم القانون غير متفق عليه دائما ، ويختلف من مجتمع الى آخر ، ومن وقت الى آخر أيضا . كما يتحدد مضمونه وتتغين غاياته ، ويتأثر تفسيره وتطبيقه بالتوجهات الاجتماعية والمواقف الايديولوجية والمصالح الخاصة بمن يتصدون لوضعه أو تفسيره أو تطبيقه . ونظرا

---

(١١) لمزيد من التفاصيل حول هذه القضايا انظر على سبيل المثال :
— السيد محمد بدوى ، **القانون والجريمة والعقوبة فى التفكير الاجتماعى الفرنسى** ، نفس المرجع السابق ، ص ٣ .
— السيد ياسين ، **علم الاجتماع القانونى والسياسة الجنائية** ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثانى عشر ، العدد الثالث ، نوفمبر ١٩٦٩ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة صفحات ٥٤٠—٥٤١ .
— عزت حجازى ، **مفهوم الضبط الاجتماعى : دراسة فى سوسيولوجيا المعرفة** ، المرجع السابق ، صفحات ٥٥٩ — ٥٧٦ .

— محمد نور فرحات ، **الفكر القانونى والواقع الاجتماعى** ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ .

— على فهمى ، **التشريع والسياسة الاجتماعية : دراسة فى الادوار والحدود** ، المؤتمر الدولى للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية ، جامعة عين شمس ، القاهرة مارس — ابريل ١٩٨٢ .

— ثروت انيس الاسيوطى ، **الصراع الطبقى وقانون التجار** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

(١٢) اسماعيل على سعد ، نظرية القوة : مبحث فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ ، ص ٥٣ ، ص ٣٩٢ .

لان ثمة اختلافا حول مفهوم القانون ومضمونه وغاياته ، فان تفسيره وتحديد محتواه يعد فى بعض الاعتبارات عملا سياسيا بحتا ، تقــوم به السلطة ــ التشريعية أو القضائيـــة أو التنفيذية ــ على أسس غــير موضوعية ، ترتبط بشكل وثيق بمصالح القوة المسيطرة فى المجتمــع ، ولا علاقة لها بالاصــول الفقهية المتعــارف عليها[١٣] • ولذلك لا يعتبر القانون أداة محايدة دائما • ولكنه فى أغلب الاحوال أداة تستخدمهــا الجماعات أو الطبقات المسيطرة على مواقع القوة فى المجتمع ، من أجــل ضبط وتنظيم السلوك العام ، حماية لمصالحها الخاصـــة ، وحفاظا على أوضاعها المتمــيزة • ومن ثم يقـــال : « لا يمكن أن يختلف القـــانون عن ارادة الدولة • لانه بمجــرد أن تخلــع على القـــانون صــفة السيادة لا بد وأن يتخــذ القـــــانون شــكلا معينا هــو الشــكل الذى تــكون الدولة على استعداد لتنفيذه • ولا يمكن أن تكون الدولة على استعداد لقبول أى قانون ما لم يتمش مــع ارادتها • وربما كان الامــر مفتقرا الى الحكمة ، ويشيع فيه الخطأ ولكنه قانون ، لان الدولة هى التى تضـــعه وتقوم بتنفيذه » [١٤] وفضلا عن هذا كله هناك احتمال كبير للخروج على القانون باسم القانون ، والاعتداء على الدستور باسم الدستور ، وخرق

---

(١٣) محمد محمود ربيع ، **مناهج البحث فى السياسة** ، كلية القانون والاقتصاد ، جامعة بغداد ، بغداد ، ١٩٧٨ ، ص ١٨٣ .

(١٤) هارولد لاسكى ، **الدولة نظريا وعمليا** ، (الجزء الاول) ، ترجمة : لجنة اخترنا لك ، دار المعارف ، القاهرة ، ب.ت ، ص ٢٩ .

هناك دراسة رائدة وهامة فى هذا الصدد فى :

— J. Carlin & Others, **Civil Justice and The Poor,** Russell Sage Foundation, New York, 1967.

وانظر عرضا جيدا لهذه الدراسة فى : سمير نعيم أحمد ، **علــم الاجتماع القانونى** ، دار المعارف القاهرة ، ١٩٨٢ ، صفحات ١٦٥ ــ ١٧٤ .

قواعد الشرعية باسم الشرعية ، وتحريف النصوص وعدم التزام الامانة فى تفسيرها ، من أجل تبرير أوضاع معينة ، أو مساندة وتدعيم مصالح بذاتهـــــا [١٥] •

ومادام الامر كذلك فلا يسوغ لنا القول اذن بأن ارساء قواعد القانون، والتأكيد على سيادته هو المعيار الوحيد أو المحك الاساسى لتطـور النظام السياسى ، وتحقيق التنمية السياسية فى المجتمع • لان القانون اذ يعكس رغبات القوة المسيطرة فى المجتمع ، ويعبر عن مصالحها وتطلعاتها ، قـد لا يضع فى اعتباره رغبات ومصالح غيرها من القوى ، وقد يفتات على حقوقها المشروعة أيضا • ومن ثم يصبح العمل السياسى ، وحق المشاركة فى الحياة السياسية وقفا على من يسيطرون على مواقع القوة دون غيرهم ، أو احتكارا لمن يتقلدون المناصب المؤثرة دون سواهم • وبالتالى يصعب تحقيق المساواة بين الافراد والجماعات • ويتعذر تحقيق التــكامل والاستقرار الاجتماعى والسياسى المنشود •

هذا ولما كان القانون ليس شيئا مفارقا للواقع الاجتماعى أو خارج سيطرة الانسان ، بل يصدر عن هذا الواقع ، ويعكس رغبات المنتصرين فى الصراع السياسى ويعبر عن ارادتهم ، فان القانون اذن لا يمكن أن يعد متغيرا مستقلا أو أداة للتغيير ، بل يمكن اعتباره متغيرا تابعا وخاضعا للتغيير هو الاخر • ومن ثم يحق لنا القول بأن القانون وان كان هو الاداة التى يفرض بها النظام السياسى ارادته على المجتمع الا أن النظام السياسى

(1 5) C.J. Friedrich, **Man and His Government : An Empirical Theory of Politics,** Mc Graw-Hill, New York, 1963, p. 275.

فى واقع الامر هو الاداة الرئيسية التى تتوســل بها القو ة المسيطرة من أجل سن واعمال القوانين والتشريعات التى تخدم مصالحها ، وتعبر عن تطلعاتها ، وتدعم أوضاعها المسيطرة والمتميزة بوجه عام . وبالتالى قد تظل أوضـــاع التخلف ومظاهـــره على ما هى كقسمة مميزة للواقـــع الاجتماعى والسياسى برغم توافر القواعد القانونية . وقد تكون هـــذه القواعد أيضا سببا فى تكريس التخلف واستمراره . وبذلك يسقط القول بأن ارساء قواعد القانون وتأكيد سيادته هو مصدر تطور النظام السياسى وعماد التنمية السياسية الرئيسى .

وكما أن القانون كمعيار لتطور النظام السياسى محل انتقاد وتحفظ، فان القول بأن وجود المؤسسات السياسية الرسمية والفصل بين السلطات يعد مظهرا لهذا التطور ليس بمنأى عن الانتقاد والمراجعة كذلك . ويتأتى هذا الانتقاد — أولا وقبل كل شىء — من أن تحليلات المدخل القانونى تنصب أساسا على المؤسسات السياسية الرسمية التى يحددها الدستور، وينظمها القانون باعتبارها المكونات الرئيسية لبناء الدولة . وهذا فيما نرى تصور ضيق ومحدد لمفهوم النظام السياسى ، وتحديد غير واقعى لمكوناته، وللقوى المؤثرة فى الحياة السياسية بوجه عام . فالنظام السياسى — فى واقع الامر — ليس هو الدولة ومؤسساتها الرسمية فقط . ولكنه بناء ضخم واسع يشمل المؤسسات الرسمية التى تشكل بناء الدولة ، ويتضمن أيضا المؤسسات الطوعية التي قد توجد دون تنظيم من الدستور أو القانون ، ولكنها تلعب دورا حيويا ومؤثرا فى توجيه حركة العمل السياسى وعملية صنع القرار السياسى ، كالاحزاب السياسية ، وجماعات المصلحة ، ووسائل

الاعلام ••• وما الى ذلك • يضاف الى هذا أن تحليلات المدخل القانونى وان كانت تولى اهتماما كبيرا بالمؤسسات الرسمية للدولة فان جهد هـذه التحليلات يقتصر عادة على وصف هذه المؤسسات ، والنظر فى أسانيد قيامها ، ومشروعية وحدود ما تقوم به من أدوار ، دون اهتمام يذكر بالبحث فى كيفية أدائها الوظيفى أو الدور الحقيقى الذى تقوم به • ومن هنا كان اهتمام هذه التحليلات يتركز أساسا على دراسة الجوانب الشـكلية والاستاتيكية للنظام السياسى ، ولا يتعامل مع هذا النظام — ومؤسساته ككيان دينامى متفاعل من الداخل ومع البيئة التى يوجد فيها • هذا فضـلا عن أن تأكيد المدخل القانونى على مبدأ الفصل بين السلطات وعدم التداخل بينها وضرورة التزام كل منها حدود اختصاصاتها ومسئولياتها فيه كثير من المغالاة فى المثالية ، ويتناقض مع الواقـع العملى كثيرا ، ولا تسنده معطيات الحياة السياسية فى كثير من الاحوال • اذ من الثابت عمليا وواقعيا أن ثمة تداخلا وتبادلا للادوار بين مختلف السلطات أحيانا،وأن القول بوجود حدود قاطعة بين السلطات انما هو تصور مثالى لا يمكن أن يتحقق لتعارضه مع وحدة السلطة فى الدولة ، ومع حقيقة أن السلطات العامة فى الدولة عبارة عن جملة اختصاصات ترتد جميعا الى أصل واحد هو القوة المسيطرة فى المجتمع • ومن ثم لايمكن لهذه السلطات أن تباشر مسئولياتها بمعـزل عن بعضها البعض ، بل يلزم أن تقوم بين الهيئات التى تمارسها علاقات تعاون وتداخل ، تنسق بينها ، وتوجه أنشطتها ، وتدفعها جميعا الى الهدف المشترك • يؤكد ذلك أن سلطة التشريع مثلا وان كانت من اختصـاص الهيئة التشريعية الا أن الهيئة التنفيذية قد تشارك فى عملية التشريـع

بما لها من حق اقتراح القوانين ، وحق التصديق عليها ، وحق اصدارها فى بعض الاحوال • واذا كانت شئون الادارة والعلاقات الخارجية مـن اختصاص الجهاز التنفيذى ، فان البرلمان ــ بما له من سلطة رقابية على أعمال الحكومة ، وبما له من حق التصديق على المعاهدات ــ يمـارس فى الواقع دورا هاما فى تسيير شئون الادارة والعلاقات الخارجية • وفضلا عن هذا كله فان سلطة القضاء وان كانت من اختصاص الهيئة القضائية الا أن السلطة التنفيذية تشارك فيها أحيانا ، سواء كان ذلك من خلال تصديق رئيس الدولة على بعض الاحكام ، أو عن طريق رئاسته للمجلس الاعلى للقضاء كما هى الحال فى مصر حاليا • ومن ثم ينهار القول بأن الفصل بين السلطات يعد مظهرا للتطور السياسى أو أحد خصائص النظام السياسى النامى كما تذهب الى ذلك تحليلات المدخل القانونى ومن يستند الى هذه التحليلات من الباحثين •

ومؤدى هذا كله أن المدخل القانونى اذ يقرر أن التنمية السياسية انما تتحقق بقيام (الدولة القانونية) ، وأنها تتمثل فى هذه الدولة فقط ، فهو بهذا التقرير لا يشير الى نظام سياسى واقعى يمكن القياس عليه أو السير على هداه ، ولكنه يشير الى نظام مثالى لا وجود له فى أرض الواقع، ولم يتحقق بصورة مكتملة العناصر فى القانون الوضعى أيضا • وهـو اذ يؤكد على ضرورة خضوع الدولة للقانون والتزامها حـدوده وضوابطه انما يشير بطرف خفى كذلك الى ضرورة التمسك بحرفية نصوص القانون، ورفض كل محاولة لتغييرها أو المساس بها • ومعنى هذا كله أن المدخل القانونى انما يتضمن فى جوهره دعوة صريحة الى الجمود والمحافظة •

ويمثل فى حد ذاته أداة لتكريس التخلف واستبعاد كل محاولة من شأنها تغيير الواقع الاجتماعى أو تطوير النظام السياسى والحياة السياسية بوجه عام . ومن هنا كان حرى بنا ونحن نبحث عن مدخل ملائم لدراسة التنمية السياسية أن نعرض عن الاعتماد على المدخل القانونى كأداة للتحليل ووسيلة للتفسير ، أو كسند مفيد للدراسة والبحث ، وان كنا رغم ذلك لا ننكر أهمية القانون كأداة لتنظيم العلاقات بين الافراد والجماعات من ناحية . أو كوسيلة لضبط ايقاع حركة العمل السياسى داخل المجتمع من ناحية أخرى.

ثانيا : المدخـل المـاركسى :

يشكل الفكر الماركسى فى دراسات علمى الاجتماع والسياسة مبحثا دراسيا هاما ومتميزا من حيث مضمونه ومنهجه والموقف النظـرى الذى يستند اليه . وهو يكتسب أهميته ومكانته الخاصة فى هذا الصدد باعتباره رؤية جديدة لدراسة المجتمع والسياسة من ناحية ، ولان هذه الرؤيـة قد وجدت طريقها الى التطبيق العملى فى كثير من المجتمعات المعاصرة من ناحية أخرى ، فضلا عن أن معظم الاتجاهات السوسيولوجية المعاصرة تعد فى بعض الاعتبارات مجرد رد فعل معارض لافكار ماركس الاساسية على ما يقول ليبست S.M. Lipset (١٦) ، أو نوعا من المناظرة مع شبح ماركس على ما يقول ايرفينج زايتلين I.M Zeitlin (١٧) .

---

(16) S.M. Lipset, **Revolution and Counterrevolution : Change and Persistence in Social Structure,** Heinemann, London, 1969, p. 122.

(17) I.M. Zeitlin, **Ideology and the Development of Sociological Theory,** Prentice - Hall of India Private Limited, New Delhi, 1969, pp. 109—319.

ومن الغريب أن كارل ماركس — رغم اهتمامه الكبير بقضايا المجتمع ومشكلاته — لم يفرد لهذه القضايا أو تلك المشكلات كتابا مستقلا متخصصا يحمل عنوان علم الاجتماع ، ولم يشر الى هذا المفهوم من قريب أو بعيد ومع ذلك لا يسع المراجع لاعمال ماركس ومؤلفاته الا أن يقرر أن هذه الكتابات انما تمثل فى مجملها محاولة جادة ومنظمة لاقامة علم للمجتمع ، ذى طابع خاص ومتميز ، وتشكل فى الوقت نفسه اضافة هامة الى التراث السوسيولوجى ، مهما كانت أوجه الاتفاق أو الاختلاف معها • يضاف الى ذلك أننا وان كنا لا نجد فى تحليلات ماركس أية اشارة — مباشرة أو غير مباشرة — لقضية التنمية السياسية كما يطرحها الفكر الاجتماعى والسياسى المعاصر الا أن المراجع لاعمال ماركس ، ودراساتة لتطور البناء الاجتماعى والنظام السياسى يتضح له بجلاء أن كل ما تضمنته هذه الاعمال من قضايا وتحليلات انما يدور أساسا حول قضية التنمية السياسية ، ويشكل فى مجملة وجهة نظر متميزة ومتكاملة بشأنها • ومن ثم فلا يسوغ لنا عند البحث فى هذه القضية أن نغفل جهود ماركس — وتابعيه — فى هذا الصدد أو نقلل من شأن هذه الجهود ، ولا يجوز لنا كذلك أن نعزف عن الافادة منها أو التعويل عليها عند تطوير وجهة نظر معينة أو تدعيم رأى محدد يخدم البحث فى هذا المجال من زاوية أو أخرى •

وقد اتضح لنا من قبل أن التنمية السياسية تهتم أساسا بتطوير النظام السياسى ، واكسابه طابعا عصريا تقدميا على نحو أو آخر • والفكر الماركسى — كما نعــلم — ينظر الى النظام السياسى باعتباره بناء يعكس الاوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية السائدة فى المجتمع • ويعتبر

النظام السياسى متطورا — فى رأيه — حين يعكس هذا النظام مصالح الطبقة العاملة (البروليتاريا) ، ويؤكد سيطرتها على وسائل الانتـــاج ، ويحول دون حدوث الاستغلال فى المجتمع • ومعنى هذا أن جوهر التنمية السياسية فى الفكر الماركسى يمكن أساسا فى انتقال السلطة السياسية الى الطبقة العاملة ، وزوال سيطرة الطبقات المستغلة ، وانتفاء التمايز الطبقى من المجتمع بوجه عام • ذلك أن الطبقة العاملة — فيما يرى ماركس وأتباعه هى الطبقة الكادحة المنتجه • وهى الاولى من غيرها باحتلال مواقع القوة فى المجتمع ، والجديرة وحدها بحمل الرسالة التاريخية لاقامة المجتمع الاشتراكى ثم المجتمع الشيوعى المأمول • وذلك اتساقا واتفاقا مع ما يقضى به التحليل المادى للتاريخ ، وما ينطوى عليه هذا التحليل من تأكيد على دور العوامل الاقتصادية فى تشكيل البناء الطبقى للمجتمع ، وما يترتب على ذلك من تبلور للمصالح الاقتصادية والاجتماعية للطبقات المختلفة ، وما يقترن بذلك من نمو للوعى الطبقى ، واحتدام للصراع بين الطبقات ، وانتصـــار للطبقة العاملة فى النهـــاية ، وتطـــوير للبناء الكلى للمجتمـــع بالتـــــــالى [(١٨)] •

وفى ضوء ما تقدم تنطلق تحليلات المدخل الماركسى لقضية التنمية السياسية من مقولة أساسية مؤداها « أن انتاج الوسائل المادية اللازمة

---

(١٨) انظر فى ذلك الكتابات التالية على سبيل المثال :

— V. Podosetnik & A. Spirkin, **A. Glance At Historical Materialism**, trans. by : D. Skvirsky, Progress Publishers, Moscow, W.D.

— ف. كيلى ، م. كوفا لزون ، **المادية التاريخية** ، تعريب : احمد داود ، دار الجماهير ، دمشق ، ١٩٧٠ .

مباشرة للمعيشة ، وما يقترن بذلك من تطــور اقتصادى يتحقق على أيدى أى من الشعوب أو خلال فترة تاريخية معينة ، هو الذى يشكل الاساس الذى تتطور من فوقه مؤسسات الدولة ، والتصورات القانونية ، والفنون، وحتى الاراء العقدية للناس •••• وفى ضوء ذلك فقط ينبغى أن تفسر (هذه التطورات) بعكس ما عليه الحال حتى الان »[١٩] • وحجة أنصار المدخــل الماركسى فى هذا الصدد أن العمل هو أساس الحياة الاجتماعية • وأنه ضرورة طبيعية للانسان • لانه بدون العمل ، وبدون النشاط الانتاجى تصبح الحياة الانسانية نفسها غير ممكنة • ومن ثم تعتبر عملية الانتاج Production Process هى الاساس الذى يقوم عليه المجتمع الانسانى ، والمجال الرئيسى للعلاقات الانسانية • ولكى تتم عملية الانتاج لابد أن تكون هناك موضوعات للعمل objects of labour هى الاشياء التى ينصب عليها جهد الانسان • ولابد أن تكون هناك كذلك أدوات للعمل Means of labour تستخدم فى معالجة هذه الموضوعات • وباجتماع كل من موضوعات العمل وأدواته تتوافر وسائل الانتاج Means of production • ولكن توافر هذه الوسائل لا يعنى أن عملية الانتاج قد استكملت مقوماتها أو أن بمقدور هذه الوسائل أن تنتج وحدها • بل لابد من وجود الانسان العامل وجهد هذا الانسان الى جوار هذه الوسائل • واذا تم ذلك تشكلت قوى الانتاج The forces of production ولكن قوى الانتاج ــ رغم ذلك ــ لا تعد كافية بذاتها لكى تتم عملية الانتاج • فالناس لا ينتجون وهم

---

(19) F. Engels, **Speech At The Graveside of Karl Marx**, in : K. Marx & F. Engels; **Selected Works**, Vol. II, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1962, p. 167.

فرادى أو منفصلين عن بعضهم البعض • والعمل بطبيعته — ودائما — ذو طابع اجتماعى • ومن ثم فان عملية الانتـــاج تتطلب بالضرورة ترابط وتضافر جهود جميع العاملين فيها وانتظامهم سويا فى علاقات اجتماعية معينة ، والا تعذر أن تتم هذه العملية تماما • « فالناس — كما يقـــول ماركس — ينتجون فقط حينما يتعاونون بطريقة معينة ويتبادلون أنشطتهم المشتركة • ولذلك فهم — لكى ينتجوا — يدخلون فى روابط وعلاقات معينة فيما بينهم • ومن خلال هذه الروابط والعلاقات الاجتماعية وحدها يكون تأثيرهم على الطبيعة وتتم عملية الانتاج » [٢٠] •

وتشكل علاقات الناس خلال عملية الانتاج ما يسميه ماركس (علاقات الانتاج) • Relations of production وهذه العلاقات فى جوهرها جزء لا ينفصل عن عملية الانتاج ومكمل لها فى الوقت ذاته • وأســـاس هـــذه العلاقات هو شكل الملكية Form of ownership أى علاقة الناس بوسائل الانتاج ، والتى من خلالها يتحدد وضع مختلف الجماعات الاجتماعية فى عملية الانتاج وداخل المجتمع بالتالى • ومؤدى هذا « أن ملكية وسائل الانتاج هى العلاقة الاجتماعية التى ينشأ على أساسها مركب العلاقات البشرية بأسره فى أثناء عملية الانتاج الاجتماعية • ذلك أن ملكية وسائل الانتاج هى التى تقرر الطرق التى تستخدم بها • وبذلك تحدد الصور التى يتخذها التعاون وتقسيم العمل • وفضلا عن هذا تحدد ملكية وسائل الانتاج المشكلة المتعلقة بمن يملك المنتجات • ومن هنا تتقرر كيفية توزيعها • (وبناء على

(20) K. Marx, **Wage, Labour And Capital,** in : K. Marx & F. Engels, op. cit, Vol. I, p. 89.

ذلك) تشكل ملكية وسائل الانتاج الاساس ، أو المبدأ التنظيمى،الذى يقوم عليه علاقات الانتاج وعلاقات التوزيع • وهذا يستتبع وجوب تصنيف علاقات الانتاج طبقا لملكية وسائل الانتـاج • وهذه الملكية قد تـكون اجتماعية أو خاصة حسب الاحوال »(٢١) • وفى هـذا كله يكمن أسـاس التمايز والترتيب الطبقى فى المجتمع ، ويتحدد هرم التدرج الاجتماعى بالتالى • ومعنى هذا كله أنه « اذا كان الجانب الاساسى والحاسم فى الحياة الاجتماعية هو عملية الانتاج المادى ، فان أساس تقسيم المجتمـع الى طبقات ينبغى أن نبحث عنه فى الموقع الذى تشغله كل جماعة من الناس فى نسق الانتاج الاجتماعى ، وفى علاقتهم بوسائل الانتاج » (٢٢) • وبناء على ذلك تخلص التحليلات الماركسية الى القول بأن الطبقة الاجتماعية هى : « تجمع لاشخاص يؤدون نفس الوظيفة فى اطار عملية الانتاج »(٢٣) أو هى«وحدة جماعية من الاشخاص الذين يؤدون دورا واحدا فى الانتاج، ويقيمون علاقات متماثلة مع غيرهم من الوحدات الجماعية التى تسهم معهم فى عملية الانتاج » (٢٤) • أو هى « تدرجات اجتماعية متراكبـة

---

(٢١) أوسكار لانج ، **الاقتصاد السياسى : القضايا العامة** ، ترجمة : راشد البراوى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ ، صفحات ٣٧ — ٣٨ .

(22) C. Dutt, (ed.), **Fundamentals of Marxism Leninism,** Progress Publishers, Moscow, 1964, p. 150.

(23) R. Bendix & S.M. Lipset, **Karl Marx's Theory of Social Class,** in : Bendix & Lipset, (eds.), **Class, Status and Power,** The Free Press, N.Y. 1966, p. 7.

(٢٤) بوخارين ، **نظرية المـادية التاريخية** ، ١٩٣١ . ورد فى : جـورج جورفيتش ، **دراسات فى الطبقات الاجتماعية** ، ترجمة : أحمد رضا محمد رضا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ٨٤ .

مبنية على ملكية وسائل الانتاج » [٢٥] • أو بتعبير أفضل وأكثر تفصيلا هى « جماعات عريضة من الناس ، تتميز عن بعضها من حيث الموقع الذى تشغله فى نسق الانتاج الاجتماعى المحـــدد تاريخيا ، ومن حيث عـــلاقتها بوسائل الانتاج التى يحددها ويكرسها القانون فى معظم الاحوال ، فضلا عن دورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل ، وكيفية حصولها على الثروات الاجتماعية ، ومقدار حصتها من هذه الثروات • وعلى هذا فالطبقات عبارة عن جماعات من الناس تستطيع احداها استغلال عمل الاخرى نتيجـــة لتباين الموقـــع الذى تشغله كـــل منهما فى نمط معين من الاقتصـــاد الاجتماعى » [٢٦] •

وليست الطبقة الاجتماعية عند ماركس وأتباعه مجرد جماعة كبيرة من الناس تشغل نفس الموقع داخل البناء الاقتصادى للمجتمع وحسب ، ولكنها من خلال هذا الموقع ونتيجة له تكتسب خصائص وسمات معينة تميزها وتفرقها عن غيرها من الطبقات والجماعات الاجتماعية الاخرى • ويتمثل ذلك فى تعاظم احساسها بأوضاعها المادية المتميزة ، وتنامى وعيها الطبقى وتبلور معتقداتها وآرائها وتوجهاتها الخاصة ، وما يرتبط بكل ذلك من أنماط معينة للسلوك ، وأساليب محددة للنضال من أجل ضمان مقومات حياتها ومواجهة ما يعرض لها من تحديات سواء كانت هذه الطبقة مالكة

---

(٢٥) افربرج ، **الطبقات الاجتماعية** ، ١٩٠٥ ، ورد فى : جورج جورفيتش ، المرجع السابق ، ص ٢٦ •

(26) V.I. Lenin, **Selected Works**, Vol. 3, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1961. p. 248.

أو عاملة • ونظرا لان ثمة تباينا حقيقيا وأساسيا بين المصالح الاقتصادية والميزات الاجتماعية لكل من الطبقة المالكة والطبقة العاملة ، وحيث أن ثمة استغلالا من الاولى للثانية فان ثمة صراعا حتميا وضروريا لابد وأن ينشب بين الطبقة المستغلة والطبقة التى يقع عليها عبء الاستغلال ، ولابد أن ينتهى هذا الصراع بانتصار احدى هاتين الطبقتين على الاخرى ، أو اندحارهما معا • كما أن هذا الصراع ليس أمرا عارضا أو موقوتا بل هو ظاهرة تاريخية عايشها المجتمع الانسانى من قديم ، وسيظل يعايشها ما دام هناك تمايز وتفاضل طبقى فى المجتمع • ومن هنا كان « الحر والعبد ، والنبيل والرجل العادى ، والسيد الاقطاعى والقن ، ورئيس الحرفة والصانع — أى المستغلون ومن يقع عليهم عبء الاستغلال بوجه عام — فى تعارض ونضال مستمرين • وهذا النضال — سواء كان سافرا أو مستترا — غالبا ما ينتهى بانقلاب ثورى يشمل المجتمع بأسره ، أو يفضى الى اندحار الطبقتين المتصارعتين » [٢٧] • والسبب فى ذلك أن الطبقة التى يقع عليها عبء الاستغلال لا تروض نفسها أبدا على قبول واقع أنها لابد وأن تعمل طيلة حياتها من أجل المستغلين • ومن ثم فهى تناضل من أجل انتزاع حقوقها وحريتها • بينما الطبقة المستغلة تستخدم الصراع

---

(27)K. Marx & F. Engels, **Manifesto of The Communist Party,** in : K. Marx & F. Engels, op. cit., Vol. I, p. 34.

انظر ترجمة عربية لهذا الكتاب تحت عنوان :
— **بيان الحزب الشيوعى** ، دار التقدم موسكو ، ب.ت .
وانظر ترجمة أخرى تحت عنوان :
— **البيان الشيوعى ، ترجمة خالد بكداش ، دار الفكر الجديد ، بيروت ،** ١٩٥٥ .

الطبقى من أجل توطيد سيطرتها وتدعيم أركانها [٢٨] • ومن هنا نشأت السياسة كمجال خاص للحياة الاجتماعية • أى كمجال للعلاقات المتبادلة بين الطبقات • وبذلك تعتبر السياسة تابعة مباشرة للاقتصاد ، ومن أكثر المؤشرات وأشدها تعبيرا عنه[٢٩] • ففى السياسة — كما يقال — تدور الامور قبل كل شىء حول مسائل الوضع الاقتصادى للطبقات ، وحول تأمين مصالحها والدفاع عنها • والنقطة المحورية فى هذا المجال من الحياة الاجتماعية — والتى تمنحها صفتها النوعية وتجعلها أكثر المؤشرات تعبيرا عن الاقتصاد — هى الدولة • ويتأتى ذلك من أن الطبقات السائدة التى تسيطر على وسائل الانتاج لا تلجأ لحماية مصالحها الى الاكراه الاقتصادى فقط ، بل الى الاكراه غير الاقتصادى أيضا • ولذلك فهى تحتاج الى سلطة الدولة وتتمسك بها • أما الطبقات الواقعة تحت عبء الاستغلال فهى لاتنى عن النضال من أجل تحرير نفسها اقتصاديا وانتزاع حريتها وحقوقها السياسية • ولذلك فان نضالها يتجه بالضرورة الى سلطة الدولة ، اذ لا مجال لاشباع مطالبها وتحقيق مصالحها الا باقامةسلطتها الخاصة • وبهذا الشكل — أو ذاك — تنصب العلاقات المتبادلة بين الطبقات على مسألة الدولة وبنائها وقيادتها ، اما بهدف الحفاظ على سلطتها القائمة ، أو لاسقاطها واحلال سلطة أخرى محلها • وهذه العلاقات بالضرورة علاقات سياسية

---

(28) K. Costello, (ed.), **Elements of Political Knowledg**, Progress Publishers. Moscow, 1970, p. 22.

(29) V.I. Lenin, **Collected Works**, Vol. 5, Progress Publishers, Moscow, 1960, p. 15.

أو ذات مضمون سياسى فى الاساس [٣٠] • ومن هنا كان الصراع الطبقى صراعا سياسيا بالدرجة الاولى ، أو مقترنا بالصراع السياسى وفى اتجاهه [٣١] • ويمثل فى الوقت نفسه المصدر الرئيسى لتطور المجتمع والنظام السياسى ، والقوة الدافعة والمحددة لاتجاه هذا التطور [٣٢] • ونتيجة لذلك كانت الدولة دائما أداة قهر طبقى • أى أداة بيد الطبقة المسيطرة ، تعكس مصالحها ، وتؤكد قوتها ، وتكره الطبقات الاخرى على الرضوخ لسلطتها والاذعان لها [٣٣] • يقول بوتومور : « ان الطبقة العليا فى المجتمع — كما يقول ماركس — والتى تتألف من مالكى وسائل الانتاج الاساسية ، هى بالضرورة الطبقة الحاكمة • أى التى تسيطر على أجهزة السيادة السياسية كالتشريع ، والقضاء ، والادارة ، والقوات المسلحة ، وهيئات النشاط الفكرى • أما الطبقات الاخرى فى المجتمع — والتى ترزح تحت وطأة هذه السيطرة — فهى مصدر المعارضة السياسية، والمذاهب السياسية الجديدة ، ومصدر الطبقة الحاكمة الجديدة فى

---

(٣٠) أ.ك. أوليدوف ، **الوعى الاجتماعى** ، ترجمة : ميشيل كيلو ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٧٣ .

(31) K. Marx, **The Poverty of Philosophy,** International Publishers, New York, 1959, pp. 145—146.

(32) V. Afanasyev. **Marxist Philosophy : A Popular Outline,** Progress Publishers, Moscow, 1965, p. 233.

وانظر ترجمة عربية لهذا الكتاب تحت عنوان :

— **اسس الفلسفة الماركسية** ، ترجمة : عبد الرازق الصافى ، دار الفارابى ، بيروت ، ب.ت .

(33) Ibid, pp. 270—277.

أيضا : محمد الخفيف ، **الدولة** ، محاضرات المعهد العالى للدراسات الاشتراكية ، الاتحاد الاشتراكى العربى ، القاهرة ، ١٩٦٥ .

النهاية » (٣٤) . ومعنى هذا أن الدول تختلف فيما بينها من حيث الطبقة الاجتماعية التى تمثلها وتخدم مصالحها . ومن حيث القاعدة الاقتصادية التى تقوم عليها . ولقد عايش المجتمع الانسانى خلال تاريخه أربعة أنواع من الدول هى على التوالى : دولة ملاك العبيد ، ودولة الاقطاع ، ودولة الرأسماليين ، والدولة الاشتراكية . وتعتبر الدولة الاشتراكية دولة من نوع جديد . اذ تختلف جذريا عن جميع أنواع الدول السابقة عليها من حيث أنها — بطبيعة جوهرها الطبقى — دولة شعبية حقيقية ، لا تمثل الطبقات المستغلة ، ولا تحمى مصالح هذه الطبقات . وهذا ما يعنى « أن جميع الدول السابقة ما هى الا أدوات للطبقات المستغلة تقمع بها جمهور العاملين من أجل توطيد نظام الاستغلال وتكريس انقسام المجتمع الى مستغلين ومستغلين . أما ديكتاتورية البروليتاريا فهى دولة الطبقة العاملة التى بتعاونها مع غيرها من العاملين ستحطم النظام الرأسمالى وستقيم مجتمعا جديدا خال من الطبقات المتناحرة ..... ومن استغلال ملايين العمال من قبل أقلية تافهة من الاثرياء » (٣٥) .

وعلى هذا الاساس تعتبر دكتاتورية البروليتاريا — كما تؤكد تحليلات

---

34) T. B. Bottomore, **Classes in Modern Society,** George Allen & unwin LTD, London, 1967, p. 61.

انظر ترجمة عربية تحت عنوان :

— **الطبقات فى المجتمع الحديث** ، ترجمة : محمد الجوهرى وآخرين ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ . وترجمة أخرى غير دقيقة تحت عنوان:

— **الطبقات فى المجتمع الحديث** ، ترجمة : وهيب مسيحة ، سلسلة كتب الناقوس (الكتاب الثالث) ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ب.ت .

(35)V. Afanasyev, op· cit., pp, 277—281.

المدخل الماركسى — « دولة ديمقراطية حقيقية ••• تعكس نمطا ديمقراطيا على درجة عالية من الجدة والامتياز هو ديمقراطية الغالبية الساحقة من الجماهير،التى لن تلبث أن تتحول خلال عملية تطورها — وبشكل متزايد — الى ديمقراطية اشتراكية للشعب بأسره • ويكتسب هذا النمط الديمقراطى الجديد جدته وامتيازه من أنه — فى المحل الاول — يعبر عن حقوق جمهور العاملين ، ويوفر لهم أيضا الظروف الملائمة لمباشرة هذه الحقوق • ففى ظل دكتاتورية البروليتاريا لا يتمتع العمال بحقوق شكلية فقط — كما هى الحال فى الدول الرأسمالية ••• ولكنهم يملكون بالفعل جميع وسـائل الانتاج التى تمكنهم من ادارة اقتصاديات البـلاد ، والتمتـع بحقهم فى العمل ••• ومن ثم فهم يتولون حكم البلاد بالفعل ، ويديرون — بشـكل مباشر أو من خلال ممثليهم — شئون حياتها الاقتصـادية والسياسية والثقافية » (٣٦) • وهذا فى حد ذاته هو جوهر التنمية السياسية ، والمعيار الحقيقـى للتطور السياسى فى سياق الفكر الماركسى •

وليس ثمة شك فى أن هذا التصور فيه من الصدق بقدر ما فيه من التطرف ، وفيه من المثالية أيضا بقدر ما فيه من الواقعية • وهو لذلك يواجه كثيرا من المآخذ ، وترد عليه كثير من التحفظات كذلك • ومرجع هذا بوجه عام أن تحليلات المدخل الماركسى تنطلق بصفة أساسية من مسلمة مبدئية تقضى بأن النظام السياسى النامى انما هو ذلك النظام الذى يعكس مصالح الطبقة العاملة (البروليتاريا) وحدها ، ويؤكد سيطرتها على وسـائل

---

(36) Ibid, pp. 281—282.

الانتاج ، بما يحول دون حدوث الاستغلال فى المجتمع ، ويســاعد على انتفاء التمايز الطبقى بوجه عام • كما أنها ترى أن علاقة الافراد بوسائل الانتاج هى العامل الحاسم والرئيسى فى تحديد مفهوم الطبقة وتشكيل هرم التدرج الطبقى للمجتمع • هذا فضلا عن تأكيدها على دور الصراع فى الحياة الاجتماعية ، وأن الصراع الطبقى على وجه التحديد هو المحرك الاساسى لتطور المجتمع والنظام السياسى بالتالى • وتلكم جميعا أمور خلافية لا يكاد ينعقد عليها اتفاق بين الباحثين ، ويصعب على المرء أن يعتمد عليها تماما دون مراجعة أو مناقشة • فالقول مثلا بأن انتقال السلطة الى الطبقة العاملة ، وسيطرتها على وسائل الانتاج من شأنه أن يحقق التنمية السياسية فى المجتمع ، لا يعنى ولا يستتبع بالضرورة تطوير بنية النظام السياسى ووظائفه • بل كل ما يعنيه ويترتب عليه هو أن السلطة السياسية والسيطرة الاقتصادية قد انتقلت من طبقة الى أخرى دون افساح المجال أمام بقية الطبقات لان تمارس حقها فى المشاركة فى السلطة أو فى السيطرة على وسائل الانتاج • كما أن ارتباط النظام السياسى بطبقة معينة وتعبيره عن مصالح هذه الطبقة دون غيرها لا يتفق مع المعايير الحديثة للتطــور السياسى وما تقوم عليه من اعتبار عنصر الانجاز — لا علاقات الانتساب أو الانتماء الطبقى — هو الاساس أو المعيار الحقيقى لقياس درجة تطور أو تخلف النظام السياسى • وما دام انتقال السلطة السياسية الى الطبقة العاملة سيحيل النظام السياسى الى اداة تعكس مصالح هذه الطبقــة وتعبر عنها وتحميها دونما اعتبار لمصالح الطبقات الاخرى فان النتيجة اللازمة عن ذلك هى انعدام المساواة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الطبقات ، وفقدان التكامل الاجتماعى والسياسى بالتالى • وبذلك ينتفى

القول بأن سيطرة الطبقة العاملة على السلطة تؤدى الى انتفاء التمـايز الطبقى ، وتحول دون حدوث الاستغلال فى المجتمع •

وارتباطا بما تقدم يتعرض المدخل الماركسى لانتقاد آخر مؤداه أن المساواة الاجتماعية والسياسية ما هى الا تصور غير واقعى وغير محتمل • لان اللامساواة الاجتماعية أمر طبيعى حتمى ودائم • بل هى قانون عام يحكم الطبيعة والمجتمع ويسرى عليهما فى آن واحد • فكل جماعة اجتماعية هى فى واقع الامر كيان اجتماعى متدرج • وانقسام المجتمع الى طبقـات ومستويات مرتبة فى تدرج معين للثروة والهيبة والقوة والمكانة يكاد يكون ظاهرة عامة فى المجتمعات المتقدمة والمتخلفة ، ولا يستثنى من ذلك أى من المجتمعات التاريخية أو المعاصرة • « فلم توجد من قبل ، ولن تكون هناك أبدا جماعة اجتماعية مسطحة ، يتساوى فيها كل الافراد • وعلى ذلـك فالمجتمع غير المتدرج والقائم على المساواة الحقيقية بين أعضائه ما هو الا أسطورة لم تتحقق فى تاريخ البشرية •••• ولا تشكل الديمقراطيـات الحديثة استثناء لهذه القاعدة • لانه وان كانت دساتيرها تنص على (أن كل الناس متساوون) فان الشخص الساذج وحده هو الذى قد يخلص من هذا الى القول بانتفاء التدرج الاجتماعى فى هذه المجتمعات » [٣٧] •

---

(37) P.A. Sorokin, Cited by : G. Osipov, **Sociology : Problems of Theory and Method,** Progress publishers, Moscow. 1969, p. 134.

وقد نقل هذا الكتاب الى العربيـة تحت عنوان :

— **قضايا عـلم الاجتماع : دراسـة سـوفيتية نقدية لعـلم الاجتماع الرأسمالى** ، ترجمة : سمير نعيم احمد ، فرج احمد فرج ، دار المعـارف ، القاهرة ، ١٩٧٠ .

هذا وقد يتشكل هرم التدرج الطبقى الاجتماعى ـ فى هذا المجتمع أو ذاك ـ بناء على معايير ذاتية • وقد يقوم أيضا على معايير موضـوعية[٣٨] • فمن الباحثين مثلا من يرى أن الطبقة « هى جماعة من الاشخاص يشعرون بأن هناك صفات وعادات معينة تجمعهم • ولكى يكون الفرد عضوا كاملا فى طبقة اجتماعية ما ، يجب أن يشعر بأنه كذلك ، ويجب أن يشـعر به الاخرون أيضا »[٣٩] • وهناك من يرى كذلك « أن الطبقـة الاجتماعيـة ما هى الا فئة معينة من السكان يضعها الرأى العام فى منزلة عليا أو دنيا بناء على ما بينها من علاقات » [٤٠] • وردنا على ذلك أن هذه المعـايير الذاتية لا تعطى توصيفا أو تقديرا صحيحا للاوضاع الطبقية • لأن الناس قد لا يدركون الفوارق الدقيقة بين الطبقات • كما أنهم قد يتحيزون لطبقة معينة فيفاخرون بانتمائهم اليها • هذا فضلا عن أن هذه المعايير تجعـل مفهوم الطبقة مرادفا لمفهوم (الوعى بالطبقة) بالرغم من أن ثمـة فارقا جوهريا كبيرا بين المفهومين • ولذلك لا تعتبر هذه المعايير ذات فائدة للباحث • اذ أنها لا تزوده بمادة موضوعية توضح له حقيقة الاوضاع

---

(38) B. Barber, **Social Stratification : A Comparative Analysis of structure and Process,** Harcourt, Brace & World, Inc., New York, 1957

وانظر دراسة هامة حول القياس الطبقى ومحكاته فى :

ـ غريب محمد سيد احمد ، **الطبقات الاجتماعية : النظرية والقياس** ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ صفحات ١٥٥ ـ ٢٠٢ .

(٣٩) اندرو جرافت ، **الاشتراكية والطبقات المتوسطة** ، ترجمة : فريد مصطفى : (اخترنا لك ١٦٤) ، الدار القومية للطباعـة والنشر ، القـاهرة ، ب.ت ، ص ١٠ .

(40) L. Warner & P.S. Lunt : **The Social Life of a Modern Community,** Vol. I, Yankee city Series, Yale University Press, New Haven. 1941, p. 82.

الطبقية وأبعادها بشكل علمى ومقبول • ومن ثم لا يمكنه التسليم بهـا أو التعويل عليها فى دراسته • وفى هذا الصدد يقول ج•د•ه• كـــول G.D.H. Cole : « أى نوع من المعايير يجب أن نبحث عنه ؟ • ان المشكلة التى تواجهنا هى : هل هذه المعايير شخصية أو موضوعية فى طبيعتها ؟ • والجواب المحتمل هو أن طبقة الشخص هى ما يفرضها أو يشير اليها عندما يسأل عن ذلك • ولكن هذه الطريقة ليست بسيطة كما يبدو • فاذا سئل عدد من الاشخاص عن الطبقة التى ينتمون اليها ، فربما لا يعطى بعضهم جوابا على الاطلاق ، وقد لا يعرفون أى جواب يعطونه • أما اذا أعطوا قائمة بأسماء الطبقات لكى يختاروا منها الطبقة التى ينتمون اليها ، فان معظمهم سيتمكن من تحديد الفئة التى ينتمى اليها • ولكن قد يظهر اختلاف كبير فى كيفية وضع هذه القائمة ، ليس فقط من حيث عدد الطبقات ، وانما من حيث اسمائها أيضا • وبصرف النظر عن هذه الصعوبات ، فان الطبقة التى يقول شخص أنه ينتمى اليها ليس من الضرورى أن تكون هى الطبقة التى ينتمى اليها فعلا • وتحقيق هذا التطابق ينطوى على اعتبار الطبقة مسألة وعى ذاتى • ولكن من المؤكد أن هذا ليس هو المعنى الذى يقصـــده معظم المؤرخين وعلماء الاجتماع من استخدام هذه الكلمة حتى ولو اعترفوا بوجود العنصر الذاتى » [٤١] •

ولا تختلف المعايير الموضوعية للقياس الطبقى عن المعايير الذاتية

---

(٤١) ورد فى : أندروجرانت ، المرجع السابق ، ص ١٢ . نقـلا عن :
— G.D.H. Cole, **Studies in Class Structure**, Routledge and Kegan Paul, London, 1955.

فى كثير أو قليل • ويتضح هذا فى أن بعض الباحثين حينما يتصدون لتحديد مفهوم الطبقة وهرم التدرج الطبقى لمجتمع من المجتمعات يستندون عادة الى محك وحيد يعتبرونه العامل الرئيسى والمؤثر فى هذا المجال • فمنهم مثلا من يميل الى معالجة ظاهرة التدرج الطبقى الاجتماعى من الوجهة الاقتصادية • ومن ثم يقسمون أعضاء المجتمع انى أغنياء وفقراء وفقا لمقدار ما يتحصلون عليه من دخول أو ثروات ، أو تبعا لمصدر وكيفية حصولهم عليها • ومنهم من يعتبر التعليم المتماثل والنشأة فى بيئات اجتماعية متشابهة محكا للقياس الطبقى وترتيب الافراد فى تدرج طبقى معين [٤٢] • ومنهم كذلك من يعتبر المهنة أو الوظيفة مؤشرا للتفرقة بين الطبقات ، باعتبار أن الطبقة جماعة من الاشخاص الذين يمارسون مهنة محددة ، تفرض عليهم سلوكا معينا ، يميزهم عن غيرهم من الجماعات الوظيفية الاخرى فى المجتمع • ولكن الثروة أو التعليم أو البيئة الاجتماعية أو المهنة كمحكات موضوعية للقياس الطبقى لا تسلم من الانتقاد ، ولا يمكن الاعتماد عليها تماما أيضا • فمصادر الدخل تتراوح عادة ما بين الريع والربح والاجر • كما يختلف مقدار الدخل أو الثروة تبعا لاختلاف مصدره كذلك • ويتمثل هذا الاختلاف فى أن ريع المساحات الشاسعة من الاراضى الزراعية أكبر عادة من ريع المساحات المحدودة•وأن أرباح رؤوس الاموال الكبيرة أضخم من أرباح رؤوس الاموال المتواضعة • كما أن ثمة تباينا واضحا بين الاجور العالية الناجمة عن تقلد الوظائف العليا ،

---

(42) G. Osipove, op. cit., p. 136.

والاجور الزهيدة المرتبطة بالوظائف الدنيا (٤٣) •• وهكذا • وبما أن الأمر كذلك فليس من اليسير علينا أن نعتبر حجم الثروة أو مقدار الدخل أو مصدره محكات موضوعية كافية لتحديد مفهوم الطبقة وقياس الفوارق الطبقية فى المجتمع • ومن ثم يقال : ان المنطق الساذج البسيط يرجع التمييز بين الطبقات الى مسألة فى سعة كيس النقود) • ولكن معيار كيس النقود هو فارق كمى بحت ، يمكن بواسطته المقابلة بين فردين ينتميان الى طبقة واحدة لا أكثر أو أقل (٤٤) • أما القول بأن التعليم المتماثل والنشأة فى بيئة اجتماعية متشابهة هى المحكات الاساسية للتمايز والترتيب الطبقى فلعل أبسط رد يوجه اليه هو أن هذه المحكات انما هى نتائج لعوامل وأسباب عديدة ينبغى أن توضع فى الاعتبار وتولى اهتماما خاصا عند البحث فى مفهوم الطبقة وكيفية تشكيل هرم التدرج الطبقى للمجتمع • ويأتى فى مقدمة هذه العوامل والاسباب مقدار الفرص المتاحة للتعليم ، ومدى ما هو متاح من فرص متكافئة للمعيشة داخل البيئات المتشابهة • وتلكم جميعا أمور يتوقف تحديدها على طبيعة القوة المسيطرة فى المجتمع ، وما تعتنقه وتلتزم به — من أفكار وتوجهات اجتماعية وسياسية • وليس الأمر بالنسبة للمهنة أو الوظيفة — كمحك للتمايز والترتيب الطبقى — بخلاف ما عليه الحال بالنسبة لمحكى الثروة والتعليم • فأفراد الطبقة العليا فى العصور القديمة والوسطى مثلا كانوا لا يمارسون عملا ما ، ولا يمتهنون حرفة معينة ، ومع ذلك كانوا ينتسبون الى طبقة النبلاء • يضاف الى ذلك أن الطبقة كجماعة اجتماعية متميزة داخل المجتمع سابقة وجودا على المهنة

(43) B. Barber, op. cit., pp. 50—51.

(٤٤) جورج جورفيتش ، المرجع السابق ، ص ٣١ •

وليس العكس • فالفرد يولد عادة فى طبقة معينة ، ثم يختار مهنته أو حرفته بعد ذلك • وقد يتأثر هذا الاختيار بالوضع الطبقى للفرد وقد لا يتأثر ، وان كانت ثمة شواهد كثيرة تبين — كما يقول جوبلو Goblot أن البرجوازى لا يعمل نجارا أو صانع أقفال أو حدادا • كما أن ثمة شواهد أخرى تؤكد أن الطبقة الواحدة قد تضم أشخاصا من مهن مختلفة، وقد تتضمن أيضا حرفا كثيرة ومتنوعة • فهناك مثلا رجال ذوو مهن مختلفة كل الاختلاف ولكنهم يتماثلون من حيث انتمائهم الطبقى ، ويعاملون بعضهم بعضا على قدم المساواة • كما تشتمل الطبقة العاملة على حرف كثيرة — كحرف البناء والطلاء وصناعة الزجاج والعمل فى المصانع المختلفة ••• وما الى ذلك • وعلى هذا الاساس يمكن القول بأن الطبقة أوسع نطاقا من الحرفة أو المهنة ، وأن ذوى المهنة أو الحرفة المشتركة لا يمثلون ولا يشكلون بالضرورة طبقة اجتماعية واحدة [٤٥] • وفضلا عن هذا كله فان التجربة التاريخية للمجتمع الانسانى تبين بوضوح وجلاء أن التقسيم الدقيق للعمل ، والتمايز الطبقى الحاد انما هى ظواهر حديثة النشأة • ترتبط تاريخيا بتلك المرحلة التى تطورت فيها عملية الانتاج ، وتم الانفصال التام بين الملكية والعمل ، بحيث أصبح بمقدور بعض الافراد أن يستثمروا جهود الاخرين ، ويفترقوا عنهم بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية المتميزة • ومن هنا يسقط القول بأن اللامساواة الاجتماعية والتمايز الطبقى

---

(٤٥) انظر فى هذا الصدد :

— اندريه جوسان ، **طبقات المجتمع** ، ترجمة : السيد محمد بدوى ، سلسلة الالف كتاب ، دار سعد مصر ، القاهرة ١٩٥٦ ، صفحات ١٨—٢٠ •

— جورج جورفيتش ، المرجع السابق ، ١١٥ — ١١٦ •

فى المجتمع انما هى ظواهر طبيعية لا ترتبط بعلاقة الافراد بوسائل الانتاج . والا فليبين لنا من يدعون ذلك سبب انعدام الفوارق الطبقية الحادة فى المجتمعات السابقة على المجتمعات الاقطاعية والرأسمالية ، ولا نقول العبودية أيضا كما يقول ماركس ؟ وليبينوا كذلك لماذا تحرم الطبقات غير العاملة فى المجتمعات الاشتراكية من حق السيطرة على وسائل الانتاج واحتلال مواقع القوة فى المجتمع ؟ . وبالتالى يحق لنا القول بأن كلا من المحكات السابقة ما هى الا نتائج ومظاهر للتمايز والتــــدرج الطبقى الاجتماعى أكثر منها أسبابا له . لانها ان لم تكن كذلك أصبح بالامكان التمييز بين عدد غير محدود من الطبقات الاجتماعية ، وكان من الميسور كذلك أن ينتمى الفرد الى أكثر من طبقة اجتماعية فى آن واحد . وبذلك لا نكون بصدد دراسة لبناء طبقى حقيقى ، بل بصدد وصف لمختلف الجماعات الاجتماعيـــــة .

وقد يعترض البعض على هذا بأن ثمة أنماطا عديدة من عدم المساواة الاجتماعية لا يمكن ارجاعها الى العوامل الاقتصادية ، ولا تنشأ كذلك عن الفوارق بين الطبقات . كالفروق العنصرية ، أو اللغوية ، أو الدينية بين أبناء المجتمع الواحد . والفروق التى نراها بين الامم الغنية والامم الفقيرة .كما أن الحقوق السياسية لا تتحدد دائما من خلال العضوية فى طبقة ما (٤٦) . ولعلنا فى هذا الصدد .لا نختلف كثيرا على أن هذه الفوارق وان كانت تؤدى فى بعض الاحيـــان الى تقســيمات وتمايزات

---

(46) T. B. Bottomore, op. cit., pp. 13—14.

اجتماعية حادة فليس فى ذلك انكار لمبدأ تحديد الطبقات فى ضوء علاقات الانتاج • لان هذه الفوارق نفسها يمكن ارجاعها فى التحليل النهائى الى الظروف الاقتصادية والى صراع الطبقات والفئات المختلفة من أجل الاستئثار لنفسها بامتيازات اقتصادية معينة • فالتفرقة العنصرية مثلا لا ترجع فقط الى عوامل تاريخية واجتماعية نشأت عن هجرة أجناس معينة واستقرارها أو اغتصابها لبلاد تسكنها أجناس أخرى — كما يقول بعض الباحثين — ولكنها ترجع — أساسا وبالدرجة الاولى — الى أن الجنس الذى يسيطر على هذه البلاد ، ويتولى حكمها ، ويفرض سلطانه على سكانها الاصليين ، غالبا ما يحتكر لنفسه أسباب التقدم الحضارى ، ويحرم منها الشعوب المغلوبة على أمرها بكافة القيود التى يغلها بها • ومن ثم تتحسن وتتقدم الظروف الاقتصادية للعنصر المسيطر فى الوقت الذى يتردى فيه السكان الاصليون فى الحضيض • وما يقال عن تفسير التفرقة العنصرية يمكن أن يقال كذلك عن تفسير الفروق اللغوية أو غيرها من مظاهر عدم المساواة الاخرى [٤٧] • وبذلك يظل القول بأن السيطرة الاقتصادية لجماعة معينة هى أساس التمايز الطبقى ومصدر السيطرة والقوة السياسية صحيحا • ولا يقلل من شأن هذا التفسير أية اختلافات جزئية قد تظهر فى بعض المجتمعات أو فى مراحل تاريخية معينة •

---

(47) F. Leonidov, **Racism : An Ideological Weapon of Imperialism,** Progress Publishers, Moscow, W.D.

وأيضا : محمد الجوهرى ، **علم الاجتماع ومشكلة الاقليات** ، مجلة الفكر المعاصر ، العدد ٧٤ ، ابريل ١٩٧١ ، الهيئة المصرية العامة للتاليف والنشر ، القاهرة ، صفحات ٢٣ — ٢٨ •

ومن هذه الزاوية يواجه المدخل الماركسى انتقادا أساسيا آخر مؤداه: أن القول بأن العامل الاقتصادى هو أساس التمايز والترتيب الطبقى انما ينطوى على تصور ضيق ومحدود ، يقوم على نظره أحادية شـديدة التبسيط . تعترف بفعالية العامل الاقتصادى ، وتنكر ماللعوامل الاجتماعية وغيرها من أدوار ، بحيث تبدو هذه العوامل وكأنها مجرد ظواهر اضافية أو متغيرات تابعة لا تأثير لها [٤٨] . ويرد على ذلك بأن التأكيد على العامل الاقتصادى،والمضمون الاقتصادى للطبقة — لايعنى كما يقول انجلز وأتفق معه — أن العامل الاقتصادى هو العامل المؤثر الوحيد فى تشكيل الحياة الاجتماعية وبناء الطبقة . بل كل ما يعنيه هو أن هذا العامل مجرد عامل محورى حاسم وسط منظومة العوامل والمتغيرات الاجتماعية الاخرى ، ولا يقلل من أهمية الاعتبارات الايديولوجية والسياسية والاخلاقية وغيرها ولذلك فهو لا يكتسب مكانته وفعاليته فى هذا المجال — وفى الحياةالاجتماعية والسياسية بوجه عام — عن طريق ديناميانه وميكانيزماته الخاصة ، بل من خلال احتوائه على علاقات وقوى الانتاج ومجمل البناء التحتى للمجتمع — أى الاساس الاجتماعى — الاقتصادى للمجتمع — ومن ارتباطه الوثيق بمكونات البناء الفوقى للمجتمع ، وما بينه وبين هذه المكونات من علاقات وظيفية أو جدلية تبادلية التأثير . ومن خلال هذا كله يتشكل بناء الطبقة الاجتماعية ، وتكتسب هويتها الذاتية كاطار يستوعب ، ويختزل ، كافة العوامل والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فى داخله . ومن هنا تتضح أهمية الطبقة وتتحدد مكانتها ، ويتعين دورها فى البناء الكلى

(48) B. Barber, op. cit., pp. 52—54.

للمجتمع ، وينعكس تأثيرها على النظام السياسى وديناميات الحيـــاة السياسية بوجه عام • وعلى هذا الاساس يقول انجلز فى احدى رسائلة : « ان العامل الحاسم فى التاريخ هو تحقيق وتجديد الحياة الفعلية فى نهاية الامر • ولم يؤكد ماركس ولا أنا شيئا أكثر من ذلك • ومن هنا فانــه حينما يحرف البعض ذلك بقوله أن العامل الاقتصادى هو العامل الوحيد فهو بذلك أنما يحول هذه القضية الى عبارة فجة ، مجردة ، لا معنى لهـا • نعم ان الوضع الاقتصادى هو الاساس • ولكن العناصر المختلفة للبناء الفوقى — أى الصيغ السياسيـــة للصراع الطبقى ونتائجهـا ، وكذلــك الدساتير التى تضعها الطبقة المنتصرة بعد معركتها الظافرة ، والاشكـال التشريعية ، وحتى انعكاسات كل هذه النضالات الفعلية فى عقول المشاركين فيها ، وكذا النظريات السياسية والقانونية والفلسفية والاراء العقـدية وتطوراتها اللاحقة فى مذاهب قطعية Systems of dogma — كل ذلك يمارس أيضا تأثيره على مسار الصراعات التاريخية ، وله الغلبة فى تحديد صيغتها فى كثير من الاحوال • ومن هنا كان هناك تفاعل متبادل بين جميع هذه العناصر • من خلاله ، ووسط منظومة الاحداث اللانهائية، تؤكد حركة الاقتصاد ذاتها فى نهاية المطاف بالضرورة » [٤٩] • واتساقا مع هذا الرأى يقول لوفيفر: « أن البعض يتصور أن الماركسية لا ترى فى الطبيعة البشرية سوى الانسان الاقتصادى Homo oeconomicus فى حين أن دعـاة

---

(٤٩) من رسالة فردريك انجلز الى الصحفى جوزيف بلوخ فى ٣١ سبتمبر ١٨٩٠ . وقد ورد هذا النص فى :

— K. Marx & F. Engels, **Selected Works**, op. cit., Vol. II, p. 488.

الماركسية يقررون أن سيطرة العامل الاقتصادى على الوجود الانسانى بأسره هى ما يسميه ماركسى باسم (اللاانسانى L'inhumain) ومعنى هذا أنه حينما يستسلم الانسان للمال باعتباره قوة سحرية Fetiche فان ماهيته عندئذ لابد وأن تهبط الى مستوى (اللاانسانية) • ومن هنا فان بعض أنصار الماركسية يأخذون على خصومهم أنهم ينسبون الى ماركس نزعة أقتصادية متطرفة ، فى حين أن كل فكر ماركس متجه منذ البداية نحو ضرورة العمل على تجاوز مرحلة (الانسان الاقتصادى » (٥٠)

هذا وثمة اعتراض آخر يواجه المدخل الماركسى وتحليلاته • ويتجه هذا الاعتراض الى ما يذهب اليه ماركس وأنصاره من أن الصراع الطبقى هو المحرك الاول والاساسى لتطور المجتمع ونظامه السياسى بالتالى • وحجة أصحاب هذا الرأى أن التأكيد على دور الصراع فى الحياة الاجتماعية فيه أغفال لبقية العمليات والعلاقات الاجتماعية ، وبخاصة تلك التى تربط بين الناس داخل المجتمعات القومية ، بالاضافة الى أنه يركز على صراع الطبقات بالذات على الرغم من وجود جماعات أخرى متصارعة فى المجتمع • هذا فضلا عن اغفاله ما قد يوجد من صراعات داخل الطبقة الواحدة ، وما يثور من صراعات بين المجتمعات المختلفة (٥١) • وفى هذا الصدد يذهب

---

(50) H. Lefebure, **Le Materialisme Dialectique**, P.U.F., 1948, p. 142.

وقد ورد هذا النص فى :

— زكريا ابراهيم ، **الطبيعة البشرية فى فلسفة كارل ماركس** ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثانى ، العدد الاول ، ابريل — يونيو ١٩٧١ ، وزارة الاعلام ، الكويت ، صفحات ٢٦١ — ٢٦٢ •

(51) T.B. Bottomore, op. .cit pp 21—23.

بعض الباحثين الى القول بأن « هناك بالفعل صراعا فى كل المجتمعات بين الناس ذوى المكانات المختلفة . ولكنه ليس صراعا طبقيا من أجل الامتيازات الاجتماعية ، بل هو صراع بين الافراد حول أفضل دور اجتماعى حينما تكون الادوار والمكانات العليا قليلة والطلب عليها أكبر من العرض » (٥٢) . ويقول آخرون : اذا كانت الماركسية تركز على الدور الذى يلعبه الصراع الطبقى فى تشكيل الاختلافات السياسية فان هذه الاختلافات لا تنجم عن الصراع الطبقى وحده ، ولكنها تنجم عن الصراع بين الافراد أيضا ، وبين الصفوة على وجه التحديد ، من أجل الحصول على مراكز قوة معينة (٥٣) . واذا كان ثمة تزامن واقتران بين الصراع الطبقى والصراع السياسى فى ظل المجتمعات الرأسمالية ، فان هذا التزامن والاقتران لم يعد قائما فى ظل (مجتمعات ما بعد الرأسمالية) . لانه فى هذا النمط من المجتمعات لم يعد ثمة ارتباط بين الصناعة والمجتمع ولم تعد العلاقات الاجتماعية فى المجال الصناعى تسيطر على المجتمع ككل، وانما أصبحت هذه العلاقات وما تتخذه من صيغ ، وما يترتب عليها من مشكلات، قاصرة على الميدان الصناعى وحده ولاشأن لها بالمجال السياسى أو الاجتماعى (٥٤) . وربما كان أبسط ما يرد به على هذه الانتقادات هو القول بأن حجم المعروض أو المتاح من الادوار والمكانات العليا فى المجتمع

---

(52) G. Osipov, op. cit., p. 133.

(53) M. Duverger, **The Idea of Politics : The uses of Power in Society,** trans. by : R. North & R. Murphy, Methuen & Co. Ltd., London, 1966, p. 58.

(54) R. Dahrendorf, **Class and Class Conflict in Industrial Society,** Routledge and Kegan Paul, London, 1959, p. 268.

أنما يتوقف أساسا وقبل كل شيء على موقف القوة المسيطرة داخل المجتمع من غيرها من القوى الاجتماعية الاخرى ،ومقدار ماتوفره أو تسمح به من أدوار لهذه القوى لكى تشارك فى الحياة الاقتصادية والسياسية ، وتتمتع بالمكانات الاجتماعية المتميزة داخل المجتمع • وهذا الموقف — فيما أرى — لا يصدر عن فراغ ، ولا يخضع لاهواء ورغبات القوة المسيطرة فقط، بل ينبثق أساسا من موقفها الايديولوجى ،ويعبر بالضرورة عن حرصها على تكريس مصالحها وتدعيم أوضاعها المسيطرة فى المجتمع • وتأكيدا لذلك يقول ميريل Merrill : « ان المكانة الاجتماعية هى المركز الذى تحدده الجماعة للقيام بدور اجتماعى محدد أو سلسلة معينة من الادوار • وبما أن رأى الاخرين هو الذى يخلق المكانة ، فان هؤلاء الاخرين هم الذين يتحكمون فى أدوارنا وسلوكنا » (٥٥) •• ومن هنا كان من الطبيعى أن تكون ثمة قيود عديدة ومتنوعة على اكتساب المكانات المتميزة ، وأن تكون ثمة حوائل وعقبات كثيرة أيضا أمام القيام بأدوار متكافئة مع أدوار الاخرين • وبالتالى لا يمكن اعتبار الصراع القائم فى المجتمع صراعا بين الافراد فقط بل هو فى واقع الامر صراع طبقى وسياسى فى أساسه وجوهره يستوى فى ذلك الصراع بين الافراد العاديين، والصراع بين الصفوة السياسية ، اذ أن الصفوة السياسية لا تنبثق من فراغ ، ولا تسعى الى مواقع القوة لكى تحكم باسمها فقط ، ولكنها تصدر فى كل ذلك عن قوى وطبقات اجتماعية معينة ، وتناضل باسم هذه القوى

---

(55) F. Merrill, , Society and Culture, New Jersey, 1962, p. 199 — 91, Cited by G. Osipov, op. cit., pp. 132 — 133.

والطبقات . لانه من غير المتصور أن تكون الطبقة بأسرها على درجة واحدة من الوعي أو القدرة على النضال السياسي . ومن ثم فهي تنيب عنها قلة ضئيلة تعبر عن طموحاتها ، وتمثل رموزا بشرية لقوتها [٥٦] . أما القول بأن التزامن والاقتران بين الصراع الطبقي والصراع السياسي لم يعد قائما في مجتمعات ما بعد الصناعة فيكفي ردا عليه أن نذكر هناما أشار اليه بوتومور ، وأكدته عديد من الدراسات ، من أن الصراعات الرئيسية في البلاد الصناعية الاوربية — وبدرجة أقل في الولايات المتحدة — ترتبط بشكل وثيق ، ودائما ، بالصراعات الصناعية ، وتعبر عن المصالح المتعارضة للطبقات الاجتماعية الرئيسية . ولكن الارتباط بين الصراع الصناعي والصراع السياسي لا يمكن أن يؤخذ ببساطة كقضية مسلم بها ، وانما يجب أن يدرس في كل حالة على حدة ، سيما وأن طبيعة الصراعات السياسية نفسها قد انتابتها بعض التغييرات نتيجة لتطور ونمو المجتمعات الصناعية ذاتها [٥٧] .

واستكمالا لما تقدم من انتقاد بشأن التصور الماركسي للصراع الطبقي ، يميل بعض الباحثين الى القول بأنه كما أن هناك صراعا بين الافراد فانه ثمة امكانات واسعة أمام كل فرد لكي ينتقل من طبقة دنيا الى طبقة أخرى أعلى منها . فالمجتمع الطبقي — كما يقولون — أقرب ما يكون الى المنزل المجهز بعدد من المصاعد Ascenseur التي يتجول

---

(٥٦) عبد الباسط عبد المعطي ، **الثروة والسلطة في مصر** ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت ، العدد الثالث ، سبتمبر ١٩٨٢ ، ص ٢٦٤ .

(57) T.B. Bottomore, op. cit., pp. 27—28.

عليها ساكنوه ويستعملونها — غالبا — فى اتجاه واحد من أسفل الى أعلى. والمجتمع أيضا أشبه ما يكون بالحافلة التى لا توجد فيها أماكن مخصصة لاحد بعينه . أما الطبقات والمراتب الاجتماعية فهى بمثابة المقاعد التى يجلس عليها كثير من الركاب بالتناوب . وبما أن الامر كذلك فان المجتمع الطبقى ليس مجتمعا مغلقا ، وانما هو مجتمع مفتوح ، عامر بالامكانات المتساوية ، والفرص الطبقية المتكافئة . ومن ثم فمن الميسور على عامل فى تنظيف الاحذية أن يصبح مليونيرا ، وليس من العسير على من هم فى أدنى المستويات الطبقية أن يصعدوا الى أعلى السلم الاجتماعى ويصبحوا أعضاء فى طبقة اجتماعية عالية . ومن خلال هذا التنقل الاجتماعى الواسع تضعف ، وتزول الصدامات الطبقية ، ويسقط القول بحتمية الصراع الطبقى بالتالى [٥٨] . وهذا قول فيه من الصدق بقدر ما فيه من المبالغة والتفاؤل . حقيقة ليس منا من ينكر أن ثمة امكانات فعلية للتنقل الاجتماعى فى المجتمع الطبقى . وأحسبنا لا نختلف كذلك على أن أمكانات هذا التنقل ذات طابع تجريدى وغير حقيقى . والسبب فى ذلك — كما يقول بوبوف وأتفق معه — « أن الذين يشقون طريقهم فى الحياة قلائل ، اذ أن مركزية رأس المال وتجميعه يؤدى الى تقليل عدد الاقوياء فى عالم القمة الاحتكارية » [٥٩] . ومن ثم قد تفلس البرجوازية المتوسطة والصغيرة وتنضمان الى صفوف الطبقة العاملة . وقد تظهر

---

(٥٨) س.ى. بوبوف ، **نقد علم الاجتماع البرجوازى المعاصر** ، ترجمة : نزار عيون السود ، دار دمشق للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٧٣ ، صفحات ١٢٠ — ١٢١ .

(٥٩) **المرجع** نفسه ، ص ١٢١ .

طبقات متوسطة جديدة • وقد ينمو كذلك سلك الفنيين والعلماء والعاملين فى قطاع الخدمات بينما يقل عدد المزارعين • ومعنى هذا كله أن ثمـة تغييرات كثيرة من الممكن أن تحدث فى البناء الطبقى للمجتمع • ولكن هذه التغييرات ليست هى نفسها — أو بالضرورة ما يقصده علماء الاجتماع حينما يتحدثون عن التنقل الاجتماعى • وفضلا عن هذا كله فان التسليم بامكانية التنقل الاجتماعى فى المجتمع الطبقى لا تفترض أن يكون هذا التنقل دائما فى اتجاه واحد ، أى من أسفل الى أعلى فقط • اذ أن ثمة امكانية للتنقل من أعلى الى أسفل Downward Mobility • كما أن هناك تنقلا أيضا بين المستويات الاجتماعية المتلاصقة أو المتقاربة • كأن يحدث مثلا من المستويات العليا من الطبقة العاملة الى مستويات الدنيا من الطبقة المتوسطة • وكأن يهجر عامل النسيج مهنته ليعمل ميـكانيكيا دون أن يفقد انتماءه الطبقى الاصلى • وكأن يمتهن الابناء مهن آبائهم ، أو يعملون فى مجالات قريبة منها • ومعنى هذا كله ان التنقل الرأسى انما هو حركة ضيقة محدودة النطاق،وتتوقف كثيرا على الفرص المتاحة لهذا التنقل والمحددة سلفا من قبل القوة الاجتماعية ذات الاوضاع المتميزة والمسـيطرة فى المجتمع • ومن ثم يقال : « ان امكانية ارتقاء العمال ووصولهم الى مراتب أعلى تتضاءل باستمرار • ونظرا لان فرص التعليم العالى تتطابق مـع التدرج الاجتماعى ، فان المديرين يستجلبون عادة — وبشكل متزايد — من شرائح اجتماعية بعيدة عن الشرائح الخاصة بالعمال » [٦٠] •

---

(60) R.K. Merton, **Social Theory and Social Structure,** Amerind Publishing Co. PVT. LTD., N.Y., 1968, pp. 619—620

ومجمل القول فيما تقدم أن التنقل الاجتماعي ليس بديلا للصراع الطبقي ، وليس حلاله أيضا . وانما هو فيما أرى — وأتفق فى ذلك مع كثير من الباحثين — مجرد حيلة أو محاولة لايهام أولئك الساخطين الموجودين فى قاع السلم الاجتماعي بأن ثمة امكانية لارتقائهم درجات هذا السلم ، والصعود والنفاذ الى الطبقات والمراتب الاجتماعية العالية . والهدف من ذلك هو طمس واخفاء التناقضات الطبقية المتفاقمة ، وتمييع قضية التمايز الطبقي الناجم عن انقسام المجتمع الى طبقات متفاضلة متضاربة المصالح ، يسود بينها علاقات استغلال لابد وأن تتمخض عن صراع يؤدى بالضرورة الى تغيير البناء الطبقي للمجتمع ، وتغيير بناء القوة وتطوير النظام السياسي بالتالى — وان كان هذا كله لا ينكر احتمالات التنقل الاجتماعي ، ولكن دون مبالغة فى تقدير مدى هذا التنقل وفعاليته ودوره الحقيقي فى تغيير البناء الطبقي للمجتمع .

وتجدر الاشارة فى النهاية الى أن تحليلات المدخل الماركسي للبناء الطبقي للمجتمع قد تنطبق على المجتمعات الاوربية المتقدمة صناعيا أكثر منها على المجتمعات المتخلفة اقتصاديا ، ان لم تكن تتناقض معها الى حد كبير . والسبب فى ذلك أن تحليلات ماركس لاصول وتطور المجتمع الانساني لم تتضمن أية اشارة للمجتمعات النامية ، بل كانت فى مجملها تنصب على المجتمع الرأسمالي الاوربي ، فى غضون القرن التاسع عشر ، ومن خلال دراسة نموذج محدد هو المجتمع البريطاني ، باعتباره أعظم المجتمعات الاوربية تقدما فى المجال الصناعي فى تلك الفترة . وتقوم هذه التحليلات كما نعلم على افتراض مبدئي مؤداه أن ثمة سلسلة متعاقبة من أنماط ومراحل الانتاج ، يمر بها المجتمع الانساني ، وتنعكس آثارها على قوى وعلاقات الانتاج ، وتؤدى

بالضرورة الى انقسام المجتمع بشكل واضح الى طبقة صغيرة من أصحاب رؤوس الاموال الذين يزدادون ثراء باستمرار ، وطبقة أخرى كبيرة تتألف من جيش جرار من العمال الصناعيين المأجورين الذين لا يملكون سوى قوة عملهم ، كما تزداد الفجوة بين هلتين الطبقتين بمرور الوقت بسبب انهيار الطبقات المتوسطة — التى تتألف من صغار المنتجين وأصحاب المهن الحرة — وتحول أعضائها الى أجراء لدى الغير ، وتعاظم جماهير العمال بالتالى • وقد لا نختلف مع هذه التحليلات كثيرا من الوجهة المنهجية• وقد نتفق كذلك على صدقها وتطابقها مع مسيرة تطور المجتمع الاوربى بوجه عام ، والمجتمع البريطانى فى منتصف القرن التاسع عشر على وجه التحديد • ولكننا بالرغم من ذلك لا نستطيع التسليم تماما بما تنطوى عليه هذه التحليلات من قضايا ، وما يترتب عليها من نتائج تتعلق بالمجتمعات النامية لعدم تطابقها مع الواقع الفعلى لهذه المجتمعات ، وتناقضها الواضح مع حقائق ومعطيات التجربة التاريخية للمجتمعات النامية بوجه عام • فواقع هذه المجتمعات يكشف لنا من ناحية أن ثمة تعددا وتنوعا فى أنماط النشاط الاقتصادى لهذه المجتمعات • كما أن ثمة تعايشا وتداخلا بين مختلف قوى ومراحل وعلاقات الانتاج السائدة فيها من ناحية أخرى • ونتيجة لهذا الخليط المضطرب من أنماط النشاط الاقتصادى وعلاقات الانتاج المتباينة فليس ثمة تطابق بين البناء الطبقى للمجتمعات النامية والمجتمعات المتقدمة • كما أن هذا التباين يتفاوت من مجتمع نام الى آخر ، تبعا لمدى وتنوع وتعقد خريطة علاقات الانتاج السائدة فى هذا المجتمع

أو ذاك [٦١] • فهذه المجتمعات ـ كما يقال ـ تنتظم عادة على هيئـة متصل Continuum يبدأ من أكثر الدول النامية تخلفا وأقربها الى الانماط الاقتصادية التقليدية ، حتى أكثرها تقدما وأشدها اقترابا من الانماط الاقتصادية الحديثة • ومن الطبيعى أن تقع غالبية الدول النامية وسط هذا المتصل ، وأن يقل عدد البلاد كلما اتجهنا نحو أحـد هذين الطـرفين • ومعنى هذا أن البلاد شديدة التخلف والواقعة على نهاية المتصل من أحد الجوانب تكون أقرب الى البلاد المتخلفة والبدائية منها الى البلاد النامية • وتكون البلاد المتقدمة نسبيا ، والواقعة على نهاية المتصل من الجانب الاخر أقرب الى البلاد الصناعية ـ الرأسمالية أو الاشتراكية ـ منها الى البلاد النامية أيضا [٦٢] • ومن ثم فليس بمقدورنا القول بأن الطبقة العاملة فى الدول النامية هى القادرة وحدها أو المؤهلة تاريخيا للاضطلاع بهذا الدور فى المستقبل • ويتأكد هذا كثيرا اذا علمنا أن الطبقة المتوسطة فى هذه الدول هى التى تضطلع عادة بقيادة حركات التحـرر الوطنى

---

(٦١) حول مزيد من المعلومات عن البناء الطبقى للدول النامية انظر على سبيل المثـال :

— R. Arakov & G. Mirsky, **Class Structure in Underdeveloped Countries,** in : T.P. Thornton, (ed.), **The Third World in Soviet Perspective,** Princeton University Press, Princeton, 1964.

— Kh. H. Alnaqueeb, **Preliminary Studies in Social Stratification in Arab Countries,** Annalls of The College of Arts, Vol. 1, Kuwait University, 1980 .

وأيضا : ف. ل. تيافوننكو (وآخرون) ، مرجع سابق.

(٦٢) محمد الجوهرى ، **البناء الطبقى فى البلاد النامية** ، فى : السيد محمد الحسينى (وآخرين) ، **دراسات فى التنمية الاجتماعية** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، صفحات ٢٤٩ ـ ٢٥٠ .

لشعوبها . وهى التى تتولى المسئولية السياسية لهذه الدول ، وتتقلد مواقع القوة فيها . كما أنها فى الوقت نفسه — وبالتحالف مع غيرها من القوى والطبقات الاجتماعية الكادحة — تتصدى لمهمات وعمليات التنمية والتحديث ، ومواجهة عوامل ومشكلات التخلف الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والسياسى على حد سواء . وبما أن ثمة اختلافات جوهرية بين المجتمعات النامية والمجتمعات الاوربية الصناعية على هذا النحـــو ، فليس ثمة مدعاة للزعم بأن الطبقة العاملة هى التى ستنتصر فى النهاية . وأن تحقيق التنمية السياسية رهن بوصول هذه الطبقة الى دست الحكم ومواقع القوة فى المجتمع .

وربما كان التداعى المنطقى لكل ما تقدم من انتقادات لتحليـــلات المدخل الماركسى وردود عليها ، هو التشكك فى قدرة وكفاءة هذا المدخـــل فى التحليل العلمى ، والتحرز من الاعتماد عليه فى دراسة التنمية السياسية، موضوع بحثنا فى هذا الكتاب . وهذا صحيح من ناحية ، ومحـــــل نظر وخلاف من ناحية أخرى . ولكننا بالرغـــم من كل ذلك ، ودون حاجة الى كثير من التحليلات التفصيلية — المؤيدة لهذا الرأى أو ذاك — لا يسعنا الا أن نقرر ونقول فى النهاية — مثلما فعل ريسمان L. Reissman من قبل — « ان ماركس محق فى تشديده على أهمية الطبقة ، ومالها من أولوية فى تحديد سلوك الانسان . فالوضع الطبقى للفرد يفصح — بشكل مؤكد ، وبدرجة أكبر من أى حقيقة أخرى مفردة — عن كثير من الجوانب الحياتية للفرد . ولذلك يعتبر اكتشاف ماركس للدور المحورى للطبقة من الاسهامات الهامة فى تحليل أنساق التدرج الاجتماعى ، حتى ولو كان هذا الاسهام هو الاضافة الوحيدة التى قدمتها نظريته » (٦٣) .

---

(63) L. Reissman, **Social Stratification,** in : N.J. Smelser, (ed.), **Sociology: An Introduction,** John Wiley, N.Y., 1967, p. 218.

ثالثـا : المدخل البنائى الوظيفى :

تعتبر البنائية الوظيفية من أكثر المداخل النظرية شيوعا وانتشارا فى دراسات علمى الاجتماع والسياسة المعاصرين • ولكنها رغم ذلك ترتبط بعلم الاجتماع منذ نشأته • كما أن بوادرها قد ظهرت كذلك فى أعمال كثير من علماء القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ممن لا يمكن اعتبارهم علماء وظيفيين بالمقاييس الحديثة (٦٤) •

ولقد برزت وتبلورت البنائية الوظيفية — كاتجاه متميز فى اطار الدراسات السوسيولوجية المعاصرة — استجـابة لكثير من الاعتبـارات المعرفية والمنهجية والايديولوجية والواقعية التى شكلت الجانب الاكبر من

---

(٦٤) لمزيد من المعلومات حول الاتجاه البنائى الوظيفى فى دراسات علم الاجتماع ، انظر على سبيل المثال المؤلفات والدراسات التالية :

— R.K. Merton, **Social Theory and Social Structure,** Op. Cit.,
— T. Parsons, **The Social System,** Amerind Publishing Co. PVT. LTD., New Delhi, 1972.
— M. Levy, **Structural Functional Analysis,** in : D.L. Sills, (ed.), op. cit., Vol. 6, pp. 26—29.

وأيضا الكتابات العربية التالية :

— على ليلة ، **البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والانثربولوجيا** ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ .

— احمد ابو زيد ، **البناء الاجتماعى : مدخل لدراسة المجتمع** ، الجـزء الاول (المفهومات) ، الدار القومية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٥ ، صفحات ٦٧ — ١٢٢ .

— محمد على محمد ، **تاريخ علم الاجتماع : الرواد والاتجاهات المعاصرة** دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٤ ، صفحات ٤٢٩ — ٤٨١ .

المناخ العام الذى أحاط برواد هذا الاتجاه والباحثين الذين أسهموا فى تطويره ، وجعلهم يطرقون دروبا محددة ، ويهتمون بموضوعات معينة : ويحاولون من خلال هذا كله « تطوير نظرية سوسيولوجية جامعة شاملة ، يمكن أن تكون دليلا ومرشدا للبحوث التجريبية الملموسة »[٦٥] . كما يعزى شيوع هذا الاتجاه فى الدراسات السياسية بوجه خاص الى عدة اعتبارات تتمثل من ناحية فى عزوف معظم الباحثين عن الاعتماد على التحليلات القانونية للنظام السياسى ، وما تنطوى عليه هذه التحليلات من مغالاة فى التمسك بحرفية النصوص القانونية والجوانب النظامية الشكلية من ناحية [٦٦] وميل بعض الباحثين الى مناهضة التحليلات الماركسية ، وما تنطوى عليه من تأكيد على دور الطبقة الاجتماعية والصراع الطبقى فى تحديد اتجاه ومآل عملية التغيير الاجتماعى والسياسى من ناحية أخرى [٦٧] . هذا فضلا عن اتجاه معظم الدراسات الاجتماعية والسياسية المعاصرة الى الاخذ بمفهوم (النسق) أو (النظام System) كما عبرت عنه نظرية النظم Systems Theory لدى روادها الاوائل أمثال : توماس كوهن Thomas S. Kuhn ولودفيج فون بيرتا لانفى Ludwig Von Bertalanffy وستيفن بيبر Stephen C. Pepper ومن اليهم [٦٨] ، وبروز الحاجة الى

---

(٦٥) س . ى . بوبوف ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

(٦٦) سعاد الشرقاوى ، **علم الاجتماع السياسى : اثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية على النظم السياسية** ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ .

(٦٧) عبد الباسط محمد عبد المعطى ، **فى نظرية علم الاجتماع** ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ ، صفحات ١١٧ — ٢٠٧ .

(٦٨) حول نظرية النظم وافكار روادها الاوائل وتأثير هذه النظرية على مناهج واتجاهات البحث فى كثير من العلوم الاجتماعية يمكن الرجوع الى الكتاب التالى :

=

اطار جديد للتحليل العلمى ، يتسم بالواقعية ، ويبتعد عن التجريد ، ويهتم بدراسة المجتمعات السياسية ، ويستوعب فى ثناياه كافة النظم السياسية التقليدية والنامية التى لا تدخل فى نطاق نظم العالم الغربى الحـــديث أو المعاصر فضلا عن هذه النظم الاخيرة نفسها (٦٩) .

وتستند تحليلات البنائية الوظيفية — بوجه عام — على المسلمات الرئيسية للاتجاه العضوى الذى كان سائدا فى النظريات المبكرة لعـلم الاجتماع ، ولم يعد يعتد به لدى كثير من الباحثين المعاصرين بعدما أصبح هذا الاتجاه سيء السمعة موصوما بالرجعية على ما يقــول دون مارتنديل D. Martindale (٧٠) . وهى تقوم أساسا على افتراض مبدئى مؤداه : أن المجتمع عبارة عن نسق كلى حقيقـــى . يتألف من وحدات جزئية عديدة هى النظم الاجتماعية المختلفة . وهذه النظم تتجمع وترتبط ببعضها البعض على هيئة بناء متماسك . كما أن كلا منها يقوم بمناشـــط لها وظائف وأدوار محددة ، ويتفاعل ويتداخل مع غيره من النظم من خلال هذه الادوار . وبالتالى تتساند هذه النظم مع بعضها البعض وتتبادل التأثير فيما بينها ، ويعدل كل منها الاخر على نحــو يؤكد تكاملها فى اطار

— R. Lilienfeld, **The Rise of Systems Theory : An Ideological Analysis,** Iohn Wiley & Sons, New York, 1978.

(٦٩) انظر فيما يتعلق بانعكاسات هذه النظرية على دراسات النظـم السياسية المقال التالى :

— W.C. Mitchell, **Political Systems,** in : D.L. Sills, (ed.), op. cit., Vol. 15, pp. 473—478.

أيضا : احمد عباس عبد البديع ، **أصول علم السياسة** ، مرجع سابق، صفحات ١٣٣ — ١٥٨ .

(70) D. Martindale, **The Nature and Types of Sociological Theory,** Routledge & Kegan Paul, London, 1970, p. 448.

النسق الذى يشملها ، ويساعد فى الوقت نفسه على تأكيد هذا النسق وتثبيته ، أو توسيع نطاقه وتدعيمه ، ويمكنه أيضا من التكيف مع الظروف المتغيرة ، والتعامل مع عوامل التوتر ، وتحقيق درجة عالية من التوازن والتكامل • ومن ثم يتسنى له بلوغ أهدافه ، والحفاظ على بقائه واستمرار مكوناته فى أداء وظائفها وأدوارها [٧١] • وترتيبا على ذلك يصبح التحليل البنائى الوظيفى ضرورة للتعرف على مختلف النظم التى يتألف منها النسق الاجتماعى الكلى من ناحية ، وادراك ما بين هذه النظم من علاقات ترابط وتفاعل وتساند من ناحية أخرى ، فضلا عن تحديد ما تلعبه هذه النظم — من وظائف وأدوار — من أجل المحافظة على توازن وتماسك وتكامل النسق الاجتماعى الكلى واستمراره • ومن هنا كانت تحليلات البنائية الوظيفية لا تهتم بخصوصيات الحياة الاجتماعية وتفاصيلها الجزئية ، بل تتجه الى المجتمع كبناء كلى دينامى متكامل • مستندة فى ذلك على مقولات : البناء ، والوظيفة ، والنسق ، والتكامل والتوازن والتوافق ، والتكيف ••• وما الى ذلك من مفهومات أو مقولات يغص بها معجم البنائية الوظيفية ، وتفيض عن حدوده ، وتكاد تكون فى مجملها مجرد اشتقاقات وتنويعات لمفهومى البناء الاجتماعى Social Structure والوظيفة الاجتماعية Social Function •• اللذين يحددان أبعاد هذا الاتجاه ، أو منطوق عنوانه الاساسى الذى يميز هويته عما عداه من اتجاهات التحليل والتنظير فى علم الاجتماع المعاصر [٧٢] •

---

(٧١) نيقولا تيماشيف ، **نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها** ، ترجمة: محمود عودة وآخرين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ، ص ٣٢١ •

(٧٢) عبد الباسط محمد عبد المعطى ، المرجع السابق ، ص ١٣٦ •

ويعتبر النظام السياسى — طبقا لتحليلات البنائية الوظيفية — أحد المكونات الرئيسية للنسق الاجتماعى الكلى • ولذلك فهو يرتبط بغيره من النظم الاجتماعية المكونة لهذا النسق • كما أنه يتفاعل ويتساند مع هذه النظم ويتكامل معها من خلال الادوار والوظائف التى يؤديها ، ويساهم بالتالى فى تشكيل وتدعيم البناء الكلى للنسق الاجتماعى الذى يشمله ؛ فضلا عن تحقيق أهدافه والحفاظ على بقــائه واستمراره • ومن ثم يعتبر مفهوم النظام السياسى فى اطار البنائية الوظيفية هو المحــور الرئيسى للدراسات السياسية — الاجتماعية المعاصرة•والركيزة الاساسية التى تقوم عليها هذه الدراسات • وبالتالى يحتل هذا المفهوم نفس المكانة التى كان ينفرد بها مفهوم الدولة فى تحليلات فقهاء القانون وأنصار الماركســـية من قبل • ويمثل فى الوقت نفسه الموضوع الرئيسى لدراسات علم السياسة، والسياسة المقارنة ، والانثربولوجيا السياسية ، والتنمية السياسية على حد ســـــواء (٧٣) •

---

(٧٣) انظر هذا الصدد المؤلفات والدراسات التالية على سبيل المثال :

— P. Woll & R.H. Binstock, **America's Political System,** Random House, New York, 1975.

— I. Harik, **Structural - Functional Analysis and the Study of Politics,** in : Journal of The Social Sciences, Kuwait University, Vol. IV, No. 3, October, 1976, pp. 203—223.

— G.A. Almond, **Political Development,** Little Brown and Company, Boston, 1970.

———— & G.B. Powell, Jr., Op. Cit.

وأيضا ترجمة عربية غير دقيقة لهذا الكتاب تحت عنوان :

— **السياسة المقارنة : دراسة فى النظم السياسية العالمية** ، ترجمة : احمد على احمد عفانى ، مكتبة الوعى العربى ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

= —L. Binder, **Iran : Political Development in a Changing Society,** Op. Cit.

هذا ويعتقد بعض الباحثين أن استخدام التحليلات البنائية الوظيفية فى الدراسات السياسية قديم قدم أفلاطون وأرسطو اللذين كانا من أوائل الباحثين الذين اهتموا بالوظائف التى ينبغى أن يؤديها النظام السياسى من أجل تدعيم وتنظيم المجتمع السياسى المحلى (٧٤) • وربما كان ذلك صحيحا ، ولايتناقض مع ما تؤكده الدراسات المعاصرة من أن المحاولة العلمية الاولى والرائدة فى هذا المجال قد ظهرت أول ما ظهرت فى مطلع القرن الحالى على يدى فرانك جودناو F.J. Goodnow (٧٥) ثم بلغت

— D. Apter, op. cit.

— محمد طه بدوى ، **المنهج فى علم السياسة** ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٩ ، صفحات ٢٠٨ — ٢٥٦ .

— محمد عبده محجوب ، **الانثربولوجيا السياسية : مقدمة لدراسة النظم السياسية فى المجتمعات القبلية** ، الهيئة العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٦ .

(74) P.H. Merkl, op. cit., Introduction, p. XV.

(٧٥) تتمثل جهود (فرانك جود ناو) فى أنه لم يهتم فى دراسته لنظام الدولة بمفهوم السلطة ، وتصنيف سلطات الدولة الى سلطة تنفيذية ، وأخرى تشريعية ، وثالثة قضائية على النحو المتعارف عليه فى تحليلات فقهاء القانون . بل عمد الى معالجة هذا الموضوع من خلال البحث فى الوظائف الرئيسية التى تضطلع بها الدولة . ومن ثم قسم وظائف الدولة الى وظيفتين أساسيتين هما : السياسة والادارة . وتتعلق الوظيفة السياسية فى رأيه بعملية وضع الدستور ، وسن القوانين ، واختيار الموظفين ، ومراقبة أجهزة الادارة . وهى لذلك تعتبر وظيفة مركبة ، وعلى قدر كبير من الاتساع ، وتنطوى فى الوقت نفسه على مجموعة من المهام والادوار التى لا يمكن أن تختص بها سلطة واحدة أو مؤسسة بعينها ، ويتعذر أيضا تكليف سلطة واحدة أو مؤسسة واحدة بمباشرتها . ومن ثم تشترك فى أدائها عدة مؤسسات وبناءات — رسمية وغير رسمية — تشمل فيما تشمل : المجالس التشريعية ، وأجهزة الادارة ، ودور المحاكم ، فضلا عن الاحزاب السياسية والتنظيمات الشعبية . انظر :

— F.J. Goodnow, **Politics and Administration**, New York 1900, p. 17.

وانظر عرضا موجزا لافكار هذا الباحث فى :

— حسن صعب ، **علم السياسة ، مرجع سابق ، صفحات ٢٢٥—٢٢٦** .

أوج تطورها على أيدى تالكوت بارسونز T. Parsons ومن شايعه من علماء الاجتماع والسياسة المعاصرين أمثال : ديفيد ايستون D. Easton وجبرييل الموند G.A. Almond ، وغيرهما من الباحثين الذين أضافوا الى التحليلات البنائية الوظيفية كثيرا من الابعاد والمفهومات الجديدة ، التى أضفت على هذه التحليلات طابعا خاصا ومتميزا ، ووفرت فى الوقت نفسه امكانات أوسع لدراسة وتحليل النظام السياسى فى ضوء هـــدا الاتجـــاه (٧٦) .

ولعلنا فى غير حاجة هنا الى تتبع واستقصاء مسار وأبعاد هذا التطور أو الخوض فى تفصيلاته . ولكننا ــ رغم ذلك وفى اطار دراســتنا للبنائية

---

(٧٦) انظر فى هذا الصدد المؤلفات والدراسات التالية على سبيل المثال :

— T. Parsons, **Politics and Social Structure,** Free Press, New York, 1969

وانظر عرضا جيدا لافكار بارسونز وتحليلاته البنائية الوظيفية للنظام السياسى فى :

ــ جى روشيه ، **علم الاجتماع الامريكى : دراسة لاعمال تالكوت بارسونز،** ترجمة وتعليق : محمد الجوهرى ، احمد زايد ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١، صفحات ١٤٤ ــ ١٥٥ .

— D. Easton, **The Political System : An Inquiry into the state of political Science,** Knopf, New York , 1953.

A Framework for Political Analysis, op. cit.

A System Analysis of Political Life, John Wiley and Sons, New York, 1965.

An Approach to the Analysis of Political System, in : H.G. Kebschull, (ed.), op. cit., pp. 13—31.

Systems Analysis of Politics, in : B.E. Brown & J.C. Wahlk, (eds.), op. cit., pp. 9—16.

— G.A. Almond & G.B. Powell, Jr., op. cit.,

———— **A. Functional Approach To Comparative Politics,** in : G.A. Almond & J.S. Coleman, (eds.), op. cit., pp. 3—64.

الوظيفية كمدخل لدراسة التنمية السياسية — لا نستطيع بحال من الاحوال أن نهمل جهود رواد هذا الاتجاه فى دراسة وتحليل النظام السياسى ، وتحديد خصائصه ومقوماته وقدراته ، وبيان ما يضطلع به من وظائف وأدوار • ذلك أن هذه الجوانب جميعا تشكل فى حد ذاتها محور البحث فى التنمية السياسية لدى أنصار البنائية الوظيفية ، وان كان تحديد مظاهر وتجليات التنمية السياسية يتم أساسا من خلال المقارنة بين النظم السياسية المختلفة ، أو بين النظم السياسية الغربية والنظم غير الغربية على وجه التحديد • وحتى يتضح لنا ذلك قد يكون من المفيد أن نعرض أولا لجهود البنائية الوظيفية فى تحليل النظام السياسى ، ثم ننتقل بعد ذلك الى بيان كيفية دراسة وتحديد مظاهر وتجليات التنمية السياسية فى ضوء هذا التحليل •

أ) التحليل البنائى الوظيفى للنظام السياسى :

يقوم هذا التحليل أساسا على افتراض مبدىء مؤداه « أن النظام السياسى هو ذلك النسق من التفاعلات التى توجد فى كافة المجتمعات من أجل تحقيق وظائف التكامل والتكيف داخليا ، وفى مواجهة غيرها من المجتمعات ، باستخدام — أو التلويح باستخدام — الاكراه المادى المشروع بشكل أو بآخر »[(٧٧)] • ويقصد بمفهوم (النظام) هنا أى بناء متكامل يتألف من وحدات وعناصر متعددة • أما مفهوم (التفاعلات) فيقصد به كافة الانشطة والافعال التى تتجسد فى هيئة أدوار وجماعات وبناءات

---

(77) Ibid, p. 7.

واضحة المعالم • ومعنى هذا أن مفهوم النظام انما يدل على أن الاجزاء المكونة له تؤدى أدوارا وأنشطة مختلفة • وأن هذه الانشطة تستهدف تحقيق غايات محددة • هذا فضلا عن أن مفهوم النظام نفسه يدل على وجود علاقة تبادلية بينه وبين البيئة التى يوجد فيها • أما وصف هذا النظام بأنه (نظام سياسى) فذلك يرجع الى أن ما يتضمنه من تفاعلات ذات طابع وخصائص سياسية واضحة • وأن ما تتوخاه هذه التفاعلات من أهداف ذات طبيعة سياسية بحت • كما أن استخدام الاكراه المادى لتحقيق هذه الاهداف هو فى المحل الاول من اختصاص السلطة السياسية الشرعية وحدها •

هذا ويتميز النظام السياسى — الى جوار ذلك — بخصائص وسمات رئيسية معينة ، ليس من العسير تحديدها ، وليس من المتعذر تلمسها وادراكها فى أى من النظم السياسية المعروفة أيضا • وتتمثل هذه الخصائص — كما يقول الموند — فى : شمول النظام السياسى لكافة التفاعلات السياسية من ناحية (Comperhenisveness) ، وتساندو اعتماد مكونات النظام على بعضها البعض من ناحية أخرى (Interdependence) • هذا فضلا عن أن النظام السياسى نفسه له حدود لا يتخطاها • وهذه الحدود تفصله عن البيئة التى يتفاعل معها ، وتميزه عن غيره من النظم الاجتماعية الاخرى Existence of Boundaries •

أما خاصية الشمول فيقصد بها أن النظام السياسى يتضمن كافة التفاعلات التى تؤثر فى استخدام الاكراه المادى أو التلويح باستخدامه • ولذلك فهو لا يتضمن المؤسسات الحكومية أو البناءات الرسمية أو

الدستورية القائمة على أسس قانونية وحسب — كالبرلمان وهيئة الوزارة والاجهزة البيروقراطية والمحاكم — ولا يتضمن المؤسسات أو الهيئات المنظمة على أسس عرفية أو تعاقدية فقط — كالاحزاب وجماعات المصلحة — بل يتضمن أيضا وفوق كل ذلك كافة البناءات ذات المسحة السياسية ، بما فى ذلك البناءات التقليدية غير المتمايزة ، كروابط القرابة ، وجماعات المكانة ، والتجمعات الطائفية ، بالاضافة الى الظواهر غير المعيارية anomic phenomena مثل عمليات الاغتيال وعمليات الشغب ، والمظاهرات ... وما الى ذلك من تجمعات تنشأ تلقائيا كرد فعل لموقف معين • وان كانت هذه الظواهر والتجمعات الاخيرة لا تعد جزءا من النظام السياسى الا عندما تعبر عن مطالب معينة تتصل — بشكل مباشر أو غير مباشر — بتوزيع القيم فى المجتمع (٧٨) •

وحيث أن النظام السياسى هو نظام من التفاعلات تتجسد فى هيئة وحدات بنائية تؤدى كل منها أدوارا وأنشطة معينة ، فان هذه الوحدات لا توجد بمعزل عن بعضها ولا تمارس أدوارها دون ارتباط أو تأثير متبادل بينها • ويستتبع هذا بالضرورة أن يكون ثمة نوع من التساند والاعتماد المتبادل بين مكونات النظام السياسى ، بحيث ينعكس كل تغيير يطرأ على خصائص أو انشطة أى مجموعة من هذه المكونات على بقية المكونات الاخرى كما يؤدى كل تغيير يحدث فى أى مجموعة فرعية من التفاعلات الى تغييرات

---

(٧٨) مزيد من التفاصيل حول هذه السمة فى :

— Ibid, pp. 7—8.
— G.A. Almond & G.B. Powell, Jr., op. cit., p. 18.

مصاحبة فى كل المجموعات الفرعية الاخرى • وآية ذلك أن ظهور الاحزاب السياسية ، أو تطور وسائل الاتصال الجماهيرى ، أو اتساع قاعـدة الديمقراطية — مثلا — يؤدى عادة الى تغيير أسلوب أداء كافة أبنيـة النظام ، ويؤثر أيضا على قدرة النظام على التعامل مع بيئته المحليـة والخارجية على حد سواء • ومفاد هذا كله أن أى تغيير — كمى أو كيفى — يطرأ على أى من متغيرات النظام لابد وأن يستتبعه نوع من الضغوط على بقية المتغيرات ويؤدى الى تغييرها • وبالتالى اما أن يغير النظـام من نمط أدائه أو يعمل على تقويم العنصر الجانح عن طـريق ميكانيزمات التنظيم على حد قول الموند[٧٩] •

وأخيرا فان النظام السياسى وان كان لا يوجد فى فراغ ، ولا يعمل كذلك فى فراغ ، الا أنه فى الوقت نفسه ذو حدود خاصة به ، تفصله عن البيئة التى يتعامل معها ، وتميزه عن غيره من النظم الاجتماعية الاخرى• ويستند هذا التصور — فيما يقول الموند — على مقولة مؤداها أن ثمة نقاطا محددة تنتهى عندها النظم الاجتماعية الاخرى ويبدأ منها النظام السياسى • وأن النظام السياسى هو للنظام الاجتماعى الوحيد الذى بمكنته — ومن حقه — استخدام ، أو التهديد باستخدام ، الاكراه المادى المشروع ومن هذا المنطلق يقول ايستون « ان حدود النظام السياسى تتعين أساسا عن طريق تلك الانشطة التى ترتبط مباشرة — وبشكل أو بآخر — بعملية صنع القرارات المتعلقة بالمجتمع • وعلى هذا الاساس فان كل نشـاط

(79) Ibid, p. 19.
— G. A. Almond, op. cit., p. 8.

اجتماعى لا يشترك فى هذه السمة لابد وأن يعامل فورا على أنه متغير خارجى ، يرتبط بالبيئة ، ويتعين استبعاده من اطار النظام السياسى »[٨٠] •
وتتمثل هذه الحدود بوجه عام فى أن تأثير سلطة النظام السياسى وان كان أقوى مما هو عليه فى النظم الاجتماعية الاخرى الا أن ثمة حدودا لهذا التأثير • ويتضح هذا فى أن النظام السياسى مثلا لا يستطيع — من الوجهة القانونية — أن يفرض سلطته على أعضاء النظم السياسية الاخرى• كما أن ثمة أنماطا معينة من الانشطة قد توجد داخل النظام السياسى نفسه — كالانشطة الدينية والاقتصادية مثلا — ولا يمكن لسلطة النظام أن تقترب منها أو تمتد اليها [٨١] • ويرجع هذا — فى المقام الاول — الى أن النظام السياسى لا يتكون من أفراد ، بل يتكون أساسا من أدوار متفاعلة • وأن هذه الادوار قد يكون لاصحابها أدوارا أخرى داخل النسق الاجتماعى الكلى • فكما أن للفرد دورا فى النظام السياسى — حينما يدلى بصوته فى عملية الانتخاب ، أو حينما يؤدى للدولة التزاماته الضريبية ، أو عندما يكون عضوا فى البرلمان أو فى حزب من الاحزاب — هناك أدوار أخرى يمارسها الفرد داخل الاسرة ، ومن خلال النظام الاقتصادى ، وعن طريق النظام الدينى وهكذا • ونتيجة لتعدد هذه الادوار يتداخل النظام السياسى مع غيره من النظم الاجتماعية الفرعية التى تشكل النسق الاجتماعى الكلى وتختلط حدوده بحدود هذه النظم • يضاف الى ذلك

---

(80) D. Easton, **An Approach To The Analysis of Political System,** op. cit., p. 20.
(81) P. Woll & R.H. Binstock, op. cit., pp. 14—15.

أن حدود النظام السياسى تتسم عادة بالتغير والمرونة وعدم الاستقرار ولذلك فهى تضيــق فى بعــض الاحــــوال بحيث تتضمن عــــددا ضئيلا من المشـــاركين فى الحيــاة الســياســية ، وقـــد تتســـع فى أحوال أخرى لتشمل المجتمع بأسره • ففى يوم الانتخابات مثلا تتسع هذه الحدود نتيجة انتقال الناخبين من مقار عملهم وأماكن اقامتهم الى صناديق الاقتراع لمزاولة حقهم فى التصويت • ومن ثم يتحول هــؤلاء الناخبون — ولو ليوم واحد — من مجرد أفراد عاديين يمارسون أدوارا اجتماعية مألوفة الى أفراد سياسيين يباشرون دورا وظيفيا محــددا • وبذلك يتخطون حــدود النظام الســياسى ويوسعون من نطاقها • ولكن هذه الحدود لن تلبث أن تضيق مرة أخرى حالما يعودون الى مقــار عملهم وأماكن اقامتهم ويباشرون أدوارهم الاجتماعيـــة • ولا يختلف الحـــال فى أوقات الحروب والأزمات عن هذا أيضا • اذ فى ظل هذه الظروف الاستثنائية تمتد حدود النظام وتتسع الى حد كبير نتيجة لعمليات التجنيد الواسعة التى يلجأ اليها النظام ، أو نتيجة لخضوع أغلب المشروعات الاقتصـــادية والمؤسسات الحيوية لرقابة وتوجيه النظام السياسى لكى تكون فى خدمة المجهود الحربى ، أو لكى يمكن الاعتماد عليها فى مواجهة ما يتعرض له المجتمع من أزمات طارئة (٨٢) •

وليس معنى هذا كله أن النظام السياسى ليست له حدود تميزه أو تفصله عن غيره من النظم الاجتماعية الاخرى أو عن البيئة التى يوجد بها

---

(82) G.A. Almond & G.B. Powell, Jr., op. cit., pp. 19—21.

ويتفاعل معها • بل ان العكس هو الصحيح • وان كان تعيين هذه الحدود ليس سهلا ، ويتطلب شيئا من الاحاطة بديناميات التفاعل داخل النظام نفسه ، وبينه وبين البيئة التى يوجد فيها •

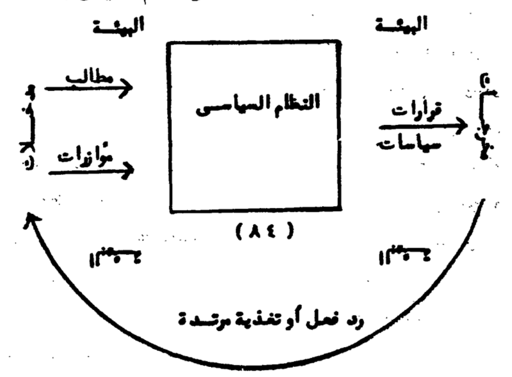
ديناميات وتفاعلات النظام السياسى :

لا يوجد النظام السياسى فى فراغ • ولا يعمل كذلك فى فراغ • كما أنه ليس نظاما مغلقا على نفسه • ولكنه — كأى من النظم الاجتماعية الاخرى — نظام فرعى يرتبط ببناء كلى أكبر وأوسع نطاقا منه • وأكثر شمولا عنه هو النسق الاجتماعى الكلى • كما أن النظام السياسى — فى حد ذاته — نظام منفتح على بيئته الخارجية سواء كانت هذه البيئة Intrasocietal أو خارج نطاق المجتمع المحلى الذى يوجد فيه أى دولية Extracoietal • [٨٣] وبما أن النظام السياسى هو نظام من التفاعلات فهو اذن لابد وأن يتفاعل مع بيئته المحلية والدولية ، بالاضافة الى ما يتم داخله من تفاعلات بين وحداته ومكوناته المختلفة • وفى هذا الصدد يقسم (ديفيد ايستون) عمليات التفاعل داخل النظام ومع بيئته المحلية والدولية الى ثلاث عمليات رئيسية هى : عملية المدخلات Inputs Process ، وعملية التحويل Conversion Process وعملية المخرجات Outputs Process • وتعتبر عملية المدخلات وعملية المخرجات عمليتين تبادليتين بين النظام السياسى وبيئته المحلية والدولية فى حين أن عملية التحويل تعد عملية داخلية أو مركزية بالنسبة للنظام نفسه •

---

(83) D. easton, Systems Analysis of Politics, in : B.E. Brown & J.C. Wahlk, (eds.), op. cit., p. 12.

وقد أوضح ايستون فكرته عن هذه العمليات ، وكيفية تفاعل النظام السياسى مع بيئته المحلية والدولية فى نموذج مبسط • يصور فيه النظام السياسى وكأنه صندوق مغلق ، تتجه اليه مدخلات البيئة ، وتتم فى داخله عملية تحويل هذه المدخلات الى مخرجات تتجه الى البيئة مرة أخـــرى ويترتب عليها بالتالى ردود أفعال أو تغذية مرتدة Feedback قد تشكل نمطا جديدا من المدخلات لا تلبث أن تتجه الى النظام السياسى وهكذا ••



(٨٤)

ويشير مفهوم المدخلات ـــ فيما يقول ايستون ـــ الى تلك الانشطة التى من شأنها أن تعمل على استمرار النظام لادائه (٨٥) • فالنظام السياسى كما يقول نظام منفتح عـــلى بيئته ؛ يستمـــد منهـــا الطاقات المحـــركة ، بالاضافة الى المعلومات التى بموجبها يستخدم هذه الطاقات • وتشتمل

---

(٨٤) ورد هذا النموذج المبسط فى كتاب ديفيد ايستون :

A. Framework for Political analysis, op. cit., p. 112.

كما اشار اليه ايضا فى مقاله :

— An Approach to The Analysis of Political Systems, op. cit., p. 19.

(85) Ibid, p. 20.

معطيات البيئة في رأيه على نوعـين من المدخـلات • الاول هـو المطالب Demands • والثاني هو : المؤازرات أو عوامل التأييد Supports

وتتمثل المطالب من ناحية في كل ما يطرحه الافراد والجماعات من رغبات وحاجات تتعلق بتوزيع القيم في المجتمع — كالمطالبة بزيادة الاجور ، أو تخفيض الاسعار ، أو توفير الخدمات الصحية والتعليمية — وتتمثل هذه المطالب أيضا في كل ما تطرحه البيئة الدولية من تحديات وضغوط على النظام السياسي — كالتهديد بالحرب أو الاعتداءات الخارجية أو المقاطعة الاقتصادية •• وما الى ذلك • أما المؤازرات فتشمل المواقف والاتجاهات وأنماط السلوك التي من شأنها أن تؤازر النظام السياسي في كل مستوى من مستوياته ، وفي كل قرار من قراراته ، فضلا عن المؤازرات الماديـة كدفع الضرائب والخدمة العسكرية والمشاركة في الخدمات والانشطة العامة ••• وما الى ذلك من مظاهر وعوامل تأييد ، بدونها يتعذر على النظام أن يستجيب للمطالب الملقاة على عاتقه ، ولا يتمكن من مواجهة ما يعرض له من ضغوط وتحديات خارجية •

أما عملية التحويل فيقصد بها تلك الانشطة والتفاعلات التي تتم داخل النظام السياسي ، أو بمعنى أدق داخل المؤسسات السياسية — كهيئة الوزارة ، والمجالس النيابية ، والاجهزة التنفيذية ، ودور القضـاء — والتي عن طريقها يتمكن النظام من تحويل المطالب والمؤازرات التي يتلقاها من بيئته المحلية والخارجية — الى مخرجات • أي الى قواعد وسياسات وتشريعات أو أحكام قضائية أو اجراءات تنظيمية أو أساليب قمع اذا اقتضى الامر ••• وما الى ذلك من مخرجات ممـاثلة تتلاءم مـع طبيعـة وحجم المدخلات الموجهة الى النظام ، وتتمشى مع أهدافه ولا تتعارض معها •

ويضيف ايستون الى ما تقدم أن النظام السياسى قد يستجيب لهــذه المدخلات استجابة كلية أو جزئية • كما أنه قد يقدم بدائل لها ، وبمقدوره كذلك أن يرفضها ، ويواجه ما يترتب على هذا الرفــض من نتائـــج • وفى جميع هذه الأحوال تتمخض هذه المخرجات عن تغييرات ملموســة فى بيئة النظام نفسه • وهذا ما يؤدى بالتالى الى ظهور أنماط جديدة من مدخلات المطالب والمؤازرات يسميها ايستون (التغذية المرتدة (Feedback ويقصد بها تلك العملية التى يتعرف بها النظام السياسى على نتائج مخرجاته، وطبيعة التغيرات التى تطرأ على بناء المطالب والمؤازرات •

وكما أن النظام السياسى يتفاعل مع بيئته أخذا وعطاء على هذا النحو، فانه لاينى أيضا عن العمل على تحقيق أهدافه الرئيسية ، ولا يتوقـــف عن توفير كافة الوسائل والميكانيزمات الكفيلة بتحقيق هذه الاهداف • وتشير تحليلات ايستون والموند فى هذا الصدد الى أن لكل نظام سياسى هدفين رئيسيين هما : المحافظة على بقائه واستمرار وجوده عبر الزمن من ناحية، وتحقيق التكامل بين أجزائه ومكوناته المختلفـــة من ناحية أخــرى • كما أن ثمة أهدافا نوعية أخرى عديدة ، ولكن ليس ثمة ما يدعو الى الاشارة اليها أو التعرض لها فى هذا المجال •

ويتمثل هــدف المحــافظة على البقاء والاستمرار عبر الزمن فى كل ما يبذله النظام من أجل الحفاظ على حدوده وعلى مختلف البناءات والادوار والقيم والنظم السائدة فى بيئته المحلية ، باعتبار أن بقــاءه ومباشرته لادواره ، واستمرار أدائه لوظائفه يعتمد على معطيات ــ أو مدخلات ــ هذه البيئة فى الاساس • ويتسنى للنظام تحقيق هذا الهدف حينما ينجـــح فى

تطوير أبنية داخلية وأدوار متعددة ، تمكنه من تعبئة موارد المجتمع ، وصيانة قيمه الاساسية ، وصياغة السياسات الملزمة ، فضـــلا عن تحقيق الاستقرار الداخلى ، ومواجهة كلفة الضغوط والتحديات التى يتعرض لها من الداخل أن الخارج . وفى هذا الصدد يقول ايستون : « اذا كان للنظام السياسى أن ينجز الامور المتعلقة بشىء ما — ولو لفترة محددة — فان قدرا من التمايز فى تركيبه البنائى لابد وأن يحدث . لانه من الصعوبة بمكان — فى الواقع ومن الوجهة العملية — أن يكون ثمة نظام سياسى ما تقوم وحداته المختلفة بأنشطة متماثلة فى وقت واحد . ولذلك فان أعضاء (وحدات أو مكونات) النظام السياسى غالبا ما يلتزمون بقدر معين من تقسيم العمل يهىء لهم الاطار الذى يؤدون عملهم من خلاله » (٨٦) . وبناء على هذا التمايز البنائى والوظيفى يتسنى للنظام السياسى أن يتفاعل مع معطيات البيئة ، وأن يواجه ما يتعرض له من ضغوط وتحديات . وبالتالى يتمكن من الحفاظ على بقائه واستمراره عبر الزمن .

وقد يؤدى هذا التمايز فى بعض الاحوال الى اثارة نوع من النزاع داخل النظام نفسه . وقد يتمخض كذلك عن حالة من التفكك وعدم التكامل الاجتماعى والسياسى . ويتأتى هذا من أن عملية التمايز قد تمنح تقديرا وامتيازا معينا لبعض المواقع دون الاخرى ، كما أنها قد تجعل لبعض الادوار تأثيرا يفوق تأثير غيرها من الادوار . فالاشخاص الذين يشغلون مواقع القوة ، ويقومون بصنع وتنفيذ القرارات الملزمة مثلا يحتلون عادة

---

(86) Ibid, p. 21.

مكانة أسمى من المواطنين العاديين الذين عليهم الانصياع لهذه القرارات والالتزام بها • وحتى اذا كانت السلطة موزعة بين أدوار مختلفة ومتعددة ـ كما هى الحال فى النظم الديمقراطية مثلا ـ فان هـذا لا يمنـع من أن تكون لقرارات بعض هذه الادوار أولوية أو أسبقية على القرارات التى تصدر عن الادوار الاخرى الادنى منها • وما دام الامر كذلك فان أنمـاط التمايز التى ينطوى عليها النظام قد تصبح مصدرا لخلق أسس الصراع الاجتماعى وسببا لاثارة عوامل التفكك ، وعاملا هاما من عوامل الانقسام وفقدان التكامل داخل النظام [٨٧] • ومن ثم ، وحتى يتسنى للنظـام القضاء على عوامل الفرقة وأسباب الشقاق والصراع ، وتحقيق الوحـدة والتكامل بين أجزائه ومكوناته ينبغى أن يكون النظام مزودا بكافة القدرات والميكانيزمات التى من شـأنها أن تحقق التكامل بين أعضائه ، أو تجعلهم يتعاونون بدرجة مقبولة تمكنهم من المشاركة فى صنع القرار السياسى أو التأثير فى عملية صنع هذا القرار • [٨٨] وهذا ما يطرح على الفور قضية قدرات النظام السياسى Capabilities of Political System على بساط البحث، باعتبار أن هذه القدرات تشكل بعدا هاما من أبعاد التحليل البنائى الوظيفى للنظام السياسى ، ينبغى الالمـام به بشىء من الوضوح •

---

(87) A.M. Orum, **Introduction to Political Sociology**, Prentice - Hall Inc., New Jersey, 1978, p. 90.

(88) D. Easton, op. cit., p. 21.

قدرات النظام السياسى (٨٩) :

يتمتع النظام السياسى بقدرات معينة ، تحدد — وتؤثر على — كيفية أدائه لوظائفه وأدواره ، وتساعد فى الوقت نفسه على قياس مـدى كفاءته وفعاليتـه فى التعامل مع بيئته المحلية والدولية . فضلا عن أن هـذه القدرات تعد — فى حد ذاتها — من المستلزمات الوظيفية الاساسية التى يعتمد عليها النظام لكى يحافظ على بقائه واستمراره ، ويتمكن من تحقيق وحدته وتكامله . ومن هنا يمكن تصنيف ومقارنة النظم السياسية المختلفة فى ضوء هذه القدرات ، ويمكن التنبوء أيضا باحتمالات التغيير السياسى

---

(٨٩) منذ أفلاطون وأرسطو والبحث فى أداء النظام السياسى وقدراته يشغل اهتمام منظرى السياسة ، ويشكل أهمية خاصة لدى الباحثين فى قضايا السياسة العملية وشئون الحكم والادارة . وبرغم قدم البحث فى هذا المجال واتساع نطاقه الا أن الدراسة الموضوعية والعلمية لهذه القضية لا تبعد كثيرا عن ستينيات هذا القرن ، وتعزى بوجه خاص الى عالم السياسة الامريكى جبرييل الموند G.A. Almond فأفلاطون وأرسطو مثلا تناولا هذه القضية بحثا عما يجب أن يقوم به النظام . كما تعـرض منظـروا السـياسـة الليبراليين — فى القرنين الثـامن عشر والتاسـع عشر — للقضـية ذاتهـا من منطلق الاعتبارات الاخلاقية والمعيارية أيضا . وقد أشار (كارل دويتش K.W. Deutsch فى مقاله (التعبئـة الاجتماعيـة والتنمية السياسـية (Social Mobilization and Political Development الى تأثير عملية التغير الاجتماعى والاقتصادى « على أداء النظم السياسية واستقرار الحكومـات وقدراتها p. 431 » . كما أشار (ديفيد ايستون) فى كتابه (تحليل أنساق الحياة السياسية (Asystems Analysis of Political Life الى « القدرة على معالجة متطلبات النظام السياسى ... وأنماط الاداء الحكومى pp 355 FF. » ، ولكن كلا من دويتش وايستون لم يحاولا تقديم تصور تحليلى لمفهوم القدرات Capabilities ولم يشيرا كذلك الى هذه القدرات من قريب أو بعيد . ولذلك تعتبر جهـود الموند فى هذا المجال من أكثر المعالجات دقة وأقربها الى الواقع والتطبيق العملى ، سيما وأنه يعتبر تحديد وتحليل قدرات النظام السياسى «موضوع بحث امبيريقى» وليس مجرد قضية بحث نظرى اكاديمى فقط . ومن ثم سوف نعتمد على ما قدمه الموند من تحليلات فى هذا المجال فى استعراضنا لهذه القدرات ، وسوف نتناول هذه القدرات بشىء من المناقشة فى نهاية هذا الفصل .

وتفسيره • ويصبح من المتاح لنا كذلك أن نتحدث عن السياسات بموجهات التغيير السياسى المنشود ، وأن نقيس مستويات التطور أو التخلف السياسى على حد سواء •

ويميز الموند فى هذا الصدد بين مجموعة من القدرات الاساسية لانعدم وجودها فى أى من النظم السياسية المعروفة ، وان كانت ثمة اختلافات نسبية فى كفاءة وفعالية هذه القدرات من نظام سياسى الى آخر ، ومن وقت الى آخر أيضا داخل النظام السياسى الواحد • وتتمثل هذه القدرات — فيما يقول فى خمس قدرات رئيسية هى : القدرة الاستخراجية **Extractive capability** والقدرة التنظيمية **Regulative Capability** والقدرة التوزيعية **Distributive Capability** والقدرة الرمزية **Symbolic Capability** والقدرة الاستجابية **Responsive Capability**

ويحسن بنا فى هذا المقام أن نعرض لكل من هذه القدرات بشىء من التفصيل المناسب •

١ — القدرة الاستخراجية :

تشير هذه القدرة الى مدى كفاءة النظام السياسى فى استخراج وتعبئة وتحريك الموارد المادية والبشرية ، المحيطه به والمتاحة له ، فى كل من البيئة المحلية والدولية على حد سواء • ويستند تحديد وتحليل هذه القدرة بوجه عام على حجم الموارد البشرية والمادية المتاحة والمتدفقة على النظام السياسى من ناحية ، ومقدار ما يتتمع به النظام من تأييد ومؤازرة من جانب السكان واستعدادهم لتقديم الموارد والخدمات التى يتطلبها النظام من ناحية أخرى • هذا فضلا عن كيفية حصول النظام على

هذه الموارد،وطبيعة ونوعية الاجراءات والبناءات التى يستخدمها أو يعتمد عليها فى هذا المجال • وتعتبر هذه القدرة ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسى ، من حيث أنها توفر الموارد اللازمة لادارة المجتمع السياسى ، وتمثل فى الوقت نفسه ركيزة أساسية لغيرها من القدرات • وبالتالى تقلل أو تزيد من امكانات أو احتمالات تحقيق العديد من الاهداف الخاصة بالنظام أو المجتمع (٩٠) •

٢ — القدرة التنظيميـــة :

تشير هذه القدرة الى مدى نجاح النظام السياسى فى تنظيم وضبط سلوك الافراد والجماعات داخل المجتمع ، ومدى قدرته على التغلغل فى بيئته الدولية وفرض نفوذه وتأثيره عليها • وتعتمد هذه القدرة أساسا على استخدام — أو التلويح باستخدام — الاكراه المادى المشروع • وهى لذلك تعتبر قدرة أساسية للنظام السياسى ،ومميزة له عن غيره من النظم الاجتماعية الإخرى •

ويمكن تلمس هذه القدرة وتحديد مظاهرها من خلال التعرف على الافراد والجماعات التى تخضع للضوابط القانونية والنظامية التى يفرضها النظام من ناحية ،ونوعية المجالات الحياتية الخاصة بالافراد أو الجماعات التى تقع تحت تأثيرها من ناحية أخرى ، هذا فضلا عما يلجأ اليه النظام من أساليب واجراءات ، وحدود التسامح التى يبيحها ، ومقدار التزام — أو عدم التزام — الافراد بها • بالاضافة الى مقدار تغلغل النظام فى بيئته

(90) G.A. Almond & G.B. Powell, Jr., op. cit., pp. 195—196.

الدولية أو داخل غيره من النظم السياسية ، وحجم نفوذه أو تأثيره على شئونها السياسية .

وتعتبر القدرة التنظيمية — كالقدرة الاستخراجية تماما — ركيزة أساسية لغيرها من القدرات . ومحددا رئيسيا لاداء كثير من هذه القدرات أيضا . ومن ثم تتداخل هاتان القدرتان فيما بينهما ، وتعتمدان على بعضهما الى حد كبير . ويتأتى هذا الاعتماد المتبادل من أن النظام يحتاج أولا الى الموارد من أجل تدعيم قدرته التنظيمية وكفالة الضوابط النظامية التى يتبغى أن يعتمد عليها . وهو لكى يحصل على هذه الموارد — ويستخرجها من بيئته المحلية أو الدولية — يعتمد أساسا على مالديه من قدرة على السيطرة والضبط ، فضلا عن استخدامه الاكراه المادى المشروع أو التهديد باستخدامه .

ولاينفى هذا كله أن ثمة عوائق وقيودا تحدد مقدار ومدى ما تصل اليه ضوابط النظام وقيوده وقدرته التنظيمية بوجه عام . وترجع هذه العوائق عادة الى تعذر الحصول على المعلومات ، أو صعوبة تدفق المعلومات على النظام من ناحية ، والى تركيز السلطة فى النظام وعدم توزيعها بين مستوياته المختلفة من ناحية أخرى ، هذا فضلا عن بهاظة تكلفة ومتطلبات عملية التنظيم نفسها ، والمشكلات المتعلقة ببناء وتحديد أجهزة التنظيم والاشخاص المنظمين أنفسهم ... وما الى ذلك من عوامل تؤثر — مجتمعه أو منفردة — على فعالية هذه القدرة ، وتزيد أو تقلل من نطاق تأثيرها[٩١]

---

(91) Ibid, pp. 196—197.

٣ ـ القدرة التوزيعية :

تشير هذه القدرة الى نشاط النظام السياسى باعتباره موزع أو مانح Dispenser للمنافع والقيم المرغوبة أو المتنازع عليها ، وما يبذله من جهود فى مجال تخصيص وتوزيع شتى السلع والخدمات ومراتب الشرف والمكانات الاجتماعية والفرص ••• بين الافراد والجماعات داخل المجتمع ويمكن قياس هذه القدرة عن طريق تحديد كمية وأهمية الاشياء الموزعة والمجالات الحياتية التى تشملها عملية التوزيع • وقطاعات السكان التى تتلقى هذه المنافع • ومدى الاتساق بين متطلبات الافراد وما يوزعه النظام من منافع وقيم لاشباع هذه المتطلبات • بالاضافة الى ما يقدمه النظام للدول الاخرى من مساعدات مادية أو أدبية [٩٢] •

٤ ـ القدرة الرمزية :

يقصد بذلك مدى ومعدل تدفق الرموز المؤثرة من النظام السياسى الى داخل المجتمع والبيئة الدولية على حد سواء • وتتضمن هذه الرموز • فيما يقول الموند ـ كل ما تبديه الصفوة الحاكمة من تأكيد على القيم التى من شأنها اثارة حماس الجماهير ، وما تبذله من اهتمام بالتراث القومى والمناسبات الوطنية ، وما يصدر عنها من تصريحات فى أوقات الازمات ••• وما الى ذلك من جهود لا تكلفها كثيرا ، ويمكن بواسطتها تعبئة وتحـريك احتياطى التأييد فى المجتمع •

---

(92) Ibid, pp. 198—199.

وربما كان من الصعب قياس تأثير المخرجات الرمزية للنظام وتحديد فعاليتها فى المجتمع . ولكن الصفوة الحاكمة ، ورجال الصحافة والباحثين لا يعدمون حيلة لمواجهة هذه الصعوبة . ومن ثم يلجأون فى أغلب الاحوال الى قياس تأثير هذه المخرجات اما عن طريق احصاء التجمعات الجماهيرية وعدد المستمعين ، أو عن طريق تسجيل قوة واستمرار عمليات التصفيق ، فضلا عن اجراء مسوح الاتجاهات وقياسات الرأس العام .

هذا وتعتبر القدرة الرمزية بوجه عام من العوامل ذات الاهمية الخاصة بالنسبة لزيادة تأثير بعض التوزيعات الحكومية وعمليات التنظيم، والوصول بها الى درجة تفوق تأثيرها المادى على الافراد . كما يمكن استخدام القدرات التوزيعية والرمزية ــ بالمثل ــ من أجل تقوية وتدعيم بعضها البعض(٩٣) .

٥ ــ القدرة الاستجابية :

تشير هذه القدرة الى العلاقة بين مدخلات النظام أيا كان مصدرها، محليا أو دوليا ــ وبين مخرجاته ، ومدى قدرة النظام نفسه على الاستجابة لكل ما يصدر عن الظروف والاوضاع المتغيرة من مدخلات جديدة تقتضى سياسات وقرارات واجراءات ملائمة . فالنظام السياسى ــ بشكل أو بآخر ــ لابد وأن يستجيب لشىء ما ، سواء كان هذا الشىء ضغوطا أو مطالب داخلية أو خارجية . ولكن لمن يستجيب النظام ؟ وفى أى من مجالات العمل السياسى يكون مستجيبا ؟ وكيف يتدبر الامر لكى يدعم نمطا

(93) Ibid, pp. 199—201.

معينة من السلوك الاستجابي ؟ ... هذه هي التساؤلات المحورية التي يمكن على أساسها قياس القدرة الاستجابية للنظام ، وتحديد نمط سلوكه الاستجابي (٩٤) .

وغني عن البيان أن هذه القدرات الخمس ماهي الا أنماط للعلاقة بين مدخلات النظام ومخرجاته . كما أن ثمة ارتباطا وتداخلا وتساندا بين هذه القدرات جميعا . ومن هنا كان أداء النظام لادواره ووظائفه — ومستوى هذا الاداء نفسه — يتوقف الى حد كبير على حجم ونوع القدرات التي يتمتع بها أو يعتمد عليها ، ويتطلب أيضا تطوير هذه القدرات وتدعيمها . ويتضح هذا من ناحية في أن القدرة على استخراج الموارد مثلا تعتمد أساسا على القدرات التنظيمية والرمزية للنظام . كما تعتمد القدرة التوزيعية والاستجابية للنظام على قدرته على استخراج الموارد من ناحية أخرى . ومن خلال هذا لترابط والاعتماد المتبادل بين هذه القدرات يتسنى للنظام القيام بوظائفه ، فضلا عن تطوير قدراته وزيادة فعاليتها .

هذا ولما كان النظام السياسي نظاما فرعيا داخل الاطار العام للنسق الاجتماعي الكلي ، ومنفتحا في الوقت نفسه على بيئته المحلية والدولية ومتفاعلا معها ، فمن المتوقع اذن أن تتأثر قدرات النظام — وكفاءته في تطوير هذه القدرات — بحجم الموارد المادية والبشرية التي تتدفق عليه من هذه البيئة . ومن المحتمل أيضا أن يكون لمواقف وأهداف وتوجهات الصفوة الحاكمة تأثير ملموس على هذه القدرات ومستويات أدائها . كما أنه من

(94) Ibid, pp. 201—203.

غير المستبعد كذلك أن تتأثر كل هذه القدرات بكفاءة وفعالية البناء التنظيمى لاجهزة النظام نفسه ، ومقدار ما يتلقاه النظام من تأييد ومؤازرة من جانب المواطنين •

وعلى أية حال فان النظام السياسى اذ يعتمد على هذه القدرات فى أداء وظائفه ومن أجل الحفاظ على بقائه وتحقيق التكامل بين وحداته ومكوناته المختلفة ، فان الامر يتطلب منا الان أن نتعرف على ما يضطلع به النظام من وظائف بوجه عام ، وأن نلم أيضا بما يرتبط بهذه الوظائف من قدرات وميكانيزمات تحقق غايات النظام وأهدافه النهائية •

وظائف النظام السياسى :

يستخدم مفهوم (الوظيفة) فى اطار نظرية النظم ، وطبقا لتحليلات البنائية الوظيفية ، للدلالة على النشاط أو الدور الذى يلعبه النظام داخل البناء الكلى الذى يشمله • وتتحدد وظائف النظام — أى نظام — بطبيعة الحال فى ضوء الاهداف والغايات التى يسعى الى تحقيقها • كما يتوقف نجاح هذه الوظيفة — أو تلك — فى تحقيق الاهداف التى ينشدها النظام على حجم ونوع وكفاءة القدرات التى يتحلى بها النظام نفسه ، والبناءات والميكانيزمات التى يعتمد عليها •

ومن المتفق عليه أن النظام السياسى — شأنه فى ذلك شأن غيره من النظم الاجتماعية — لا يقوم بوظيفة واحدة فقط ، ولكنه يمارس عديدا من الوظائف والادوار المتمايزة والمتكاملة فى آن واحد • ويرجع ذلك فى المقام الاول الى تعقد الحياة الاجتماعية ، وتعدد المطالب التى يتلقاها النظام ، وتنوع التحديات التى يتعرض لها من ناحية ، والى تعدد وتنوع الابنية

والمؤسسات التى يعتمد عليها ، وتباين وتفاوت الوظائف والادوار التى تقوم بها من ناحية أخرى . ولا يعنى هذا بحال من الاحوال أن ثمة تعارضها بين تعدد وظائف النظام وأدواره وبين مبدأ التخصص والتمايز الوظيفى لابنية النظام ومؤسساته . لانه من غير المتصور عمليا أن تكون ثمة أبنية ومؤسسات متعددة تسهم بشكل أو آخر فى أداء النظام السياسى دون أن يكون ثمة تداخل بين وظائف وأدوار هذه الابنية والمؤسسات المختلفة .

وفى هذا الصدد يميز (جبرييل الموند) بين نوعين رئيسيين من وظائف النظام السياسى . الاول هو ما يسميه (**وظائف المدخلات**) Input Functions ويشمل وظائف : التنشئة والتجنيد السياسى Political Socialization and Recruitment والتعبير عن المصالح Interest Articulation وتجميع المصالح Interest Aggregation والاتصال السياسى Political Communication . والثانى هو ما يسميه (**وظائف المخرجات**) output Functions ويشمل وظائف : صنع القواعد Rule-Making وتطبيق القواعد Rule-application والفصل فى المنازعات وفقا للقواعد Rule-adjudication وهذه الوظائف الثلاث الاخيرة فى رأية هى نفس الوظائف السابقة للفصل بين السلطات ، وان اكتسبت مسميات جديدة ، بهدف تحريرها من مسحتها البنائية ، واضفاء الطابع الدينامى عليها[٩٥] .

---

(95) G.A. Almond, A **Functional Approach To Comparative Politics,** op. cit., p. 17, pp. 26—58.

هذا ويمكن دراسة الأداء الوظيفى للنظام السياسى فى ضوء هذا التقسيم من خلال مستويات رئيسية ثلاثة يحددها (الموند) و (باول) على النحو التالى[٩٦] .

١ ــ قدرات النظام السياسى :

وينصب اهتمام الدراسة هنا على تحليل وتشخيص الطريقة التى يمارس بها النظام كافة أدواره ونشاطاته باعتباره وحدة تعمل داخـــــل البيئـــــــة .

وتجدر الاشارة هنا الى أن ثمة شواهد كثيرة تؤكد أن تعدد الوظائف السياسية بالنسبة للبنية أو المؤسسة السياسية الواحدة أمر مألوف وشائع فى أغلب النظم السياسية التاريخية والمعاصرة . ومن الامثلة الدالة على ذلك أن الوظائف السبع للنظام السياسى تمارس فى انجلترا من خلال اكثر من بناء أو مؤسسة سياسية أو شبة سياسية واحدة ، وان كان ذلك بدرجات متفاوتة. وقد أوضح الموند وباول ذلك فى كتابهما (السياسة المقارنة اليوم Comparative Politics Today ، حيث سجلا هذه الظاهرة على النحو التالى :

الوظائف السياسية	[illegible]	[illegible]	[illegible]	البرلمان	[illegible]	البيروقراطية	المحاكم
التنشئة السياسية	xxx	xx	xx	xx	xx	xxx	x
الاتصال السياسى	xxx	x	xxx	xxx	xxx	xxx	xx
التعبير عن المصالح	x	xxx	xx	xx	xx	xxx	—
تجميع المصالح	—	x	xxx	xxx	xxx	xxx	—
صنع القواعد	—	x	x	xxx	xxx	xxx	—
تطبيق القواعد	—	x	—	xxx	xxx	xxx	—
الفصل فى المنازعات	—	—	—	—	—	xx	xxx

—	لاشئ
x	قليل
xx	بدرجة متوسطة
xxx	بدرجة عالية

(96) G.A. Almond & G.B. Powell, Jr., op. cit., pp. 28—30.

٢ ــ وظائف التحويل :

ويقصد بذلك دراسة كيفية تحويل مدخلات النظام ــ من مطالب ومؤازرات ــ الى مخرجات تتخذ شكل قرارات وسياسات وإجراءات تنفيذية ... ويتعلق هذا المستوى فى واقع الامر بعمليات التحويل التى تجرى داخل النظام نفسه . أى بما يتضمنه من وظائف تتولى القيام بتحويل المدخلات الى مخرجات . وتتمثل هذه الوظائف بوجه عام فى ست عمليات رئيسية هى : التعبير عن المصالح ، وتجميع المصالح ، وصنع القواعد ، والفصل فى المنازعات وفقا للقواعد ، ثم الاتصال السياسى .

٣ ــ وظائف التكيف والحفاظ علىا لنظام :

ويهتم هذا المستوى بالتعرف على الاساليب والميكانيزمات التى يعتمد عليها النظام فى عمليات التكيف مع البيئة ، وتهيئة المتطلبات اللازمة للحفاظ على بقائه واستمرار أدائه لوظائفه . وهذه الوظائف ــ كما يقول الموند وباول ــ لا تدخل ضمن عمليات التحويل السابقة . ولكنها تؤثر بشكل مباشر على كفاءة وفعالية النظام من الداخل . ومن ثم ينعكس تأثيرها على أسلوب أدائه . وهى تتمثل بشكل أساسى فى عمليات التنشئة والتجنيد السياسى على وجه التحديد .

وقد تعرض البحث لقدرات النظام السياسى بشىء من التفصيل فيما سبق . ويحسن بنا الان أن نتعرف على وظائف التحويل ، ووظائف التكيف والحفاظ على النظام بشىء من التفصيل المناسب أيضا . وربما

كان من الملائم أن نعرض لهذه الوظائف على النحـــو الذى قدمه (الموند) و (باول) فى تحليلاتهما ، ونشير اليه فيما يلى :

وظائف التحـــويل :

تتكون هذه الوظائف ــ كما يقول الموند وباول ــ من ست عمليات رئيسية هى : التعبير عن المصالح ، وتجميع المصالح ، وصنع القواعد ، وتطبيق القواعد ، والفصل فى المنازعات وفقا للقواعد ، ثم الاتصـــال السياسى • وهذه الوظائف جميعا ترتبط بقدرات النظام ولا تنفك عنها •كما أن بعضها يرتبط بمدخلات النظام والبعض الاخر يرتبط بمخرجاته • ومنها كذلك ما يرتبط بغيره من الوظائف السياسية الاخرى • وفى محاولة بيان كل ذلك ، نعرض الان لكل من هذه الوظائف على حدة ، وبشىء من التفصيل •

١ ــ التعبير عن المصـــالح :

يقصد بهذه الوظيفة تلك « العملية (أو الطريقة) التى يطـــرح بها الافراد والجماعات مطالبهم على صانعى القرار السياسى »[٩٧] • وهى تمثل بوجه عام الخطوة الوظيفية الاولى فى عملية التحويل السياسى ، أى تحويل المدخلات الى مخرجات • كما أنها ذات أهمية خاصة نظرا لانها تتم على حدود النظام السياسى ، ويمكن عن طريق البناءات التى تضطلع بها وأسلوب أداء هذه البناءات تعيين الحدود الفاصلة بين النظام السياسى والمجتمع[٩٨] •

ويتم التعبير عن المصالح عادة من خلال عديد من البناءات المتباينة ، وبأساليب مختلفة أيضا • ويمكن تصنيف أبنية التعبير عن المصالح الى أبنية متخصصة منظمة من ناحية ، وأخرى غير متخصصة وغير منظمة من ناحية

(97) Ibid, p. 73.
(98) G.A. Almond, op. cit., pp. 33—38.

أخرى • ويدخل فى اطار النوع الاول : المؤسسات الجماهيرية الطوعية ، كالاحزاب السياسية ، وجماعات المصالح ، واتحادات العمال ، والنقابات المهنية ، والغرف التجارية ، وتعاونيات الفلاحين ، وروابط رجال الاعمال ، والجماعات الدينية ، فضلا عن الجماعات النظامية كالمؤسسة العسكرية ، والجهاز البيروقراطى ، والهيئة التشريعية ••• وما الى ذلك • فى حين تعتبر التجمعات التى تنشأ تلقائيا تحت ضغط ظروف أو أحداث معينة ــ كالمظاهرات ، وأعمال الشغب ، والمظاهر غير المعيارية بعامة ــ أبنية غير متخصصة وغير منظمة ، كما أنها تقوم بأدوار متقطعة وغير دائمة •

أما أساليب التعبير عن المصالح فتتراوح عادة بين أساليب تعكس مصالح عامة وأخرى تمثل مصالح خاصة • وأساليب عاطفية وأخرى ذات طابع وسائلى Instrumental • وأساليب تعبر عن أهداف محددة وأخرى تشير الى مطالب غير محددة • هذا فضلا عن أن هذه الاساليب جميعا اما أن تكون صريحة أو غير صريحة •

ويقصد بالاساليب التى تعكس المصالح العامة تلك الاساليب التى تعبر عن مطالب جماعة أو طبقة معينة • كأن تطالب طبقة العمال مثلا بزيادة الاجور أو تخفيض ساعات العمل • أما تلك التى تمثل المصالح الخاصة فتظهر عادة فى المطالب المتعلقة بفرد معين أو أسرة بذاتها كطلب الاعفاء من التجنيد ، أو الرغبة فى الحصول على مميزات مادية أو سياسية خاصة • بينما يقصد بالاساليب العاطفية تلك الاساليب التى تتجلى فى مظاهر التعبير عن الامتنان أو الغضب أو الاحباط • فى حين تبدو الاساليب ذات الطابع الوسائلى فى عمليات المساومة التى تجرى من أجل الحصول على نتائج عملية محددة • كما تتمثل الاساليب غير محددة الاهداف فى تلك التعميمات التى تعبر عن

الاستياء من وضع معين دون الاشارة الى وسيلة أو كيفية تصحيح هذا الوضع ، كأن يقال مثلا : (نحن نريد التغيير) ، أو (ان الحياة السياسية فاسدة تماما) • وربما تتخذ هذه الاساليب جميعا صيغة التعبير الصريح عن المصالح المرغوبة • بمعنى أن تصاغ المطالب بطريقة واضحة ومحددة • وقد تتخذ صيغة التعبير غير الصريح ، كأن تنعكس هذه المطالب فى أنماط السلوك التى تنطوى على مواقف واتجاهات ذات دلالات معينة ، يمكن ادراكها ، وتحديد أبعادها ونقل مضامينها الى النظام السياسى(٩٩) •

هذا وتتطلب وظيفة التعبير عن المصالح وجود قنوات اتصال مفتوحة يتسنى للجماعات المختلفة التعبير من خلالها عن مصالحها ومطالبها بطريقة سهلة وميسرة ، حتى لا تظل هذه المطالب دون اشباع الامر الذى قد يؤدى فى بعض الاحوال الى تولد مشاعر الضجر والاستياء • أو انتشار ظواهر العنف والشغب ••• وما الى ذلك من مظاهر لامعيارية قد تدفع الصفوة الحاكمة الى استخدام وسائل القمع والارهاب(١٠٠) •

٢ ــ تجميع المصالح :

تشير هذه الوظيفة الى تلك العملية التى يتم من خلالها « تحويل المطالب المتباينة الى بدائل سياسية عامة »(١٠١) ، وذلك عن طريق ايجاد نوع من السياسات التى من شأنها أن تؤلف وتوائم بين المصالح المتضاربة،

---

(99) G.A. Almond & G.B. Powell, Jr., op. cit., pp. 86—88.
(100) Ibid, pp. 80—86.
(101) Ibid p. 98.

أو تضع هذه المصالح فى اعتبارها بشكل أو بآخر ، أو عن طـريق تجنيد بعض العناصر السياسية التى تلتزم — الى حد ما — بنمط معين من السياسات التى لا خلاف عليها (١٠٢) .

ويمكن لوظيفة تجميع المصالح أن تتم فى مواضع عديدة من النظام السياسى الواحد ، وداخل الانساق الفرعية للنظام السياسى . كما أنها تحدث فى كافة النظم السياسية أيضا . ولذلك هناك عديد من البناءات التى يمكن أن تؤدى هذه الوظيفة . وهناك أيضا كثير من الاساليب التى يمكن تجميع المصالح المتباينة عن طريقها .

وتعتبر الاحزاب السياسية — بوجه عام — من البناءات الرئيسية لتجميع المصالح . كما تلعب الاجهزة البيروقراطية والهيئات التشريعية دورا هاما فى هذا المجال أيضا . فالحزب السياسى — كمؤسسة سياسية حديثة — يستهدف دائما الوصول الى الحكم . وحتى يتسنى له ذلك يحاول دائما أن يستوعب المجتمع بأسره ، أو يجتذب أعدادا غفيرة من الجماهير ذات المصالح والاهتمامات المتباينة أو المتضاربة . ويحاول فى الوقت نفسه أن يوفق بين هذه المصالح والاهتمامات من أجل الوصول الى حـد أدنى من الاتفاق بين الاطراف المتعارضة . وهو اذ يقوم بهذا الدور يكون قـد مارس وظيفة تجميع المصالح بشكل يمكن القول معه بأن الحزب انما هو بناء متخصص لتجميع المصالح فى المجتمعات الحديثة ، وذلك بالرغم من أن ثمة أحزابا لا تولى اهتماما كبيرا بهذه العملية ، ويقتصر دورهـا

---

(102) G.A. Almond, op. cit., pp. 38—45.

على ممارسة وظيفة التعبير عن مصالح الطبقة أو الجماعة التى تمثلها فقط •

ولا يختلف دور الهيئة التشريعية عن دور الحزب فى هذه العملية كثيرا • فهى حين تستمع مثلا الى ممثلى المؤسسة العسكرية وهم يبدون رأيهم فيما يتعلق بدعم وسائل الدفاع القومى ، ثم تستمع الى ممثل وزارة المالية وهو يبين صعوبة توفير الموارد المالية الكفيلة بتحقيق هذا المطلب ، ثم تعمل بعد ذلك على التوفيق بين رأى الطرفين تكون قد مارست هى الاخرى وظيفة تجميع المصالح • كما يقوم الجهاز البيروقراطى بنفس الوظيفة أيضا حينما يتلقى ويجمع مطالب الجماهير ، ثم يحولها الى مقترحات يرفعها الى القيادات المسئولة عن رسم السياسات العامة ••• وهكذا •

ومعنى هذا كله أن أبنية تجميع المصالح ما هى الا أبنية وسيطة ، تحتل موقعا يتوسط كلا من أبنية التعبير عن المصالح وأبنية صنع القرار • ولذلك فان دورها يبدأ بالتعرف على المصالح والمطالب المتباينة • وينتهى بوضع البدائل الكفيلة بالتوفيق والمواءمة بين هذه المصالح والمطالب ، ورفع ما توصلت اليه من مقترحات الى أبنية صانعى القرارات ، الذين يقومون بتقرير سياسة أو أخرى من بين البدائل المقترحة •

أما أساليب تجميع المصالح ، أو الطرق التى تمارس بها أبنية تجميع المصالح هذه الوظيفة ، فتتخذ عادة أحد أنماط ثلاثة على الاقل هى : المساومات البراجماتية Pragmatic bargaining styles والاساليب

الموجهة بقيم مطلقة Absolute Value oriented Styles ثم الاساليب التقليدية Traditionalistic styles

وتتمثل المساومة البراجماتية فى ذلك الاسلوب الذى عن طريقه يتم التأليف بين المصالح المتنوعة فى اطار عدد محدود من السياسات البديلة، وقد يسترشد فى هذه العملية أحيانا ببعض الاعتبارات الايديولوجية وان كانت المؤاءمة والتوفيق بين المصالح المتباينة هى السمة الغالبة عليها ، سواء كانت عملية تجميع المصالح تمارس بمعرفة الحزب أو الهيئة التشريعية أو مجلس الوزراء • ويساعد هذا الاسلوب عادة — وبشكل كبير أيضا على زيادة القدرة الاستجابية للنظام السياسى •

أما الاساليب الموجهة بقيم مطلقة فيقصد بها تلك الاساليب التى ترفض التوفيق بين المبادىء أو المواقف السياسية من أجل المواءمة بين المصالح المتباينة • وتعبر هذه الاساليب عادة عن مواقف دوجماطيقية صارمة ، تستند على توجهات فكرية ونظرية بحت ، وتتجاوز الحلول العملية أو المنطقية للقضايا المتنازع عليها • وتتمثل هذه الاساليب عادة فى صيغة ايديولوجيا سياسية معينة • تفرض على الجماعة اطارا محددا للتعبير عن مصالحها وتجميع هذه المصالح ، حتى ولو كان هذا الاطار يتناسب مع بعض الجماعات دون الاخرى ، أو يفى ببعض المطالب على حساب غيرها • فالايديولوجيا — مثلا — قد تعزو مشكلات المجتمع الى عمليات الاستغلال التى يمارسها الرأسماليون أو الى سيطرة العسكريين على مواقع القوة السياسية فى المجتمع أو غير ذلك من عوامل • وفى ضوء هذا التصور الصارم تتم صياغة السياسات العامة بغض النظر عما قد يتطلبه الامر من مرونة تكتيكية عند

تطبيق هذه الايديولوجيا فى ظروف معينة • ولذلك يتمخض هذا الاسلوب عادة عن استبعاد كثير من المطالب والمصالح الخاصة بجماعات كثيرة من السكان • وقد يدفع بعض الجماعات كذلك — فى ظل ظروف معينة ، أو نتيجة لما تستشعره من تهديد أو عدم استقرار — الى تطوير أيديولوجيات خاصة بها ومعارضة لغيرها •

أما الاساليب التقليدية فهى تلك الاساليب التى تعول على الخبرات وأنماط السلوك السابقة وهى بصدد اقتراح سياسات بديلة للمستقبل • وتعتبر هذه الاساليب بوجه عام محدودة القدرة على تجميع المصالح ، سواء لارتباطها الكامل والصارم بمصالح جماعات اجتماعية معينة فى بعض الاحوال ، أو لانها تمثل أدوارا وتوجهات اجتماعية غير محددة فى أحوال أخرى • ومثل هذه الاساليب تتناسب عادة مع تلك النظم التى تسخر موارد المجتمع وطاقات أفراده لخدمة بعض الاهداف الاجتماعية والاقتصادية المتضمنة فى الثقافة التقليدية للمجتمع • ولذلك فهى لا تستوعب بسهولة ما قد تطرحه بعض الجماعات الفرعية من مطالب لا تتسق مع تلك الاهداف، أو ما قد ينبثق عن البيئة الدولية من ضغوط وتحديات • الامر الذى يقلل من الموارد المتاحة للنظام السياسى • ويحول دون الاختيار الحر للاهداف السياسية من جانب الصفوة الحاكمة (١٠٣) •

ومهما يكن من أمر هذه الاساليب فان المتفق عليه أن وظيفة تجميع المصالح تؤدى دورا هاما فى زيادة فعالية أداء النظام السياسى • ويتأتى

---

(103) G.A. Almond & G.B. Powell, Jr., op. cit., pp. 108—109.

هذا من أن نمو وتطوير الابنية المتخصصة لتجميع أكبر قدر من المصالح المتضاربة فى عدد محدود من البدائل السياسية ، يتيح لصانعى القرار فرصة واسعة للتعرف على مطالب مختلف الفئات والجماعات والافراد وييسر لها امكانية الاستجابة لهذه المطالب •

٣ ــ صنع القواعد :

يشير هذا التعبير بوجه عام الى مفهوم (التشريع) أو (سن القوانين)، الذى يشيع استخدامه فى تحليلات فقهاء القانون وعلماء السياسة المتأثرين بهذه التحليلات • ويفضل أنصار البنائية الوظيفية استخدام هذا التعبير الجديد استنادا الى ما هو متفق عليه بينهم من أن مفهوم التشريع أو سن القوانين ينصرف عادة الى عملية محددة ، تتم فى اطار بناء متخصص معين ، بهدف ارساء القواعد والضوابط المنظمة لسلوك الافراد والجماعات ، والكفيلة بتحقيق الضبط والانضباط داخل المجتمع بأسره • بينما يشير مفهوم (صنع القواعد) الى عملية واسعة النطاق ، تشارك فيها كثير من المؤسسات والبناءات ، وتشيع بشكل أو آخر فى مستويات عديدة من المجتمع ، بغية تحقيق نفس الغايات التى تتوخاها عملية التشريع [١٠٤] • فالبرلمان ــ فيما يقولون ــ لم يعد هو المؤسسة الوحيدة التى تضطلع بهذه الوظيفة على الرغم من أنه هو المؤسسة المتخصصة والمنوطة أصلا بعملية صنع القواعد والضوابط المنظمة لسلوك الافراد

---

(١٠٤) من الدراسات الهامة فى هذا الصدد :

ــ سامية محمد جابر ، **القانون والضوابط الاجتماعية : مدخل علم الاجتماع الى فهم التوازن فى المجتمع** ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ •

والجماعات داخل المجتمع • ولذلك قد تأتى المبادرة الى صنع القواعد أحيانا من جانب هيئة الوزارة ، أو من جانب أجهزة الادارة ، أو من قبل المؤسسة العسكرية • وقد تشارك جماعات المصالح والاحزاب السياسية وأجهزة الاعلام والجامعات ومراكز البحث العلمى فى هذه العملية أيضا • وقد يكون الهدف من مساهمة هذه المؤسسة أو تلك فى هذا المجال هو ارساء القواعد النظامية الخاصة بها والمحققة للانضباط الواجب توافره داخل بنائها الخاص • وقد يكون الهدف أيضا هو اقتراح ما يتراءى لها من قواعد عامة يمكن للبرلمان أن يحولها الى تشريعات تحقق الانضباط داخل مجال معين من مجالات النشاط أو داخل المجتمع ككل •

وكما أن ثمة بناءات عديدة تقوم بهذه الوظيفة ، فان هناك أيضا أنماطا وأساليب كثيرة لعملية صنع القواعد ، وتتراوح هذه الانماط ــ كما يقول (روبرت داهل R. Dahl) • بين الاندماج أو التكامل الخفى Covert integration بين ذوى المكانة الاقتصادية المتميزة من أجل ارساء القواعد التى تخدم مصالحهم الخاصة ، وبين الائتلاف بين كثير من الجماعات والتفافها حول السلطة التنفيذية ، أو الائتلاف بين زعماء بعض الجماعات من أجل اقرار قواعد معينة • هذا فضلا عما **تمليه السلطات** العليا ذات النفوذ المؤثر فى المجتمع من قواعد نظامية ، وما يحتدم من صراعات بين السلطات المتنافسة من أجل اقرار القواعد التى تتمسك بها أو تطالب بارسائها (١٠٥) • وتجدر الاشارة هنا الى أن كل وصف أو تفسير

---

(105) R.A. Dahl, Who Governs ? : Democracy and Power in an American city, Yale University Press, New Haven, 1961, pp. 184—189 FF.

لاى من الانماط السابقة ينبغى أن يضع فى حسبانه دائما تأثيرا لقـادة على عملية صنع القواعد • وما يضفيه النسق الثقافى السائد فى المجتمع — وبين القادة بوجه خاص — من طابع متميز على هذه القواعد • هـذا فضلا عما تتحلى به البناءات السياسية القائمة من مرونة وكفاءة أو قصور فى أسلوب أدائها ، ومقدار مالدى هذه البناءات من قدرة على استيعاب — أو مواكبة — التغييرات الحالة أو المتوقعة ، وقابليتها للاستمرار عبر الزمن ، أو احتمالات تفككها وانهيارها •• ومدى استقلالية هذه البناءات أو اعتمادها على القيادات المتربعة فوق قمتها وخضوعها لما تلتزم به من مواقف وسياسات ، وما تمليه عليها من تعليمات وتوجيهات (١٠٦) •

٤ — تطبيق القواعد :

تقابل هذه الوظيفة ما تقوم به السلطة التنفيذية من مهام فى التقسيم الكلاسيكى لسلطات الدولة • ولكنها تختلف عنها من حيث أن هذه المهام لا تناط بجهاز واحد أو مؤسسة بذاتها — كمجلس الوزراء مثلا — بل ان ثمة عديدا من البناءات والمؤسسات التى تشارك بقدر أو بآخر فى تحمل أعبائها • ويرجع ذلك بوجه عام الى اتساع حجم النظام السياسى وتعقد البيئة التى يتفاعل معها ، فضلا عن تعاظـم المهام ، والاعبـاء المنوطة به •

وتعتبر هذه الوظيفة ذات أهمية خاصة بالنسبة للنظام السـياسى نظرا لما يتوقف عليها ، أو يتمخض عنها ، من تطوير أو تدعيم لقدراته ،

---

(106) G.A. Almond & G.B. Powell, Jr., op. cit., pp. 141—142.

وامكانات تفاعله مع البيئة التى يوجد فيها من ناحيـــة ، ولارتباط هــذه الوظيفة بعديد من الوظائف التى يؤديها النظام من ناحية أخرى . ومن ثم يقال : « ان وجود أبنية لتطبيق القواعد على درجة عالية من التمايز والتطور يزيد من قدرة النظام السياسى على التعامل مع بيئته ... وأن حجم القواعد التى ينبغى أن تطبق ، والموارد التى يجب أن تستخرج ، والمعلومات التى يتعين أن تتدفق أو تنتقل يقتضى من أبنية صنع القواعد أن تعاون فى عملية التطبيق . ولقد بات من المسلم به أن النظام (السياسى) الذى عليه أن يطور قدراته لمواجهة الاهداف والضغوط الجديدة يستلزم (بالضرورة) تطبيقا فعالا للقواعد من أجل هذا التطوير » [١٠٧] .

هذا ومن المتفق عليه أن أبنية تطبيق القواعد فى هذا النظام أو ذاك لا تسير على غرار بعضها البعض ، أو بأسلوب واحد ، أو بنفس المستوى من الفعالية . كما أنها تتباين فيما بينها — داخل النظام الواحد ومن نظام الى آخر — من حيث درجة تعقدها ، وطبيعة بنائها الهرمى ، ودرجة استقلاليتها، ومقدار حيادها عند تطبيق القواعد الملتزمة بها . ويمكن القول بوجه عام أن الجهاز البيروقراطى فى النظم السياسية الحديثة قد أصبح من أهم البناءات التى تلعب دورا حاسما فى هذا المجال وفى كافة العمليات الوظيفية الاخرى — بسبب تعاظم حجمه ، وتزايد فعاليته ، وانتشار مؤسساته فى أرجاء المجتمع ، وما يقدمه البيروقراطيون أنفسهم من تفسيرات لهــذه القواعد ، وما يبذلون من جهود من أجل تنفيذها والروح التى ينفذونها بها

(107) Ibid, p. 142.

ويدخل فى اطار هذا الجهاز بطبيعة الحال كل الوزارات ، ومختلف المصالح الحكومية ، وكافة أجهزة الادارة • فضلا عن المؤسسات العامة ، والوكالات التابعة لهذه البناءات جميعــا (١٠٨) •

٥ ــ الفصل فى المنازعات وفقا للقواعد :

تشير هذه الوظيفــة الى عمليــة صــنع القــرارات الرادعــة Authoritative decisions (أى الاحكام) ازاء كل انتهاك لاية قاعدة نظامية مقررة (١٠٩) • أو بقول آخر : هى عملية تطبيق القواعد المقررة عند الفصل فى المنازعات القائمة بين الافراد أو الجماعات ، أو لمعاقبة الخارجين على النظام العام داخل المجتمع • وتقترب هذه الوظيفة بوجه عام من وظيفة السلطة القضائية فى التقسيم التقليدى لسلطات الدولة • ولكنها تختلف عنها من حيث أنها تتم من خلال بناءات عديدة ، ولا يقتصر أداؤها على رجال القضاء ودور المحاكم من ناحية ، ومن حيث أن أبنية تطبيــق القواعد هى التى تتولى بنفسها اصدار قرار الاتهام أو الاحــالة الى القضاء ، وتنفيذ الاحكام فى بعض الاحوال من ناحية أخرى • وآية ذلك أن البوليس السرى فى النظم الشمولية مثلا قد يتتبع فردا ما ، ويتهمه بانتهاك القواعد المقررة ، ويقرر أنه مذنب ، ويسمح ــ أولا يسمح ــ له بالدفاع عن نفسه ، ويتولى أيضا تنفيذ الحكم • وقد يمارس الجهــاز البيروقراطى وظيفة شبه قضائية كذلك حالما يتصدى لتفسير وتطبيق

---

(108) Ibid, p. 144.
(109) Ibid, p. 159.

القانون فى بعض المنازعات مثلما هى الحال فى المنازعات التى تثور بين العمال وأصحاب الاعمال ••• وهكذا [١١٠] •

ومهما يكن من أمر هذا التداخل المتبادل بين وظيفتى تطبيق القواعد واصدار الاحكام بمقتضى هذه القواعد فان المتفق عليه أن الاتجاه الى ايجاد أبنية متخصصة للتقاضى والفصل فى المنازعات من شأنه أن يجعل لممارسة هذه الوظيفة أهمية خاصة بالنسبة للنظام السياسى • وهذا مادعا منظرى السياسة الى الاهتمام بتطوير جهاز للتقاضى يتولى مسئولية هذه الوظيفة بشكل مستقل وغير متحيز • يضاف الى ذلك أن وجود مثل هذا الجهاز المتخصص يوفر للنظام السياسى أداة ملائمة لحل ما ينشب من صراعات داخل المجتمع دون حاجة الى ارهاق صانعى القواعد بتطوير الجديد من القوانين أو الزامهم بتنفيذ القـديم منها • هذا فضـلا عن أن وجود هذا الجهاز نفسه يتيح الفرصة أمام كل متهم — بالخروج على القواعد — للدفاع عن نفسه وتأكيد براءته • ومن هنا يصبح ثمة مجال رحب لمعالجة أنماط معينة من المطالب بأسلوب ناجح وفعال دونما ارهاق لصانعى القواعد ، ودون تحد للقواعد الاساسية للنظام [١١١] •

٦ — الاتصـال السياسى :

الاتصال عنصر هام وشائع فى الحياة الانسانية ككل • ومن ثم لانعدم وجوده فى كافة مجالات النشاط الاجتماعى • فكل مواطن ، أو موظف

---

(110) Loc. cit.
(111) Ibid, p. 160.

حكومى ، لابد وأن يعتمد — فى حياته الخاصة ومباشرته لمسئولياته — على المعلومات التى يتلقاها ، وعلى فعالية الرسائل التى يبثها . وكل الوظائف التى يؤديها النظام السياسى انما تتم أيضا من خلال الاتصال . «فالاباء، والمعلمون ، ورجال الدين مثلا يمارسون دورهم فى عملية التنشئة السياسية من خلال الاتصال . وقادة جماعات المصلحة ، وأعضاء المجلس النيابى، وزعماء الاحزاب يمارسون وظائفهم التعبيرية عن طريق نقل المطالب أو تأييد السياسات . والمشرعون يسنون القوانين على أساس المعلومات التى تنقل اليهم ومن خلال الاتصال فيما بينهم وبالعناصر الاخرى داخل النظام السياسى . والبيروقراطيون وهم يمارسون وظائفهم يتلقون ويحللون كل مايرد اليهم من معلومات من داخل المجتمع ومن داخل القطاعات المختلفة للدولة . وليست عملية التقاضى بخلاف ذلك ، اذ أنها تتم أيضا بواسطة الاتصال » (١١٢) .

وتعتبر وظيفة الاتصال السياسى عملية شائعة ومشتركة بين كافة النظم السياسية الحديثة والمتخلفة على حد سواء . « فالنظم السياسية البدائية مثلا كان لديها قارعو الطبول والرسل drummers and runners ومدن العصور الوسطى كان لديها المنادون Criers ؛كما كان لدى النبلاء والملوك المتحدثون الرسميون Heralds » (١١٣) . أما النظم الحديثة فلديها وسائل الاتصال الشخصى والجماهيرى : المقروءة ، والمسموعة ، والمرئية ، والمسموعة المرئية .

(112) G.A. Almond, op. cit., p. 45.
(113) Ibid, p. 46.

وقد يرى البعض أن القول بأن ثمة وظيفة تسمى (الاتصال السياسى) انما هو محض ادعاء وتزيد • لان الاتصال فيما يرون — ما هو الا أحـــد جوانب الوظائف السياسية الاخرى ، أو مجرد شرط ضرورى لاداء هذه الوظائف • ومن ثم فهو لا يمثل فى حد ذاته وظيفة متفردة من وظائف النظام السياسى • وهذا فى واقع الامر قول غير صحيح • يتنافى مـــع واقع النظام السياسى كنظام نوعى داخل النسق الكلى للمجتمع،ولايستقيم كذلك مع طبيعة النظام السياسى كبناء منفتح على بيئتة ومتفاعل معها ، كما أن ثمة تفاعلات أخرى تجرى فى داخله • فالنظام السياسى — كما نعلم — ليس بمعزل عن بيئته • ولكنه مرتبط بها ، ويعتمد فى أدائه على ما يتدفق عليه من معلومات (مدخلات) منها ، سواء كانت هذه المعلومات تتعلق بمطالب وضغوط تلقى عليه ، أو تتمثل فى مـــواقف التأيـــيد والمؤزارة لقراراته وسياساته ، أو مجرد ردود أفعال ازاء ما يصدر عنه من قرارات (مخرجات) وبما أن النظام السياسى يعتمد فى أدائه على تيار المعلومات الوافد اليه عن طريق شبكات الاتصال المختلفة فهو اذن لا يستطيع أن يمارس أيا من وظائفه الا من خلال عملية الاتصال • وربما يصح القول أيضا بأن هـــذه الوظائف ما هى الا عمليات اتصال بالبيئة التى يتفاعل معها • ومعنى هذا كله أن الاتصال السياسى انما هو عملية أساسية ، أو وظيفة رئيسية من وظائف النظام السياسى • بدونها يتعذر عليه القيام بوظائفه التحويلية ، ولا يمكنه أيضا التكيف مع بيئته أو الحفاظ على بقائه واستمرار أدائـــه

لوظائفه المختلفة [١١٤] .

وظائف التكيف والحفاظ على النظام (التنشئة والتجنيد السياسى) :

لابد للنظام السياسى من أن يتكيف مع دواعى التغيير — التى تنبع من داخله أو من البيئة المحيطة به — والمحافظة على بقائه واستمرار أدائه لوظائفه ، شأنه فى ذلك شأن جميع النظم الاجتماعية الاخرى . ووسيلة النظام السياسى الى ذلك هى عمليات التنشئة والتجنيد السياسى.

ويقصد بالتنشئة السياسية — كما يقول الموند وباول — « تلك العملية التى بواسطتها يجتذب الافراد الى الثقافة السياسية ،وتتشكل اتجاهاتهم نحو الامور السياسية » [١١٥] . وتتمثل أهمية هذه العملية بالنسبة للنظام السياسى فى أنها تتمخض عادة عن مجموعة من الاتجاهات والمعارف ، والمدركات ، والمشاعر ، التى تحدد مواقف الافراد ومعاييرهم القيمية تجاه : النظام السياسى ، ومؤسساته ، وتوجهاته ، وأدواره المختلفة وأدوار شاغلى المناصب السياسية ، وما يصدر عن النظام من قرارات أو يتبعه من سياسات . وهى عملية لا تتوقف عند سن معينة ، ولكنها تصاحب الفرد طوال سنى حياته [١١٦] .

وقد تتم هذه العملية بشكل صريح Manifest عن طريق تلقين ونقل الثقافة السياسية — الخاصة بالمجتمع أو الصفوة الحاكمة — بطريقة

(١١٤) مزيد من التفاصيل حول هذه القضايا فى :

— Ibid, pp. 45—52.
— G.A. Almond & G.B. Powell, Jr., op. cit., pp. 164—189.

(115) Ibid, p. 64.

(116) G.A. Almond, op. cit., pp. 27—28.

مباشرة الى الافراد ، وقد تتم أيضا بشكل ضمنى latent من خــلال غرس الاتجاهات غير السياسية التى تؤثر على مواقف الافراد تجـاه الادوار والامور المماثلة داخل النظام السياسى • ولذلك تتعدد وتتنوع أدوات ووسائل التنشئة السياسية ، وتتراوح ما بين الاسرة ، والمدرسة ، وجماعات القرناء Peer Groups والاحزاب السياسية ، ووســائل الاتصال ، وخبرات العمل ••• وما الى ذلك من ميكانيزمات تشارك بقدر أو بآخر فى تشكيل الاتجاهات السياسية للفرد ، وصياغة الثقافة السياسية للجماعـــة •

أما التجنيد السياسى فيشــير — كما يقول الموند وباول — الى تلك « الوظيفة التى بواسطتها يتم شغل الادوار السياسية داخل النظــام السياسى » (١١٧) • وقد تستند هذه العملية الى معايير موضوعية عامة • كأن يتم اختيار شاغلى المناصب عن طريق الاقتراع (القرعة by lot) أو الانتخاب أو قياس القدرة على الانجاز • وقد تستند أيضا على معايير خاصة ، كأن يختار شاغلو المناصب من داخل قبيلة معينة ، أو جماعـــة عرقية بذاتها ، أو طبقة اجتماعية بعينها ••• وما الى ذلك من معـــايير الانتساب والمكانة (١١٨) •

هذا ولا تنفصل وظيفة التجنيد السياسى عن وظيفة التنشئة السياسية، ولكنها ترتبط بها بشكل وثيق ، وتعتمد عليها الى حد كبير ، وربما يتعذر

---

(117) G.A. Almond & G. B. Powell, Jr., op. cit., p. 47.
(118) Loc cit.

أن تتم بدونها فى كثير من الاحوال • ويتأتى هذا الارتباط من أن عملية التجنيد قد تشغل الادوار السياسية بأناس ذوى ميول واتجاهات ومصالح معينة ، تولدت لديهم من خلال عمليات التنشئة التى درجوا عليها ، وقد تؤثر بشكل أو بآخر على مباشرتهم للادوار التى يجندون لها مهما بلغت درجة تمثلهم للقيم والاتجاهات المتعلقة بهذه الادوار ، الامر الذى يتطلب من النظام السياسى — منذ البداية — أن يزود كل من يرشحه لشغل منصب ما ، أو للقيام بدور معين ، بكل الخبرات اللازمة لهذا المنصب ، وأن يوفر له كل المعلومات والمعارف السياسية الملائمة ، بحيث يصبح على دراية تامة — أو كافية — بحقائق أو مجريات الحياة السياسية ،وقادرا فى الوقت نفسه على التنبؤ بالتطورات المحتملة والتفاعل معها [(١١٩)] • ولا يتسنى تحقيق هذا كله الا من خلال عمليات التنشئة السياسية السابقة على عملية التجنيد ، أو باعادة التنشئة السياسية لمن يتم تجنيدهم اذا اقتضى الامر ذلك • وهكذا يصبح بمقدور النظام السياسى أن يتكيف مع التغيرات الحالة أو المستقبلة ، ويحافظ على بقائه واستمرار وجوده ، ومباشرة وظائفه وأدواره المختلفة بشكل فعال ودون انقطاع •

هكذا تتحدد أبعاد ومستويات التحليل البنائى الوظيفى للنظام السياسى • ولعل من الواضح لنا أن جهد هذا التحليل ينصب أساسا

---

(119) G.A. Almond, op. cit., p. 31.

وانظر دراسة هامة حول التجنيد السياسى والتنمية السياسية فى :

— W.H. Morris - Jones, **Political Recruitment and Political Development**, in : C. Leys, (ed.), op. cit., pp. 113—134.

على الجـوانب الدينامية للنظام السياسى أكثر منـه على جـوانبه الاستاتيكية أو الشكلية • كما أنه لا يقتصر على تحديد وتحليل الوظائف التقليدية للنظام السياسى وحدها بل يستوعب كل ما يتصل بعملية التفاعل السياسى من قريب أو بعيد • ولذلك يعول أنصار البنائية الوظيفية على هذا التحليل كثيرا عند المقارنة بين النظم السياسية المختلفة ، وعنـد دراسة مستويات ومعدلات التطور السياسى — أى التنمية السياسية — لهذه النظم فى آن واحد • وتعبيرا عن هذا الاتجاه يقول الموند وباول «حينما نقارن بين طائفة من النظم السياسية،أو بين نظم سياسية مفردة، ينبغى أن نقارن بين قدرات ، ووظائف التحويل ، ووظائف التكيف والحفاظ على النظام ، والعلاقات المتبادلة بين هذه الانواع أو المستويات الثلاثة من الوظائف • وحينما نبحث فى التنمية السياسية لابد وأن نتبـع نفس الطريقة أيضا » [١٢٠] • وحجة الموند وباول فى هذا أن الخصائص البنائية للنظم السياسية المختلفة تكاد تكون متقاربة ، وأن نفس الوظائف التى تمارس من قبل نظام سياسى ما لانعدم وجودها لدى نظام سياسى آخر • كما أن ثمة وظائف عديدة تمارس من خلال الابنية السياسية المختلفة والمحك الرئيسى لقياس مستوى ، التطور السياسى — أى التنمية السياسية — هو المقارنة بين النظم السياسية المختلفة من حيث : درجة ونوعية التخصص والتمايز البنائى لكل منها من ناحية ، ومدى تواتر أو تكرار ممارسة النظام السياسى لوظائفه وأدواره ، ونوعية البناءات التى تؤدى هذه الوظائف وأسلوب أدائها والقدرات التى يعتمد عليها النظام من ناحية أخرى • هذا

(120) G.A. Almond & G. B. Powell, Jr., op. cit., p. 30.

فضلا عن وضوح ، ومقـدرا التخصص الوظيفى لبناءات النظام مـع التسليم بما يمكن أن تؤديه هذه البناءات من وظائف عديدة أخرى [١٢١] •

هذا ولئن كانت المقارنة بين النظم السياسية المختلفة تحاول قياس مستوى التنمية السياسية استنادا الى هذه المعايير والمتغيرات ومـن خلالها ، فان تحليلات البنائية الوظيفية لعملية التنمية السّياسية تتـم أساسا وفى المحل الاول فى ضوء نموذج مثالى محدد هو النظام السياسى الغربى • باعتبار أن هذا النظام هو الوحيد ــ من بين النظم السياسية المعاصرة ــ الذى تتوافر فيه كافة الخصائص البنائية والوظيفية المميزة للنظم السياسية المتقدمة • ومن هنا كانت هذه التحليلات مشبعة بقدر كبير من التوجيه القيمى الصريح ، ولا تخـلو من التحيز الايديولوجى الواضح • الامر الذى يفقدها الكثير من حجيتها وما تدعيه من موضوعية• وسوف يتضح لنا ذلك بشكل جلى فى نهاية هذا الفصل • ويحسن بنا الان أن نلقى شيئا من الضوء على أسلوب البنائية الوظيفة فى دراسة وتحليل التنمية السياسية •

ب) التنمية السياسية فى تحليلات البنائية الوظيفية :

تنطلق تحليلات البنائية الوظيفية لقضية التنمية السياسية من افتراض اساسى مؤداه : أن النظام السياسى النامى ــ أى المتطور ــ هـو ذلك النظام الذى يتمتع بكافة الخصائص السياسية المميزة للمجتمع الصناعى الحديث • وتتمثل هذه الخصائص فى توافر المقومات البنائية والمتطلبات

---

(121) G.A. Almond, op. cit., p. 11.

الوظيفية التى تمكن النظام السياسى من التفاعل والتكيف مع معطيات وتحديات البيئة المحلية والخارجية من ناحية ، والتى تضمن بقاءه واستمرار أدائه لوظائفه من ناحية أخرى • ويتطلب هذا بالضرورة وجود أنماط معينة من العمليات والمؤسسات والقيم السياسية المتطورة فضلا عن تنامى قدرة وكفاءة وفعالية الاداء الوظيفى للنظام السياسى نفسه (١٢٢) •

وقد تعرض البحث لهذه المتغيرات بشىء من التفصيل فيما سبق • ويتعين علينا الان أن نتعرف على كيفية استخدام البنائية الوظيفية لنفس هذه المتغيرات فى دراسة وتحليل التنمية السياسية على وجه التحديد• وربما كان من المفيد أن نلم بأطراف هذا الموضوع من خلال استعراض وتحليل عدد من الدراسات الامبيريقية التى تمت فى هذا المجال بشىء من التفصيل • ولكن نظرا لان جهدا كهذا لا يحتمله البحث الراهن ولا يتسع له — وربما يتعذر عليه — فاننا سوف نكتفى هنا بالاشارة الى دراسة واحدة فقط ، هى دراسة الموند وباول لمملكة اوجادوجو Ouagadougou باعتبار أن هذه الدراسة تتعرض لاحد النظم السياسية التقليدية ، وتعالج قضية التنمية السياسية فى هذا النظام على أساس مقارن يستند الى مقولات وتحليلات المدخل البنائى الوظيفى ، وتقدم من خلال هـذا كله نموذجا مبسطا وواضحا ، يمكن الافادة منه والاسترشاد به فى تحديد وتوضيح معالم وأبعاد وكيفية استخدام التحليلات البنائية الوظيفية فى دراسات السياسة المقارنة والتنمية السياسية على حد سواء •

---

(122) S.P. Huntington & J.I. Dominguez, op. cit., pp. 4—5.

وحتى يستبين لنا ذلك يحسن بنا فى هذا المقام أن نستعرض فيما يلى ما انتهت اليه دراسة الموند وباول من تحديد للمقومات البنائيـــة للنظام السياسى لملكة أوجادوجو من ناحية ، وأن نشير كذلك الى ما خلصت اليه هذه الدراسة من تحليل لكيفية ممارسة وظائف التحويل داخل هــذا النظام من ناحية أخرى • هذا فضلا عن الاشارة الى القدرات التى يتمتع بها هذا النظام ويعتمد عليها فى مباشرة وظائفه ، وأسلوب أدائه لوظائف التكيف والحفاظ على بقائه • مع الاخذ فى الاعتبار أن دراسة الموند وباول للنظام السياسى لهذه المملكة ، واستشفاف مظاهر وأبعاد التنمية أو التخلف السياسى لهذا النظام انما تسترشد فى كل تحليلاتها بنموذج النظــام السياسى الغربى ، باعتباره نموذجا مثاليا للمقارنة وقياس التنمية السياسية بوجه عام • وفيما يلى بيان ذلك بشىء من التفصيل [١٢٣] •

١ ــ المقومات البنائية النظام السياسى لملكة أوجادوجو :

نشأت مملكة أوجادوجو ــ كما تقول بعــض الاساطير ــ على يد احدى الجماعات الغازية ، التى أمكنها قهر واخضاع القبائل القاطنة فى أراضى فولتا العليا بأفريقيا الغربية ابان القرن الرابع عشر • وقد وردت الاشارة الى النظام السياسى لهذه المملكة بشىء من التفصيل فى كتاب ف• ب سكينر F.P. Skinner عن (قبائل الموسى فى فولتا العليا)• [١٢٤]

---

(١٢٣) انظر عرضا وافيا لهذه الدراسة فى :

— **G.A. Almond & G.B. Powell, Jr., op. cit., pp. 223—232.**

(124)F.P. Skinner, The Mossi of the Upper Volta, Stanford University Press, Stanford, 1964.

ويعتبر هذا النظــام بوجــه عام من النظــم السياســية الوراثيــة Patrimonial System التى صادفت القوى الاوربية أثناء اندفاعها للسيطرة على أفريقيا فى القرن التاسع عشر •

وتنقسم مملكة أوجادوجو من الوجهة البنائية الى عدة أقالـــيم Provinces • وهذه الاقاليم تنقسم بدورها الى عدة مقاطعات Districts كما تنقسم المقاطعات الى قرى Villages ، والقرى الى وحدات Compounds تعيش فيها العائلات الممتدة Extended Families

ويتألف النظام السياسى لهذه المملكة ـــ استنارا الى هــذا التقسيم ـــ من أربعة مستويات للسلطة تخضع برمتها ـــ ولكن بشكل متدرج ـــ للبلاط الملكى • والوحدة الاساسية فى هذا النظام هى الاسرة الممتدة • وهى تعيش داخل الوحدات التابعة للقرى ، وتخضع لسلطة أكبر الذكور سنا • أما الوحدات فتنتظم مع بعضها على هيئة قرى تخضع كل منها لسلطة رئيس القرية • ويخضع هؤلاء الرؤساء بدورهم لسيطرة حكام المقاطعات، الذين يخضعون لسيطرة وزراء الاقاليم • وهؤلاء الوزراء يقعون بدورهم تحت السيطرة المطلقة للملك •

وليس فى هذا التركيب البنائى المتدرج الذى يقوم عليه النظــام السياسى لهذه المملكة أى اختلافات جوهرية تميزه عن المكونات البنائية الخاصة بالنظم السياسية الحديثة أو المتخلفة على حد سواء • فكل نظام سياسى ـــ كما نعلم ـــ له بناء معين • وكل بناء من هذه البناءات يتألف عادة من مستويات متعددة • وقد تختلف هذه المستويات من نظام الى آخر ـــ زيادة أو نقصانا ، ضخامة أو ضآلة ـــ ولكنها فى نهاية الامــر قاسم مشترك أعظم بين كافة النظم السياسية •

٢ ــ وظائف التحويل فى «مملكة أوجادوجو» :

يتناول التحليل هنا ــ بطبيعة الحال ــ عملية تدفق مدخلات البيئة الى النظام السياسى ، وكيفية تحويل هذه المدخلات الى مخرجات تصدر عن النظام السياسى وتتجه الى البيئة • وقد بينت دراسة الموند وباول فى هذا الصدد أن المطالب الخاصة بالفعل السياسى Political action فى نظام أوجادوجو ــ أو ما اصطلح على وصفه وظيفة التعبير عن المصلحة ــ تمارس عادة بواسطة أكبر أفراد العائلة الممتدة سنا • وتنتقل عن طريقه الى رؤساء القرى ، الذين بمقدورهم أن يطالبوا حكام المقاطعات بالعديد من الافعال السياسية المتنوعة • وهؤلاء الحكام اما أن يستجيبوا لهذه المطالب مباشرة ، واما أن يرفعوها الى وزراء الاقاليم فالبلاط الملكى •وفى كل مستوى من هذه المستويات هناك نوع من المجالس ــ التى يمكن اعتبارها بناءات لتجميع المصالح ــ تستمع الى المطالب التى تنتقل اليها ، وتتداول الامر حول الاساليب المناسبة لتحقيقها • ومعنى هذا كله أن وظيفة التعبير عن المصلحة ، وتدفق المطالب الى النظام السياسى فى مملكة أوجادوجو لا تتم بمعرفة بناءات سياسية متخصصة ــ كجماعات المصالح أو الاحزاب السياسية ••• وما الى ذلك من بناءات سياسية تتوافر لدى النظم السياسية الحديثة ــ ولكنها تتم بواسطة موظفى الحكومة ، أو رؤساء العائلات فى كل مستوى من مستويات هذا النظام • وهذا فى حد ذاته مظهر من مظاهر التخلف السياسى • حيث أن الفارق الاساسى بين النظم التقليدية والنظم الحديثة يتمثل أولا وقبل كل شىء فى تمايز الابنية التحتية للنظام السياسى •

ولا يختلف الحال بالنسبة لوظيفة صنع القواعد عن وظيفتى التعبير عن المصالح وتجميع المصالح كثيرا فهذه الوظيفة لا تمارس فى هــذا النظام بمعرفة بناءات متخصصة ، ولا تعد أيضا وظيفة شرعية من وظائفه • ولكن القواعد العامة تنبثق عادة من خلال المداولات التى تجرى فى مجالس القرى والمقاطعات والاجهزة المركزية للنظام ، ومن خلال تطبيق العرف على حالات محددة بعينها • كما أن تفصيل هذه القواعد وتغييرها يتوقف على ما يواجه المملكة من مشكلات جديدة يتعين معالجتها • ومن هنا كانت هذه الوظيفة وثيقة الصلة بوظيفتى تطبيق القواعد والفصل فى المنازعات وتكاد تكون مشتقة منهما • وهذا مظهر آخر من مظاهر تخلف النظـام السياسى لمملكة أوجادوجو ، وان كان تداخل وظيفة صنع القواعد مع غيرها من الوظائف يمثل فيما أرى نوعا من التعــدد الوظيفى للمجالس التى توجد فى المستويات المختلفة لهذا النظام •

هذا ويتم تطبيق القواعد فى هذه المملكة من خلال مجموعة من الموظفين المتخصصين نسبيا كضباط الشرطة ، وجباة الضرائب ، ومسئولى الخزانة Treasurers ، وضباط الجيش ومن اليهم من المسئولين عن حمــاية النظام وأفراد الحاشية الملكية • أما وظيفة الفصــل فى المنــازعات فهى تمارس عادة بواسطة المــوظفين المسئولين عن كل مستوى من مستويات السلطة • ومن هنا كان رؤساء الاسر يقومون بدور القضاة بالنسبة لذويهم • مثلهم فى ذلك مثل رؤساء القرى وحكام المقاطعات ورئيس الوزراء والملك نفسه • ومعنى هذا كله أن هؤلاء الموظفين لا يمارسون الوظائف السياسية فقط ، بل انهم يمارسون هذه الوظائف بالاضافة الى الوظائف القضائية ،

وان كانت ثمة فوارق بين هذين النوعين من الوظائف ، لا من حيث الافراد الذين يقومون بها بل من حيث المواقع التى تمارس فيها ، ونوعية الاجراءات التى تستند اليها . وهذا مظهر آخر من مظاهر التعدد الوظيفى فى هــذا النظام . ودليل بين على انتفاء الابنية الوظيفية المتخصصة .

أما فيما يتعلق بوظيفة الاتصال السياسى فيذكر الموند وباول أن ثمة نوعا من التمايز الوظيفى فى بناء الاتصال الخاص بمملــكة أوجادوجو . ويتمثل هذا التمايز أساسا فى أن الاوامر والرسائل الرسمية التى تصدر من المستويات العليا للسلطة الى المستويات الدنيا من النظام انما تنتقــل عادة عن طريق مجموعة من مسئولى الاتصال أو الرسل المتخصصين الذين يعتمد عليهم البلاط الملكى فى نقل المعلومات والاوامر من المستوى المركزى الى المقاطعات والقرى . وقد ساعد وجود هذه الجماعة على تجنب الاتصال الشخصى بين الرجال الاقوياء ، سيما فى حالة ما اذا كان هذا الاتصــال يتضمن نوعا من الاوامــر المباشرة أو الجــزاءات . وبالرغم من ذلك فان وجود هذه الجماعة المتخصصة على المستوى المركزى لم يحل دون ممارسة وظيفة الاتصال بواسطة كبار السن داخل الوحدات ، أو بمعرفة رؤســاء القرى وحكام المقاطعات والادارة المركزية للمملكة . ومعنى هذا كله أن وظيفة الاتصال السياسى فى هذا النظام انما تمارس — فى أغلب الاحوال — من خلال عمليات الاتصال الشخصى لا عن طريق الاتصال الاعلامى المعتمد على بناءات ووسائل الاتصال المتخصصة مقــروءة كانت أو مسموعــة أو مرئية ، أو مسموعة — مرئية مثلما هى الحال فى النظم السياسية الحديثة. وهذا مظهر آخر من مظاهر تخلف النظام الســياسى لمملــكة أوجادوجو

بالرغم مما يوجد بها من عناصر متخصصـــة للقيام بهــذه الوظيفـــة على المستوى المركزى •

٣ — قدرات النظام السياسى لملكة أوجادوجو :

يذكر الموندو باول أن مملــكة أوجادوجــو — كغــيرها من الممالك الوراثية — لديها قدرات استخراجية ، وتنظيمية ، وتوزيعية ، ورمــزية ، واستجابية على درجة عالية من الاحكام والاتقان • ولكن هذه القدرات أقل مستوى وكفاءة من قدرات النظم السياسية الحــديثة وغــيرها من النظم المتخلفة كذلك • فالقدرة على استخراج المــوارد مثــلا — أى القــدرة الاستخراجية — تعتمد أساسا على ما يتلقاه الملك من منتجــات ممتلكاته الخاصة ، وما يتحصل عليه من أنصبة من الانتاج الزراعى والحيوانى لكافة أجزاء المملكة ، هذا فضلا عما يرد الى الحكومــة المركزية — عبر حــكام المقاطعات — من رسوم نظير أداء وظائفها القضائية ، وما يقــدم لها من هدايا من جانب الافراد ، وما تفرضه من ضرائب على ممتلــكات حــكام المقاطعات وعلى القوافل والتجار الاجانب ، وما تتحصل عليه من عبيــد وأسرى خلال عمليات الاغارة على جيرانها ، وما يمكنها تجنيده من السكان لحماية وصيانة القصــور والممتلكات الملكية • وعلى الرغم من كل هــذه الموارد ، وبرغم ضخامة الاشياء الخاضعة للضرائب ، وتنوع المصادر التى يعتمد عليها نظام أوجادوجو فى الحصول على العوائد المالية فان القــدرة الاستخراجية لهذا النظام محدودة ، كما أن فعالية النظام الضريبى على درجة ملموسة من الضعف • ويرجع هــذا بطبيعة الحــال الى انعــدام الاقتصاد النقدى فى هذه المملكة ، واقتصار عــوائدها من الضرائب على

المنتجات الزراعية التى توزع وتستهلك بسرعة ، ولا تساعد على تحقيق نوع من التراكم المالى المناسب • هذا فضلا عن حصول كل مستوى من مستويات السلطة على حصة مناسبة من هذه الموارد نظير مباشرته لشئون الادارة • الامر الذى يقلل فى النهاية من قدرة النظام على استخراج الموارد من المجتمع •

هذا وتتمتع مملكة أوجادوجو بقدرة تنظيمية عالية ومتسعة رغم عدم وجود جيش دائم أو جهاز للشرطة ، وبرغم بدائية البناءات التى تعتمد عليها ، وتخلف الامكانات المتاحة لها ، وقصور وتخلف وظيفة الاتصال السياسى فى هذا النظام بوجه عام • وتتمثل القدرة التنظيمية لهذه المملكة فى خضوع علاقات الزواج وعلاقات السوق للتنظيم • وتتمثل أيضا فى حماية النظام السياسى للافراد والممتلكات والزام الجميع باحترام كبار السن وموظفى الحكومة ، ومشاركة كل مستويات السلطة — بقدر أو بآخر — فى أداء الوظيفة التنظيمية داخل المجتمع • من ذلك مثلا أن كبير العائلة من واجبه أن يحسم داخل وحدته كل المشاحنات الاسرية ، ويعاقب كل من يسرق أو يأتى سلوكا غير لائق تجاه كبار السن أو يرتكب جريمة خلقية • كما أن من سلطته أيضا أن يؤنب ويجلد وينفى أى عضو يخرج على المعايير والاعراف الخاصة بالوحدة • واذا كانت ثمة قضايا لا يمكن البت فيها على مستوى الوحدة — كجرائم الزنا وانتهاك الحرمات مثلا — فان رئيس القرية هو الذى ينظر فيها • كما ترفع القضايا الخاصة بالقتل والمظالم الخطيرة الى حاكم المقاطعة ليفصل فيها بالاضافة الى مسئوليته عن الفصل فى المنازعات التى تثور بين القرى والقضايا التى لا يستطيع

رؤساء القرى أن يبتوا فيها بأنفسهم • أما القضايا الاكثر خطورة من ذلك، أو التى يقرر حكام المقاطعات استئناف النظر فيها ، فان أمرها موكول الى الحكومة المركزية وحدها • ومعنى هـذا كله أن القـدرة التنظيمية لملكة أوجادوجو انما هى قدرة على درجة عالية من الفعالية ، ولو أنها لا تتجمع فى يدى الملك ، بل تتركز فى أيدى السلطات غير المركزية ، وتشيع داخـل المستويات المختلفة للنظام السياسى • وهذا ما جعل القدرة الاستجابيـة للنظام أكبر مما هى عليه من الوجهة الرسمية ، وأكثر مما تبدو عليه فى اطار الموقع الذى تحتله داخل النظام • ويرجع هذا فى واقع الامر الى ما يتم اتخاذه من قرارات تنظيمية بمعرفة المستويات الدنيا للنظام ، وما يترتب على هذه القرارات من استجابه مباشرة لمصالح الأطراف الذين يعيشون داخل القرى والمقاطعات • كما يرجع أيضا الى ماهنالك من ممـارسـات ومؤسسات تساهم بدور ملموس فى تدعيم القدرة الاستجابية لهذا النظام• كأن يجوس الملك فى أحد ضواحى العاصمة — دون أن يشعر به أحد — لكى يقف بنفسه على ما قد يغيب عليه من أمور • أو أن يتضرر كبار السن فى الوحدات أو رؤساء القرى من فساد الادارة وانعدام العدالة • أو أن تتيح المجالس الموجودة — على المستوى المركزى للمملكة أو على مستوى المقاطعات والقرى — فرصة التعبير عن المطالب والمظالم • هذا فضلا عـن لجوء الافراد الى التظلم من تعسف حاكم المقاطعة لدى أحد حكام المقاطعات الاخرى الذى يسعى من فوره الى نقل هذه التظلمات الى القصر الملكى ، حيث تتم الاستجابة لها وتتخذ الاجراءات الكفيلة بمواجهتها ••• وهكذا

أما فيما يتعلق بالقدرة التوزيعية للمملكة فقد أثبتت دراسة الموند وباول

أن هذه القدرة محدودة جدا ، وترتبط الى حد ما بالقدرة الاستخراجية والقدرة الرمزية على حد سواء • ويرجع ذلك من ناحية الى اقتطاع كل مستوى من مستويات السلطة جانبا من الرسوم والهدايا والعوائد التى تمر بكل منها فى طريقها الى المستوى المركزى للمملكة ، كما يرجع أيضا الى توزيع هذه الموارد — والتى يتألف الجانب الاكبر منها من سلع قابلة للتلف — بشىء من البذخ على شئون الضيافة ، وموظفى الحكومة ، ورجال الادارة ، وكل من ينتمى الى الشريحة الارستقراطية من السكان ، بينما يستفيد السواد الاعظم من الناس بما يطلق عليه (التوزيعات غير المادية) كالحفلات الدينية ، والاستعراضات ، ومظاهر الابهة التى تتجلى داخل القصر الملكى ، أو فى قصور حكام المقاطعات • ويتمثل ذلك فى أن من واجب أحد أعوان الملك مثلا أن يؤدى الصلاة كل مساء على أرواح الاسلاف لحماية رعايا المملكة خلال الليل ، ولكى يسود السلام والعافية والازدهار والنماء فى مختلف أرجاء المملكة • كما أن هناك احتفالا سنويا يؤمه جميع المسئولين للصلاة على أرواح الاسلاف حتى يرتبط المجتمع ببعضه البعض، وتقوم علاقاته على أصول مقدسة • وفى هذا كله ما يعنى أن القدرة الرمزية لهذا النظام ذات أهمية أساسية وجوهرية بالنسبة له ، وعلى درجة عالية من الكفاءة والفعالية بوجه عام • فالسكان برمتهم يدينون بالولاء والطاعة للنظام • ومحاولة اظهار الملك على أنه رجل مقدس ذو قدرات خارقة تجرى على قدم وساق • ومن ثم كان لمس يده غير مسموح به • كما لا يمكن الحديث اليه دون الركوع بين قدميه • هذا فضلا عن الاعتقاد فى انتسابه الى مؤسسى النظام الاقدمين ، الذين هم حفظة مملكة أوجادوجو

الاساسيين • واشادة الملك ووزرائه بأفضــال هذه القوى الخارقة للطبيعة خلال صلواتهم ، وتأسى حكام المقاطعات بالملك ، واقامتهم نفس هــذه المراسم ولو على نطاق أقل •

وارتباطا بما تقدم يذكر الموند وباول أن مملكة أوجــادوجو كانت تعيش فى وئام نسبى مع الممالك المجاورة لهاطوال الفترة السابقة على الغزو الفرنسى لاراضيها فى أواخر القرن التاسع عشر • وقد تمثل ذلك فى أن النظم السياسية الواقعة على حدودها كانت تعد توابع للملك ، ولا تنى عن تقديم العون المــالى والعسكرى للمملكة • ولكن المملكة رغم ذلك — ولعدم وجود جيش نظامى دائم لديها — لم يكن بمكنتها أن تفرض سيطرتها على هذه النظم • كما كانت تعوزها القدرة على استخراج احتياجاتها من الموارد والخدمات منها • ولذلك كانت القدرات الدولية للمملكة — وبخاصة قدرتها على استخراج الموارد من البيئة الدولية وقدرتها على التغلغل داخل هذه البيئة وبسط نفوذها عليها — محدودة وغير ذات تأثير كبير فى أغلب الاحــــوال •

٤ — وظائف التكيف والحفاظ على النظام السياسى لمملكة أوجادوجو:

أبرزت دراسة الموند وباول أن مملكة أوجادوجو لم تكن تعتمد على التنشئة السياسية المتخصصة فى اعداد وتجنيد العناصر اللازمة لشــغل الادوار السياسية على كافة مستويات السلطة فيها ، ومن ثم كانت هذه الادوار تشغل بعناصر تنتمى الى القصر أو الجماعات الارستقراطية فى معظم الاحوال • وعلى هذا الاساس كان الملك يختار عادة من بين أسلاف مؤسسى المملكة الخرافيين • كما كان حكام المقاطعات يختارون من أعيان

العائلات الحاكمة فى الاقاليم ، بينما يختار رؤساء القرى بمعرفة حكام المقاطعات من بين العناصر ذات الكفاءة من أبنـاء الاسر المتميزة • أما المسؤولون الاداريون فيختارون عادة من بين الاسر التى تمرست فى شئون الادارة ، والتى لم تكن جديرة بتقلد أى منصب مرموق من قبل ، حيث كان أفرادها عبيدا فيما سبق ، ثم نالوا حريتهم بعد ذلك • ومن هنا كان اختيار المسئولين الاداريين من بين أبناء هذه الاسر بالذات فيه ضمان وتأكيد لولاء الجهاز الادارى للملك ، ويجنب الملك فى الوقت نفسه مغبة الدخـول فى منافسة مع العناصر دات المكانة المتميزة اذا ما وقع الاختيار على هـذه العناصر لشغل المواقع الادارية للمملكة•ونتيجة لهذا النمط الخاص بالتجنيد السياسى أصبح من الممكن للمملكة أن تتجنب عمليات التنشئة السياسية المتخصصة — لاعداد الافراد المؤهلين لشـغل الادوار المتخصـصة فى النظام السياسى — وأن تنصرف كذلك عن التدريب الادارى المتخصص لشغل الادوار الادارية المتخصصة بالعناصر المؤهلة لذلك — وأن تستعيض عن كل ذلك بنمط آخر من التدريب والتطبيع تندمج فيه التنشئة السياسية بالتنشئة العامة فى آن واحد • وهذا ما أدى فى النهاية الى تعذر تطوير وتنمية المهارات السياسية والادارية اللازمة للمملكة،والتى توفرها الوكالات والمؤسسات والعمليات التربوية المتخصصة فى النظم السياسية الحديثة •

وعلى أية حال ، وبالرغم من كل هذه الحقائق ، فقد استطاع نظام أوجادوجو أن يتكيف ويتوافق مع عوامل وعمليات التغيير الى حد كبير ، وأن يحافظ على بقائه لعدة قرون • كما استطاع كذلك أن يتغلغل داخل المجتمعات المجاورة له ويجبرها على الخضوع له أحيانا • هذا فضلا عن اقتحامه لعديد

من المجتمعات المجاورة لاشباع احتياجاته من العبيد والاسلاب • ولكن هذا كله لا ينفى أن قصور قدرات هذا النظام قد حال دون امتداد عمـــره الى اكثر من ذلك • كما أن افتقاده الى التنظيم العسكرى والتكنولوجى الفعال قد أدى الى انهياره بشكل سريع أمام ضربات الغزاة الفرنسيين •

جملة القول فيما تقدم أن النظام السياسى لملكة أوجادوجو ــ طبقا لتحليلات الموند وباول ــ انما هو نظام شديد التخلف والبدائية ، وعلى درجة كبيرة من الضعف والقصور • وقد تجلى هذا فى افتقار أبنية هذا النظام لعنصرى التخصص والتمايز البنائى من ناحية ، وتداخل وتعدد وظائف هذه الابنية وتخلف أسلوب أدائها الوظيفى من ناحية أخرى • هذا فضلا عـــن قصور القدرات التى يتحلى بها هذا النظام ويعتمد عليها بوجه عام ، وضآلة قدرته على التكيف مع عوامل التغيير ومعطيات البيئة ــ الدولية بوجه خاص ــ وافتقاده القدرة على الحفاظ على بقائه ، وذلك بالمقارنة بالنظم السياسية الغربية الحديثة التى تعد نموذجا مثاليا للنظام السياسى العصرى المتطور على ما يرى الموند وباول وغيرهما من أنصار البنائية الوظيفية وأتباعها •

وليس ثمة شك فى أن هذا النمط من التحليل لقضية التنمية السياسية يتميز عن سابقيه ــ أى التحليل القانونى والماركسى ــ فى كثير من الجوانب وينفرد عنهما بقدرات وتقنيات أكثر جدة وتطورا • ولكنه مع ذلك لا يخلو من الشوائب ، وينطوى على قدر كبير من التحيز الايديولوجي والتوجيه القيمى ، مما يضفى عليه سمتا واضحا من المغالاة فى التطرف والشـــطط والبعد عن الموضوعية•الامور التى جعلته موضع كثير من النقد والتجريح، برغم جدته وحيويته •

وأول ما يثار من انتقادات بشأن هذا المدخل ينصب اساسا وقبل كل شيء على تعريف البنائية الوظيفية للنظام السياسي بأنه نسق من التفاعلات السياسية التى توجد فى كافة المجتمعات . ذلك أن هذا التعريف يشير الى هذه التفاعلات وكأنها مجرد ردود أفعال آلية تنبعث من جانب النظام السياسى ازاء ما تطرحه البيئة المحلية أو الدولية — للنظام — من معطيات أو مدخلات وحسب . بينما التفاعل السياسى فى واقع الامر — أو فيما أرى على الاقل عبارة عن عملية ارادية واعية هادفة ، تنبثق عن مواقف ايديولوجية محددة ، وتعبر عن مصالح اجتماعية واقتصادية معينة، وتعكس فى الوقت نفسه مضامين ثقافية واضحة . وهو يشير بوجه عام الى علاقة بين متغيرين أو أكثر ، مع ملاحظة أن هذه العلاقة تنطوى على تأثير متبادل بين الاطراف أو المتغيرات المختلفة . بمعنى أن قيمة كل متغير تؤثر على قيمةسائر المتغيرات الاخرى . ومن ثم لا يصبح النظام السياسى مجرد نسق من ردود الافعال — كما توحى بذلك تحليلات البنائية الوظيفية — بل نسق من البناءات والعلاقات الدينامية المتبادلة التى تدير وتوجه العملية السياسية على نحو معين ، يعكس المواقف الايديولوجية والثقافية للقوة المسيطرة فى المجتمع ، ويعبر عن توجهاتها الاجتماعية والاقتصادية ، ويسعى الى تحقيق وتأكيد ما تصبوا اليه من مصالح وغايات . والا ماكانت ثمة حاجة الى القول بأن النظام السياسى هو المسئول عن توزيع القيم والموارد النادرة فى المجتمع . وما كان النظام السياسي بحاجة الى استخدام الاكراه المادى — أو التهديد باستخدامه — لاعمال قراراته وتنفيذ توجهاته.

هذا وبما أن النظام السياسى عبارة عن نسق من العلاقات الدينامية

المتبادلة ، فليس ثمة ما يدعو الى القول بوجود حدود تفصله عن غيره من النظم الاجتماعية الاخرى حتى ولوكان السند الوحيد لتبرير ذلك هو تصور النظام كبناء من الادوار المتفاعلة • فهذه الادوار — فيما أرى — لا يمكن أن تصدر عن فراغ ، ولكنها تنبثق — وتعبر أيضا بشكل أساسى — عن المواقف والمبادىء الايديولوجية الخاصة بالقوة المسيطرة فى المجتمع ، وما تحمله هذه القوة من ثقافة سياسية محددة ، وما تتطلع الى تحقيقه من قيم وأهداف اقتصادية واجتماعية معينة • وبدون ذلك لا يمكن القولبشمول النظام السياسى لجميع التفاعلات وبالتالى يسقط الزعم — بأن النظام السياسى لا يستطيع فرض سلطته على أنماط معينة من الانشطة — كالانشطة الدينية والاقتصادية مثلا — والا فليفسر لنا من يدعــون ذلك كيف أمكن للنظام السياسى فى الاتحاد السوفيتى — وغيره من الدول التى تعتنق المبادىء الماركسية — اللينينية — أن يتدخل فى الحياة الاقتصادية ويقيم بناءها على أساس التخطيط ؟ • وكيف أمكن له كذلك أن يقوض دعائم الدين ويحظر كل نشاط يخالف القيم والتوجهات الاساسية للنظام ؟ • ولعــل فى هذا كله ما يؤكد لنا — أيضا — أن النظام السياسى ليس بناء استاتيكيا جامدا أو ثابتا لا يخضع للتغيير ، ويعمل على الحفاظ على بقائه واستمراره عبر الزمن كما تقول تحليلات البنائية الوظيفية وأنصارها • اذ لو كان الامر بخلاف ذلك لما كانت ثمة حاجة الى القول بأن النظام السياسى لابد له من التكيف مع المتغيرات الحضارية والثقافية والتكنولوجية ومواجهة ما تطرحه البيئة المحلية والدولية من ضغوط وتحديات • وما كان ثمة داع للقول أيضا بأن على النظام السياسى أن يسعى الى تحقيق التكامل والوحدة

والترابط بين أجزائه والقضاء على عوامل الفرقة وأسباب الشقاق والصراع أيا كان مصدرها • ويتأتى هذا من أن مفهوم المحافظة على البقاء وتحقيق الاستمرار لا ينبغى تفسيره بعدم التغير أو الجمود أو السكون • فالتغير — كما نعلم — هو قانون الحياة ، ومن أهم خصائص النظم الاجتماعية بوجه عام • كما أن هذا التغير لا يمكن تفسيره فى ضوء المؤثرات والعوامل الخارجية وحدها ، بل ثمة مؤثرات وعوامل داخلية أخرى يمكن أن يعزى اليها كذلك • ولا يتوقف تحقيق التكيف والتكامل بين النظام السياسى وبيئته وبينه وبين مكوناته المختلفة على توافر القدرات والميكانيزمات التى من شأنها تحقيق الوحدة والترابط بين أجزاء النظام ومكوناته فقط ، ولكن التكيف والتكامل يتوقفان أيضا وفى المحل الاول على موقف القوة المسيطرة فى المجتمع من باقى القوى الاجتماعية، ومقدار ما تتيحه لها من فرص متكافئة تحقق نوعا من العدالة التوزيعية داخل المجتمع • ولا يتحقق هذا — بطبيعة الحال — فى ظل سيطرة طبقة أو جماعة معينة على مواقع القوة فى المجتمع ، ولا يتسنى تحقيقه أيضا دون تطوير الثقافة السياسية للنظام ، والتأكيد على قيم العدالة والمساواة من خلال عمليات وبرامج التنشئة الاجتماعية والسياسية • ويتطلب هذا كله تغيير أو تطوير المكونات البنائية والوظيفية والثقافية للنظام ، لا العمل على المحافظة على بقائه واستمراره عبر الزمن دون تغيير أو تطوير أو تحديث •

واذا تجاوزنا هذه الانتقادات ، ونظرنا الى ما ينطوى عليه المدخل البنائى الوظيفى من مقولات ومعايير تحليلية لا تضح لنا أن هذا المدخل انما يعبر فى حقيقة الامر عن موقف ايديولوجى واضح وصريح ، ينزع عنه سمت

الحياد والموضوعية الذى يدعيه ، ويقلل من شأنه كأداة لتحليل وتفسير عملية التنمية السياسية • ويتمثل هذا الانحياز بشكل جلى وأساسى فى أن أغلب تحليلات هذا المدخل تنطلق أساسا من خصوصية التطور الاوربى • وتتخذ من تجربة العالم الغربى قاعدة للتحليل وأساسا لفهم عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى الدول النامية والتنبؤ بمسارها فى المستقبل • ومن ثم لا تنظر الى هذه الدول كوحدات تحليلية قائمة بذاتها • ولا تدرسها كحالات مستقلة • بل تتناولها بالمقارنة بتجربة المجتمعات الاوربية • باعتبار أن التجربة الاوربية هى قمة التطور الانسانى المعاصر، وأن تقدم الدول النامية يكمن أساسا فى الاقتراب من هذا النموذج المثالى والاقتداء به • ولعل أكبر شاهد على هذا الانحياز الايديولوجى الصارخ هو ما يذهب اليه جبرييل الموند فى تحديده لوظائف النظام السياسى واستخلاصه هذه الوظائف من تجربة المجتمعات الاوربية ، واستخدامها بالتالى كأساس للمقارنة بين النظم السياسية الحديثة والنظم المتخلفة ، وتحديد مستوى تطورها على أساس هذه المقارنة • ولقد أوضح الموند ذلك بنفسه حيث يقول : « ان المقولات الوظيفية التى نستخدمها قد تم تطويرها من أجل المقارنة بين النظم السياسية بعامة ، وبين النظم الحديثة منها والنظم الانتقالية والتقليدية بوجه خاص • ولقد اشتقت (هذه المقولات) بطريقة سهلة للغاية • وتتلخص المسألة بشكل أساسى فى طرح مجموعة من التساؤلات حول تلك الانشطة السياسية المتميزة التى توجد فى النظم الغربية المعقدة أى أننا — بقول آخر — قد استخلصنا مقولاتنا الوظيفية من النظم السياسية التى أصبحت تتمتع بقدر كبير من التخصص البنائى والتمايز

الوظيفى . وبهذه الطريقة قادتنا الوظائف التى تمارس بواسطة جماعات المصلحة فى النظم السياسية الغربية الى السؤال عن كيفية التعبير عن المصالح فى النظم السياسية المختلفة . أى عن وظيفة التعبير عن المصالح وقادتنا الوظائف التى تضطلع بها الاحزاب السياسية فى النظم السياسية الغربية الى السؤال عن كيفية تجميع المصالح والمطالب والتوفيق بينها فى النظم السياسية المختلفة . أى عن وظيفة تجميع المصالح . كما قادتنا الوظائف التى تؤدى من خلال وسائل الاتصال المتخصصة فى النظم السياسية الغربية الى السؤال عن كيفية نقل المعلومات فى النظم السياسية المختلفة . أى عن وظيفة الاتصال السياسى . وقادنا وجود أساليب للتجنيد والتدريب السياسى فى كل النظم السياسية (الغربية) الى السئوال عن كيفية تجنيد وتأهيل الناس للادوار السياسية فى النظم السياسية المختلفة . أى عن وظيفة التجنيد والتنشئة السياسية .أما الوظائف الحكومية السلطوية الثلاث — أى وظائف صنع القواعد وتطبيق القواعد ، والفصل فى المنازعات وفقا للقواعد فهى فى واقع الامر نفس الوظائف السابقة للفصل بين السلطات ، وان كان ثمة شىء من الجهد قد بذل لتحريرها من طابعها البنائى » (١٢٥) .

ولعلنا لا نختلف كثيرا على أن استخلاص وتحديد وظائف النظام السياسى على هذا النحو — أى من خلال تجربة المجتمعات الاوربية — انما يؤكد بذاته أن ثمة انحيازا ايديولوجيا واضحا وصريحا ، لا يمكن انكاره ،

(125) G.A. Almond, A. **Functional Approach To Comparative Politics**, op. cit., pp. 16—17.

ولا يمكن قبوله ، حتى ولو كان الهدف من وراء تحديد هذه الوظائف هو المقارنة بين النظم السياسية المختلفة ، أو الوصول الى قوانين عامة تتعلق بهذه الوظائف ، وتســاعد على تطوير نظرية سياسية علمية شبيهة بنظرية الاحتمالات فى الرياضة على ما يقول الموند (١٢٦) • فكل نظام سياسى — متقدم أو متخلف — يمارس هذه الوظائف على نحو أو آخر ، ومن خـلال بناءات معينة • وقد اتضح لنا ذلك عند الحديث عن النظام السياسى لمملكة أوجادوجو ، ويمكن ادراك هذه الحقيقة أيضا فى أى من النظم السياسية غير الغربية ، المتقدم منها والمتخلف على حد سواء • أما أن نعتبر هذه الوظائف من المؤشرات الدالة على تقدم وتطور النظم السياسية الغربية دون سواها فهذا مالا يمكن قبوله أو التسليم به على وجه الاطلاق ، سيما وأن ثمة اتفاقا عاما على أن ما هو وظيفى بالنسبة لفرد أو جماعة أو مجتمع ما قد لا يكون كذلك بالنسبة لفرد آخر أو جماعة بذاتها فى مجتمع معين•كما أن الاهتمام بالجوانب الوظيفية لكل بناء قائم من شأنه أن يطلق العنان لخيال الباحث لكى يبحث عن وظائف تبرر وجود الظواهر والوقائـــع الاجتماعية ، أو لكى يلحق بكل ظاهرة أو واقعة اجتماعية وظيفة ما ، سواء كانت هذه الوظيفة حقيقية أو متوهمة • وهذا ما يحول بالضرورة دون تحقيق الموضوعية الواجبة فى الدراسة ، ويهدر حجيــة البحث العلمى وطابعــه الحيادى المتعارف عليه (١٢٧) •

وليس هذا هو الانتقاد الوحيد الذى يوجه الى مقولات الموند الوظيفية

---

(126) Ibid, pp. 58—64.

(١٢٧) اليكس انكلز ، **مقدمة فى علم الاجتماع** ، ترجمــة وتقديم محمــد الجوهرى وآخرين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ ، ص ١١١ .

فقط • بل أن ثمة انتقادا منهجيا آخر سجله ليونارد بيندر L. Binder فى أحدى دراساته ، ويحسن بنا أن نشير اليه هنا ، باعتباره انتقاد من جانب أحد الباحثين الذين يتبنون المدخل البنائى الوظيفى نفسه [(١٢٨)] •

ويتلخص رأى بيندر فى هذا الصدد فى أن ما قام به الموند انما هو بكل بساطة مجرد تعميم لكافة الانشطة السياسية التى قد نعثر عليها فى النظم السياسية الغربية ، مع العلم بأن هذه الانشطة ليست مشتقة بطريقة منطقية أو امبيريقية • كما أن هذه التعميمات غير مشتقة أيضا من العلاقات الوظيفية للمقولات الوظيفية التى يستند اليها الموند فى تحليلاته • ومن هنا كانت محصلة جهود الموند هى عديد من التعميمات الوصفية وقليل من الفروض النظرية • وبذلك انصرف جهده المنهجى الى منطقة مجهولة غير متضمنة فى مقولاته الاساسية •

ويضيف بيندر الى ذلك أن الادعاء بأن مقولات الموند الوظيفية من شأنها أن تساعد الباحث فى تحليل ودراسة كافة النظم السياسية انما يفترض أولا — وقبل كل شىء — وجود تصور منهجى معين عن طبيعة التظلم السياسى • وهذا التصور غير متوافر بشكل مقبول فى تحليلات الموند • اذ كل ما تتضمنه هذه التحليلات هو مجرد نوع من الفروض

---

(128) L. Binder, **Iran: Political Development in a Changing Society**, op. cit., pp. 7—11.

وانظر عرضا جيدا لانتقادات بيندر فى :

— H.V. Wiseman, **Political System : Some Sociological Approaches**, Routledge & Kegan Paul, London, 1967, pp. 168—170.

الضمنية مؤداها أن النظام هو أى مجموعة من العناصر يقوم البـاحث بالتأليف والتنسيق بينها على نحو — أو آخر — يخدم أهدافه التحليلية . وليس ثمة شك فى أن تصور النظام على هذا النحو ، أو افتراض وجود نظم من هذا القبيل ، قد يؤدى — أو لا يؤدى — الى نتائج محددة . كما أن ما يجرى من أفعال داخل مثل هذا النظام أو ذاك لا يفترض بالضرورة أن تكون هذه الافعال موجهة بصورة غرضية أو هادفة نحو الحفاظ على النظام، أو نحو تحقيق أى شىء آخر . وبالتالى لا يمكن الزعم بأن التغيرات التى تلحق بأى جزء من أجزاء النظام سوف تستتبع بالضرورة حدوث تغييرات أخرى فى كل أو بعض أجزاء النظام . وفضلا عن هـذا كله فانه بالرغم من أن ثمة احتمالا لوجود علاقة بين الانشطة الخاصة بمكونات النظام وبين استمرار وجود النظام نفسه ، وبالرغم من الاتفاق على أن الانشطة اللازمة للحفاظ على النظام هى أنشطة وظيفية بالضرورة ، وأن كل ما هو وظيفى ينبغى أن يتم تحديده من خلال دراسة امبيريقية واقعية ، فان تحليلات الموند الوظيفية لا تعدو أن تكون دراسة نظرية يغلب عليها الطابع الوصفى ، وتغص بكثير من التصورات الانطباعية . ومن ثم لا يمكن الائتناس بهـا أو التعويل عليها كثيرا عند التصدى لدراسة النظم السياسية المختلفة ، ولا سيما النظم المتخلفة على وجه التحديد .

وترتيبا على ما تقدم يذهب بيندر الى القول بأن المدخل البنـائى الوظيفى انما هو فى حقيقة الامر اتجاه سلوكى أكثر منه أداة للتحليل . ذلك أن جهد هذا المدخل ينصب أساسا على ابتداع وابتكار العديد مـن

المقولات الوصفية دونما اهتمام يذكر بتصنيف السلوك من خلال عمليات النظام التى ينبغى تحديدها تحليليا أو التى يتم اكتشافها امبيريقيا ، أو من خلال البحث فى تأثير السلوك على مختلف بناءات النظام ومكوناته •

ومن هنا يخلص بيندر الى القول بأن كل ما يتعلق بمفهوم النظام فى تحليلات الموند انما يرجع أساسا الى الافتراض القائل بأن ثمة عددا محددا من الوظائف أو أنماط السلوك يتضمنها النظام السياسى ويضطلع بها•ولكنه من الصعوبة بمكان ، ومن غير الملائم عمليا أن نحدد نوعية المقولات التى يمكن تصنيف هذا السلوك فى اطارها أو على أساسها دون الاستعانة بالمعايير التحليلية والمهارات التركيبية لنظرية أولية معينة هذا واذا كان ثمة من يمتدح مقولات الموند ويثنى عليها لما تتمتع به من طرافة أو تتحلى به من جدة ، فان القيمة العملية لهذه المقولات تنحصر أساسا فى أنها تفيد فقط أولئك الذين يبحثون عن وسيلة سهلة وجيدة لتحديد المشكلات أو القضايا التى يبغون دراستها • وبالتالى فهى لا تصلح كأساس منهجى ملائم لدراسة كافة النظم السياسية • لان هذه الدراسة تتطلب أولا تحديد المقصود بالنظام السياسى ، حتى ولو لم يصاحب ذلك مجموعة مسهبة من المقولات الوصفية • كما أنها تحتاج أيضا الى منظومة من المقولات المقارنة التى يمكن الاعتماد عليها فى دراسة النظم السياسية المتباينة •

هذا وليس ثمة شك فى أن انطلاق تحليلات البنائية الوظيفية من خصوصية التطور الاوربى،ومقارنة المجتمعات النامية بتجربة العالم الغربى فيه تجاهل كبير واغفال صريح للبعد التاريخى للدول النامية ، وفيه أيضا استبعاد كامل لكل ما من شأنه أن يوضح الاسباب والعوامل التى أدت الى

تخلفها وتقدم الدول الاوربية فى المقابل • فهذه التحليلات كما يقـــال « تبدأ عادة من اقرار واقع التخلف فى بلدان العالم الثالث كحقيقة معاصرة• ثم تنصرف الى عرض مظاهر وسمات هذا التخلف من النواحى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دون أن تتعرض لاسبابه من الناحية التاريخية •• •• ويبدو مقصد هذا الاتجاه عندما ندرك أن البلاد التى توسم اليوم بالتخلف تشمل مناطق عديدة لم تكن متأخرة باستمرار • وانما عرفت حضارات زاهية ، وكانت مرجعا للعالم باسره ، ولعبت دورا هاما فى تقدم الحضارة الانسانية ورفعة شأنها • وبالعكس فان البلاد التى تعتبر متقدمة اليوم لم تحتل مركز الصدارة الا من قرن أو اثنين من الزمان • ومن ثم فان أسباب التخلف يجب النظر اليها فى اطار التطور التاريخى للمجتمعـــات البشرية • فالوضع الراهن فى العالم المتقدم اقتصاديا هو نتيجة مباشرة للثورة الصناعية التى بدأ حدوثها فى انجلترا فى القرن الثامن عشر ، والاثار التى ترتبت على هذه الثورة فى علاقات أوربا الخارجية ، وتبلور الظاهرة الامبريالية فى ارتباطها بتطور النظام الرأسمالى•ومن ثم فان انقسام العالم الى (متقدمين) و (متخلفين) لايمكن تحليله دون ادخال هذا البعد التاريخى فى التحليل ، ودون ادراك أن تقدم المتقدمين وتخلف المتخلفين هما وجهان لعملة واحدة • وهما جزء من نفس العملية التاريخية »[١٢٩] •

واستكمالا لما تقدم ، فان قيلس التنمية السياسية من خلال المقارنة بتجربة النظام السياسى الغربى ــ باعتباره نموذجا مثاليا يمكن الاقتداء به والسير على منوالة ــ يفترض بالضرورة ثبات هذا النموذج واستحالة

(١٢٩) على الدين هلال ، **فى مفهوم التنمية** ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

تغيره . وهذا دون شك تصور مرفوض . لانه ــ فضلا عما يعكســه من انحياز أيديولوجى واضح وصريح ــ لا يتسق مع الواقع ، وينطوى فى الوقت نفسه على موقف دوجماطيقى رجعى محافظ ، من شأنه أن يحول دون تطور هذا النموذج نفسه الامر الذى دفع بعض الباحثين الى القول بأن المدخل البنائى الوظيفى انما يعبر فى جوهره عن أيديولوجية محافظة ، تصور الجوانب المستقرة والمتكاملة فقط ، وتعمل على تدعيم الاوضــاع القائمة والدفاع عن النظم الحالية فى مواجهة عوامل الصراع وقوى التغيير، والحيلولة دون حدوث تغييرات راديكالية أو جذرية داخل المجتمع ، فضلا عن النظر الى البناء الاجتماعى ذاته وكأنه ينطوى على مكونات جامدة غير خاضعة للتغيير أصلا[١٣٠] .

وأخيرا فلعلنا لا نختلف كثيرا مع ما تذهب اليه البنائية الوظيفيــة من ضرورة تطوير قدرات النظام السياسى بحيث يتسنى له القيام بوظائفه، والاستجابة أو التفاعل ــ بشكل ايجابى ــ مع ما يعرض له من مشكلات أو تحديات داخلية أو خارجية . ولكن اتفاقنا على ذلك لا يعنى أننا ننكــــر أن تحديد كفاءة أى قدرة من قدرات النظام ليس مسألة سهلة ، وليس من الميسور قياسها ــ كميا أو كيفيا ــ فى كثير من الاحوال . حقيقة ان ادخال مفهوم القدرات Capabilities فى دراسات علوم السياسة قد ساعد كثيرا على سد الهوة بين الجوانب المعيارية ــ أو القيمية ــ والجوانب العلمية والموضوعية من دراسات السياسة المقارنة والتنمية السياسية . كما ساعد

---

(130)A.W. Gouldner, **The Coming Crisis of Western Sociology,** Heinemann Educational Books LTD., London, 1971, pp. 195—196.

مفهوم القدرة أيضا على بحث العلاقة بين القدرات الداخلية والدوليـــة للنظام بطريقة أكثر دقة ، فضلا عن دراسة العلاقة بين القدرات السياسية المختلفة ، وعلاقة هذه القدرات بغيرها من القـــدرات الاجتماعية ، على أساس أن النظام السياسى هو أحد النظم النوعية المكونة للنســق الكلى للمجتمع •ولكن هذا المفهوم نفسه ــ وبالرغم من أهميته المنهجية ــ لايسلم من بعض الانتقاد ، ويتعرض كذلك لبعض الملاحظات والمآخذ • فهو من ناحية يثير التساؤل عما اذا كانت كل قدرات النظام السياسى على درجة واحدة من الاهمية أم لا ؟ • ويدفع أيضا الى البحث عن أى من القدرات ينبغى تطويرها وتدعيمها حتى يمكن الحديث عن تنمية سياسية حقيقية ؟• كما أنه يثير التساؤل عما اذا كان تطوير قدرات النظام الســياسى يعد معيارا موضوعيا لقياس درجة تطور أو نمو النظام السياسى أم لا ؟ ، اذ من المحتمل أن تكون ثمة نظما سياسية معينة لديها من القدرات ما يمكنها من التصدى ــ بشكل مؤثر وفعال ــ لكل ما يعرض لها من تحديات أو مشكلات ولكنها لا تعد بالضرورة نظما حديثة أو عصرية • كما يحتمل أن تكون ثمة نظم أخرى تتسم بالتخلف الصريح ولكنها تتمتع بقدرات معينة تمكنهـــا من حل كثير من المشكلات • وكل هذه التساؤلات وغيرها يتطلب دون شك مزيدا من الدقة فى تحديد نوع التغييرات الواجب احداثها ونوع القدرات التى يتعين تطويرها وزيادة فعاليتها ، وبيان ما اذا كانت هناك نقطة معينة يمكن القول عندها بأن النظام السياسى قد توقف عن النمو أم لا ؟ • هذا فضلا عن أن تعذر تحديد قدرات النظام كميا قد ينتهى بنا الى القول بأن التنمية السياسية هى قدرة النظـــام على المثابرة والبقـــاء الســـــياسى Persistance and Political Survival بمعنى أن أى نظام سياسى بمقدوره

أن ينمو ويتطور ما دام قادرا على استيعاب واحتواء عوامل التغيير والتكيف معها ، وتطوير وتنمية قدرات جديدة فى مواجهتها • وبذلك تصبح التنمية السياسية مجرد عملية تبرير لنجاح النظام السياسى فى البقاء والاستمرار • وهذه — فيما أرى — نتيجة لا يمكن قبولها ، وان كانت تترتب منطقيا على تحليل مفهوم القدرات نفسه • الامر الذى يتطلب مزيدا من الجهد من أجل تطوير أو استحداث تعبير كمى عن مفهوم القدرات،بحيث يمكن التمييز فعلا بين تلك النظم التى تستطيع تنمية بعض قدراتها استجابة للمطالب والتحديات الجديدة ، وتلك التى يتعذر عليها ذلك • والى أن يتحقق ذلك لا يحق لنا القول بأن الفارق بين النظام السياسى النامى والنظام السياسى المتخلف هو فارق كمى ، يرجع الى حجم ومقدار ما يتمتع به النظام من بناءات أو قدرات • كما أنه ليس فارقا كيفيا ، يتمثل فى أسلوب وكيفية ممارسة النظام لادواره ووظائفه • ولكنه فى واقع الامر فارق اجتماعى وأيديولوجى ، يرجع فى أساسه الى طبيعة القوى الاجتماعية التى يعبر عنها النظام ، وللتوجهات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية التى ترتبط بها ، وتنعكس فى قراراتها وتوجيهاتها ، ومدى التزامها بقيم العدالة والمساواة ، وما تبذله من جهود من أجل تأكيدها وتدعيمها ، ومقدار ما تتيحه من فرص متكافئة أمام كافة القوى والطبقات الاجتماعية الاخرى •

وعلى أية حال فان المدخل البنائى الوظيفى — بالرغم مما يشوبه من نقائص وسلبيات ، وبالرغم مما يرد عليه من انتقادات وتحفظات ، لا يزال محل اعتبار وتقدير بين جمهور الباحثين ، ولا يمكن التقليل من

شأنه أو انكار ما ينطوى عليه من قدرات وامكانات تحليلية فائقة .

ومن ثم فلا غرابة اذن أن يقال « ان كل عالم اجتماع يعتبر — الى حد ما — من أنصار التحليل البنائى الوظيفى ... فمن المشكوك فيه أن يتجاهل أى عالم اجتماع أن استمرار الحياة الاجتماعية يتطلب وجـود هيئات اجتماعية تقوم بأداء بعض الوظائف ... ولا يعارض كثيرون أيضا فى أهمية دراسة البناءات المميزة للمجتمع للتعرف على الوظـائف التى تؤديهـا »[131] .

تعقــــيب :

فى محاولة البحث عن مدخل مـلائم لدراسة التنمية السـياسية موضوع هذا الكتاب — عرضنا فيما سبق لمداخل رئيسية ثلاثة هى على الترتيب : المدخل القانونى ، والمدخل الماركسى ، والمدخل البنائى الوظيفى. وقد تبين لنا من هذا العرض أن كلا من هذه المداخل يتعامل مع قضية التنمية السياسية من منظور تحليلى معين ، يحاول من خلاله تحديد مفهوم النظام السياسى النامى — أى المتطور — من ناحية ، وبيان مظاهر وأبعاد ومحددات تطور هذا النظام من ناحية أخرى ، باعتبار أن جوهر التنمية السياسية يتمثل أساسا فى تطوير أو استحداث نظام سياسى عصرى ذى خصائص وسمات تقدمية بشكل أو بآخر . وقد خلصنا من هذا العرض ، ومن مناقشة وتحليل وتقويم هذه المداخل ، الى تحديد جوانب الضعف والقصور التى تشوب كل منها ، وابراز ما تتمتع به من قدرات تحليلية يمكن قبولها والاتفاق عليها . ونعتقد أنه قد أصبح فى وسعنا الان أن نبلور جوانب الاتفـاق

---

(١٣١) اليكس انكلز ، المرجع السابق ، ص ١٢٢ .

التى خلصنا اليها فى اطار مجموعة من القضايا النظرية أو المقولات التحليلية التى قد تشكل فى مجملها وجهة نظر محددة ، يمكن الاسترشاد بها — أو التعويل عليها — كمدخل تحليلى أو اطار مرجعى — فى دراسة قضية التنمية السياسية سواء على المستوى النظرى أو التطبيقى • وربما اتضحت لنا معالم هذا المدخل المقترح ، والذى نفضل أن نسميه(مدخل التحليل الطبقى) اذا ما حددنا أركان هذا المدخل فى اطار مجموعة القضايا التالية :

أولا :يعتبر النظام السياسى أحد الانساق الاجتماعية الرئيسية التى تتفاعل مع غيرها من الانساق لتكون سويا البناء الكلى للمجتمع • وهو فى جوهره عبارة عن ميكانيزم ، يعكس الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية السائدة فى المجتمع ، ويعبر عن المصالح الطبقية المتحكمة فى هذه الاوضاع، ويدير ويوجه العملية السياسية على النحو الذى يحقق هذه المصالح ، ويؤكد عليها ، ويضمن استمرارها •

ثانيا : يعتبر النظام السياسى نظاما عصريا ناميا — أى متطورا — حالما يمثل بشكل جدى وحقيقى كافة الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية، ويتبنى أهدافها ومطالبها ويعمل على تحقيقها ، ويسمح لها فى الوقت نفسه بالمشاركة — فعليا وايجابيا — فى كافة مجالات العمل السياسى ومستوياته المختلفة، كما تتحدد الادوار فيه طبقا لمعايير الكفاءة والقدرة على الانجاز، وليس على اساس الانتماء أو المكانة أوغير ذلك من معايير غير موضوعية مما يوفر فى النهاية أوضاعا مواتية لتحقيق التكامل والاستقرار الاجتماعى والسياسى داخل المجتمع •

ثالثا : اذا كان المدخل القانونى يعمد الى دراسة التنمية السياسية فى ضوء المعايير والمحددات والمقــولات القــانونية البحت ، فان التحليل الطبقى للمجتمع ونظامه السياسى بوسعه أن يقدم تفسيرا علميا مقبولا لكل ما تنطوى عليه تحليلات هذا المدخل ، وبمقدوره أيضا أن يستوعبه فى داخله • فالقانون — كما سبق القول — لا يصدر عن فراغ بل عن الدولة بوصفها تمثل ارادة القوة المسيطرة فى المجتمع • ومن ثم يعتبر القانون شكل من أشكال القوة ، أو اجراء نظامى يجسد ويصوغ الاهداف الاجتماعية والسياسية التى تسعى الطبقة — أو الطبقات — المسيطرة الى تحقيقها والتأكيد عليها • ولذلك لا يعتبر القانون شيئا مفارقا للوضع المتميز للطبقة — أو الطبقات — المسيطرة • وبالتالى كان القول بأن النظام السياسى ينشأ ويتطور وتتوطد أركانه من خلال القانون قولا غير دقيق ، اذ الواقع العملى يؤكد أن القانون انما يرتبط بأسس النظام السياسى ويعمل على حمايتها ، كما أنه يعبر عن مصالح وغايات معينة تنبثق عادة عن أسلوب مادى معين للانتاج ، تسيطر عليه قوى اجتماعية بذاتها ، خلال فترة تاريخية معينــــة •

رابعا : ليس ثمة خلاف على أن لكل نظام اجتماعى وظائف وأدوار معينة • وأن كلا من هذه الوظائف والادوار لا يصدر عن فراغ ولا يخلو من مضمون اجتماعى يعبر عن قيم وتوجهات الطبقة — أو الطبقات المسيطرة فى المجتمع • ومعنى هذا أن البناء الذى تتخذه الوظيفة لابد وأن يعكس علاقات طبقية معينة • كما أن كل وظيفة اجتماعية لاى نظام اجتمــاعى نوعى لابد وأن تصدر وتعبر عن حاجات طبقية • وعلى هذا الاســاس

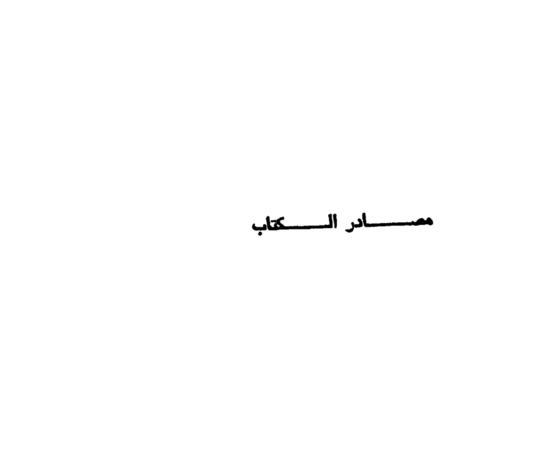
يمكن فهم وظائف النظام السياسي وتحديد ما يسعى الى تحقيقه من غايات كما يمكن تفسير أسباب التفاوت فى قدرات النظم السياسية المختلفة ، والمقارنة بينها ، وبيان مدى فعالية وكفاءة كل منها بالنسبة للاداء الوظيفى للنظام ، وأسلوب تعامله مع بيئته المحلية والدولية على حد سواء .

خامسا : ومفاد ما تقدم أن الطبقة الاجتماعية هي المكون الاساسي للنظام السياسي ـ والبناء الاجتمـاعى بأسره ـ والعنصر الحاسم والمؤثر فى ديناميات الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية على حد سواء . والطبقة الاجتماعية وفقا لهذا التصور هى عبارة عن : جماعة اجتماعية ، تتميز عن غيرها من الجماعات من حيث الموقع الذى تشغله فى نظام الانتاج الاجتماعى ، ومن حيث علاقتها بوسائل الانتاج الاساسية ، ودورها فى التنظيم الاجتماعى للعمل ، وكيفية ومقدار ما تحصل عليه من نصيب فى الثروة الاجتماعية . وهى على هذا النحو ليست مفهوما غيبيا أو تصورا ميتافيزيقيا ، ولكنها كيان واقعى . كما أنها ليست مقولة وصفية استاتيكية، بل مقولة تحليلية دينامية ووحدة أساسية من وحدات التحليل السوسيولوجى .

ومن هنا كان تحليل البناء الطبقى للمجتمع والتركيب الطبقى للنظـام السياسى كفيل بتحديد مكونات كل منهما والقوة أو القوى الاجتماعية الفعالة والمؤثرة فيهما . وبذلك يتسنى لنا الانتقال من حيز الوصـف الى آفاق التفسير ، كما تتاح لنا فرصة التخطيط العلمى الرشـيد لعمليات التغيير والتنمية ، وتعيين اتجاهاتها ، والتنبؤ بمساراتها ، وتحديد دور الانسان فيها سواء تعلق الامر فى ذلك بالمجتمعات المتقدمة أو النامية .

وأخيرا فانه وقد اتضح لنا مما سبق أن التحليل الطبقى للمجتمـع

والنظام السياسى يوفر امكانات أكثر شمولا للدراسة والبحث ، فلا بأس اذن فى استخدام هذا التحليل كمدخل نظرى لدراسة الجوانب النظرية والتطبيقية لقضية التنمية السياسية ، ولا ضير كذلك من امتحان مقولات ومنطلقات هذا المدخل من خلال البحث فى هذه الجوانب . هذا ولما كان اختيار المدخل النظرى الملائم للدراسة لايعد هدفا فى حد ذاته بقدر ما يمثل وسيلة منهجية للمعالجة والفهم ، فان التساؤل الذى يطرح نفسه الان هو: الى أى مدى تتأثر مقومات وأهداف التنمية السياسية بالبناء الطبقى للمجتمع والتركيب الطبقى للنظام السياسى ؟ والى أى حد ينعكس تأثير هذا البناء وذلك التركيب على كل من هذه الجوانب ؟ . وهذا التساؤل فى واقع الامر هو ما سنحاول الاجابة عليه تفصيلا فى الجزء الثانى من هذا الكتاب بإذن الله .



مصادر الكتاب

أولا : المراجـــع العربيـــة

أ) الـــكتب :

١ ـ أ٠ك٠ أوليدوف

الوعى الاجتماعى ، ترجمة : ميشيل كيلو ، دار ابن خلدون ، بيروت ، ١٩٧٨ ٠

٢ ـ أحمــد أبو زيد :

البناء الاجتماعى : مدخل لدراسة المجتمع ، الجزء الاول ، (المفهومات) الدار القومية للطباعة والنشر ، الاسكندرية ، ١٩٦٥ ٠

٣ ـ أحمد زايد

البناء السياسى فى الريف المصرى : تحليل لجماعات الصفوة القديمة والجديدة ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨١ ٠

٤ ـ احمد زكى بدوى

معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، ١٩٧٨ ٠

٥ ـ احمد عباس عبد البديع

أصول علم السياسة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٨٢ ٠

٦ ـ احمد عبد القادر الجمال

مقدمة فى أصول النظم الاجتماعية والسياسية ، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة ، ١٩٥٨ ٠

٧ ـ اسماعيل صبرى عبد الله (تحرير)

استراتيجيـــة التنميـــة فى مصر ، الهيئة المصرية العامـــة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ٠

٨ ــ اسماعيل صبرى عبد الله

نحو نظام اقتصادى عالمى جديد ، الهيئة المصرية العامــة للكتاب ، القاهــرة ، ١٩٧٦ •

٩ ــ اسماعيل على سعد

نظرية القوة : مبحث فى علم الاجتماع السياسى ، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، ١٩٧٨ •

١٠ ــ السيد الحسينى

التنمية والتخلف : دراسة تاريخية بنائية ، دار الكتاب للتوزيــع ، القاهرة ، ١٩٨٠ •

١١ ــ السيد الحسينى (وآخرون)

دراسات فى التنمية الاجتماعية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٧ •

١٢ ــ السيد عبد المطلب غانم

دراسة فى التنمية السياسية ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ١٩٨١ •

١٣ ــ اليكس انكلز

مقدمة فى علم الاجتماع ، ترجمة وتقديم : محمد الجوهرى وآخرين، دار المعارف القاهرة ، ١٩٨١ •

١٤ ــ أندرو جــرانت

الاشتراكية والطبقات المتوسطة ، اخترنا لك (١٦٤) ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ب•ت •

١٥ ــ اندرية جوسان

طبقات المجتمع ، ترجمة : السيد محمد بدوى ، دار ســعد مصر ، القاهرة ، ١٩٥٦ •

١٦ — انطونيوس كرم

العرب أمام تحديات التكنولوجيا ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ١٩٨٢ •

١٧ — أوسكار لانج

الاقتصاد السياسى : القضايا العامة ، ترجمة : راشد البراوى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٦ •

١٨ — بوتومور

الصفوة والمجتمع : دارسة فى علم الاجتماع السياسى ، ترجمة محمد الجوهرى وآخرين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٨ •

١٩ — بويدشيفر

القومية : عرض وتحليل ، ترجمة : جعفر خصباك وعدنان الحميرى، دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٦ •

٢٠ — ثروت انيس الاسيوطى

الصراع الطبقى وقانون التجار ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٥ •

٢١ — ثروت بدوى

النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٥ •

٢٢ — جلال محمد موسى

منهج البحث العلمى عند العرب فى مجال العلوم الطبيعية والكونية ، دار الكتاب اللبنانى ، بيروت ، ١٩٧٢ •

٢٣ ــ جمال حمدان

استراتيجية الاستعمار والتحرير ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٨٣ ٠

٢٤ ــ جــورج جورفيتش

دراسات فى الطبقات الاجتماعية ، ترجمة : احمد رضا محمد رضا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٢ ٠

٢٥ ــ جــوكوف (وآخرون)

العالم الثالث : قضايا وآفاق ، دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧١ ٠

٢٦ ــ جى روشيه

علم الاجتماع الامريكى : دراسة لاعمال تالكوت بارسونز ، ترجمة وتعليق : محمد الجوهرى وآخرين : دار المعارف القاهرة ، ١٩٨١ ٠

٢٧ ــ حسن صعب

علم السياسة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٦ ٠

٢٨ ــ حسن صعب

الانسان العربى وتحدى الثورة العلمية التكنولوجية ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٣ ٠

٢٩ ــ حسن صعب

تحديث العقل العربى ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ١٩٧٢ ٠

٣٠ ــ سامية محمد جابر

القانون والضوابط الاجتماعية : مدخل علم الاجتماع الى فهم التوازن فى المجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ ٠

٣١ ــ سعاد الشرقاوى

علم الاجتماع السياسى : أثر الظروف الاجتماعية والاقتصادية على النظم السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧٧ •

٣٢ ــ سمير نعيم احمد

علم الاجتماع القانونى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٢ •

٣٣ ــ س•ى• بوبوف

نقد علم الاجتماع البرجوازى المعاصر ، ترجمة : نزار عيون السود ، دار دمشق للطباعة والنشر ، دمشق ، ١٩٧٣ •

٣٤ سيجريد هونكه

شمس العرب تسطع على الغرب : أثر الحضارة العربية فى أوربا ، ترجمة : فاروق بيضون وكمال دسوقى ، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت ، ١٩٦٩ •

٣٥ ــ طعيمة الجــرف

موجز القانون الدستورى ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٥٩ •

٣٦ ــ عباس محمود العقاد

أثر العرب فى الحضارة الاوربية ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٠ •

٣٧ ــ عبد الباسط عبد المعطى

فى نظرية علم الاجتماع ، دار الكتب الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٣ •

٣٨ ــ عبد الباسط عبد المعطى

اتجاهات نظرية فى علم الاجتماع ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ، ١٩٨١ •

٣٩ ــ عبد الباسط عبد المعطى

الوعى التنموى العربى ، دار الموقف العربى ، القاهرة ، ١٩٨٣ ،

٤٠ ــ عبد الرحمن بدوى

دور العرب فى تكوين الفكر الاوربى ، دار الاداب ، بيروت ، ١٩٦٥.

٤١ ــ عبد الملك عودة

الاشتراكية فى تنزانيا ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ .

٤٢ ــ عبد الهادى والى

التنمية الاجتماعية : مدخل لدراسة المفهومات الاساسية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ .

٤٣ ــ على الدين هــلال (وآخرون)

تجــــربة الديمقراطيــة فى مصر (١٩٧٠ ــ ١٩٨١) : المــــركز العربى للبحث والنشر ، ١٩٨٢ .

٤٤ ــ على سامى النشار

المنطق الصورى منذ أرسطو وتطوره المعاصر ، دار نشر الثقــافة ، الاسكندرية ، ١٩٥٥ .

٤٥ ــ على سامى النشار

مناهج البحث عند مفكرى الاسلام واكتشاف المذهج العلمى فى العالم الاسلامى ، دار المعارف الاسكندرية ، ١٩٦٥ .

٤٦ ــ على ليــــلة

البنائية الوظيفية فى علم الاجتماع والانثربولوجيا ، دار المعــارف القاهرة ، ١٩٨٢ .

٤٧ ــ علية حسن حسين

التنمية نظريا وتطبيقيا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية، ١٩٧٧ •

٤٨ ــ عمر ابراهيم الفتحلى

اتجاهات التنمية السياسية فى ليبيا،المؤسسة الدولية للنشر والمعلومات قطــر ، ١٩٨٢ •

٤٩ ــ غــريب محمد سيد أحمــد

الطبقات الاجتماعية : النظرية والقياس ، دار الكتب الجامعيــة ، الاسكندرية ، ١٩٧٢ •

٥٠ ــ فاروق أبو زيد

أزمة الديمقراطية فى الصحافة المصرية ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٧٦ •

٥١ ــ ف• ل• تياغوننكو (وآخرون)

التركيب الطبقى للبلدان الناميــة ، ترجمــة : داود حيدو ومصطفى دباس ، وزارة الثقافة ، دمشق ، ١٩٧٣ •

٥٢ ــ ف• كيللى ، م • كوفالزون

المادية التاريخية ، تعريب : أحمد داود ، دار الجماهير ، دمشق ، ١٩٧٠ •

٥٣ ــ فريدفون ديرمهدن

السياسة فى الدول النامية ترجمة : مصطفى عباس ، الهيئة العامة للكتب والاجهزة العلمية ، القاهرة ، ١٩٦٨ •

٥٤ ــ فؤاد زكريا

العرب والنموذج الامريكى ، دار الفكر المعاصر ، القاهرة ، ١٩٨٠ ·

٥٥ ــ فؤاد العطــار

النظم السياسية والقانون الدستوري ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ١٩٧١ ·

٥٦ ــ قدرى حافظ طوقان

العلوم عند العرب ، مكتبة مصر ، القاهرة ، ١٩٥٦ ·

٥٧ ــ كرم شلبى

صحافة الثورة وقضية الديمقراطية فى مصر ، مؤسسة دار التعاون للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٨٢ ·

٥٨ ــ ك٠م٠ بانيكار

مشكلات الدول الاسيوية الافريقية ، ترجمة : نجدة هاجر ، سعيد الغز ، المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر ، بيروت ، ب٠ت ·

٥٩ ــ ك٠ م٠ بانيــكار

الثورة فى أفريقية ، ترجمة : روفائيل جرجس ، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٤ ·

٦٠ ــ لطفى عبد الوهاب يحيى

الديمقراطية الاثينية ، مركز التوزيع الجامعى ، الاسكندرية ، ١٩٦٧ ·

٦١ ــ محمد الجوهرى

علم الاجتماع وقضايا التنمية فى العالم الثالث ، دار المعارف ، القاهرة ١٩٧٨ ·

٦٢ ـ محمد طه بدوى

المنهج فى علم السياسة ، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٥ .

٦٣ ـ محمد عبده محجوب

الانثربولوجيا السياسية : مقدمة لدراسة النظم السياسية فى المجتمعات القبلية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٦ .

٦٤ ـ محمد على العوينى

الراديو والتنمية السياسية ، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨١ .

٦٥ ـ محمد على محمد

أصول الاجتماع السياسى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٠ .

٦٦ ـ محمد على محمد

تاريخ علم الاجتماع : الرواد والاتجاهات المعاصرة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ .

٦٧ ـ محمد كامل ليلة

النظم السياسية : الدولة والحكومة ، دار الفكر العربى ، القاهرة ، ١٩٧١ .

٦٨ ـ محمد محمود ربيع

الثورة ومشاكل الحكم فى أفريقيا ، دار مكتبة الفكر ، طرابلس ـ ليبيا ، ١٩٧٤ .

٦٩ ـ محمد محمود ربيع

مناهج البحث فى السياسة ، كلية القانون والاقتصاد ، جامعة بغداد ، ١٩٧٨ .

٧٠ ــ محمد نور فرحات

الفكر القانونى والواقع الاجتماعى ، دار الثقافة للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٨١ ٠

٧١ ــ محمود الكردى

التخلف ومشكلات المجتمع المصرى ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٧٩ ٠

٧٢ ــ منير الله ويردى

دور التكنولوجيا السياسية فى تخلف الدول ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، ١٩٧٨ ٠

٧٣ ــ نبيل السمالوطى

علم اجتماع التنمية : دراسة فى اجتماعيات العالم الثالث ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٤ ٠

٧٤ ــ نبيل السمالوطى

التنمية والتحديث الحضارى ، الجزء الاول ، مطبعة الجبلاوى ، القاهرة ، ١٩٧٥ ٠

٧٥ ــ نبيل السمالوطى

بناء القوة والتنمية السياسية : دراسة فى علم الاجتماع السياسى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الاسكندرية ، ١٩٧٨ ٠

٧٦ ــ نيقولا تيما شيف

نظرية علم الاجتماع : طبيعتها وتطورها ، ترجمة : محمود عودة وآخرين ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٨٠ ٠

٧٧ — هارولد لاسكى

الدولة نظريا وعمليا ، الجزء الاول ، ترجمة : لجنة اخترنا لك ، دار المعارف ، القاهرة ، ب.ت .

٧٨ — وليم ه. فريد لند،

كارل ج. روزبرج (الابن) (اشراف وتحرير)

الاشتراكية فى أفريقيا ، ترجمة : رشد البراوى ، محمود السيد محمد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٦٦ .

ب) الوثائق والمقالات والبحوث :

٧٩ — احمد أبو زيد

الانثربولوجيا والقانون : مقدمة لدراسة القانون الجنائى فى المجتمعات البدائية ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثامن ، العدد الاول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، مارس ١٩٦٥ .

٨٠ — احمد بدر

الثورة السلوكية فى العلوم السياسية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثانى ، السنة الثالثة ، كية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الكويت ، ديسمبر ١٩٧٥ .

٨١ — احمد يوسف القرعى

التنمية السياسية .. أين مكانها ؟ ، صحيفة الاهرام ، القاهرة ، ١٤ / ٨ / ١٩٨٤ .

٨٢ ــ احمد عباس عبد البديع

استراتيجيات بناء الامة فى العالم الثالث ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٦٨) ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٢ .

٨٣ ــ السيد محمد بدوى

القانون والجريمة والعقوبة فى التفكير الاجتماعى الفرنسى ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثامن ، العدد الاول ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، مارس ، ١٩٦٥ .

٨٤ ــ السيد ياسين

علم الاجتماع القانونى والسياسة الجنائية ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثانى عشر ، العدد الثالث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، القاهرة ، نوفمبر ١٩٦٩ .

٨٥ ــ اكرام بدر الدين

الاستقرار المتغير والتغير المستقر ، صحيفة الاهرام ، القاهرة ، ١١ / ٦ / ١٩٨٣ .

٨٦ ــ حسنين توفيق ابراهيم

أزمة الفكر التنموى العربى ، مجلة الاهرام الاقتصادى ، العدد (٧٥٧) ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ١٨ يوليو ١٩٨٣ .

٨٧ ــ زكريا ابراهيم

الطبيعة البشرية فى فلسفة كارل ماركس ، مجلة عالم الفكر ، المجلد الثانى ، العدد الاول ، وزارة الاعلام ، الكويت ، ابريل يونيو ١٩٧١ .

٨٨ ــ سعد الدين ابراهيم

مغامرة الديمقراطية ، صحيفة الجمهورية ، القاهرة ، ١٩٨٢/٦/٣ •

٨٩ ــ سعد الدين ابراهيم

الديمقراطية •• هل يمكن تخطيطها ؟ مجلة الاهرام الاقتصادى ، العدد (٧٣٨) ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ٧ مارس ١٩٨٣ •

٩٠ ــ سمير نعيم احمد

التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثانى ، السنة السابعة ، جامعة الكويت ، يوليو ١٩٧٩ •

٩١ ــ عبد الباسط عبد المعطى

الثروة والسلطة فى مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثالث ، جامعة الكويت ، سبتمبر ١٩٨٢ •

٩٢ ــ عبد الفتاح احمد حجاج

التربية والتنمية السياسية ، مركز البحوث التربوية ، جامعة قطر ، ١٩٨١ •

٩٣ ــ عبد الوهاب ابراهيم

عودة الوعى بالتنمية ، مجلة الاهرام الاقتصادى ، العدد (٧٥٣) ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ٢٠ يونيو ١٩٨٣ •

٩٤ ــ عزت حجازى

مفهوم الضبط الاجتماعى : دراسة فى سوسيولوجيا المعرفة ، المجلة الجنائية القومية ، المجلد الثانى عشر ، العدد الثالث ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية القاهرة ، نوفمبر ١٩٦٩ •

٩٥ — على الدين هلال

فى مفهوم التنمية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٦٨) ، مؤسسة الاهرام ، القاهرة ، ابريل ١٩٨٢ .

٩٦ — على فهمى

التشريع والسياسة الاجتماعية : دراسة فى الادوار والحدود ، المؤتمر الدولى للاحصاء والحسابات العلمية والبحوث الاجتماعية ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، مارس — ابريل ١٩٨٢ .

٩٧ — عمار بوحوش

عوامل التخلف السياسى والاقتصادى فى دول العالم الثالث ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الثانى ، السنة الثانية كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة الكويت ، اكتوبر ١٩٧٤ .

٩٨ — كمال المنوفى

الثقافة السياسية فى الفقة السياسى المعاصر ، مجلة مصر المعاصرة ، العدد (٣٤) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٧٨ .

٩٩ — كمال المنوفى

السياسة المقارنة : مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية ، مجلة العلوم الاجتماعية ، العدد الرابع ، السنة السابعة ، جامعة الكويت ، يناير ١٩٨٠ .

١٠٠ ــ مجلس الشورى

دور الانعقاد العادى الرابع ، مضبطة الجلسة الثالثة والثلاثين ، الاول من ابريل ١٩٨٤ •

١٠١ ــ محمد حسنى مبارك

خطاب عيد العمال • أول مايو ١٩٨٣ ، صحيفة الاهرام ، القاهرة ، ٢ مايو ١٩٨٣ •

١٠٢ ــ محمد الجوهرى

علم الاجتماع ومشكلة الاقليات ، مجلة الفكر المعاصر ، العدد ٧٤ ، القاهرة ، ابريل ١٩٧١ •

١٠٣ ــ محمد الخنيف

الدولة ، محاضرات المعهد العالى للدراسات الاشتراكيـــة ، الاتحاد الاشتراكى العربى ، القاهرة ، ١٩٦٥ •

١٠٤ ــ محمد على العوينى

دور الاعلام فى التنمية السياسية الريفية ، مجلة الموقف العربى ، العدد (٢٣) ، القاهرة ، مارس ١٩٧٩ •

١٠٥ ــ مصطفى الفقى

الديمقراطية فى العـــالم الثالث ، صحيفة الاهرام ، القـــاهرة ، ١١ / ٧ / ١٩٨٣ •

جـ) الرسائل العلمية :

١٠٦ ـ أمانى محمد على قنديل

نظام الاتصال وعملية التنمية السياسية فى الدول النامية ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٠٧ ـ حسين عبد الحميد احمد

التغير الاجتماعى والتنمية السياسية فى المجتمعات النامية : دراسة فى علم الاجتماع السياسى ، رسالة ماجستير ، كلية الاداب ، جامعة الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

١٠٨ ـ عبد الخبير محمود عطا

وسائل الاعلام والتنمية السياسية فى الدول النامية : البرامج السياسية فى اذاعة القاهرة كحالة للدراسة ، رسالة دكتوراه،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨١ .

١٠٩ محمد محمود عرفة

الصحافة والتنمية السياسية ، رسالة ماجستير ، كلية الاعلام ، جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ .

١١٠ ـ مجدى عبده حماد

المؤسسة العسكرية ونماذج بناء التنمية السياسية فى أفريقيا مع دراسة للدور السياسى للعسكريين فى غانا (١٩٦٦ ـ ١٩٦٩) ، رسالة ماجستير ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، ١٩٧٦ .

د) المذكرات الجامعية :

١١١ — على الدين هلال

محاضرات فى التنمية السياسية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٧٥ / ١٩٧٦ .

١١٢ — محمد عاطف غيث

دراسات فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٧٩ .

ثانيا ــ المراجع الاجنبيــة

(A) Books :

113 — Afanasyev, V., Marxist Philosophy : Apopular Ootline, Progress Publishers, Moscow, 1965.

114 — Almond, G.A. & Coleman, J.S., (eds.), The Politics of The Developing Areas, Princeton University Press, Princeton, 1960.

115 — ———— & Powell, G.B., Jr., Comparative Politics : A Developmental Approach, Little, Brown and Company, Boston, 1966.

116 — ———— & Others, (eds.), Crisis, Choice and Change : Historical Studies of Political Development, Little, Brown and Company, Boston, 1973.

117 — ———— Political Development, Little, Brown and Company, Boston, 1970.

118 — Apter, D., The Politics of Modernization, University of Chicago Press, Chicago, 1965.

119 — Baran, P.A., The Political Economy of Growth, Monthly Review Press, NY,. 1957.

120 — Barber, B., Social Stratification : A Comparative Analysis of Structure and Process, Harcourt, Brace & World, Inc., N.Y., 1957.

121 — Bell, D., The Coming of Post - Industrial Society, Basic Books, N.Y., 1973.

122 — Bendix, R. & Lipset, S.M., (eds)., Class, Status and Power, The Free Press, N.Y., 1966.

123 — ———— Nation - Building and Citizenship : Studies of Our Changing Social Order, Doublday Anchor, Inc., N.Y., 1969.

124 — Bernstein, H., (ed.), Underdevelopment and Development : The Third World Today, Penguin Book, London, 1973.

125 — Bill, J.A. & Leiden, C., Politics in The Middle East, Little, Brown and Company, Boston, 1979.

126 — Binder, L., Iran : Political Development in a Changing Society, Princeton University Press, Berkley, 1962.

127 — ———————— The Ideological Revolution in The Middle East, John Wiley & Sons, Inc., N.Y., 1964.

128 — ———————— (ed.), Politics in Lebanon, John Wiley & Sons, Inc., N.Y., 1966.

129 — ———————— & Others, (eds.), Crisis and Sequences in Political Development, Princeton University Press Princetion, 1971.

130 — Black, C.E., The Dynamics of Modernization, Harper & Row, N.Y., 1966.

131 — Bottomor, T.B., Classes in Modern Society, George Allen & Unwin LTD, London, 1967.

132 — Brewer, G.D. & Brunner, R.D., Organized Complexity : Empirical Theories of Political Development, The Free Press, N.Y., 1971.

133 — ———————— (eds.), Political Development and Change: A Policy Approach, The Free Press, N.Y., 1975.

134 — Brown, B.E. & Wahlk, J.C., (eds.), The American Political System Notes and Readings, The Dorsey Press, Homewood, 1971.

135 — Brzezinski, Z., Between Two Ages : America's Role in the Technetronic Era, Viking Press, N.Y., 1970.

136 — Carlin, J. & Others, Civil Justic and The Poor, Russell Sage Foundation, N.Y., 1967.

137 — Coleman, J.S., (ed.), Education and Political Development, Princeton University Press, Princeton, 1965.

138 — Costello, K., (ed.), Elements of Political Knowledge, Progress Publishers, Moscow, 1970.

139 — Dahl, R.A., Who Governs ? Democracy and Power in an American city, Yale University Press, N.H., 1961.

140 — Dahrendorf, R., Class and Class Conflict in Industrial Society, Routledge and Kegan Paul, London, 1959.

141 — Davidson, B., Which Way Africa ? The Search for a New Society, Penguin, London, 1964.

142 — Dutt, C., (ed.), Fundamentals of Marxism Leninism, Progress Publishers, Moscow, 1964.

143 — Duverger, M., The Idea of Politics : The Uses of Power in Society, trans. by : North, R. & Murphy, R., Methuen & Co. LTD., London, 1966.

144 — Easton, D., The Political System : An Inquiry into the state of Political Science, Knopf. N.Y., 1953.

145 — ———— Asystem Analysis of Political Life, John Wiley and Sons, N.Y., 1965.

146 — ———— A Framework For Political Analysis, Englewood Cliffs, Printice-Hall, N.J., 1965.

147 — Eisenstadt, S. N., Modernization : Protest and Change, Englewood Cliffs, Printice-Hall N.J., 1966.

148 — ———— Tradition, Change and Modernity, John Wiley & Sons, N.Y., 1973.

149 — Fann, K.T. & Hodges, D., (eds.), Readings in U.S.A. Imperialism, Porter Sargent, Boston, 1971.

150 — Frank, A.G., Capitalism and Underdevelopment in Latin America : Historical Studies of Chile and Brazil, Monthly Review Press, N.Y., 1969.

151 — —————— Latin America : Underdevelopment or Revolution, Monthly Review Press, N.Y., 1970.

152 — Friedrich, C.J., Man and His Government : An Empirical Theory of Politics, Mc Graw-Hill, N.Y., 1963.

153 — Gati, Ch., (ed.), The Politics of Modernization in Eastern Europe: Testing The Soviet Model, Progress Publishers, N.Y., 1974.

154 — Geertz, G., (ed.), Old Societies and New States, The Free Press, N.Y., 1967.

155 — Gouldner, A.W., The Coming Crisis of Western Sociology, Heinemann Educational Books, LTD., London, 1971.

156 — Greenstein, F.I. & Polsby, N.W., (eds.), Handbook of Political Science, Vols, 1,3, Addison-Wesley Publishing Company, U.S.A., 1975.

157 — Harris, P.B., Studies in African Politics, Hutchison and Company, LTD., London, 1970.

158 — Heinz, E., (ed.), Behavioralism in Political Science, Atherton Press N.Y., 1963.

159 — —————— The Behavioral Persuation in Politics, Random House, N.Y., 1963.

160 — Higgins, B., Economic Development : Principles, Problems and Politics, W.W. Norton, N.Y., 1959.

161 —Hudson, M.C., The Precarious Republic : Political Modernization in Lebanon, Random House, N.Y., 1968.

162 — Huntington, S.P., Political Order in Changing Societies, Yale University Press, N.Y., 1968.

163 — Kebschull, H. G., (ed.), Politics in Transitional Societies : The Challange of Change in Asia Africa and Latin America, Appleton-century — Croft, N.Y., 1968.

164 — Kuper, L. & Smith, M., G., (eds.), Pluralism in Africa, University of California Press, Los,—Angelos, 1969.

165 — Lapalombara, J., (ed.), Bureaucracy and Political Development, Princeton University Press, Princeton, 1963.

166 — ———————— & Weiner, M., (eds.), Political Parties and Political Development, Princeton University Press, Princeton, 1966.

167 — Laski, H.J., Democracy in Crisis, George Allen & Unwin, London 1933.

168 — Lee, B.H., Climate and Economic Development in The Tropics, Harper & Row, N.Y., 1975.

169 — Lengyel, P., (ed.), Approaches to The Science of Socio-Economic Development, Unesco, Paris, 1971.

170 — Lenin, V.I., Selected Works, Vol. 3, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1961.

171 — ———————— Collected Works, Vol. 5, Progress Publishers, Moscow, 1960.

172 — Leonidov, F, Racism : An Ideological Weapon of Imperialism, Progress Publishers, Moscow, W.D.

173 — Lerner, D., The Passing of Traditional Society, The Free Press, N.Y., 1958.

174 — Leys, C., (ed.), Politics and Change in Developing Countries : Studies in Theory and Practice of Development, Cambridge University Press, London, 1969.

175 — Lilienfeld, R. The Rise of Systems Theory : An Ideological Analysis, John Wiley & Sons, N.Y., 1978.

176 — Lipset, S.M., The First New Nation, Basic Book,N.Y., 1963.

177 — ———————— Revolution and counterrevolution : Change and Persistence in Social Structure, Heinemann, London, 1969.

178 — Macridis, R.C., The Study of Comparative Government, Doubleday & Company, Inc., Garden City, N.Y, 1955.

179 — ———————— & Brown, B.E., (eds.), Comparative Politics: Notes and Readings, The Dorsey Press, Homewood, Illinois, 1977.

180 — Marx, K., The Poverty of Philosophy, International Publishers, N.Y., 1959.

181 — ———————— &Engels, F., Selected Works, Vols, I, II, Foreign Languages Publishing House, Moscow, 1962.

182 — Martindale, D., The Nature and Types of Sociological Theory, Routledge & Kegan Paul, London, 1970.

183 — Merkl, P.H., Modern Comparative Politics, The Dryden Press, Illinois, 1977.

184 — Merton, R.K., Social Theory and Social Structure, Amerind Publishing Co. PVT. LTD., N.Y., 1968.

185 — Neibuhr, R. & Paulo, S., The Democratic Experience, Fredrek & A. Prager Publishers, N.Y., 1962.

186 — Orum, A.M., Introduction to Political Sociology, Prentice-Hall, Inc., N.J., 1978.

187 — Osipov, G., Sociology : Problems of Theory and Method, Progress Publishers, Moscow, 1969.

188 — Parsons, T., Politics and Social Structure, The Free Press, N.Y., 1969.

189 — ———————— The Social System, Amerind Publishing Co. PVT. LTD., N.D., 1972.

190 — Podosetnike, V. & Spirkin, A., A G lance At Historical Materialism, trans. by : Skvirsky, D., Progress Publishers, Moscow, W.D.

191 — Pye, L.W., Politics, Personality and Nation Building : Burma's search for Identity, Yale University Press, N. H., 1962.

192 — ———————— (ed.), Communications and Political Development, Princeton University Press, Princeton, 1963.

193 — ———————— & Verba, S., (eds.), Political Culture and Political Development, Princeton University Press, Princeton, 1965.

194 — ———————— Aspects of Political Development, Little, Brown and Company, Boston, 1966.

195 — Ranney, A., (ed.), Essays on The Behavioral Study of Politics, University of Illinois Press, Urbana, 1962.

196 — Riggs, F.W., Administration in Developing Countries, Houghton Mifflin, Boston, 1964.

197 — Sabine, G.H., A History of Political Theory, Oxford & IBH Publishing Co., Calcutta, 1971.

198 — Sigmund, P.E., Jr., (ed.), The Ideologies of The Developing Nations, Fredrick A. Prager Publishers, N.Y., 1963.

199 — Sills, D.L., (ed.), International Encyclopedia of The Social Sciences, Vols., 6, 10, 12, 15, The Macmillan Company, N. Y., 1972.

200 — Smelser, N.J., (ed.), Sociology : An Introduction, John Wiley, N.Y., 1967.

201 — Thornton, T.P., (ed.), The Third World in Soviet Perspective, Princeton University Press, Princeton, 1964.

202 — Tilly, Ch., (ed.), The Formation of National State in Western Europe, Princeton University Press, Princeton, 1975.

203 — Ward, R.E. & Rustow, D.A., (eds.), Political Modernization in Japan and Turkey, Princeton University Press, Princeton, 1964.

204 — Warner, L. & Lunt, P.S., The Social Life of a Modern Community Vol. I, Yankee city Series, Yale University Press, N.H., 1941.

205 — Weiner, M., (ed.), Modernization : The Dynamics of Growth Voice of America Forum Lectures, 1966.

206 — Wheeler, H., The Political Order : Democracy in a Revolutionary Era, William Benton, Chicago, 1968.

207 — Wiseman, H.V., Political Systems : Some Sociological Approaches, Routledge & Kegan Paul, London, 1967.

208 — Woll, P. & Binstock, R.H., America's Political System, Random House, N.Y., 1975.

209 — Zeitlin, I.M., Ideology and The Development of Sociological Theory, Prentice-Hall of India Private Limited N.D.. 1969.

(B) Articles :

210 — Alnaqueeb, Kh., H., Preliminary Studies in Social Stratifiication in Arab Countries, in : Annals of The College of Arts, Vol. 1, Kuwait University, 1980.

211 — Bishay, FK., Towards Effective Transfer of International Technology,,.
مجلة مصر المعاصرة ، العدد (٣٧٤) ، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهرة ، اكتوبر ١٩٧٨ .

212 — Harik, I., Structural-Functional Analysis and The Study of Po litics, in : Journal of Social Sciences, Kuwait University, Vol. IV, No. 3, October, 1976.

213 — Packenham, R. A., Approaches to The Study of Political Development, in : World Politics, Vol. XVII., 1964.

214 — Rex, J., The Theory of Plural Society, in : B.J.S., Vol. (10), No·1, 1959.



طبع بمطابع جريدة السفير



ص
٥٠٠

١/١٢٩٠١١

دار المعارف - ١١١٩ كورنيش النيل
الناشر منطقة الاسكندرية ٤٢ شارع سعد زغلول - ٢ ميدان التحرير (المنشية)